

الطريق الثالثة

للخروج من دائرة الاستبداد والتخلف

الدكتور محمد عبد السلام عويضة

الطريق الثالثة

للخروج من دائرة الاستبداد والتخلف

الدكتور محمد عبد السلام عويضة

الطبعة الاولى من إصدار
مركز الاهرام للترجمة والنشر
١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

جميع حقوق الطبع محفوظة
الناشر: مركز الاهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الاهرام - شارع الجلاء - القاهرة
تليفون : ٥٧٨٦٠٨٣ - فاكس: ٥٧٨٦٨٣٣

المحتويات

٧	 مقدمة
١٨	 الباب الأول: مدارس الفكر الاقتصادى وأزمة النمو الرأسمالى
١٩	 تمهيد:
٢٣	 الفصل الأول: مسيرة الفكر الاقتصادى من أرسطو إلى آدم سميث
٢٣	 أولاً: العصر القديم: الفكر الاقتصادى فى خدمة ملاك العبيد
٢٨	 ثانياً: العصور الوسطى: الفكر الاقتصادى فى عبادة الكنيسة
٣٥	 ثالثاً: عصر النهضة: الفكر الاقتصادى فى خدمة التجاريين
٤٣	 رابعاً: عصر الثورة الصناعية.. الفكر الاقتصادى فى خدمة البرجوازية الصاعدة
٥٥	 الفصل الثانى: مظاهر أزمة النمو الرأسمالى
٦٣	 الفصل الثالث: التقليدية وآلية اليد الخفية
٦٤	 أولاً: المقولات الرئيسة (الليبرالية الرومانسية)
٦٨	 ثانياً: المذهب الاقتصادى والسياسة الاقتصادية (حرية بلا ضوابط)

٧١	الفصل الرابع: الكينزية وتمجيد الدولة
٧٢	أولاً: الكينزيون فى مواجهة الكلاسيك
٧٥	ثانياً: أفضلية السياسة المالية على السياسة النقدية
٧٨	ثالثاً: تدخل الدولة فى الاقتصاد .. حماية للرأسمالية من الانهيار
٧٩	رابعاً: أقول الكينزية
٨١	الفصل الخامس: النقدية.. وتقديس السوق
٨٣	أولاً: العقيدة
٨٥	ثانياً: التقليديون والنقديون .(الأصالة والمعاصرة)
٩٠	ثالثاً: النقديون والكينزيون .(الإخوة الأعداء)
٩٤	رابعاً: النقديون وتفسير ظاهرتى التضخم والبطالة
٩٥	خامساً: قاعدة عرض النقود (آلية إضعاف قوة المساومة الجماعية للعمال)
٩٩	سادساً: النقدية فى التطبيق (محاباة الأثرياء على حساب الفقراء)
١٠١	الفصل السادس: الماركسية.. وحتمية فناء الرأسمالية
١٠٢	أولاً: المادية الجدلية (الوجود الاجتماعى يحدد الوعى الاجتماعى)
١٠٤	ثانياً: المادية التاريخية (الصراع الطبقي محرك التاريخ)
١٠٨	ثالثاً: الاقتصاد السياسى.. (لصوصية رجال الأعمال)
١١٣	رابعاً: الاشتراكية.. والشيوعية.. وثورة البروليتاريا
١١٧	الفصل السابع: تفسير أزمة النمو الرأسمالى
١٢٠	الباب الثانى: الغرب.. والطريق الثالث
١٢١	تمهيد
١٢٥	الفصل الثامن: تناقضات الاقتصاد السياسى الرأسمالى
١٢٦	أولاً: تناقضات الفكر الكينزى (لا شئ يبقى على حاله إلى الأبد)
١٢٧	ثانياً: تناقضات الفكر النقدى المعاصر (وهم الكمال)
١٤٧	الفصل التاسع: تناقضات الاقتصاد السياسى الماركسى

١٤٨	أولاً: نقد الفكر الماركسى..(لا شىء مقدس).....
١٥١	ثانياً: الماركسية..إبداع فى التنظير.. إخفاق فى التطبيق.....
١٦٧	الفصل العاشر: نهاية التاريخ.....
١٦٨	أولاً: الليبرالية المتوحشة (أعداء فى وطن واحد).....
١٧٨	ثانياً: الاقتصاديون الأشرار.. أعداء الفقراء.....
١٩٤	ثالثاً: الاقتصاديون الأخيار.. أصدقاء الفقراء.....
٢١٢	رابعاً: دولة الرفاه (إخوان فى وطن واحد).....
٢٢٤	خامساً: المساواة هى نهاية التاريخ.....
٢٣٢	الباب الثالث: العرب.. والطريق الثالث.....
٢٣٣	تمهيد.....
٢٣٩	الفصل الحادى عشر: النظرية الاقتصادية وتفسير التخلف.....
٢٤٣	أولاً: التحليل التقليدى.....
٢٤٥	ثانياً: التحليل الكينزى.....
٢٥١	الفصل الثانى عشر: السياسة الاقتصادية وتكريس التبعية.....
	أولاً: ما مدى كفاءة قوى السوق فى تخصيص الموارد
٢٥٤	وتقسيم العمل فى السوق الوطنية؟.....
	ثانياً: ما مدى كفاءة قوى السوق فى تخصيص
٢٦٠	الموارد وتقسيم العمل فى السوق الدولية؟.....
٢٦٣	ثالثاً: أثر تحرير سعر الصرف على توازن ميزان المدفوعات.....
٢٧٣	الفصل الثالث عشر: بداية التاريخ.....
٢٧٣	أولاً: العرب .. وطغيان السلطة المطلقة.....
٢٨٦	ثانياً: السلطة المطلقة.. ومازق تعثر التنمية.....

ثالثا: السلطة المطلقة .. ومأزق اختراق الأمن القومي. ٢٩٢

رابعا: دروس وعبر من التاريخ ٣٠٩

خامسا: الحرية .. هي .. بداية التاريخ! ٣٢٢

الهوامش: ٣٥٠

مقدمة

الطريق الثالث هو سياسة وسط بين الليبرالية المتوحشة والاشتراكية المتشددة. فهو طريق تجديد الديمقراطية الاجتماعية، الذى يولف بين محاسن الرأسمالية ومحاسن الاشتراكية، فيأخذ من الأولى، ضرورة تحقيق الكفاءة الاقتصادية، ويأخذ من الثانية، ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية.

فالطريق الثالث سياسة إصلاحية، من إبداع الفكر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للرأسمالية الرشيدة التي تولف بين اشتراكية الدولة وديناميكية السوق، فهو حل وسط تاريخي رفضته الليبرالية وتبنته أحزاب اليسار والوسط الأوروبية، لتحقيق ثلاثة أهداف متكاملة:

● **الأول.. هدف اقتصادي**، ينشد الحد من الآثار السلبية لاختلال توزيع الدخل، على توازن المتغيرات الاقتصادية الكلية، في كافة مراحل الدورة الاقتصادية.

● **والثاني.. هدف اجتماعي**، ينشد تحسين مستوى معيشة القوى العاملة والفئات المهمشة بفرض امتصاص التوترات الاجتماعية التي تولدها البطالة، ويغذيها الفقر، ويشعلها اليأس.

● **والثالث.. هدف سياسي**، ينشد تقوية منظمات المجتمع المدني، وتفعيل دور المواطنين، وإشراكهم في الحياة السياسية بعد أن ضعف اهتمامهم بها وزاد ابتعادهم عنها.

- فالمجتمع الغربي، مع تطوره، ينشد الكمال !

- أما المجتمع العربي، رغم تخلفه، فيعاند التقدم !

فنحن .. وهم .. على طرفى نقيض، هم فى نهاية التاريخ .. ونحن فى بدايته.

● **فالتقدم الغربى،** يأتى فى سياق إحياء شامل لميراثهم الديمقراطى والعلمى الذى آل إليهم من أسلافهم الإغريق.

● **أما التخلف العربى،** فيأتى فى سياق إعادة إنتاج لميراثنا من قيم الصبر على المكاره والاستكانة للمصائب التى آلت إلينا عبر تاريخ طويل من الكهانة الدينية و القهر الاجتماعى والاستبداد السياسى.

هم .. أسقطوا من حسابهم إخفاقات العصور الوسطى، ونحن .. أسقطنا من حسابنا إبداعات عصر النهضة الإسلامية. فمرجعيتهم، أرسطو وأفلاطون وسقراط والديمقراطية الشعبية فى أثينا. ومرجعيتنا، كتاب الموتى المحفوظ فى متون الاهرام المحفورة كلماته على جدران المقابر والمعابد ومخلفات فرعون مصر الملك الإله.

فالاستبداد الشرقى عندنا هو، إذن، نقيض الحرية الإغريقية عندهم. فأجدادنا عبدوا حيواناتهم وفراعنتهم واتخذوا منهم حراسا وكهانا والهة.

وهو ما سجله جون باول^(١) فى كتابه الفكر السياسى الغربى بقوله «فحيث نمت المجتمعات الشرقية فى ظل خضوع عبودى لحكم الطغاة مكبله بنفسها فى قسوة بسلاسل من العادة والعرف، أكد الإغريق وجود علاقة مجردة لا محاباة فيها .. تمنح كل ذى حق حقه. وجدد الرومان هذا المبدأ بشروط غير قابلة للزوال، وتقنين صالح للتطبيق فى كل زمان ومكان».

ولأن الحاضر صدى الماضى .. فنحن والغرب، نعيش - الآن - واقعين مختلفين ولكن فى زمن واحد.

هم يعيشون عصر العولة، ونحن نعيش العصور الوسطى. فحاضرنا، شبيهه بماضيهم عندما لم تكن لديهم صناعة وكان عندهم استبداد .. ومستقبلنا، يرنو إلى حاضرهم، فنحن نشاهد مجدهم ونحلم بنمط حياتهم. لكنهم غيرنا .. فهم يعيشون أحلامهم لحظة ميلادها فى كل مرحلة تاريخية، بينما نحن نحلم بمعيشة غيرنا. فأحلامنا فى نزاع - دائم - مع واقعنا. لأننا نعيش بأحلام الرجل الغنى فى واقع الرجل الفقير .. نعيش بأحلام الحرية فى نار العبودية .. نعيش بأحلام التقدم فى ظلمة التخلف. فنحن نعدوا خلفهم ولا نلحق بهم، فظلنا يسبق أجسادنا، وطموحنا يفوق قدراتنا. جذورنا مغروسة فى ظلمه القرن الحادى عشر، وعيوننا مفتوحة على نور القرن الحادى والعشرين. نعيش الحاضر بقيم ومؤسسات عفا عليها الدهر وتجاوزها

التاريخ. فنحن مثل أهل الكهف الذين تبدلت الدنيا من حولهم، وهم فى سباتهم لا يتبدلون.

وذلك هو سر أزمئتنا .. وتلك هى قضيتنا !!

ومع ذلك، وعلى الرغم من كل ذلك، فإن الهوة التى تفصل بيننا وبينهم - على اتساعها - يمكن عبورها بخطوة واحدة.. خطوة واحدة فقط.. تنقلنا من ظلام العصور الوسطى إلى عصر التنوير.. إذا ما تحققت الديمقراطية وتم توريث السلطة على المشاع، وجرى تداولها - بحرية - بين المواطنين أجمعين على قدم المساواة. فحينما تسوس الشعوب حكامها، وتحاسبهم على أفعالهم، وتغيرهم، فإن ذلك يبشر بفجر الحرية، الذى ينير طريقها إلى الإيمان والعمل والتقدم.

فالحرية هى بداية التاريخ

فممارسة الديمقراطية.. إذن.. هى الشرط الضرورى كى ينتقل العرب معنويا وروحيا إلى أعتاب القرن الحادى والعشرين. بعدها، يحل التفاؤل محل الإحباط.. وتنهض همة الأمة بعد رقاد.. وتحرر الشعوب من أسرها الذى طال.. وتتولى بعقولها وسواعدها.. بناء صرح الحضارة والتقدم.. وتلحق بقطار العولمة السريع.

فالإنسان الحر، هو وحده - بساعديه وإرادته وعقله - أنتج العلم وصمم اعقد الآلات وشيد الطرق وأنشأ الجسور وأبدع الفن وبنى أعظم الدول. أما العبيد، فلم يشيدوا غير مقابر الخلود لحكامهم الطغاة، ولم يبنوا غير معابد ألهمتهم الوثنية. فكل خطوة إلى الامام على طريق الحرية.. هى خطوة.. إلى عصر النهضة وبناء الحضارة.

فالديمقراطية إذن هى الحل !!

فمن يفعل هذا الآن ؟

فالدول العربية، رغم مراوحتها بين النظامين، الرأسمالى ونقيضه الاشتراكى، طوال نصف قرن، إلا أنها لم تبلغ أيا منهما، فلا هى أرضا قطعت ولا ظهرا أبقت، فقد ظلت جميعها دولا شمولية، تنزع إلى تكريس الاستبداد، وتقديس السلطة المطلقة. وسواء حكمت هذه الدول بنظم وراثية، ألت إلى حكامها بصدفة الميلاد، أو نظم مكتسبة، ألت إلى حكامها بقوة العسكر، فهى جميعا ظلت تترنح على الطريق الواصل بين الرأسمالية المستبدة، والاشتراكية المستبدة، فالاستبداد هو سمتها الغالبة وعلتها القاتلة.

والطريق الثالث، رغم أنه من إبداع العالم الغربي المتقدم، إلا أنه قابل للتطبيق في العالم العربي المتخلف. غير أنه في العالم الأول، يعطى الأولوية لحل مشكلة اختلال توزيع الدخل، أما في العالم الثاني، فإنه يعطى الأولوية لحل مشكلة اختلال توزيع السلطة. فالأول، ينشد المساواة. والثاني، ينشد الحرية. والآخر، ينشد المساواة، هي مبادئ الطريق الثالث.

والحرية، هي ما يفترقه الإنسان العربي منذ ولادته. فالعربي لم يذق طعم الحرية والإخاء والمساواة قط طوال تاريخه الطويل. فاختلال توزيع السلطة، هي الظاهرة التي سادت بلاد العرب، وولدت اختلال توزيع الثروة. فاحتكار السلطة ولد احتكار الثروة. فالذين يحوزون السلطة هم الذين يملكون الثروة، فهم جميعاً طبقة واحدة وطينة واحدة. أما الإنسان العربي، من عامة الشعب، فقد عاش تاريخه الطويل يعاني عرضين في أن واحد، هما: قهر السلطة.. وعار الفقر.

والطريق الثالث، مثل كل سياسة اقتصادية واجتماعية، غير منقطع الصلة بالمذهب الاقتصادي، والنظرية الاقتصادية. فهو يستمد مرجعيته من المذهب الاقتصادي، ويستمد وسائله من النظرية الاقتصادية. فالسياسة الاقتصادية، تصبح بدون المذهب الاقتصادي والنظرية الاقتصادية، ضرباً من التخبط العشوائي الذي قد يصيب مرة، ولكنه يخيب بالضرورة مرات. لذلك، فإن هذه الدراسة قد اهتمت بتحليل الصلة الوثيقة القائمة بين الركائز الأساسية للفكر الاقتصادي، وهي: المذهب الاقتصادي، والنظرية الاقتصادية، والسياسة الاقتصادية.

ولأن الفكر الاقتصادي لا ينشأ من فراغ، وإنما يأتي تعبيراً عن صراع القوى الاجتماعية، ويعكس مصالحها، ويتبنى أهدافها.. فقد جرى استعراض الحوار الدائر بين مدارس الفكر الاقتصادي المعاصرة، بهدف الكشف عن تفضيلاتها الاجتماعية، ونظرياتها المعتمدة، وسياساتها المتبعة، وهي تعالج أزمة النمو الرأسمالي في البلاد الغربية المتقدمة، واستجلاء إمكانية الاستفادة من مقولاتها في تشخيص وعلاج أزمة التنمية في البلاد العربية المتخلفة.

وهذه الدراسة - منذ البداية - تستجيب لدعوة سارتر، وتأخذ بمبدأ مردال، وتعي حكمة ليوتار، وتفكر في خيارات فولتير، وتلتزم بنصيحة سقراط:

● **فالأول (جان بول سارتر) حرضنا على التمرد: « إن أولى مهام المثقفين هي إزعاج السلطة. »**

● **والثاني (مردال)^(٣)، حرضنا على إظهار هويتنا وإعلان مقاصدنا: « الموضوعية هي أن تعلن ذاتك منذ البداية. »**

● والثالث (جان فرانسوا ليوتار)^(٣) ، حذرنا من جموح السنتنا، ونبهنا إلى توخي الحذر عند اختيار كلماتنا ونظم أفكارنا: «أن تتكلم يعنى أنك تقا تل».

● والرابع (فولتير)^(٤)، خيرنا - عندما نتكلم - بين الولاء للسلطة أو التمرد عليها، ولكل من الخيارين جزء يناسبه: «إنك لو كتبت قصائد تتغنى فيها بالملك، فسوف تستقبل استقبالاً حسناً، أما لو حاولت أن تنور الناس، فسوف تسحق...»

● أما الخامس (سقراط)^(٥) ، فجعلنا نتحسس رقابنا عندما يلح علينا داعى الكلام. فهو يحذرنا من أن مطابقة الفكر على العمل يجلب على صاحبه المصائب ولا تكف عنه المكائد: «تفلسف كما تشاء.. ولكن عندما تقترب من رجل الشارع.. تبدأ السلطة فى الالتفات إليك، لأنك تصبح - حينئذ - مهددا لها».

ومن المفارقات، أن سقراط نفسه لم يلتزم بكلمته، ولم يتوخ الحذر، فدفع حياته ثمناً غفلته.. فحوكم.. وحكم عليه بالإعدام.. وأعدم.. عندما مشى فى الأسواق ينشر بين الناس مبادئ المعرفة الحقة بديلاً للمعرفة الباطلة..!

ونحن هنا.. نفكر فى خيارات فولتير.. ونلتزم بما لم يلتزم به سقراط.. فالأحياء منا مهمتهم التفكير.. أما التغيير ف مهمة الشهداء !!

وعليه.. فإن هذه الدراسة، ما هى إلا إسهام بالرأى.. فى قضية لا حل لها إلا بالدم.. وهى قضية تحرير الإنسان من براثن الطغيان. فلم ينل شعب فى التاريخ حرته - أبداً - من أسر الطغيان، إلا وهى مخضبة بدماء الأنبياء والشهداء.

وعموماً، فإن هذه الدراسة، لا تزعم الحياد العلمى والموضوعية، فلا حياد فى العلوم الاجتماعية. فالفكر كأداة للصراع، يتحول إلى قوة مادية جبارة عندما يؤمن به الناس، ويدافعون عنه، ويقا تلون فى سبيله، ويقتلون من أجله: «فأينما توجد سلطة.. توجد مقاومة» ميشيل فوكو^(٦).

ولذا، فإن هذه الدراسة، منذ البداية، تنبذ العلوم الاقتصادية المدرسية، التى تتعامل مع المشكلة الاقتصادية، وتعرضها على أنها مشكلة ندرة، وتتجاهل مشكلتى الثروة والسلطة، فهى دراسة تتبنى الرأى القائل بأن قضيتى الثروة والسلطة هما محور الصراعات الاجتماعية ومفجر الثورات السياسية، وأن المشكلة الاقتصادية هى فى الأساس مشكلة توزيع الدخل أيا كان حجم الثروة.

وسياسات الطريق الثالث لم تكن أبداً محل اتفاق فى المجتمع الغربى المتقدم، كما أنها لم تكن أيضاً محل اتفاق فى المجتمع العربى المتخلف:

● فالمجتمع الغربى، يرى أنها من ناحية غير كافية لتلبية تطلعات الفكر الاشتراكى

الذى ينشد العدالة المطلقة لقوى المجتمع دون تحيز، كما أنها، من ناحية أخرى تتعارض مع الفكر الليبرالى الذى ينشد الحرية المطلقة لقوى السوق دون تدخل.

● وكذلك هو الحال فى المجتمع العربى.. فسياسات الطريق الثالث، تقبلها الاغلبية المقهورة، وترفضها الاقلية المترفة. لكن الاغلبية المقهورة تفتقر إلى التنظيم والوعى، والاقلية المترفة، تمتلك الثروة وتحكّر السلطة. ولذا، فإن آلية التغيير ظلت معطلة، وإرادة التغيير ظلت واهنة، وذلك هو المأزق العربى الذى لا مخرج منه فى المدى المنظور.

ولما كان لكل كتاب قضية يدافع عنها، ولكل داعية رسالة يبشر بها، فإن هذه الدراسة تبشر بسياسات الطريق الثالث، طريق الديمقراطية الاجتماعية، الذى يسعى إلى تحرير الإنسان من أسر الطبيعة بتطوير الإنتاج، ومن أسر الفقر بتحقيق المساواة، ومن أسر الدولة بتداول السلطة.

فالإنتاج، هو نشاط الإنسان للسيطرة على الطبيعة وتسخير قواها الكامنة لإشباع حاجاته. والمساواة، هى حلم الإنسان فى العدل المطلق عند توزيع الدخل وتراكم الثروة. وتداول السلطة، هى الممارسة السياسية التى تتحرر فيها رقاب الناس من سلطة الحاكم وتتحرر فيها عقولهم من سلطان الكهانة.

فالطريق الثالث إذن: هو أمل الفقراء الذين لا عائل لهم، والصامتين الذين لا صوت لهم، والمقهورين الذين ينتظرون من يخلصهم من ظلم الحكام فى الدنيا، ويشفع لهم عند الحساب فى الآخرة.

ولذا، فإن سياسات الطريق الثالث، إذا كانت خياراً من خيارات أخرى متاحة أمام الإنسان الغربى الحر Free، فإنها بالنسبة للإنسان العربى المقيد صارت ضرورة حياة، وطريقاً وحيداً لا بديل عن السير على دربه للدخول إلى عصر النهضة، ومنه إلى عصر التنوير، ثم إلى عصر الحداثة والعولمة.

وهذه القضية، أى قضية الطريق الثالث، كسياسة بديلة للرأسمالية المتوحشة والاشتراكية المتشددة، تتناولها هذه الدراسة فى ثلاثة أبواب:

● الباب الأول: يهتم بتحليل الأزمة الاقتصادية الرأسمالية، ويتناولها كمرحلة حتمية فى دورة النمو الرأسمالى التى يعتنى الرواج قمتها ويعم الكساد قاعها. ويسعى إلى إبراز أوجه الاختلاف والاتفاق بين المدارس الاقتصادية المعاصرة وهى: التقليدية والكينزية والنقدية والماركسية حول تقصى أسبابها. ويتوصل إلى أن المدارس الثلاث الأولى - رغم تباينها - تؤمن بصلاحية الرأسمالية وتبشر بدوامها، أما المدرسة الأخيرة فتتوقن بفنائها وتندّر بحتمية زوالها من الوجود.

● **والباب الثاني:** يهتم بالكشف عن التناقضات الكامنة في الفكر الاقتصادي الغربي، واستجلاء طبيعة الصراع الدائر بين الاقتصاديين الأخيار أنصار الفقراء، والاقتصاديين الأشرار أعداء الفقراء، ويتناول الأسس النظرية، والضرورات العملية، التي أملت اختيار الطريق الثالث كسياسة وسط لتجديد الديمقراطية الاجتماعية في البلاد الرأسمالية، ويتوصل إلى أن المزيد من المساواة الاجتماعية سوف يؤدي إلى نزع فتيل الأزمة كلما اعترضت مسيرة النمو الرأسمالي، فهو طوق نجاة الرأسمالية من طوفان الاشتراكية (فالمساواة، إذن، هي الحل).

● **والباب الثالث:** يهتم بالبرهان على أن السير على درب الطريق الثالث، صار ضرورة عملية لتحقيق التنمية في البلاد العربية، ويتوصل إلى أن إرساء الممارسة الديمقراطية وتوفير ضمانات قداول السلطة في الحياة السياسية سوف يساعد الشعوب العربية على الخروج من دائرة التخلف الخبيثة، ويحررها من نظم الاستبداد والطغيان والقهر، ويمكنها من تجاوز الحصاد المر الذي أسفرت عنه المواجهة الحضارية الدائرة بين العرب وإسرائيل منذ نصف قرن (فالديمقراطية، إذن، هي الحل).

والباحث، اعترافاً منه بالفضل، يستثمر هذه المناسبة ليعبر عن تقديره العميق للاقتصاديين المصريين والمفكرين العرب العظام الذين قرأ لهم، واستمع إليهم، وتعلم منهم، ونقل عنهم، فهم جميعاً على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم ومذاهبهم، نخبة متميزة أثرت الفكر الاقتصادي، وأحييت الوعي الاجتماعي في مصر والعالم العربي.

وبهذه المناسبة أيضاً، يشرف الباحث بأن يهدي هذا العمل، إلى ذكرى الاقتصاديين المصريين، أصحاب الفكر والرأي الذين بددوا بنور العلم ظلام الجهل، وواجهوا غواية السلطة.. بشرف الكلمة وشجاعة الرأي، وكانوا رموزاً لجيل كامل من الحالين بوطن جميل ينعم فيه الناس جميعاً بالحرية والإخاء والمساواة.

هؤلاء الشرفاء الذين رحلت أجسادهم عنا، لكن أعمالهم ظلت خالدة: رمزي زكي، فؤاد مرسى، محمد أبو مندور الديب.

كما يود الباحث أيضاً، أن يعبر عن امتنانه وشكره للسادة الأفاضل الذين رجع إليهم، واستند إلى مؤلفاتهم، وتأثر بهم، ونهل من فكرهم.. وهم، على سبيل الذكر لا الحصر، الأساتذة: أحمد جويلي، أحمد عبد المعطى حجازي، إسماعيل صبرى عبد الله، إبراهيم العيسوي، أسامة الغزالي، إبراهيم سعد الدين، الفريد فرج، السيد يس، الفونس عزيز، جلال أمين، جوده عبد الخالق، حمدي سالم، حازم الببلاوي، حازم عبد الرحمن، حسين عمر، رجاء النقاش، رفعت السعيد، سعد زكي نصار، سعيد النجار، سمير حنا صادق، سلطان أبو علي، سعد الدين إبراهيم، صلاح عيسى،

عبد الغفار شكر، عبد الباسط عبد المعطى، عادل حموده، فوزى كشك، فؤاد زكريا، فوزى منصور، فهمى هويدى، ماهر بقرنا حنا، محمود عبد الفضيل، محمود المراغى، مصطفى الفقى، مراد وهبة، محمد عمارة، محمد دويدار، مصطفى السعيد، محمد السيد سعيد، محمد عبد الشفيق عيسى، محمد محمود الإمام، نادر فرجاني، نعمات أحمد فؤاد، يمنى طريف الخولى.

ولا يسع الباحث إلا أن يشيد بالاقتصاديين، والمفكرين المبدعين، فى المدارس العلمية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ومعهد التخطيط القومى، ومركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ومراكز التفكير بالجامعات، هؤلاء وغيرهم كثير، من الشباب والشيوخ، النساء والرجال، المشهورين ومن هم بعيدون عن الأضواء، فهم جميعا شموع تضىء، ومصابيح تنير طريق الفكر والمعرفة الإنسانية.

وبإعادة قراءة هذه الأسماء اللامعة والنجوم الساطعة، فى سماء الفكر الاقتصادى والعلوم الاجتماعية، فى مصر والبلاد العربية، واسترجاع مؤلفاتهم، واستيعاب أفكارهم، كثيرا ما تجعل الإنسان يصاب بالدهشة ويتملكه الحيرة... ويتساءل....

- كيف ظل المجتمع العربى متخلفا، والاقتصاد العربى مترديا، عن نظيره فى إسرائيل والبلاد الآسيوية الناهضة فى وجود هؤلاء؟

- وكيف انفردت إسرائيل، دون غيرها، بامتلاك الخيار النووى، وارتداد المسار الديمقراطى، وإحراز التفوق العلمى، بينما ظل العرب على حالهم يترنحون عند المستويات الدنيا للدفاع والتنمية، أراضيهم مغتصبة وكرامتهم منتهكة، حكوماتهم طليقة وشعوبهم أسيرة؟!

- وكيف تخاذلوا أمام إسرائيل حتى أصبحت هى القوة الإقليمية العظمى فى المنطقة، ما إن تشرع أسلحتها حتى ترتعد فرائص أعدائها؟!

كيف حدث ذلك كله؟

والعالم العربى عامر بأبنائه، زاخر برواده، من المفكرين والاقتصاديين والسياسيين والفنانين والعلماء ورجال الدين، هؤلاء الذين يمتلكون ناصية المعرفة، ويعلنون الراى السديد، ويبشرون بالحكمة العاقلة؟!

عشرات ومئات من هؤلاء المبدعين الذين تصافحنا وجوههم المشرقة، وتطالعتنا كلماتهم المضيئة، صباحا ومساء، وهم يبشرون بقيم العدل والحق والحرية، بكل الوسائل المقروءة والمسموعة والمرئية...

ألا يستحق هؤلاء نظاما سياسيا جميلا مثلهم؟

- أليس من حق المواطن العربي من عامة الناس أن يشعر بالكرامة يوما ويتمتع بالحرية وأن يرفع رأسه عاليا ولو مرة واحدة في وطنه؟
- أليس من حق هؤلاء جميعا أن يشعروا يوما، أنهم مواطنون لهم حق الاختيار، لا رعايا عليهم واجب السمع والطاعة؟
- أليس من حقهم أن يروا وطنهم كريما مصاننا مهابا بين الأمم؟
- ألا يوجد من بين قاداتنا وزعمائنا وعظمائنا من هو عامر قلبه بحب الله، ووجدانه متيم بحب الوطن، وعقله غنى برشد الفكر، ونفسه ثرية بقيم المروءة، وهامته أعلى من كرسي السلطة ليترفع عنه ويتسامى عليه ويضحى به طائعا مختارا ويسلمه لمواطنيه ليقرروا مصيرهم بأيديهم عبر صناديق الانتخاب الشفافة، وليصنعوا مستقبلهم وفق خيارات بديلة، ورؤى جديدة، ويحيوا حياة حرة كريمة يتباهون بها بين الأمم؟

ألا يستحق العرب والمسلمون ذلك؟

ألا يوجد من بينهم من يحقق هذا الآن؟

وخير شاهد على ذلك، ما ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية^(٧) الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢، إذ سجل: «أن موجة الديمقراطية التي غيرت وجه الحكم في كثير من بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا وشرقي أوروبا في الثمانينيات لم تبلغ العالم العربي إلا في حدود ضيقة. فحكم القانون في كثير من دول المنطقة لا يزال مهزوزا، والديمقراطية إما زائفة أو غائبة، وحرية التعبير والتنظيم محدودة أو معدومة، وكنتيجة مباشرة لذلك تعثرت التنمية وتفاقت البطالة وأصبحت الهجرة هي الأمل الوحيد للشباب، فالاغتراب والبحث عن وطن بديل وحياة جديدة صار مرضا قوميا وهما شعبيا. وعن مثل هذه المجتمعات كان جان جاك روسو^(٨) قد كتب في العقد الاجتماعي منذاً: «لم توجد الديمقراطية أبدا.. ولن توجد مطلقا».

ومن أبرز النظم سفورا، التي تدل على فساد الملوك وطغيان الحكام، كان النظام السياسي العراقي في عهد صدام حسين، ذلك النظام الذي أهدر كرامة الأمة وامتنع رحيق الحياة من جسد الشعب

فقادته، الذين ساموا الشعب سوء العذاب وأذلوه بصنوف الهوان، لم يكونوا سوى عصابة من اللصوص ومصاصى الدماء والخونة، فسلموا مفاتيح مدنها لقوات الغزاة فدخلوها دون قتال أو مقاومة مقابل حفنة دولارات. فقد كشف الجنرال تومى فرانكر^(١) قائد الحملة العسكرية على العراق «أن عددا من ضباط الجيش العراقي الذين كانوا يتولون قيادة القوات المسنولة عن الدفاع عن المدن الرئيسية فى العراق قد تقاضوا رشاوى مقابل منع قواتهم من قتال القوات الأمريكية فى أثناء الحرب». وما حدث فى العراق قابل للتكرار فى بلاد عربية أخرى إذا مرت بنفس الظروف. فالاختلاف بين النظم العربية هو اختلاف فى الدرجة وليس اختلافا فى النوع، فمعظمها نظم شمولية استبدادية ينتشر فى صفوفها المرتشون والمنافقون والخونة، والهزيمة على أيديهم آتية لا ريب فيها.

وهنا يظهر بجلاء، أن ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج قد ثبتت صحته. إذ أن العلة ليست فى الإنسان العربى، وإنما العلة تكمن فى النظام العربى. فالنظام السياسى العربى مريض بالشيخوخة ويعانى أعراضها، فقواعده شاخنت فى مواقعها وتجذرت وصار من الصعب اقتلاعها. غير أنه نظام متصاب، ولا يكف عن التجميل، لكن تصابيه يزيده ترهلا وعجزا واستسلاما للهزيمة فى كل وقت.

فالنظام العربى على حد قول الفيلسوف الروسى إدوارد باتالوف^(٢) «مثل غيره من النظم التى تخلصت من أهدافها المتسامية، وتحولت إلى شئ أشبه بشجرة جافة ميتة، تم امتصاص كل ما فيها من عصارة».

فأعداؤنا هم ساستنا، فهم جماعة من أهلنا، وقادة من قومنا، ونفر من عظامنا. هم إخواننا وأبائنا وأجدادنا الذين خذلونا وضيعوا أحلامنا، وبددوا مستقبل أولادنا، ولم يتركوا لنا عزا نورثه لأحفادنا.

فالأزمة، إذن، ليست فى الفكر... ولكن الأزمة فى السلطة. فالسلطة المطلقة، آلية الاستبداد والطغيان والتخلف، هى الحائط الذى تكسرت على جدرانها كل موجات التجديد والتحديث والنهضة.

وهكذا..

**حينما يغيب الشرف عن ضمير الرجال وتهرب حمرة الخجل من
وجوههم.. يكون الوطن هو الضحية..!**

**فالامر جد خطير، والمصاب جلل، ولا بديل عن إحلال سلطة الشعب محل
السلطة المطلقة.**

محمد عبد السلام عويضة
النصورة: ٢ من يوليو ٢٠٠٢

الباب الأول

مدارس الفكر الاقتصادي
وأزمة النمو الرأسمالي

تمهيد:

الفكر بصفة عامة لا يبدأ من فراغ، ولكنه يأتي تعبيراً عن واقع مادي سابق له، يتأثر به ويؤثر فيه.

والفكر الاقتصادي، يتطور حول المشكلة الاقتصادية، وهي في الأساس مشكلة إشباع الحاجات الحياتية للإنسان، وإشباع الحاجات مجاله الطبيعة، والإنتاج، هو وسيلة تحويل مواردها الخام وقواها الكامنة إلى منتجات نافعة للإنسان، وهو نشاط، يتولى البشر تنظيمه سعياً وراء الاستحواذ، أكثر من غيرهم، على خيارات العمل وهبات الطبيعة. والاستحواذ، سلوك غريزي يولد الكراهية وينشر البغضاء بين الناس في المجتمع. وحل إشكالية إشباع الحاجات، مع زرع بذور المودة والرحمة بين الناس هو القضية الجوهرية في الحياة، ويتحقق بخلق المنافع وتوزيعها بالعدل بينهم.

وهذه القضية، أي قضية الإنتاج والاستهلاك وما بينهما، كانت، وظلت، محور اهتمام الإنسان منذ بدأ التاريخ المكتوب حتى الآن. والتصورات التي يدونها الناس عن الواقع المادي، الذي يعيشون فيه، تحاول فهم هذا الواقع وتسعى إلى تفسير تحولاته، والتوقع بمساره، وتجنب أضراره، وترويض ألياته من أجل الحفاظ على النوع البشري، وتلبية الاحتياجات الضرورية اللازمة لاستمرار الإنسان في الحياة.

والحكم على هذه التصورات الآن، بآثر رجعي، يكشف لنا عن أنها لم تولد مرة واحدة، فقد واكبت التطور الإنساني ذاته، إذ تحولت من البسيط إلى المركب، وانتقلت

من التسليم الغيبي إلى التفسير العلمى. وتطورت من مجرد رؤى فلسفية وقيم أخلاقية إلى علم قائم بذاته له نظرياته ومنظروه. هو علم الاقتصاد السياسى.

والاقتصاد السياسى، مثل كل فكر علمى آخر، لا يتصور خيالات ولا يقوم على أوهام لا وجود لها، وإنما يتبلور حول وقائع ملموسة، وحقائق واضحة، ومشكلات ملحة. فحتى تكون هناك قضية يناقشها علم الاقتصاد، لا بد أن تكون هناك مشكلة ندرة متكررة أو توزيع متحيز، ليتصدى لها الناس، وتتوفر لديهم الإرادة لحلها، حتى يتبلور حولها الفكر الاقتصادى، مجسدا فى المذهب الاقتصادى، والنظرية الاقتصادية، والسياسة الاقتصادية.

فمن وجهة نظر «جالبيرث»، أن الأفكار الاقتصادية تتبع الظروف المعاكسة. ففى أوقات الحروب والركود، سواء من أجل الترشيح أو مكافحة الفقر والحرمان، يجد الاقتصاديون أنهم ملزمون بالتفكير، أو يجدون ما يشجعهم على ذلك. أما فى الأوقات الطيبة، فيكون هناك اتجاه إلى الاسترخاء والاكتفاء بتأكيد الأفكار السائدة. فإذا لم تكن هناك مشكلات كبرى ملحة، فلن تكون هناك قضايا يتصدى لها أحد.

وعن هذا يقول كارل ماركس^(١) « يضع البشر لأنفسهم مشكلات - فقط - بالقدر الذى يستطيعون حله ».

وبنظره حاملة، خلص كينز إلى أن المشكلة الاقتصادية، إذا أنعمنا النظر فى المستقبل، ليست هى المشكلة الدائمة للجنس البشرى.

* * *

وعليه.. فإن المتتبع لمسار التطور التاريخى للفكر الاقتصادى يتبين له أن هذا الفكر قد أتى دائما متغيرا تابعا لطريقة الإنتاج السائدة فى المجتمع، وأنه يولد، فى كل حقبة تاريخية، وينمو مستندا إلى ثلاث ركائز أساسية وهى النظرية الاقتصادية، والسياسة الاقتصادية، والمذهب الاقتصادى.

● والنظرية الاقتصادية، تختص بالكشف عن القوانين الموضوعية التى تحكم العلاقات والظواهر الاقتصادية، وتحديد اتجاه ومدى تأثير المتغيرات التى تعكسها تلك القوانين على الظاهرة محل البحث.

● في حين تختص السياسة الاقتصادية، بتقديم الوسائل والأدوات التي يمكن استخدامها للتأثير في مسار تلك الظواهر.

● أما المذهب الاقتصادي، فيحدد اتجاه رواد المدارس الاقتصادية. بقبول أو رفض النظم الاجتماعية التي تتولد عنها تلك الظواهر. وموقف الرواد على هذا النحو لا يبنى فقط على رؤيتهم الاقتصادية المجردة بل يبنى أيضا على انتمائهم الطبقي وتفضيلهم الاجتماعي.

والسياسة الاقتصادية، في كل مجتمع تسعى إلى تحقيق أهداف أساسية، تختلف مضامينها كما تختلف أهمية كل منها بالنسبة للآخر باختلاف المجتمع الذي يجرى فيه تطبيق تلك السياسات، وهي: الاستقرار الاقتصادي، ويتحقق إذا ما تحققت العمالة الكاملة دون تضخم. والنمو الاقتصادي، ويتحقق إذا ما ارتفع الدخل القومي الحقيقي بمعدل أكبر من معدل نمو السكان. والعدالة الاجتماعية، وتتحقق إذا ما تم توزيع هذا الدخل بين القوى الاجتماعية المشتركة في توليده توزيعا عادلاً.

وعلى هذا الأساس، تنشأ بين النظرية الاقتصادية والسياسة الاقتصادية والمذهب الاقتصادي علاقات وثيقة الصلة. فالسياسة الاقتصادية، تصبح بدون النظرية والتحليل ضربا من التخطيط العشوائي الذي قد يصيب مرة ولكنه يخيب بالضرورة مرات. فالنظرية والتحليل، هما اللذان يمدان صانعي السياسة الاقتصادية بوصف عام لعلاقات السببية القائمة في الاقتصاد. وبالتالي، بمنهج لتقييم النتائج التي ستترتب على مختلف القرارات التي يتخذونها والأعمال التي يقومون بها.

واستطرادا لهذه الصلة، فإن المذهب الاقتصادي، بما ينطوي عليه من تفضيل لنظام اجتماعي دون آخر، لا يتحدد فقط من خلال التأثير المجرى لحركة المتغيرات الاقتصادية على فكر الرواد، وإنما يتحدد أيضا، طبقا للمعطيات الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية والأخلاقية القائمة في المجتمع، والتي تشكل البيئة الطبيعية للتفاعل بين هذه المراكز.

وعن هذه الظاهرة، يشير المفكر المصري السيد يس إلى أن الممارسة الفعلية للعلم الاجتماعي في بلاد عربية متعددة أثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن أهواء الباحث ونزعاته أو بعبارة أدق أيديولوجيته، غالبا ما كانت تؤثر على طريقته في وضع المشكلة

والمناهج التى استخدمها فى دراسته، ووسائل جمع البيانات ونوعية عيناته وأخيرا طريقته فى تحليل البيانات وتفسيرها. أى أنه يشكك بذلك فى إمكانية الحياد الموضوعى الكامل للباحث الاجتماعى. ويستشهد على ذلك بمقولة مردال: «الموضوعية: هى أن تعلن ذاتيتك منذ البداية».

ومن ثم، فإن التحليل الاقتصادى، والسياسة الاقتصادية، يظان فى النهاية، رغم زعم الحياد العلمى والموضوعية، محددين بحدود الإطار المذهبى للباحث الاقتصادى، سواء تحقق ذلك بوعى من رواد المدارس الاقتصادية أو بدون ذلك.

وهذا الجزء من الدراسة، سوف يبدأ بعرض موجز لمسيرة الفكر الاقتصادى، ثم يتناول بالتحليل المظاهر العامة لأزمة النمو الرأسمالى، ويستعرض بإيجاز المذهب الاقتصادى، والنظرية الاقتصادية، والسياسة الاقتصادية لكل من المدرسة التقليدية، والكينزية، والنقدية، والماركسية، ويتوصل إلى تلخيص رؤية كل من هذه المدارس فى تفسير أزمة النمو الاقتصادى للرأسمالية.

الفصل الأول

مسيرة الفكر الاقتصادي من أرسطو إلى آدم سميث

الفكر هو صورة الحياة في مراة الزمن، ولذا فهو في حالة تغير دائم وتحول مستمر. فإذا ما تخلف الفكر عن الإحاطة بأحداث الحياة وعجز عن تفسير ظواهر الطبيعة في أى وقت، فإنه يفقد قدرته على التأثير والفعل، وينزوى ويتوارى عن الأنظار، تاركاً الميدان فسيحاً لفكر جديد.

ولأن الفكر الاقتصادي معنى بالنشاط الاقتصادي للإنسان، وأن هذا النشاط تقوم به قوى اجتماعية تولد وتموت في الخضم المتلاطم للحياة، وهى قوى في حالة صراع دائم وتطور مستمر، فإن الفكر الاقتصادي المعبر عنها، يولد معها ويختفى معها، يحقق النصر وتحقيق به الهزيمة، فهو مثلها في حالة صراع دائم وتطور مستمر.

وهذا الجزء من الدراسة، معنى باستعراض لمحات من الفكر الاقتصادي وخطوطه العريضة في تطوره من عصر العبودية إلى عصر الإقطاع، ثم إلى البرجوازية التجارية، فالرأسمالية الصناعية (أى من عصر أرسطو إلى عصر آدم سميث).

* * *

أولاً، العصر القديم: الفكر الاقتصادي في خدمة ملاك العبيد

في العصور البعيدة، خاصة في مصر القديمة، عاش المصريون عبر تاريخهم الطويل أسرى نظام العبودية المعممة، الذى يتساوى فيه الناس جميعاً في عبوديتهم للفرعون حاكم مصر، الملك الإله. فقد كان الفرعون الإله هو مالك الأرض ومن عليها، ولم تكن النقود قد عرفت بعد، ولم يتم تداولها بين الناس. فقد أظهرت الكشوف الأثرية أن حكام

الأقاليم كانوا يجمعون نصيب فرعون من الحاصلات الزراعية وينقلونه عبر السفن إلى المخازن الملكية لحفظه، ولم يرد في هذا التراث الأثرى أية إشارة إلى استخدام النقود في التبادل السلعي، فلم يش هذا التراث سوى بمظاهر تسليم وتسلم عيني للمنتجات^(١).

وفى كتابه «قصة العلم» (١٩٦٩)، يسجل ج. ج. كراوثر^(٢) أن الدولة المصرية القديمة بجميع ما فيها كانت ملكا للملك (الفرعون)، والملكية الخاصة لم يكن مسموحا بها، وكان الملك الإله ومستشاروه من الكهنة هم الذين يقدرّون نصيب كل فرد في المحصول. فالمجتمع المصرى القديم، شأن غالبية المجتمعات آنذاك، كان مجتمعا طبقيّا ذا بنية متدرجة، أى يتكون من عديد من الطبقات المتفاوتة فى الشأن والأهمية. وكان لأفراد كل طبقة حصة مقررة من الحبوب.

ويرى المفكر المصرى الدكتور فوزى منصور^(٣) «أن مصر الفرعونية لم تعرف اقتصاد المبادلة، ولم تعرف النقود كإداة للتبادل، وإنما عرف المصريون القدماء النقود كمقياس للعملة، أى عرفوا الأموال ولم يعرفوا السلع. وعرفوا المقايضة المباشرة بين الأفراد ولكن لم يعرفوا التبادل السلعي من خلال السوق، وانتفت بذلك مفاهيم الربح النقدي والإنتاج من أجل إحداث تراكم رأسمالى، الذى لا يقوم لأسلوب الإنتاج الرأسمالى قائمة بدونه، بل انتفى أيضا الإنتاج السلعي الصغير الذى يعتبر التمهيد الضرورى لتحقيق التراكم الرأسمالى واللبنة الأساسية فى بناء أسلوب الإنتاج الرأسمالى.

وتأكيدا لذلك، يقول الاقتصادى المصرى الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله^(٤): «إن مصر القديمة لم تعرف النقود أصلاً. وفى كل ما تركه لنا السلف القديم العظيم لم يشر أحد إلى وحدة عملة، ولم نقرأ ترجمة لكلمة مكتوبة بالهيراغليفية تعنى العملة أو النقود».

وشيوخ طريقة المقايضة، على هذا النحو، لم يساعد على تكوين طبقة تجارية، تبنى نفوذها على الربح التجارى المتراكم من خلال التبادل، لذلك فإن الثروة لم تكن أنند تراكم فى صورة أموال مختزنة، بل كانت تتداول فى صورة محاصيل وماشية وحلى وممتلكات عقارية. فقد كانت الأجور تدفع والأنصبة توزع فى صورة أشياء مادية ومنتجات عينية.

وفى اليونان وروما القديمة، عندما كانت الزراعة هى النشاط الرئيسى للإنسان، وكانت الأرض هى المصدر الأساسى للثروة، وكان الرقيق هم قوة العمل الوحيدة للإنتاج، لم تكن هناك حاجة إلى نظرية فى الأجور، وحيث كان الإنتاج مخصصا للاستهلاك الذاتى، وموجها لتلبية الاحتياجات المعيشية المباشرة للأسرة، ولذا فلم تكن هناك حاجة إلى نظرية فى الأسعار. ولما كان الأرقاء مملوكين ملكية مطلقة للآسياد، لم تكن هناك حاجة أيضا إلى نظرية للتوزيع تحدد معدلات الفوائد والأرباح وغيرها من عوائد الملكية، لأنه لم تكن هناك مشكلة توزيع ملحمة. فانتفاضات العبيد وتمردهم الاجتماعى، كان يتم قهره وتصفيته أولا بأول لأنه لم يكن قد تبلور بعد فى صورة ظاهرة عامة قادرة على زلزلة البنيان الاقتصادى والاجتماعى للإمبراطورية الرومانية.

وفى ذلك الزمان البعيد، أيضا، عندما تحول النشاط الاقتصادى إلى التبادل النقدى ولعبت النقود دور الوسيط، اهتم بها المفكرون. ولأن بعض الناس كانوا أثرياء وكثيرا منهم كانوا فقراء، ولأنهم جميعا كانوا من المواطنين الأحرار، الذين يطلبون النقود لتلبية احتياجات التبادل، فقد تم تحريم الربا بينهم، وأدانه أرسطو واعتبره أسوأ وأبغض ما يقترفه الإنسان، لأن النقود فى مذهبه، لا يجب أن تلد نقودا أخرى عن طريق الفائدة. وذلك، لأن الإنسان الأثينى الحر كان يصبح أنذاك مملوكا لدائنه حالة عجزه عن سداد دينه ويظل فى رق إلى أن يقى به، وهو ما كان يتنافى مع الروح الإغريقية التى كانت تبجل مواطنى أثينا وروما الأحرار وتدين وقوعهم فى أسر العبودية. ففى نحو ٦٠٠ ق.م أنقذ الحكيم صولون^(٥) أهل مدينة أثينا من الوقوع فى أسر الرق، عندما أسقط الدين من فوق كاهل مواطنى أثينا، وحظر أن يصبح أى مواطن أثينى عبدا بسبب ديونه. وكان هذا أول تشريع فى التاريخ سن ليحفظ حرية المواطنين ويحرم وقوعهم فى أسر العبودية.

وفى ذلك الزمن البعيد، لم تكن المفاهيم الاقتصادية لها وجود مستقل عن الفلسفة والأخلاق، فقد كانت تذكر فى سياق أخلاقى ينبذ الرذيلة ويحض على الفضيلة، يرفض الظلم وينشد العدل، يدين الاكتناز ويحبذ الإنفاق. ففى الشرق، عندما كان العهد القديم، من الكتاب المقدس، هو أساس الشريعة، وكان الاقتصاد العبرى بدائيا، وكان التنظيم الاجتماعى أبويا، وكانت الأرض هى مصدر الثروة. لذا، أقرت اليهودية حق الملكية الخاصة ووثقت شرعية توريثها من الآباء للأبناء.

ولأن اليهود يزعمون بأنهم شعب الله المختار فقد حرموا الربا بينهم وأباحوه مع غيرهم.. «لا تقرض أخاك بربا فضة أو ربا طعام شيء مما يقرض برباه. للأجنبي تقرض بربا، ولكن لأخيك لا تقرض بربا لكى يباركك الرب: تثنية: ٢٣ من العهد القديم»

* * *

ولأن عمل الرقيق، فى ذلك الزمان الغابر، كان ضروريا لخلق المنافع وتسيير عجلة الحياة، لأن الأسياد من الحكام والنبلاء والأشراف والفلاسفة، فى اليونان وروما القديمة، كانوا يرفلون فى الخيرات وينعمون بمنتجات العمل الوفيرة ويتفرغون لشئون الحكم والقتال والتفكير والحكمة، فقد أباحوا عبودية الأغيار وحرموها بينهم، ولذا فإن استرقاق مواطنى أثينا وروما غيرهم - من الأجانب - كان وقتها نظاما مبررا وعرفا مقبولا، وكان استرقاق إنسان إغريقى إنسانا آخر نظاما مقدسا وحقا مشروعا، لأنه كان يلبي حاجة اجتماعية ويمثل ركنا أساسيا لا غنى عنه فى تكوين الحضارة الإغريقية ومن بعدها الحضارة الرومانية.

فبموجب أحكام الألواح الاثنى عشر الرومانية كان^(٦) للدائن أن يسترق مدينه - العاجز عن الوفاء - وأن يبيعه، أو أن يقتله، وإذا تعدد الدائنون فلهم الحق بتقطيع جثة المدين إربا إربا فيما بينهم!

والرق، هو ما كان أرسطو^(٧) قد تنبأه واعتبره نظاما عادلا أقرته الطبيعة، لدرجة أنه أنزل استخدام العبيد منزلة استخدام الدواب المستأنسة فى العمل. وكان أفضل العبيد - عند أفلاطون - هم الأجانب المستولى عليهم فى الحروب. وكان أسير الحرب فى نظر الرومان، ليس أكثر من كائن هجرته الآلهة، فلم يعد إنسانا حقيقيا، بل صار مجرد شيء يخضع لسلطة سيده خضوعا تاما ومطلقا.

ولهذا، كان التوسع الاستعماري للإمبراطورية الرومانية وشن الحروب على الأغيار مصدرا هاما لجلب العبيد وتكوين قوة عمل بشرية معدومة الأجر مطلوبة الحق، حتى من حق الحياة نفسها. ففي ذلك الحين وصل عدد الرقيق من أسرى الحروب وأبناء الشعوب المهزومة عام ٢٤ ق. م إلى نحو ٢٠ مليون نسمة مقابل ٢١٤ ألف نسمة فقط من المواطنين الأحرار^(٨).

ومن المثير للتأمل، وما يستحق الدراسة ويستوجب التبرير، أن الأديان السماوية وإن دعت إلى تحرير الإنسان بصفة عامة إلا أنها لم تحرم استرقاقه بنص قاطع، وإنما، تركت ذلك اختياراً للإرادة الإنسانية، ونتيجة طبيعية من نتائج التطور الاجتماعى للبشرية. بل وأكثر من هذا فإن بولس الرسول دعا عبيد الإمبراطورية الرومانية لطاعة الأسياذ كطاعة الخراف للراعى، لأن ما عندهم فى الأرض فإن وما عند الله فى السماء. باق: «أيها العبيد أطيعوا سادتكم حب الجذ بخوف ورعدة فى بساطة قلوبكم كما للمسيح، لا بخدعة العين كمن يرضى الناس، بل كعبيد المسيح، عالمين مشينة الله من القلب، حازمين بنية صالحة كما للرب»^(٩).

وفى رسالته الاولى إلى أهل قورنثوس دعا القديس بولس الناس إلى الاستسلام لما هم عليه من حال: «فليبق كل واحد على الحال التى كان عليها حين دعاه الله» من الكتاب المقدس (العهد الجديد). فعدم المساواة الاجتماعية المتجسدة فى الهرم الاجتماعى الساكن الذى يتدرج فيه الناس بين القمة والقاع وهم على وجه الأرض سوف تعوضها المساواة التامة بينهم وهم فى مملكة السماء.

ولذا، فقد ظل الرق مرتبطاً بالزراعة والتعدين والعمارة فى النظام العبودى، وتحرر نسبياً فى النظام الإقطاعى اللاحق له، ثم تحرر كلياً فى ظل الصناعة لأن شرط تطورها ونموها كان رهناً باستخدام العمل المأجور الحر من أى قيد قانونى يحد من حركة الإنسان ونشاطه وحرية. ولهذا فقد ظل نظام الرق مشروعاً إلى أن حرمته الثورة الفرنسية عندما نشرت إعلان حقوق الإنسان ١٧٨٩ فى الحرية والإخاء والمساواة، وحذا حذوها باقى دول أوروبا والمستعمرات التابعة لها. إذ أعلن الدستور الفرنسى الأول^(١٠) فى مقدمته «كل البشر يولدون أحراراً متساويين فى الحقوق».

* * *

وفى العصور القديمة، أثيرت أفكار عابرة وأحياناً عميقة حول قضايا اقتصادية ذات اعتبار. ففى ذلك الحين أشار «أفلاطون» (٤٢٧ - ٣٤٧ ق م) إلى ضرورة بناء الدولة وتقويتها لأسباب اقتصادية، منها إشباع الحاجات الأساسية للسكان الذين يعجزون منفردين عن تحقيقها. كذلك أشار إلى أهمية تقسيم العمل بينهم، إلى: نبلاء مهمتهم

التفلسف والحكم، ومواطنين أحرار، مهمتهم العمل والدفاع وشن الحروب، وعبيد مملوكين لغيرهم ملكية رقبة يقومون بالخدمة فى أدنى الأعمال وأكثرها خطرا ومشقة وقسوة. هذا بالإضافة إلى إقراره بضرورة قصر حق الملكية الخاصة على المواطنين الأحرار حافزا لهم على الإنتاج وحرمان الحكام منها مانعا لهم من الطغيان.

وتلاه أرسطو (٣٢٢-٣٨٤ ق.م)، الذى ارتكز تحليله الاقتصادي مباشرة على الحاجات وإشباعها، ونشر أفكاره حول القيم الاستعمالية والقيم التبادلية والسعر العادل، وحرم الفائدة، واعتبرها ربا لأن النقود فى رأيه لا يجب أن تلد نقودا أخرى عن طريق الفائدة، وفرق بين الثراء الطبيعي الذى مصدره الإنتاج، والثراء غير الطبيعي الذى مصدره التبادل. ويفرق أرسطو بين نوعين من الثروة:

● الأول، يسميه الاقتصاد وهو الثراء الناتج عن عمل رب الأسرة وأولاده وعبيده ليكفوا به حاجاتهم وهو يزداد بفضل ارتقاء العمل نفسه وزيادته.

● والثانى، يسميه فن تداول المال «خريماتيكا» وهو الغنى الناتج عن الربا والتجارة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أرسطو أدان الاحتكار فى التجارة واعتبره خطرا وغير صالح للمجتمع، لأن غنى الفرد هنا لا يرتبط بغنى المجتمع، ولا يعود على المجتمع بأى فائدة».

وجاء من بعد ذلك، القانون الرومانى، ليكسب الملكية الخاصة الشرعية والقداسة التى ظلت ملازمة لها منذ ذلك الحين حتى عصرنا الحاضر

* * *

ثانياً: العصور الوسطى: الفكر الاقتصادي فى عبادة الكنيسة.

قبل أقول العصر اليونانى الرومانى، كانت الإمبراطورية الرومانية قد أظهرت سطوتها وفرضت سلامها على العالم وتبنت المسيحية واعتمدتها ديانة رسمية بعد عناد لم يطل، ثم أهدتها إلى العالم ونشرت تراثها وبشرت بقيمتها بين الأمم، وتبلور اتجاهها الأساسى، فى المساواة بين الناس واحترام حقهم فى الحياة، وتحريم الربا بينهم فى المعاملات..

ففى بداية القرن الرابع الميلادى، اعتنق الإمبراطور قسطنطين ٢٨٥-٣٣٧ المسيحية، وجعلها الديانة الرسمية للإمبراطورية الرومانية حوالى عام ٣٢٠ ميلادية. ومن يومها، بدأت قوة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية فى الظهور والنمو إلى أن نشرت ثقافتها وفرضت سطوتها الشاملة فى جميع أنحاء أوروبا الغربية.

وفى القرن الخامس بعد الميلاد، جاء انهيار الإمبراطورية الرومانية على يد أتيللا^(١١) (٤٠٦-٤٥٣) ملك الهون، من شعب المغول، عندما غزا أرضها، ودخل فرنسا سنة ٤٥١، ثم دخل إيطاليا سنة ٤٥٢، وكان كلما دخل أرضا نشر فيها الخراب.

ومن بعد ذلك، حلت العصور الوسطى، التى استطالت لتغطى عشرة قرون كاملة من عمر الزمان (من القرن الخامس إلى القرن الرابع عشر)، لتمثل فترة انقطاع بين عصرين مزدهرين بالعلم والمعرفة، وهما عصر الحضارة الإغريقية الرومانية (من القرن الخامس قبل الميلاد إلى القرن الخامس بعد الميلاد)، وعصر النهضة الأوروبية (فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر).

وبعد كمال تحلل الإمبراطورية الرومانية وتمزقها إلى دويلات متناحرة، وحلول العصور الوسطى بما فيها من تخلف وظلام ومحاكم تفتش عن الخطيئة فى ضمائر الناس، تخلت الكنيسة تدريجيا عن الفضائل المسيحية، وأبيع للكنهنة تملك الأموال وتجميعها، وبيعت مناصب الكنيسة بأسعار معلومة، وبيع الغفران للناس بطريقة منظمة، واتسع الطريق بين الكنيسة والجنة أمام الأثرياء، وضاق أمام الفقراء، هؤلاء المعدمين من ثمن الغفران، الذين تبذرت أحلامهم فى الاستئثار دون الأغنياء بالجنة بعد الممات، تعويضا عن حرمانهم من خيرات الدنيا وهم أحياء.

وهو ما يبرهن على أن الأخلاق والفضيلة ذاتها، كثيرا ما تستجيب لاختيارات الطبقات الاجتماعية ذات النفوذ.

وفى مسيرة التاريخ، وعندما تحللت العبودية وحل محلها الإقطاع، كانت الإقطاعية تمثل وحدة اقتصادية واجتماعية شبه مستقلة تشتمل على ضيعة أو أكثر، حيث كان الإنتاج موجهاً فى الأساس لتلبية احتياجات الاستهلاك المباشر وكان توزيع الناتج بين السادة والعبيد، وبين الملاك والمزارعين، وبين الأشراف وعامة الناس يتم عادة فى صورة عينية، وكانت المنتجات والمحاصيل تسلم ولا تباع لذلك ضاقت السوق، ومثلت

استثناء لجموعة قليلة من البشر، ورغم تزايد أهميتها مع مرور الزمن، إلا أنها ظلت بصفة عامة تلعب دورا هامشيا في الحياة الاقتصادية.

كما كان نمو المصانع اليدوية وسيطرة طوائف الحرفيين على النشاط التجارى والحرفى، من السمات المميزة للنشاط الاقتصادى فى تلك العصور، وكان الاحتكار والاستغلال وحجب السلع عن التداول مظاهر ملازمة للتمايز الطبقي والتفاوت الاجتماعى واستغلال النفوذ.

ففى العصور الوسطى، كانت القوى المسيطرة على دفة الحياة هى سلطة رجال الدين وهيمنة الكنيسة من ناحية، وسلطة الملوك وأمراء الإقطاع من ناحية أخرى. وكان ميزان القوى متأرجحا بين القوتين. وآنذاك، كان الفكر السياسى منشغلا بكيفية التوفيق بين هاتين السلطتين، السلطة الدينية والسلطة الزمنية، واستقر الأمر على الاعتراف العام بوجود سيفين مقدسين: أحدهما روحى أى كلمة الله وتستخدمه السلطة الدينية فى جرح الخطاة، والآخر مادى، وهو الذى تُشّرع السلطة الزمنية لعقاب الأشرار. لذا، ظهرت نظرية الحق الإلهى التى تعطى السلطة الكلية إلى الله الذى يورثها الملوك فى الأمور الدنيوية، وللكنيسة فى الأمور الدينية، وهى بذلك، أصبحت سلطات مطلقة، مستمدة من الذات الإلهية، التى شامت ولا راد لمشيتها، إذ احتكرت الكنيسة جميع أشكال التفكير الفلسفى وأجهضت أية آراء مستقلة أو معتدلة.. كما أحبطت، بهمة ونشاط، أى رؤية عقلية أو تجارب علمية.

ففى ذلك الحين، ادعى البابا أنوسنت الثالث^(١٢) (١١٩٠-١٢١٦) أنه يستمد سلطته مباشرة من الله. ويعد أن كان البابا جريجورى السابع قانعا بأن يكون نائبا عن القديس بطرس، فإن أنوسنت ادعى أنه نائب المسيح. وأعلن فى موعظة ألقيت فى حفل تكريمه، أنه «فى منتصف الطريق بين الله والإنسان، أقل من الله ولكن أكثر من الإنسان، إنه يحكم على جميع الناس، ولا يحكم عليه أحد».

وفى ذلك الحين، أيضا، كتب أجستينو ترينفو^(١٣) المشمول برعاية البابا يوحنا الثانى بعد العشرين، رسالة فى الدفاع عن رجال الدين (عام ١٢٢٤)، يقول فيها: «إن سلطان البابا من سلطان الله، وهو نائبه فى الأرض، وأن طاعته واجبة وإن أثم أشد الإثم.. فمهما يكن ذنبه، فإن سلطانه لا يعلو عليه إلا سلطان الله وحده، وهو أعلى من سلطة جميع ملوك الأرض، ومن حقه أن يخلع الملوك والباطرة إذا شاء، وإن عارض فى ذلك رعاياهم أو منتخبوهم.. فالبابا أعلى مقاما من الملائكة...»

وفى تعليقه على هذه الحالة يقول البان. ج. ويدجرى فى كتابه «التاريخ وكيف يفسرونه»: «إن الكنيسة فى العصور الوسطى، أعطيت من اللاهوت أكثر مما ينبغى ومن الدين أقل مما ينبغى».

وكان الدور المهيمن للكنيسة على هذا النحو قد تنامى ليشمل الحياة بكل جوانبها ووصل ذروته فى القرن العاشر الميلادى. حينما نجحت الكنيسة فى بناء نظام الكهنوت الذى سيطر على حياة وأفكار كل سكان العالم المسيحى، ابتداء من إقامة الشعائر إلى تحجيم الفنون، وتقيد العلوم، والافراد بالتعليم، وسن مراسم تنويع الملوك. وهنا تتجلى نظرة القديس أوغسطين^(١٤) (٣٥٤-٤٣٠) «عن أن السلطة الزمنية، ما لم يباركها هو بالتفويض بالحكم، تصبح ظاهرة لصوصية. إذ قرر أن القاعدة الإنسانية هى أن الدولة العلمانية تكون مينة روحيا ما لم تتحالف مع الكنيسة تحالفا وثيقا».

وفى تعليقه على طغيان سلطان الكنيسة واستبداد الكهنوت، يرى جان جاك روسو^(١٥) أن المسيحية ديانة روحية خالصة، تعنى بالأمور السماوية فحسب، وواجب المسيحى لا يتعلق بهذا العالم .. ويضيف: «لقد قيل لنا إن أمة من المسيحيين الصادقين تشكل أكمل من يمكن تصوره من المجتمعات. وفى هذا الفرض أرى صعوبة واحدة فقط، وهى أن مجتمعا من المسيحيين الصادقين لا يمكن أن يكون بعد مجتمعا من البشر». ثم يسجل تخوف غير المسيحيين (الوثنيين) من مخاطر الدولة الدينية، فيقول: «ولما لم يكن فى مقدور هذه الفكرة الجديدة عن مملكة بعالم آخر أن تنفذ إلى أذهان الوثنيين، فقد نظروا دائما إلى المسيحيين على أنهم متمردون بالفعل، يتلمسون الفرصة تحت قناع الخضوع المملوء بالنفاق كى يجعلوا أنفسهم مستقلين فى مركز أسمى. وأن يغتصبوا عن طريق المكر والخداع السلطة التى تظاهروا - بسبب ضعفهم - بأنهم يعارضونها، وكان هذا هو سبب أعمال الاضطهاد. ولقد تحقق ما كان يخافه الوثنيون. وعندئذ غير كل شىء، مظهره، فالمسيحيون المتواضعون بدلوا من نقمتهم، ثم سرعان ما أصبحت المملكة المزعومة عن العالم الآخر، وهى تحت حكم زعيم يمكن أن تراه العين، أشد ألوان الاستبداد عنفا فى العالم».

وهو ما يؤكد، أيضا، ول ديورانت فى كتابه «قصة الحضارة» قائلا: «إن الضرائب التى كانت تفرضها الكنيسة قد أثقلت كاهل الشعب المسيحى، وأن بعض هذا

المال كان يذهب ليتختم بطون رجال الدين، بل إن منه ما كان يذهب إلى جيوب الخطايا اللاتي كانت تزدهم بهن حجرات بيوت الباباوات» ثم يضيف، على لسان أمين سر البابا يوحنا الثالث والعشرين «أن البابا غوى مائتى عذراء، وزوجة، وأرملة، وراهبة». ويزيد، بأن هذا الفساد قد استشرى وتفاقم لدرجة أن وليام ديوراند أسقف مند كتب رسالة إلى مجلس فيينا (١٢١١) جاء فيها: «... إن كنيسة روما قد ساءت سمعتها في جميع الأقطار، حتى أصبح الناس خارج روما يعلنون أن جميع من تضمهم من الرجال - من أكبرهم مقاما إلى أصغرهم شائنا- قد امتلأت قلوبهم بالطمع والجشع... وأنهم يضربون، لجميع الشعب المسيحي، أسوأ المثل في النهم... لأنهم أكثر انغماسا في الترف من الملوك والأمراء».

وفى رد فعله على ذلك الفساد، رفع الأسقف الأسباني الفارو بلايو، عقيرته صانحا في وجوههم «إن الذئاب تسيطر على الكنيسة وتمتص دماء الشعب المسيحي». ومن بعده بجيل كامل: وصف سفنرولا كنيسة روما بأنها «كالعاهر تبيع نفسها بالمال». ومن بعد جيل آخر، قال أرمس: «إن العار الذى يكلل الحكمة البابوية العليا وصل إلى ذروته».

وعلى نفس الدرب، أعلن الكاهن البيوريتانى إسكندر ليتون: «أن نظام الأساقفة، نظام شيطاني معاد للمسيحية»، وأيده فى ذلك شريكه فى الفكر وليم برين (١٦٣٦) قائلا: «إن الأساقفة خدم للبابا وللشيطان».

وكان النظام الكنسى الكهنوتى قد وصل إلى ذروة الفساد والطغيان، فى القرن السادس عشر، باتجار القساوسة فى صكوك الغفران، مما أوجع ثورة الإصلاح الدينى، وأثار شعلتها بقيادة القس الألماني مارتن لوتر (١٤٨٣-١٥٤٦)، عندما دمغ البطارقة بالفساد ووصفهم بأنهم: «أكبر الذئاب»، وحرص على قتلهم: «كان من الخير أن يقتل كل أسقف وأن تقطع جذور كل مؤسسة أو دير».

وكل هذه المفاسد، كانت قد دفعت الفيلسوف الألماني المرتد نيتشه، فيما بعد، إلى التشكيك فى العقيدة الدينية وإعلان وفاة الإله، قائلا: «إن الإله قد مات ونحن الذين قتلناه». كما أعلن فى موقف آخر أن «المسيحيين عموما غشاشون من الناحية العقلية، ومنحطون من الناحية الخلقية، وأن ذلك راجع إلى ما يعتقد الفرد المسيحي».

وفيما بعد قال كرين برنفون^(١٦) وهو يقيم تلك الموجة الفكرية المعادية للكنيسة: «كان فلاسفة القرن الثامن عشر، قد أدركوا بالفطرة الغريزية السليمة، التي ندرك بها أعدائنا، أن الكنيسة الكاثوليكية الرومانية هي العدو فاخترصوها بأشد الهجمات وأقساها».

ورفيد الاقتصادي المصري الدكتور محمد دويدار، أن نظام الكهنوت كان نظاما إقطاعيا احتكر إدارة النظام الاجتماعي، وهو ما مثل أساساً لقوته بما أكسبه من تماسك، كما كان سببا لضعفه لما اتسم به من ضيق الأفق. ويضيف، بأن النظرية العامة لهذا الفكر الكهنوتي فيما يتعلق بحياة الإنسان ومصيره، تبلورت في مقولة أن الدنيا مرحلة عابرة في حياة الإنسان تؤهله إلى الحياة الأبدية بعد الموت، إما نعيما في الجنة أو خلودا في الجحيم. لذلك، كان الفكر الاقتصادي يظهر آنذاك بشكل عارض ضمن المواعظ والإرشادات الدينية التي تبشر الناس بالسعادة في الدنيا، وبالجنة في الآخرة، إن هم اتبعوا العدل واستمسكوا بالحق وأقاموا الوزن بالقسط ولم يطفوا في الميزان وتجنبوا الباطل وترفقوا بالفقراء.

وكان فكر المدرسين من رجال الكنيسة لا ينطوي على التحليل العلمي بقدر ما ينطوي على تطبيق المبادئ الدينية في مجال النشاط الاقتصادي^(١٧).

وكان القس الألماني مارتن لوثر^(١٨) (١٤٨٣-١٥٤٦) رائد الإصلاح الديني يرى «أن الربا بدعة من عمل الشيطان» ويصف التجارة بأنها «مهنة مرذولة» وندد بالمحتكرين الذين كانوا يتآمرون لرفع الأسعار ووصفهم بأنهم «لصوص ظاهرون للعيان».

ولما كان القساوسة يدعون الناس إلى تطبيق المبادئ الأخلاقية، ولكن لا يلزمون بها أنفسهم، ظهر في حينه شعار «اعمل بموعظة القساوسة ولكن لا تفعل فعلهم ولا تسر على دربهم».

* * *

ولأن إرادة الله شاعت أن تتحول الحياة من حال إلى حال ولا تدوم لأحد، فإن سيطرة الكنيسة كانت قد تزعزعت ابتداء من القرن الثاني عشر، عندما تعارض جمود الاقتصاد الريفي الذي ترعاه الكنيسة، مع ديناميكية الاقتصاد الحرفي والتجاري

الذى ترعاه البرجوازية الحضرية الصاعدة فى المدينة. «فجاء الإصلاح الدينى اللوثرى، كثورة شاملة حررت الضمير جاعلة منه الحكم الأعلى حتى على حقائق الكتاب المقدس، حيث تحرر كل من العقل والضمير كى يؤدى واجباتهما»، ولم تعد القوانين -كما كانت فى العصور الوسطى- قوانين الله المتحدة فى الكنيسة، وأصبحت الحجة القائلة بأن للبابا ولاية روحية على الإمبراطور باعتباره مسيحيا حجة لا يمكن تنفيذها. ودافع انصار الإمبراطورية عن طابع الملكية المقدس المستمد من الله مباشرة، مثلها فى ذلك مثال السلطة البابوية ذاتها^(١٩).

ولأن المعاملات بين الناس لا تتوقف، سواء كان يعمها العدل أو يشويها الاستغلال، ولأنهم يتبادلون المنتجات سواء كان ذلك يتم داخل السوق أو خارجها، ولأن هذه المعاملات لا تتسم بالنزاهة المطلقة فإن ذلك كان يتسبب فى تحقيق السعادة لبعضهم وإلحاق الشقاء بالآخرين.

لذا، فقد ظل الفكر الاقتصادى، على ما هو عليه، ذا طابع دينى أخلاقى، فكل ما كان فيه فائدة للناس يباح وكل ما كان يضرهم تحرمه الشريعة. وفى ذلك الحين، لم يكن للفكر الاقتصادى وجود مستقل وإنما ظل ينمو فى أحضان أشكال أخرى من الفكر. فكما نما فى أحضان الفلسفة فى فترة ازدهار الحضارة الإغريقية، فإنه ظل ينمو فى أحضان الفكر الدينى إبان العصور الوسطى.

وفى ظل عتمة ذلك العصر الوسيط، الذى لفه الظلام لمدة عشرة قرون كاملة، ظهرت شمعة مضيئة أنارها القديس توما الإكويينى (١٢٢٦-١٢٧٤)، من داخل الكنيسة الفرنسية، وعم نورها القارة الأوروبية بأكملها. ثم حمل مشعلها من بعده، الأسقف نيكول أورسيم (١٢٢٠-١٢٨٢). وقد اتفق هذان القديسان، مع أرسطو وأفلاطون، فى بعض الشأن واختلفا معهما فى شئون أخرى.

فعلى أيديهما، جرى إحياء مبدأ العدل عند أرسطو بعد إلباسه ثوبا مسيحيا، فكان العدل فى التسعير حلال والغش والتدليس حرام دون الإشارة لكيفية تحديد هذا السعر العادل، فقد ظل تحديده مسألة أخلاقية، وعلاقة تقديرية، متروكة لضمير المتعاملين. ونفس هذا المبدأ، تم تطبيقه عند تقدير الأجور والأرباح فى المعاملات الاقتصادية.

وإذا كان أفلاطون قد نادى بشيوع الملكية العامة، وأرسطو قد نادى بحق الملكية الخاصة، فإن الفكر اللاهوتى على يد هذين القديسين، «توماس وأورسيم» قد أرجع

ملكية المال إلى الله، وأبقى الإنسان مستخلفا فيه، وحبذ الملكية الفردية وانتهى إلى أنها رغم مشروعيتها، فإنها ليست ملكية مطلقة، وإنما اعتبرها ملكية مقيدة بالمنفعة العامة.

وكان جوهر هذا الفكر اللاهوتي المتطور، هو التوفيق بين المتناقضات. حيث حاول التوفيق بين الدين والفلسفة، والإيمان والعقل، والوحي والإدراك الحسى. وفى سبيل ذلك، تسلىح بالمنهج الاستنباطى الأرسطى مما مكّنه من مقاومة الأفكار الليبرالية الجديدة، التى نشأت فى المدن التجارية الوليدة، وإضعاف انتشارها لمدة ثلاثة قرون مديدة حتى القرن الخامس عشر.

* * *

**ثالثاً: عصر النهضة: الفكر الاقتصادى فى خدمة التجاريين؛
فى الممارسة العملية. تنكيّف الأفكار والقيم، عادة، مع وقائع الحياة المادية.**

ففى بداية عصر النهضة^(٢٠) كانت الكشوف الجغرافية التى أدت إلى اكتشاف العالم الجديد قد ضاعفت معلومات الناس عن سطح الأرض، ومنها رحلات برتلوميزديار (١٤٨٨)، وتبعه كريستوفر كولمبس (١٤٩٢)، وفاسكو دى جاما (١٤٩٨)، وماجلان (١٥١٩-١٥٢٢). وكان لهذه الرحلات أكبر الأثر فى توسيع التجارة وتراكم الثروة فى البلاد الأوروبية، كما أدى إلى اكتشاف قارة أمريكا (عام ١٤٩٢)، واستعمار الأوربيين لها واستيطانهم أرضها.

وفى القرن السادس عشر، كان الحلم الأمريكى، فى العقود المبكرة من اكتشاف هذه القارة الجديدة، يمثل نموذجاً فريداً للوفرة المترفة والفرص المتكافئة بما يتضمنه ذلك من آفاق واسعة لممارسة الإنتاج، ومصادر متنوعة لكسب الدخل، ومجالات وفيرة لجنى الربح، بدرجة لم تكن معهودة فى الغرب الأوروبى فى ذلك الزمان. وفى ظل سعة الرزق، ووفرة فرص العمل، وحق الحياة الحرة للأراضى، لم تكن هناك حاجة إلى نظرية للأجور أو نظرية للربح، وبالتالي لم تكن هناك فرصة لظهور نظرية الأسعار أو ظهور ما يمكن اعتباره نظرية اقتصادية.

ومن بعد ذلك بنحو أربعة قرون صدرت قوانين هومستد^(٢١) عام ١٨٦٢، الخاصة بتكوين مزارع عائلية. التى قضت بمنح كل مواطن فوق الحادية والعشرين من العمر،

الحق فى امتلاك مزرعة مساحتها ١٦٠ فداناً دون مقابل شريطة أن يزرعها بنفسه لمدة خمس سنوات على الأقل. ويذكر روبرت دوريمان أن الفكر الذى كان سائدا حينذاك هو «دعه يعمل» وكان كل شخص هو اقتصادى نفسه. لذلك اختلط الاقتصاد دون تمييز بالسياسة والفلسفة وكذلك باللاهوت.

ولأن الاستيطان الأوروبى، لأمريكا، اعتمد أساسا على عمل العبيد المختطفين من أفريقيا، دون أن يدفع لهم أجر أو تحسب لهم كلفة، لذلك، تكرر فى أمريكا ما سبق أن حدث فى اليونان وروما القديمة. فقد حكمت المحكمة الأمريكية العليا عام (١٨٥٧) بأن العبيد ليسوا مواطنين^(٢٢). وكان هذا الحكم من الأسباب المباشرة لاندلاع الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٥)، بين ولايات الشمال المطالبة بالحرية ولايات الجنوب المدافعة عن العبودية، التى أسفرت عن الاعتراف بحق العبيد فى الحرية والمواطنة بمقتضى التعديل الثالث عشر للدستور (عام ١٨٦٥) والتعديل الرابع عشر للدستور (عام ١٨٦٨). وحينئذ، أعلن إبراهيم لينكولن الرئيس الأمريكى السادس عشر تحرير العبيد واعتق فى حينه نحو أربعة ملايين نفس من الرق وحررهم من نير العبودية. ومن ثم اهتم الفكر فى تلك الفترة بنشر القيم الأخلاقية التى تدعو إلى الرفق بالحيوان، والراقة بالإنسان. ولذا، كان الفكر، فى تلك الظروف، خليطا من الفلسفة والسياسة والحكمة واللاهوت والاقتصاد.

وكان للتوسع التجارى بين أوروبا والعالم، وانتشار الحرف، وتداول النقود على نطاق واسع دور كبير فى ظهور ثلاث طبقات اجتماعية هى: التجار، والصناع، والسيارة. وهم الذين كانوا فى مرتبة أدنى من أمراء الإقطاع فى بداية العصر الوسيط، غير أنهم ما لبثوا فى نهايته أن تبوءوا مراكز رفيعة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، عندما تكسدت خزائنهم بالثروات، ولع فى أيديهم بريق الذهب، وظهر على محياهم دلائل النعم، وأقبلوا على الحياة مستبشرين حتى صاروا الطبقة المترفة، ونشروا أفكارهم وثقافتهم ومثلهم وقيمهم، وغدوا القوة المسيطرة فى المجتمع، وصبغوا الحياة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بصبغة مصالحهم. ورفعوا شعارهم التاريخى «لا ضرائب بدون تمثيل سياسى»

وفى مجال الفكر السياسى، كان أول من عبر عن فكر هذه الطبقة هو «كتاب الأمير» مكيا فيلى^(٢٣) (١٤٦٧ - ١٥٣٢) الذى حرر السياسة والدولة فى العصور الوسطى من

سلطة الأخلاق الكنسية رافعا شعار أن الأخلاق والسياسة لا يجتمعان، مبشرا بمبدأ الغاية تبرر الوسيلة. وصار بذلك رمزا للسياسة الانتهازية والمنطق العملى النفعى على مر التاريخ. إذ أن وحدة الدولة كغاية تبرر فى نظره كل وسيلة يتخذها الأمير لتحقيقها. قائلا: «الواقع أن الأمير سوف يجد أن بعض الفضائل المفترضة سوف تحطمه ويفقد بسببها الدولة، فى حين أن بعض الرذائل الظاهرة سوف تجلب له الأمان والرخاء». وتلاه برنارد هاندفييل (١٦٧٠-١٧٣٣) فى بداية القرن الثامن عشر، بكتابه «رذائل فردية وفضائل عامة» مبشرا بأن الخير العام يمكن أن ينتج من الاطماع والأنانية الفردية. ومن بعد هؤلاء جاء نيتشه (١٨٤٤-١٩٠٠) ليقرر «أن الأقوياء وأصحاب الأرواح التى يغلب عليها الشر هم الذين حققوا أعظم قدر من التقدم للبشر»^(٢٤).

وبدا الأمر، فى ذلك الحين، وكأن العالم يشهد إرهاصات عصر جديد. عصر الرأسمالية التجارية وازدهارها، عصر تداول السلع ونمو القيم التبادلية فى الحياة الاقتصادية وسيادة القيم النفعية فى الحياة الاجتماعية. وغدت السلعة باعتبارها المنتج المعد للتداول، هى شرط وجود رأس المال التجارى الذى يتولى تنشيط حركة تداول السلع بما يترتب على ذلك من توليد القيم التبادلية ونموها.

وقد أطلق آدم سميث على هذا العصر فيما بعد، شعار التجاريين، الذى امتد بطول ثلاثة قرون متواصلة، من منتصف القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر. وكان من أهم ظواهر التطور فى ذلك العصر هو انتشار الأسواق، وصعود طبقة التجار، والتوسع فى الكشوف الجغرافية، وتدفق الثروات النقدية، وظهور الدولة الحديثة، وتكيف الفكر الدينى والمعرفة العامة مع كافة هذه الظواهر الجديدة.

فقد أدت الكشوف الجغرافية إلى غزو عوالم جديدة بشعوبها وعاداتها وأديانها المختلفة، مما زرع الإيمان بعظمة «الكتاب المقدس» وأدى إلى سيطرة النزعة الإنسانية على المعرفة العلمية، وظهرت وقتئذ نظرة جديدة للعالم، وضعت المعتقدات الكبرى موضع تساؤل، إذ خضع الإيمان للمنطق وأصبح المعقول هو فقط ما يمكن فحصه وتخيله ولمسه^(٢٥).

ومن بعد ذلك، أزيح الفكر الدينى إلى هامش الحياة الثقافية وتعززت القناعة بأن كل تجليات النشاط الإنسانى المتنوعة - فى الاقتصاد والسياسة، فى العلم والأخلاق-

تخضع لمفعول القوانين العامة للطبيعة، وتشكل جزءا من سير الأمور الطبيعي. وانتشرت أفكار الدين الطبيعي (قانون الطبيعة هو قانون الرب)، والقانون الطبيعي والإنسان الطبيعي، وبذلك، غدا الإنسان سيد نفسه. فقد حطم الأغلال الفنية والعائلية وحتى الدينية، غير معترف بأية سلطة على نفسه وبأى قسر، ما خلا صوت ضميره والإحساس بكرامته الشخصية، وأصبح الإنسان، بذلك، فعالا واعيا متمتعا بحرية الاختيار. وهو الإنسان الملام للرأسمالية.

وتأصيلا لذلك، يقول **ول ديورانت**^(٢٦) فى كتابه «قصة الحضارة» لأنه كلما تقدمت المعرفة أو تغيرت تغيرا متصلا، اصطدمت بالأساطير واللاهوت اللذين يتغيران تغيرا بطيئا لا يحتمل، «وأن الأخلاق - عادة - توائم بين نفسها وبين المستحدثات التقنية والاقتصادية شيئا فشيئا، ثم يتحرك الدين كارها فيوفق بين نفسه وبين الأخلاق الجديدة، لأن الوظيفة الخلقية للدين هى أن يحافظ على القيم القائمة أكثر مما يخلق قيما جديدة». وفى نفس السياق كان **منكسيكو**^(٢٧) (١٦٨٩-١٧٥٥) قد عنى عناية خاصة بوظيفة الدين كعامل فى الاستقرار الاجتماعى. فالدين، عنده، مثله مثل القوانين لابد أن ينسجم مع نمط العلاقات الاجتماعية. وعموما فهو يرى: «أن العوامل الأرضية هى التى تسود فى آخر الأمر» .. «فالأحكام الأخلاقية لديها اتجاه قوى للتوافق مع ما يجده المواطنون ذوو النفوذ قابلا للتصديق».

* * *

فحينما بدأت الإقطاعيات فى التحلل، وتهدمت أسوارها، بدأت السوق القومية تنمو تدريجيا على حساب الأسواق المحلية، مفسحة الطريق أمام تطور الفن الإنتاجى، وتسارع معدل تراكم رأس المال وتوسع التقسيم الفنى والاجتماعى للعمل. إذ تطور الإنتاج من الصناعة الحرفية إلى المصانع اليدوية التى مهدت السبيل لاستخدام الآلات البخارية فقد كان لاستخدام طاقة البخار دوره المؤثر فى أن تصبح الصناعة الآلية قلب النشاط الرأسمالى. وهنا يشير الاقتصادى المصرى الدكتور **إسماعيل صبرى عبد الله**^(٢٨) إلى الأثر الذى أحدثه إنشاء السكك الحديدية والسفن البخارية من ثورة فى انتقال الأفراد والسلع وتوسيع الإنتاج واطراد الأرباح دوره الكبير فى تكوين طبقة عاملة عريضة تعانى قسوة العمل وقلة الأجر.

ومع نمو التطور المادى فى إنتاج السلع وتبادلها، نمت علاقات السوق وتوطدت دعائمها وفرضت قواعدها تدريجيا على وقائع الحياة، حتى تكيفت معها المبادئ والقيم. وبدأت إرهابات الفكر العلمى والنظر العقلى فى الشيوع والازدهار. فقد أشار «جالبريث»^(٢٩) إلى أن كلا من الكنيسة الكاثوليكية والبروتستانتية قد قدمت التنازلات وأجرت التسويات التى تطلبتها الظروف الاقتصادية الجديدة، وأصبح تمويل العمليات التجارية بأموال مقترضة (ربوية) عملا مشروعاً، ولم يعد فى ذلك ما يحرم التجار من دخول الجنة بعد أن كانت إقامتهم فيها أمراً مشكوكاً فيه من جانب الكهنوت الدينى. وقد أثرت هذه البيئة المتسامحة على فكر رجال الدين، على نحو ما يتجلى فيما سجله السكرتير البابوى لورنزو^(٣٠) فى كتابه «الذة بوصفها الخير الحقيقى» الذى دافع فيه عن أخلاقيات تدعو إلى القول بأن نعيم الحياة إنما هو تعبير عن الفضيلة المسيحية». وعن هذا يقول والتر ليبمان فى كلمته عن المجتمع الطيب «أخيراً جداً، أصبح من الممكن إغلاق الهوة التى تفصل بين المادة والروح، وبين المنفعة الذاتية والنزاهة».

ولم يكن ذلك ليتحقق لو لم تكن أوروبا قد سادتها نظرة عقلانية للكون والإنسان، بدأت مع عصر النهضة، ثم ترسخت فى عصر التنوير وما تلاه من عصور. إذ أن عصر النهضة قد تطور إلى عصر التنوير.

- فالأول (عصر النهضة)، أنهى سيطرة الكنيسة على الدولة.
- والثانى (عصر التنوير)، أنهى سيطرة اللاهوت على العقل.

فالتنوير -كما يوجزه مراد وهبه^(٣١)- يقوم على ثلاثة أركان:

- الركن الأول، يقوم على سيادة العقل وعبادته واعتباره الحكم الأول والأخير والفيصل الذى لا راد لحكمه ولا معقب لقضائه فى كل شىء.

- والركن الثانى، يقوم على فكرة التقدم المستمر للإنسانية بغض النظر عن البعد أو القرب من الرسل والأنبياء.

- والركن الثالث، يقوم على النزعة الإنسانية التى ترمز إلى الارتفاع بالقيم الإنسانية النسبية الخالصة مقابل القيم الإلهية المطلقة المقدسة.

ففى عصر التنوير، حل الإدراك العقلى محل التسليم الدينى والإيمان الغيبى، كمرجعية معترف بها للتمييز بين الحق والباطل، بين الحلال والحرام، بين المباح والمحظور من شئون الحياة.

ويفيد - تميم البرغوثي^(٣٢) - أن هذه النظرة العقلانية تقضى بقدرة العقل وحده على الوصول إلى الحقائق واكتشاف قوانين الطبيعة المادية، وقوانين الحياة الأخلاقية. فالعقل، أصبح يقوم فى الحياة، بالدور الذى يقوم به الإله فى الكون. أى أن مفهوم الإله، قد استبدل بمفهوم العقل أو البديهة. فالقوانين والأعراف التى تستمد شرعيتها من اتساقها مع إرادة الإله، كما هى مدونة فى الكتب المقدسة فى المجتمعات المتدينة (الشرقية) أصبحت فى عصر التنوير تستمد شرعيتها من اتساقها مع العقل فى المجتمعات العلمانية (الغربية).

* * *

وفى هذا السياق، ظهرت الدولة القومية كوحدة سياسية جديدة، وظهرت معها اتجاهات فكرية حديثة تمجد الدولة وتبحث فى تقوية وتدعيم سلطاتها الناشئة. وبدا واضحا، أن قوة الدولة تكمن فى وحدتها وثرانها وتوسعها، فكانت الكشوف الجغرافية سببا فى ازدهار التجارة وتراكم رأس المال وتدفق الثروة.

وقد تكيف كل من الفكر الاقتصادى ومبادئ الأخلاق مع هذه التغيرات الدرامية.

فقد أصبح النجاح المادى فى الحياة، دليلا ملموسا على الرضا والعناية الإلهية، وتم تبرئة بائع الربح بعد أن كان مدانا، وتم إضفاء المشروعية على الفائدة بعدما كانت حراما. لدرجة أن بفقام^(٣٣) أباح الربا، ودعا إلى عدم فرض أى قيود على ممارسة الربا، حتى لا تختنق المبادرة الخاصة والحرية الفردية، وصاغ مبدأه عن المنفعة، وخلاصته: ينبغى أن نفعل كل شئ بهدف ضمان أعظم قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس، إذ أن الناس تنشئ اللذة وتتحاشى الألم^(٣٤).

وبذلك أزيحت من أمام البرجوازية الناشئة الحواجز اللاهوتية، بين حق التمتع بالرفاهية فى الحياة الدنيا، مع ضمان الغفران والاستمتاع بالنعيم فى الحياة الآخرة.

وفى هذا المناخ، ظهرت المدن التجارية القوية وتوطد نفوذ التجار الذين اقتربوا أكثر فأكثر من دائرة السلطة ومركز صنع القرار، وجلبت المعادن النفيسة إلى الدول القديمة فزادتها قوة وأكسبتها منعة، وتوحدت إرادة السلطة مع نفوذ التجار، لتصفية بقايا الأرستقراطية الزراعية، وتسريع عملية تحلل العلاقات الإقطاعية، وبناء العلاقات الرأسمالية الناشئة وتقويتها.

وهنا يسجل ج. دى. لاجار^(٣٥): «لقد انتهت ظاهرة القرون الوسطى، وبدأت المدنية تنبثق من جديد كوحدة ثقافية، وبدأ المجرى الرئيسى لنهر الحضارة يفيض من جديد. وأصبحت المدنية خير حليف للملكية الجديدة؛ كما كانت البرجوازية والملوك فى طريقهم لاحتلال مراكز البارونات الإقطاعيين ورجال الدين والرهبان. وهكذا ارتبط المعاديان لنظام القرون الوسطى (الملكية والبرجوازية)؛ وكان عليهما فى نهاية الأمر أن يخلقا حضارة جديدة، بعد أن تمثلا إنجازات العصور الوسطى وحلا محلها»

ويجمل الاقتصادى المصرى الدكتور حازم الببلاوى^(٣٦)، مذهب التجاريين الذى ساد فى ذلك العصر فى أنه كان فكرا عمليا من نتاج بعض رجال الإدارة ورجال الأعمال، يلبي المصلحة المباشرة، ويتبلور فى ضرورة تدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية، واحتكار "صادرات، والرقابة على الصرف، وتكوين فائض دائم فى الميزان التجارى، وتحقيق أكبر قدر من الكسب على حساب الدول الأخرى واقتطاع حصة أكبر من الثروة العالمية من خلال التجارة الخارجية، وهو ما يوجزه جورج جلدز^(٣٧) فى مؤلفه (الأغنياء والفقراء) بقوله، إن الأمم فى ظل نظام التجاريين كانت تستخدم التنظيمات والحملات التجارية التى تقوم على مبدأ: فلتجعل جارك فقيرا كى تجنى الفوائد وتجمع السبايل الذهبية. وهذه الحالة عبر عنها جين بابتنت كولبرت^(٣٨) قائلا: «التجارة تؤدى إلى عراك مستمر بين الدول سواء فى حالة السلم أو فى حالة الحرب» وأيده فى ذلك قائلا: «إن ميزان التجارة هو فى واقع الأمر ميزان القوة!».

وكان احتكار الدولة الصادرات، يتضمن فرض رسوم وإقامة حواجز جمركية، وهو ما ينفذ الدولة وإن كان يضر اقتصاديات الدول الأخرى.

أما فى السوق الداخلية، فإنهم أخذوا بمبدأ حرية التجارة، لأن الاحتكار فى هذه الحالة يسبب فرض أسعار على المستهلكين تفوق تكلفة الإنتاج، وهو ما يؤدى إلى نقص الرفاهية الاقتصادية.

واتساقا مع هذه المبادئ، نادوا أيضا، بالرقابة على الصرف الأجنبى لتمكين الدولة من توظيف حصيلة التجارة الخارجية فيما يعود عليها بالمنفعة.

وقأتى رغبتهم فى تحقيق فائض فى الميزان التجارى، كمحصلة منشودة لسياسة احتكار الدولة التجارة الخارجية وراقبتها على الصرف الأجنبى، بهدف تعظيم ثروة الدولة من المعادن النفيسة وخاصة الذهب والفضة باعتبارهما عنصرين مهمين فى تكوين الثروة.

وفى نهاية عصر التجارين، ظهرت أفكار جديدة، تحض الدولة على زيادة ما تنتجه وتصدره من السلع والخدمات، باعتبارها المصدر الحقيقي للثروة بدلا من تكديس المعادن النفيسة، بما فيها الذهب والفضة، التى تسبب توليد الموجات التضخمية، وتؤدى إلى ارتفاع الأسعار، وتدهور مستوى معيشة السكان، واختلال الميزان التجارى.

وقد شبه دافيد هيوم^(٣٩) (١٧١١-١٧٧٦) سياسات التجارين التى تسعى إلى تقييد وتنظيم النشاط الاقتصادى عن طريق إصدار التشريعات والقوانين، بأنها «أشبه بالجهاد لمنع الماء من بلوغ مستواه الطبيعى».

* * *

وفى إطار الصراع الدائر بين الرأسمالية التجارية البازغة، والأرستقراطية الزراعية البائدة، ظلت الأخيرة، تقاوم بشراسة دفاعا عن مواقعها التى احتلتها قرونا عديدة وعن مصالحها وامتيازاتها، التى الت إليها بالميراث والإكراه، واعتبرتها حقوقا مقدسة لا تمس. فجاء فكر الطبيعيين مناقضا ومعاديا لفكر التجارين، فانصب على إعلاء دور الطبيعة وتمجيد نشاط الزراعة واعتبارها مصدر الثروة الوحيد المنتج الذى يخلق القيم ويولد السلم، وما يترتب على ذلك من سلطة سياسية ومكانة اجتماعية لملك الأراضى وأصحاب العقارات. أما الأنشطة الأخرى، مثل التجارة والصناعة، فهى فى نظرهم ليست أكثر من تحولات فى صور المواد التى تنتجها الزراعة. وقد تم توظيف هذا الفكر لتبرير تميز الملاك العقاريين والأرستقراطيين الزراعيين، الذين يحصلون على دخول ريعية دون أن يبذلوا جهدا إنتاجيا. وهو بالطبيعة، كان فكرا معاندا ومقاوما لطموحات وتطلعات الرأسمالية التجارية والصناعية الصاعدة فى ذلك الوقت.

وتعتبر فكرة الناتج الصافى، الذى تولده الزراعة، هى الفكرة المحورية لدى الطبيعيين. حيث يتدرج التقسيم الاجتماعى للعمل من الأرستقراطيين ملاك الأراضى، ومهمتهم، توجيه الإنتاج الزراعى، وإليهم، يرجع العائد الصافى، وعليهم، تقع المسؤوليات الاجتماعية والسياسية، وإليهم المنتجون الزراعيون، ثم فى مرتبة أدنى يأتى التجار والصناعيون والحرفيون على التوالي.

وفى مجال مناوأتهم التجارين، نادى الطبيعيون بحرية التجارة الخارجية والداخلية لأنها تتفق مع القانون الطبيعى للحياة القائمة على الحرية وتوافق الإنسان مع البيئة

وتؤمن لهم فتح الأسواق أمام المنتجات الزراعية، ونادوا بسياسة عدم الاحتفاظ بالثروة فى صورة معادن نفيسة من ذهب وفضة، لأنها فى نظرهم ليست إلا ثروات عقيمة، لا تلد منتجات أو تخلق منافع.

وعلى الرغم من إسهامات بعضهم، مثل فرانسوا كينييه (١٦٩٤-١٧٧٤) مؤسس هذه المدرسة، الذى نشر مؤلفا عن الجدول الاقتصادى، ونشر آخر عن القانون الطبيعى، وقدم أساسا نظريا لكيفية توزيع الناتج الصافى بين طبقات المجتمع، ووضع بعد ذلك أساسا لنماذج المدخلات والمخرجات، فإن هذه الأفكار، لم تلق رواجاً، وتوارت عن الأنظار عندما زال أساسها الاقتصادى والسياسى المتمثل فى نفوذ طبقة ملاك الأراضى الذين أطاحت بهم الثورة الفرنسية (عام ١٧٩٨) وما تلاها من ثورات برجوازية فى القارة الأوروبية.

فلقد أنهت الثروة الفرنسية النظام الإقطاعى والكهنوتى، وحررت المجتمع من سلطة الملك والكنيسة، وهيأت الظروف لإقامة نظام رأسمالى وصناعى جديد أكثر تقدماً، تأسس على العلم والتكنيك والصناعة والديمقراطية التى مثلت من بعد ذلك نهاية التاريخ^(٤٠).

* * *

رابعاً: عصر الثورة الصناعية الفكر والاقتصادى فى خدمة البرجوازية الصاعدة.

من المعروف أن الثورة الصناعية لم تحدث فجأة أو بدون مقدمات، ولكنها نشأت وتطورت على ثلاث مراحل:

- فى المرحلة الأولى: من ١٥٧٠ إلى ١٦٥٠ تحددت خطوطها العريضة.
- فى المرحلة الثانية: من ١٦٥٠ إلى ١٧٥٠ انتشرت كل آثارها وظهرت نتائجها.
- فى المرحلة الثالثة: من ١٧٥٠ إلى ١٨٥٠، تطور التقسيم الفنى للعمل، وشق التطور الصناعى مجراه فى الحياة، وشكل الأساس لكافة التطورات الاجتماعية والسياسية والفكرية والعلمية فى أوروبا.

فهي الفترة التي خاضت فيها القارة الأوروبية مخاض التحول من المجتمع الإقطاعي المنهار إلى المجتمع الصناعي الرأسمالي الصاعد. وفيها تم إلغاء نظام الطوائف الحرفية بداية في كل من فرنسا (١٧٩١)، ثم إنجلترا (١٨١٤). وبإلغاء هذا النظام، أصبح لكل فرد الحق المطلق في مزاوله أية حرفة أو مهنة يبغى احترافها وفي إبرام أى عقد مع الآخرين في شأن بيع سلعته أو بيع خدمة عمله أو جهده.

وفي ذلك الحين، تولدت ظواهر جديدة لم تكن مألوفة من قبل، وهي:

- تكس الآف وملايين العمال الذين لا عمل لهم في المدن والذين عانوا شظف العيش وبؤس الفاقة، والذين - من بينهم - كان الحظ يصادفهم في الحصول على فرصة عمل، كان يوم عملهم يصل إلى ست عشرة ساعة يوميا، في ظروف غاية في الشقاء والقسوة، وكذلك كانت معدلات أجورهم تنحدر إلى حد الكفاف أو تنخفض عنه.
- وعلى الجانب الآخر، يتبارى الرأسماليون في تكديس الأرباح، ويتنافسون فيما بينهم على إنتاج السلع وتصريفها في سوق تنافسية، لا تكل ولا تمل ولا تعرف للرحمة سبيلا، حتى غدت هذه السوق، هي المنظم لنوع جديد من الحياة الاقتصادية، وأضحت هي الميدان الذي تنصب فيه كل النشاطات الاقتصادية، والإطار الذي يبلور كل أنواع التناقضات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية.

وترتبيا على ذلك، حقق التوسع التجاري المتسارع، بين الدول، وداخل كل دولة، في القرن الثامن عشر، تراكما في رأس المال، الذي شق طريقه إلى النشاط الاقتصادي، وسبب تطور الإنتاج الصناعي تطورا مبهرا، وقد مثلت الثورة الصناعية في إنجلترا باكورة التقدم الصناعي في أوروبا، وكان لاختراع المحرك البخاري دور كبير في تصنيع الآلات، وتطوير صناعة المنتجات؛ حيث حدثت تحولات كيفية في فنون الإنتاج وطرق تنظيمه:

- فبالنسبة لفنون الإنتاج، تم التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية التي تدار بالقوى المحركة.
- وبالنسبة لطرق التنظيم الصناعي، تم التحول من الإنتاج في الورش الحرفية إلى نظام الإنتاج في المصنع القائم على التقسيم الفني للعمل.

فالتصنيع - في رأى فرنسيس فوكوياما^(٤١) - «ليس مجرد تطبيق مكثف للتكنولوجيا في عملية الصناعة وابتداع آلات جديدة، وإنما هو أيضا استخدام العقل البشري في حل مشكلة التنظيم الاجتماعي، وابتداع تقسيم منطقي للعمل».

وكان من الطبيعي أن تولد هذه التطورات، أفكارا تعبر عنها، ونظريات تفسر تحولاتها، وسياسات تؤثر في مسارها، ومذاهب تعكس التفضيلات والمصالح الاجتماعية للقوى الفاعلة فيها. ولذا فقد برز الاهتمام بمشكلكى الثروة والقيمة:

● على اعتبار أن الثروة، هى مجموع ما يوجد تحت تصرف المجتمع من قيم استعمال، أى منتجات تخصص للاستعمال النهائى، ومنتجات يعاد استخدامها فى الإنتاج.

● وعلى اعتبار أن القيمة، وهى ظاهرة مرتبطة باقتصاد السوق، هى الصلة التى توحد بين المنتج والسلعة المعدة للتبادل السوقى.

ويشير جون باول^(٤٢) فى كتابه «الفكر السياسى الغربى» إلى أن الثورة الفكرية والعلمية فى أوروبا لم تصنع فى يسر. إذ كان على العلماء الأول أن يحاربوا المعارضة المنظمة التى شنها الفكر الدينى الجامد، ولم يكسبوا حريتهم، إلا لأن منافسيهم من المنظرين الدينيين مزق أحدهم الآخر إربا إربا. لقد سجن كوبر نيكوس وأحرق برونو وأجبر جاليليو على الارتداد. إذ كان جمع الحقائق وإخضاع الفروض لها عملا ثوريا فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر.

وفى هذا المناخ، غدا البحث العلمى هو وسيلة استخلاص المعرفة المتعلقة بالظواهر الاقتصادية.

فمع الثورة الصناعية، تطور الفكر التقليدى للمجتمع الغربى بأكمله، وظهرت بشائر علم اقتصادى جديد. فالفكر الأوروبى، فى مسيرته كما يلاحظ من العرض السابق، عنى بالمشكلات الدينية والأخلاقية والسياسية أكثر من عنايته بالظواهر الاقتصادية، إذ عجز الرجال الأذكياء قبل القرن الثامن عشر- فى رأى جون باول - عن فهم العمليات الاقتصادية أو حتى ملاحظاتها. فنظرتهم لم تكن مزودة بأية إمكانيات تجعلها أهلا للتعرض للمسائل الاقتصادية، ولكن العقلية الجادة لرجل اسكتلندى هو آدم سميث حققت أول تحليل رانع، وإن كان مسرفا فى الحدة، أضاف ميدانا جديدا للمعرفة الإنسانية.

إذ كان آدم سميث^(٤٣) (١٧٢٣-١٧٩٠) أول اقتصادى فى التاريخ يقرر مبادئ شاملة يمكن على ضوءها تفسير العملية الاقتصادية بأكملها. كما خلق أول فرض علمى عام يمكن للعلم الاقتصادى أن يسير على أساسه، فكان من رأيه أن المصلحة الذاتية

الطبيعية تدفع الناس إلى تحسين مراكزهم، كل تبع لما هو أهل له. ومن هنا ينشأ «تقسيم العمل» ويعمل كل شخص على استغلال مهارته المناسبة. والنتيجة المتجمعة لهذه العملية - إذا ما تركت وشأنها - هي اضطلاع المجتمع بوظيفته بصورة صحية. فالعمل الذى تؤديه جميع الطبقات يزيد من الثروة، وكلها تتعاون تبعاً لقدرتها المتخصصة». وبلور آدم سميث أفكاره ونشرها فى كتابه المشهور «ثروة الأمم» كأول كتاب مهم منشور فى الاقتصاد السياسى عام (١٧٧٦).

وهنا، يشير الاقتصادى المصرى البارز الدكتور رمزى زكى إلى أن رواج الاقتصاد السياسى الكلاسيكى فى القرن الثامن عشر، كان راجعاً إلى نجاح المهمة الثورية التاريخية التى أنجزتها البرجوازية الصناعية، وهى كشفها طبيعة التناقضات الطبقة والعوائق الاجتماعية التى كانت تعترض طريق أسلوب الإنتاج الرأسمالى، وإلى نجاح الاقتصاد السياسى فى كشف كثير من القوانين العلمية الموضوعية، التى تحكم الانتقال من المجتمع الإقطاعى إلى المجتمع الرأسمالى الصناعى، والتى تحكم مسار النمو الاقتصادى وديناميكيته.

ولهذا أصبح علم الاقتصاد السياسى، آنذاك، شأنه شأن العلوم الطبيعية هو علم الرأسمالية الصاعدة والمثقفين المرتبطين بها. ومنذ ذلك الحين ظلت تعاليم الكلاسيك أشبه بالطقوس المقدسة التى يحرم على الناس نقدها أو المساس بها.

وفى هذا يقول أوسكار لانجه: «العلوم الطبيعية، زودت الرأسماليين بأداة لتنمية القوى الإنتاجية التى يعتمد عليها دخلهم ومركزهم الاجتماعى. وأما الاقتصاد السياسى، فقد استخدموه سلاحاً فى نضالهم من أجل فهم الروابط القديمة التى قيدت مبادراتهم ونشاطهم الاقتصادى».

ويرى جالبريث^(٤٤): «أن بريطانيا كانت القوة الاقتصادية السائدة فى العالم طوال القرن التاسع عشر، لذا فإن علم الاقتصاد فى أغلبه كان ذا هوية بريطانية». وهو ما يبرهن على تبعية الفكر الاقتصادى للحياة الاقتصادية.

وكان كتاب «ثروة الأمم» (١٧٧٦) لمؤلفه الاقتصادى الإنجليزى آدم سميث، هو عمدة الفكر الاقتصادى آنذاك حيث اتسم بالتنوع والشمول والجاذبية ووضوح المعالم، إذ رفع الاقتصاد من مجرد علم كتيب إلى مستوى الفلسفة.

فقد مثل هذا المؤلف أول صياغة معترف بها لعلم الاقتصاد السياسى، إذ أعاد صياغة كل الأفكار السابقة عليه وبلورها فى صورة أكثر انسجاما وتناسقا، ووجه إليها سهام النقد وكون نظريته الخاصة.

وفى حينه، تنبأ السير جيمس مرى بلتنى بأن كتاب ثروة الأمم «سيقنع الجيل الحاضر ويحكم الجيل القادم» وقد أثبتت الأيام صحة نبوته. ففى عصرنا، ظهر مفهوم الرأسمالية الشعبية، وأعيد اختراع مبدأ الحرية الاقتصادية المطلقة لدرجة أن معهد آدم سميث أصدر بطاقات للتهنئة بعيد الميلاد الجديد (٢٠٠١) كتب عليها تحت صورته «آدم سميث بطل العولة»^(٤٥).

فكان آدم سميث قد وجه سهام النقد لمذهب الطبيعيين ولمذهب التجاريين، عندما أظهر أن الثروات الحقيقية تنبع من قدرة العمال على الإنتاج وزيادة العرض، وليس من خصب الأرض وحدها كما يزعم الطبيعيين، ولا من تراكم الفضة والسبائك الذهبية التى يتم جمعها من خلال فائض التجارة كما يدعى التجاريون. فهو يُعرّف ثروة أى أمة من الأمم، لا بأنها مقدار الذهب والفضة التى يتم جمعها من خلال فائض التجارة التى تمتلكه، بل من إنتاج الأرض وتحسين تربتها وتنوع غلاتها وعمل الشعب وجهده وخدماته ومهاراته وسلعه. واعتبر أن الظواهر الاقتصادية، مثلها مثل الظواهر الطبيعية، تظل محكومة بقوانين موضوعية تعيد الحياة الاقتصادية والاجتماعية إلى حالة التوازن كلما ابتعدت عنها. حيث أشار إلى أن كل المحاولات التى تبذلها الحكومات لتنظيم العلاقة بين العمال وأرباب العمل تحبطها قوانين السوق إن عاجلا أو آجلا. وركز كل جهده لتحليل المبادئ التى تحكم النظام الرأسمالى، ومتابعة التطور التاريخى الذى أدى إلى نشأة هذا النظام.

وفى هذا المؤلف الفريد (ثروة الأمم)، طرح آدم سميث أبو الاقتصاد السياسى الأسئلة المحورية، وحاول الإجابة عنها.

● فبالنسبة للمذهب الاقتصادى: فإنه قد آمن بالحرية الفردية وأعلن أن المصلحة الشخصية هى المحرك الأول للاقتصاد، ونادى بضرورة حماية المنافسة الحرة فى سوق التبادل من كل تدخل، وعارض، أفكار افلاطون التى تبجح العبودية وتقر ديمومة الرق وتراه ضرورة اجتماعية وعنصرا دائما لا بديل عنه فى بناء الحضارة، إذ كان آدم

سميث^(٤٦) يرى أن «العمل الذى يؤديه الأحرار هو فى النهاية أرخص من ذلك العمل الذى يؤديه العبيد».

وبهذا الخصوص يروى الدكتور حازم الببلاوى، أن التمرد على الاسترقاق كان أحد نواتج التطور الاقتصادى والاجتماعى. إذ أن معظم الشرائع القديمة لم تكن تحرم استرقاق المدين وتملكه كعبد وفاء لدينه، وهذا ما أدانته البرجوازية وحرمته تشريعاتها. وبضيق، أن مثل هذه الأعراف الرجعية التى تبيح الاسترقاق لم يكن من الممكن استمرارها فى عصر الصناعة، ليس فقط لأنها تتنافى مع حرية الإنسان وكرامته، بل لأنها أيضا صارت عقبة أمام التطور الاقتصادى والاجتماعى للرأسمالية. فالحياة الاقتصادية، القائمة على تشجيع المعاملات وزيادتها وتنوعها لا يمكن لها أن تستمر وتتقدم إذا أصبح المدين، وكل فرد يمكن أن يصير مدينا بشكل أو بآخر، معرضا لفقد حريته عند الإخلال بالوفاء بدينه.

وفى هذا السياق، كان آدم سميث، قد بشر بضرورة تحرير الفرد من كل قيد باعتباره أفضل حكم على نفسه، وأقدر من غيره على تقرير مصالحه الذاتية، لذا نادى بضرورة تركه حرا فى سلوكه. وله فى ذلك مقولتان:

الأولى: أن الفرد، وهو يسعى لتحقيق مصلحته الذاتية، فإنه يسعى دون أن يدري إلى تحقيق المصلحة العامة.

الثانية: أن قوى السوق إذا ما تركت دون تدخل من الخارج، قادرة على التصحيح الذاتى، والرجوع إلى نقطة التوازن كلما ابتعدت عنها.

وهو ما عبر عنه فى استعارة بلاغية، بمقولة (اليد الخفية) باعتبارها آلية قادرة على تحقيق الانسجام والتوافق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة بصورة تجعلها أفضل من أى نظام آخر. فالدافع الشخصى عند آدم سميث هو الوسيلة، والمصلحة العامة هى الغاية.

وهكذا، فالشخص الذى يجمع الثروة لنفسه، وكان موضع ارتياح وشكوك فى نظر التوراة والكتاب المقدس ورجال الكنيسة، تمت تبرئته الآن، على يد آدم سميث، وأصبح يحظى بالاحترام لأنه يعمل من أجل المصلحة العامة حتى دون قصد منه إذ يتصرف كما لو أن هناك توجد يد خفية تدفعه إلى «تحقيق غاية لم تكن أبدا من مقاصده».

● وبالنسبة للنظرية الاقتصادية: فإنه قد حاول الإجابة عن المسألتين المحوريتين في كل تحليل اقتصادي، وهما:

أولاً: كيفية تحديد الأسعار.

ثانياً: كيفية توزيع العائد.

وفى المسألة الأولى، رأى أن ثروة الأمم تعتمد على العمل، أكثر مما تعتمد على الموارد الطبيعية، وبرهن على أن العمل هو المقياس الحقيقي للقيمة وأن السعر هو مظهرها السوقى. أما المسألة الثانية، فقد برهن على أن الأجور فى ظل المنافسة الحرة تتجه دائماً إلى مستوى الكفاف الذى يحفظ للعامل حياته طبقاً لنظرية أجر الكفاف كما برهن، على أن العامل يخلق فائض القيمة الذى يستولى عليه الرأسمالى فى صورة أرباح وفوائد، أما الربح، فإنه يتحدد بالفرق بين عائد الأراضى الحدية والأراضى الخصبة، فهو يزداد بمقدار جودة المراعى. كما برهن، كذلك على وجود علاقة عكسية بين حصة الأجور وبين عوائد الملكية، بمعنى أن زيادة حصة أحدهما يعنى نقص الأخرى^(٤٧).

ولقد راهن آدم سميث - منذ البداية - على قدرة جهاز الأسعار، دون أى نظام آخر، على تنظيم نفسه بنفسه، دون تدخل من جانب الحكومة أو المؤسسات. وبرهن، على أن آليات هذا الجهاز قادرة، إذا ما أطلق لها العنان، على تحقيق التوزيع الأمثل للموارد والدخل، استرشاداً بأسعار السوق الحرة التى تعكس إنتاجية عوامل الإنتاج وندرة السلع وتكلفتها الحقيقية. فهو يرى أن السوق فى هذه الحالة، سوف تسودها أسعار تنافسية، تعكس مستوى الإنتاجية، والتكلفة الحقيقية للمنتجات، وتتحدد كمحصلة للتفاعل الحرقوى العرض والطلب، وأن هذه الآليات الطليقة قادرة على القيام بوظيفة توزيع الدخل على عناصر الإنتاج كل بقدر مساهمته فى توليد المنتجات. ويفسر ذلك بأن مؤشرات الأرباح والأجور، سوف توجه الموارد، بما فيها عنصر العمل، إلى أكثر القطاعات ربحاً من غيرها والتى تستجيب لإشباع رغبات المستهلك وتلبية حاجاته المدعومة بالقوة الشرائية.

● وبالنسبة للسياسة الاقتصادية: فقد كانت متسقة مع مذهب الاقتصادى حيث نادى أولاً، بإطلاق حرية التجارة الداخلية والخارجية. كما نادى ثانياً، بكف يد الدولة عن

التدخل فى النشاط الاقتصادى، لأنه اعتبر أن التدخل الواعى للدولة يسبب ضرراً يجب تجنبه ونادى ثالثاً، بقصر دورها على النهوض بأعباء الدفاع وإقامة العدالة، وتشجيع الطرق والمرافق الأساسية وتهيتها لخدمة الإنتاج.

ومن جانب حرية التجارة الداخلية، أوكل إلى ظاهرتى التخصص وتقسيم العمل، تعظيم المكاسب لجميع الأطراف المشتركة فى النشاط الاقتصادى، حيث رأى أن التقسيم الاجتماعى للعمل داخل الدولة يحقق رفع مستوى الكفاءة، وزيادة الإنتاجية، وتعظيم المكاسب الاقتصادية، من خلال إطلاق حرية تبادل السلع والخدمات بين فروع النشاط الاقتصادى والوحدات الاقتصادية.

من جانب تحرير التجارة الخارجية، رأى أن التقسيم الدولى للعمل، يحقق تعظيم المكاسب الدولية عندما تخصص كل دولة فى إنتاج السلع التى لها فى إنتاجها ميزة نسبية.

وتعليقاً على ما تقدم، يقول الدكتور مراد وهبه أستاذ الفلسفة المعاصر إن فكر آدم سميث، المسجل فى كتابه الأشهر «ثروة الأمم» (١٧٧٦) يرى أن الحكومة ليس فى إمكانها إدارة الاقتصاد بوجه عام، بل إنه لا يتوفر لديها إمكانية إدارته حتى بأسلوب ردىء. وهو ما عبر عنه بيتر دركر أستاذ علوم الإدارة الأمريكى المعاصر، كما هو مسجل فى كتابه «الوقائع الجديدة» (١٩٩٠)، بقوله إن الدولة كانت وما زالت تقتصر إلى هذه الإمكانية حتى فى وقتنا الحاضر. وفسر ذلك، بأن الدول بحكم طبيعتها «بطيئة الحركة» بينما الاقتصاد الحر بطبيعته «سريع التغير». وشبه حركة الدولة بحركة الفيل، وشبه حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية بحركة العصفور. ونوه إلى أن الفيل بطبيعة الحال لا يمكنه الطيران أما العصفور فيمكنه أن يحلق عالياً فى أجواء الفضاء.

* * *

ومن بعد آدم سميث، جاءت مقولات «ريكاردو» (١٧٧٢-١٨٢٢) شارحة ومفسرة ومكملة لمقولات سلفه. غير أنه قد تميز بالعمق عندما أشار إلى أن اليد الخفية، ما هى إلا تعبير بلاغى عن كفاءة النظام الاقتصادى ومؤشراً على قدرته على توفير شروط المنافسة الحرة بين المنظمين الذين يسعون إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، والمستهلكين الذين يسعون إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن.

ويمكن إيجاز رؤية ريكاردو الاقتصادية فى الآتى:

- أنه قد أولى أكبر الاهتمام لقضية التوزيع واعتبرها الهدف الأساسى للبحث الاقتصادى. حيث طور كلا من نظرية آدم سميث فى التوزيع والقانون الحدي للأجور، إلى نظرية كاملة فى التوزيع.

- أما نظريته فى القيمة، فقد مثلت حجر الزاوية لعلم الاقتصاد الماركسى. إذ ميز بين القيمة والسعر، وأفاد بأن القيمة مصدرها العمل. وأن السعر يتقلب حول محور القيمة، ويتحدد كمحصلة للتفاعل بين قوى العرض وقوى الطلب.

- أما إسهامه الرئيسى، فقد انصب حول نظرية الربح الذى يدفعه المستأجر للمالك مقابل استخدامه الأرض، وهو عبارة عن الدخل الذى يحصل عليه المالك نتيجة تميزه بامتلاك أراض زراعية أكثر خصبا من غيرها، وهذا الدخل، يتزايد بالطبيعة كلما اشتد الطلب على الغذاء والسلع الزراعية وأضيفت إلى المساحة المزروعة أراض جديدة أقل خصبا. فالربح، فى مذهبه، عبارة عن دخل لا يقابله جهد مبذول فهو عائد من عوائد الملكية، لأن الطبيعة فى مذهبه تكبح إلى جانب الإنسان. لذا، فهو يُعرف الربح بأنه ذلك الجزء من إنتاج الأرض الزراعية الذى يدفع للمالكها مقابل استخدام ما تتمتع به تربتها من قدرة إنتاجية أصلية غير قابلة للإتلاف^(١٨).

- وبالنسبة للنقود، فإنه يرى أن أوراق البنكنوت ليست إلا ممثلا للنقود الحقيقية من ذهب وفضة.

- أما إسهامه الرئيسى فى التجارة، فيتبلور فى تمييزه بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية. وبرهانه على أن النفقة المطلقة، لا النسبية، هى التى تحكم التخصص الدولى.

- أما بالنسبة لمستقبل النظام الرأسمالى، فإنه قد برهن على أن معدل الأرباح يميل إلى الانخفاض فى المدى الطويل، مسببا حالة من الركود الاقتصادى المزمع الذى يهدد مستقبل هذا النظام. وهى المقولة، التى طورها ماركس فيما بعد، واستند إليها فى التدليل على أن أسلوب الإنتاج الرأسمالى ينطوى على عوامل فنائه، وأنه هالك لا محالة فى المدى الطويل.

وبعد ريكاردو كان «مالتس» (١٧٦٦-١٨٢٤) الذى نشر نظريته عن الغذاء والسكان، ولاحظ أن السكان يتزايدون بمعدلات تفوق نمو الغذاء فى مسار من الكوارث

الاجتماعية. وهى نظرية تشاؤمية، لاقت معارضة شديدة، خاصة عندما أوكل حل هذه المشكلة إلى الحروب والمجاعات والأوبئة والأمراض، بدلا من البحث عن حل لها عن طريق تطوير الأوضاع الاجتماعية وتغيير النظم السياسية.

وعموما، فإن هذه النظرية قد نالت شهرة واسعة وما زال تأثيرها على الفكر ساريا حتى الآن خاصة بالنسبة للبلدان المتخلفة. كما أنها مثلت أساسا للفكر الاقتصادى للرأسمالية المتوحشة المعادية للطبقة العاملة وحلفائها من الفقراء..

* * *

وعليه..

فإن كتاب «ثروة الأمم» لمؤلفه «ادم سميث» (١٧٢٣-١٧٩٠) قد جاء محللا ومفسرا ومعبرا عن مصالح الرأسمالية، وهى فى باكورة فورتها وتلقائيتها وانتشارها فى مرحلتها التنافسية الكاملة، وتوصل إلى مبدأ مفاده أن الأسعار تتحدد وفقا للعرض والطلب دون أدنى تدخل من الدولة، لأن السوق تنجذب إليها نحو توازن الأسعار فيحدث تطابق بين المنتج والمستهلك.

وتلاه كتاب رأس المال لمؤلفه «كارل ماركس» (١٨١٨-١٨٨٣) الذى جاء محللا ومفسرا للرأسمالية، وهى فى شدة قسوتها ووحشيتها فى مرحلتها الاحتكارية، مبرهنا على أن ثمن السلعة يتحدد بكمية العمل المبذول فى إنتاجها، ومنتقدا الرأسمالية على أساس مفهوم الاستغلال الكامن فى فائض القيمة الذى يحقق تراكما رأسماليا لصاحب العمل دون العمال، ومعبرا بذلك عن مصالح الطبقة العاملة وتطلعاتها، ومحرضا لها على الثورة والاعتناق من أسر الملكية الخاصة والتحرر من عسف الرأسمالى وسلطته المطلقة، ومنتبنا بتحلل الرأسمالية ومبشرا بحتمية فنائها وزوالها من الوجود.

ومن بعد ذلك، كان كتاب النظرية العامة فى التشغيل والفائدة والنقود (١٩٣٦) لمؤلفه «جون مينارد كينز» (١٨٨٣-١٩٤٣) الذى جاء محللا ومفسرا للرأسمالية وهى تعاني أشد حالات أزمته العامة، التى ولدت البؤس والفقر والبطالة والركود فى سنوات

الكساد الكبير، ومعبرا عن مصالح الرأسمالية الرشيدة فى إصلاح مسيرتها ورغبتها فى ترميم بنائها الاقتصادى والاجتماعى عن طريق تدخل حكومتها إنقاذاً لها من مصير الفناء الذى تنبأ به ماركس وتمناه وسعى إليه. ولذا فإن كينز لم ينشغل مطلقاً بكيفية تحديد الأسعار، وإنما انشغل فقط بكيفية زيادة العمالة وحل مشكلة البطالة.

فلما جاء عصر التضخم الجامع فى السبعينيات حول الاقتصاديين اهتمامهم من السؤال عن العوامل المحددة لحجم العمالة والبطالة، إلى السؤال عن العوامل المولدة للتضخم والطرق المثلى لعلاجها، ثم طوروا مناقشاتهم لفهم ظاهرة التضخم الركودى التى أمسكت بخناق الاقتصاد الرأسمالى، وسعوا إلى اقتراح السياسات الملائمة لعلاجها.

ومجمل القول، أن فكر آدم سميث افترض بقاء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الحاضر وفى المستقبل على ما كانت عليه فى الماضى. فلم يستشرف أن آليات السوق والمنافسة - فى ظل أسلوب الإنتاج الرأسمالى - تعمل بداب فى اتجاه تركيز وتمركز رأس المال، مفضية إلى أشكال وصور احتكارية ضارة، تسعى إلى الحصول على إيرادات فوق حدية. وفى مواجهتها، تتكون نقابات عمالية واتحادات مهنية تناضل من أجل الحصول على أجور تزيد على قيمة الإنتاجية الحدية للعمل. وبذلك ينقسم المجتمع إلى قوتين متصارعتين، هم، الملاك من ناحية، والأجراء من ناحية أخرى.

ومثل هذه الظروف، غالباً ما تؤدي إلى شل فاعلية آليات السوق، وإضعاف قدرتها على تخصيص الموارد بطريقة مثلى، مسببة اختلالاً فى توزيع الدخل واختناقاً فى مسيرة النمو الاقتصادى، وهو ما تحقق بالفعل، وصار سمة عامة ملازمة لأسلوب الإنتاج الرأسمالى فى الماضى والحاضر.

وهذه الحالة، شخصها الكلاسيك على أنها ظاهرة عابرة ما تلبث أن تتلاشى تدريجياً، وأن السوق قادر على تصحيح نفسه بنفسه إذا توقفت التدخلات الخارجية عن العبث بآلياته. فى حين رأى كينز ضرورة تدخل الدولة لمساندة آليات السوق كى تؤدي عملها بكفاءة. أما ماركس فقد رأى أن هذا النظام فى مجمله ينطوى على عوامل فئاته، ومن المفيد التعجيل بدفنه وإقامة نظام اقتصادى واجتماعى جديد على أنقاضه، يكون أكثر اتساقاً وأكثر عدالة، وهو النظام الاشتراكى.

وهكذا، فقد ولدت أفكار هؤلاء الاقتصاديين العظام، سميث، وكينز، وماركس، ثورات في الفكر الاقتصادي، وأحدثت تحولات جوهرية في النظرية الاقتصادية مثلت قاعدة يتحرك عليها رواد الفكر الاقتصادي المعاصرون.

الفصل الثانى

مظاهر أزمة النمو الرأسمالى

السؤال الآن يتحدد حول ما الظاهرة التى يتبلور حولها فكر المدارس الاقتصادية؟

والإجابة عن هذا التساؤل يمكن بلوغها عند استعراض الأدبيات الاقتصادية المعاصرة المتواترة فى هذا الشأن.

حيث تدلنا دراسة تاريخ الفكر الاقتصادى على أن الظاهرة المحورية التى يختلف حولها فكر رواد المدارس الاقتصادية هى ظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادى. وتفيد، بأن نمو الرأسمالية الصناعية وازدهارها كان دائما مصاحبا بتقلبات اقتصادية فى شكل دورات متعاقبة يعتلى الرواج قممتها ويعم الكساد قاعها. وفى حالة الرواج، يعانى الاقتصاد التضخم. وفى حالة الكساد، يعانى البطالة، وربما يحدث له هبوط حاد ويتوقف عن النشاط وتلك هى المظاهر الحادة المصاحبة للأزمة العامة المصاحبة للنمو الرأسمالى^(٤٩).

هذا بالنسبة للبلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة.

أما بالنسبة للبلدان النامية، فإن الأزمة تظهر فى صور مختلفة:

- فالركود، فى الحالة الأولى، ظاهرة عابرة ودورية. ولكنه فى الحالة الثانية، سمة ملازمة لأسلوب الإنتاج فى اقتصاديات البلدان المتخلفة.

● والتضخم، فى الحالة الأولى، ناتج عن نمو الطلب، ولكنه فى الحالة الثانية، ناتج عن قصور العرض.

ففى البلدان المتقدمة، لاحظ الاقتصاديون أن النشاط الاقتصادى الرأسمالى يكتسب طابعا دوريا حيث يمر بحالة توسع يعقبها حالة انكماش ليعود من جديد لحالة التوسع. وفى حالة التوسع يرتفع النشاط الاقتصادى للزروة وفى حالة الانكماش يهبط إلى القاع وتحدث الأزمة.

وفى الأزمة، يحدث فائض عام فى العرض، وإفراط عام فى الإنتاج، وتراجع قدرة السوق عن تصريف البضائع، وتزايد الطاقات المعطلة، وتنهار البورصات، وتراجع الأسعار، وتندر وسائل الدفع، وتحدث إفلاسات عديدة، ويتقلص الإنتاج، وتنخفض الأجور، وتتفشى البطالة، ويحدث تدمير هائل للمؤسسات والقوى الإنتاجية وتتفاقم الأزمة.

وفى خضم الأزمة، تتوالد شروط الانتعاش، حيث يباع المخزون المتراكم بأقل سعر، ويسعى المنتجون لإخراج الإنتاج من حالة الجمود مستفيدين من تدنى الأجور، وانخفاض أسعار الموارد، فيعمدون إلى النهوض بمؤسساتهم، فيزداد الطلب على وسائل الإنتاج، ويبدأ الاقتصاد فى الخروج إلى دائرة الانتعاش ويتوسع الإنتاج رويدا رويدا، فتزداد الأسعار تدريجيا، وتحسن الأجور، وتتراكم الأرباح، ويدخل الاقتصاد فى مرحلة النهضة.

وفى مرحلة النهضة، يتجاوز الإنتاج أعلى نقطة بلغها فى الدورة السابقة على نشوب الأزمة، وينتشر التفاؤل، ويعمد التجار إلى شراء كميات متزايدة من المنتجات أملا فى بيعها بأسعار أعلى فى المستقبل، ويقبل المنتجون على التوسع المطرد فى الإنتاج، وتقبل المصارف على إقراض رجال الأعمال، ويحدث انتعاش غير مبرر، حيث تُقيم الأصول بأعلى من قيمتها الحقيقية، ويحدث إفراط فى الاستثمار، وإفراط فى الاقتراض، وتقلص فى المدخرات. وهذا كله، يفسح المجال رحبا أمام توسيع حجم الإنتاج والتجارة توسيعا يتجاوز طاقة الطلب فتنشأ شروط أزمة جديدة.

وهكذا دواليك، فإين كل أزمة تمهد الطريق لحدوث أزمات جديدة. وتلك هى الخصائص المتعارف عليها بالنسبة لمراحل الدورة الاقتصادية.

غير أنه فى العقود الأخيرة، اكتسبت الأزمة مظاهر جديدة لم يعدها النمو الرأسمالى من قبل حيث تزامن التضخم مع الركود فى أن واحد، وهو ما يسمى فى الأدب الاقتصادى بظاهرة التضخم الركودى.

* * *

وهنا يطرح الدكتور «فؤاد مرسى» الاقتصادى المصرى التقدمى الراحل، فى مؤلفه «الرأسمالية تجدد نفسها» تساؤلا حول ما إذا كانت الرأسمالية المعاصرة، فى مرحلة ما بعد الصناعة، أى رأسمالية العلم والتكنولوجيا، قادرة على السيطرة على الدورة الاقتصادية بحيث تستبعد منها الأزمة ؟

ويجيب، مبينا أن دورة الأعمال، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تكتسب سمات جديدة. فالتدخل المتشعب للدولة فى المجال الاقتصادى قد استبعد لبعض الوقت حالات الانهيار فى الإنتاج التى عرفت فى أزمة الثلاثينيات التى اصطحبت عندئذ ببطالة شبه جماعية. كذلك فإنه قد استبعد، أيضا، وقوع الدورات الطويلة التى كانت تستمر عشر سنوات فهناك الآن من العوامل ما يعمل على تخفيف هذه الأزمة وتقصير مدة الدورة.

ويوجز ذلك، بأن الرأسمالية تتمتع الآن بمقدرة كبرى على مواجهة أزماتها الدورية، إذ تتسم الأزمات الأخيرة بهاتين السمتين البارزتين، وهما: أنها أزمات أقل حدة، وأنها أقصر أمدا مما كانت عليه قبل الحرب العالمية الثانية، ولكنها صارت أكثر عمقا.

غير أن الدكتور ألفونس عزيز^(٥٠)، وهو من شيوخ الاقتصاديين المصريين المعاصرين، يشير من ناحية أخرى، إلى أن الإحصاءات الدولية، فى مختلف المصادر، تبين أن الاقتصاد الرأسمالى العالمى يمر بمرحلة من النمو البطيء طويل الأمد، وذلك منذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين، ويرى أن تباطؤ النمو لا يزال يلزم الاقتصاد العالمى حتى وقتنا الحالى (٢٠٠١) ولا يتوقع، أن تتمكن الرأسمالية العالمية من التغلب، فى وقت قريب، على العوامل المتسببة فى ذلك.

وفى محاولته لوصف الأزمة الحالية، يشير إلى أنها تتسم بضعف النمو، والاضطراب الدائم وعدم الاستقرار فى مستويات النشاط الاقتصادى الحقيقى، المصاحب بتكرار نشوب الأزمات المالية التى تتجلى فى التقلبات المستمرة فى أسعار

الأسهم، وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف في مختلف البلدان الرأسمالية المتقدمة خاصة في السنوات الخمس الأخيرة.

وهو، على سبيل الاستشهاد، يرصد الظواهر التالية:

● منذ منتصف عام ١٩٩٧ أصيبت اليابان ودول النمر الآسيوية وروسيا والبرازيل، بأزمة طاحنة تمثلت في انهيار العملات وإفلاس الكثير من المؤسسات المالية، وهروب رؤوس الأموال، وتقشّى البطالة، وتدنى مستوى المعيشة، وانتشار الذعر بين المواطنين ورجال الأعمال.

● وفي شهر مارس من العام الحالي (٢٠٠١)، حفلت الأنباء باضطرابات واضحة في أسواق المال العالمية.

وعلى سبيل المثال:

- انخفضت أسعار الأسهم الأمريكية انخفاضاً حاداً، حيث أعلنت مجموعة إنتل جروب عملاق صناعة رقائق الكمبيوتر انضمامها لمجموعة الشركات التي حذرت من أن تباطؤ نمو الاقتصاد الأمريكي سوف يؤدي إلى هبوط أرباحها. كما تهاوى مؤشر «ناسداك» المتجمع الذي يضم شركات التكنولوجيا الحديثة لأدنى مستوى له منذ أكثر من عامين تقريباً. ولقد جاء هذا الانخفاض بعد أن حذرت شركة «سيكوسيستمز للتكنولوجيا» من انتشار التباطؤ الاقتصادي في العالم وذكرت هذه الشركة أنها ستخفض قوة العمل فيها بنسبة ١١٪.

- حذرت مجموعة «أريكسون السويدية» العملاقة للاتصالات من انخفاض كبير في أرباحها في النصف الأول من العام الحالي. الأمر الذي دفع المستثمرين لبيع أسهمهم في الشركة بنسبة ١٥٪، مما أصاب شركات الاتصالات الأخرى بالذعر.

- كذلك انخفض «مؤشر نيكى» في بورصة طوكيو لأدنى مستوى له منذ ١٦ عاماً. ولقد وصف مسئول ياباني التوتر والارتباك الذي ساد أسواق المال العالمية في منتصف هذا الشهر بأنه أشبه بانفتاح «أبواب الجحيم».

- أعلن بنك الاحتياط الفيدرالي الأمريكي، أن انهيار الأسهم أدى إلى أكبر انخفاض في القيمة الفعلية للأسهم منذ حوالي ٥٥ عاماً، مما زاد من اضطراب الاقتصاد العالمي، وهو ما دفع مجلس إدارة هذا البنك إلى أن يعلن مؤخراً خفض أسعار الفائدة الأمريكية

بنسبة ٥,٠٪ للمرة الثالثة هذا العام. كما أعلن أنه مستعد لإجراء المزيد من التخفيضات إذا اقتضت الضرورة ذلك من أجل تنشيط الاقتصاد الأمريكي.

● صدر في بداية العام الحالي (٢٠٠١)، دراسة أعدها البنك الدولي، بعنوان «تدفقات اقتصادية عالمية»، تضمنت بعض مؤشرات نمو الاقتصاد العالمي في الربع الأخير من القرن المنصرم، خاصة عن مجموعة الدول السبع الصناعية الأكثر تقدماً في العالم، وذلك على النحو التالي:

- انخفض متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي الناتج الحقيقي لدول هذه المجموعة من نحو ٣,٣٪ في الفترة ٧١-١٩٨٠، إلى ٣,١٪ في الفترة ٨١-١٩٩٠، ثم إلى ٢,١٪ في الفترة ٩١-١٩٩٩.

- وبالنسبة للاقتصاد الياباني على حده، الذي يعد ثاني أكبر اقتصاد في العالم، بعد الولايات المتحدة، انخفض متوسط معدل النمو السنوي من ٤,٥٪، إلى ٤٪، ثم إلى ١,٣٪ خلال نفس الفترات السابق الإشارة إليها على التوالي.

- بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، على حده، سجل رجل الأعمال المصري الأمريكي الدكتور «محمود وهبة^(٥١)»، أن أمريكا عاشت أزهى عصورها الاقتصادية، بمعظم المعايير، في النصف الأخير من التسعينات. وفجأة، وخلال شهر واحد فقط، مارس ٢٠٠٠ وبالتحديد، بدأت بواكر الركود الاقتصادي تظهر في الأفق، وتدهور موقف الاقتصاد الأمريكي منذ ذلك الحين، حتى أن معدل النمو الاقتصادي السنوي للعام الحالي حتى يونيو ٢٠٠١ يتأرجح ما بين صفر، ٥,٠٪، فقد شهد الاقتصاد الأمريكي حالة من التباطؤ في النشاط الاقتصادي ولا يعرف أحد متى؟ أو كيف سيعود الانتعاش؟ إذ أن الإحصاءات تتضارب والمتغيرات تتغير بسرعة بنسب غير معهودة، ويصاحب ذلك انخفاض في مؤشرات البورصات الأمريكية حيث خسرت الناسداك أكثر من ٥٠٪ من قيمة أسهمها، بينما خسر داو جونز حوالي ٢٠٪ من قيمته في يونيو ٢٠٠١، ولا يعرف أحد كيف يتنبأ بالاتجاه لهما، وريضيف، بأنه يمكن تبرير ما يحدث أكثر من تفسيره، ويندرج ما يقال تحت شعار «هذه طبيعة النظام الرأسمالي» فهم دائماً بين انتعاش وكساد في دائرة تاريخية مفرغة.

وفى تعليقه على هذه المؤشرات يستخلص الدكتور الفونس عزيز، النتائج التالية:

أولاً: وضوح عمق أزمة الاقتصاد الرأسمالى العالمى واضطراب أحواله خلال فترة بلغ مداها الزمنى العقدين الأخيرين من القرن العشرين ومازالت هذه الاتجاهات سارية بشكل متصل حتى العام الحالى (٢٠٠١).

ثانياً: أن عمق هذه الأزمة وشمولها سوف يشدد شراسة الرأسمالية العالمية فى استغلال شعوب البلدان النامية لنقل عبء الآثار السلبية لأزمتهما على أكتاف الشعوب الفقيرة.

ثالثاً: ينبه البلدان النامية ألا تتوقع أى مساعدة جادة من جانب الرأسمالية العالمية ومنظمتها الاقتصادية الدولية للمساهمة فى حل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية، وينصحها، بأنه ليس أمامها غير تنسيق مواقفها السياسية وسياساتها الاقتصادية الجماعية للخروج من أسر الاقتصاد الرأسمالى العالمى.

فالاقتصاد الرأسمالى العالمى يتجه نحو التركيز والتمركز والاحتكار بشكل متزايد:

إذ أن تقرير «الاستثمار فى العالم ٢٠٠١» الصادر عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة، كشف عن أن عشرة بلدان قد استحوذت وحدها على ٧٣٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الداخل، وقدمت ٨٣,٢٪ من تدفقاته إلى الخارج. ويتضح المستوى التكنولوجى الراقى لهذه الاستثمارات إذا لاحظنا أن ذات البلدان قد انفردت بنحو ٨٠,٤٪ من الإنفاق التكنولوجى العالمى.

* * *

وعن مظاهر الأزمة فى البلدان النامية^(٥٢)، يشير تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم، المنشور عام ٢٠٠٠، إلى أن حوالى نصف سكان العالم (٢,٨ مليار نسمة)، يعيشون على أقل من دولارين فى اليوم للفرد، ويعيش (١,٢ مليار نسمة) على أقل من دولار. وفى مقابل وفاة طفل واحد من كل مائة فى البلاد الغنية، يموت خمسة أطفال من البلاد الفقيرة قبل بلوغ سن الخامسة. وفى حين تقل نسبة سوء التغذية بين سكان المجموعة الأولى عن ٥٪ فإن هذه النسبة ترتفع إلى ٥٠٪ فى بلاد المجموعة الثانية.

ويزيد متوسط الدخل فى أغنى ٢٠ بلداً من المجموعة الأولى، نحو ٢٧٥ مرة عن نظيره فى أفقر عشرين بلداً من المجموعة الثانية.

وهنا يشير الدكتور «أحمد زويل^(٥٣)» إلى أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومى بلغ ٣٥ ألف دولار فى بعض الدول الغربية، مقابل حوالى ألف دولار فى كثير من الدول النامية، وما يقل عن ذلك كثيرا فى الدول المتخلفة.

فعلى سبيل المثال، وطبقا لإحصاءات الأمم المتحدة، فإن نصيب الفرد فى أنجولا ٥٢٨ دولارا، واليمن ٣٥٤ دولارا، والصين ٧٧٧ دولارا، وكوريا الشمالية ٤٣٠ دولارا، وكوريا الجنوبية ٦٩٥٦ دولارا، والولايات المتحدة ٣١٠٥٩ دولارا. وسوف يؤدى هذا الموقف إلى تفاقم عدم الاستقرار العالمى، ما لم يمنع أحد.

واستطرادا لهذا يشير الدكتور «طه عبد العليم^(٥٤)» إلى أن بيانات تقرير «أفاق الاقتصاد العالمى» أكتوبر ٢٠٠١، الصادر عن صندوق النقد الدولى، كشف عن أن ١٢٥ دولة نامية تضم ٨٠٪ من سكان العالم (تقدير عام ١٩٩٨) لم يتجاوز نصيبها ٢٠٪ من الصادرات العالمية من السلع والخدمات. ولم يتعد نصيبها ٣٧٪ من الدخل العالمى. وفى نفس العام فإن ٤٦ دولة فى أفريقيا جنوب الصحراء لم يتجاوز نصيبها ٨,٠٪ من الصادرات العالمية. وبرغم أنها تضم ٨,٢٪ من سكان العالم، فإن نصيبها من الدخل العالمى لم يتجاوز ١,٤٪. ويكشف تركيب صادرات هذه البلدان أن ما تعانيه من تهميش وفقر يرجع بدرجة أساسية إلى هيمنة المواد الأولية الزراعية والتعدينية على صادراتها.

* * *

وتأسيسا على ما تقدم، فإن مدارس الفكر الاقتصادى، وإن اتفقت فيما بينها على توصيف المظاهر الدالة على الأزمة، إلا أن هذه المدارس - عند تشخيص الأزمة - تتنوع بتنوع نظريتها فى تفسير أسباب الدورة الاقتصادية، والمذهب الاقتصادى الذى تدعو إليه، والسياسة الاقتصادية التى تضعها للتأثير فى مسار تلك الظاهرة.

فمنذ بروز الرأسمالية، ونموها وسيطرتها على الحياة الاقتصادية فى البلدان الصناعية، تولدت عنها ثلاث مدارس اقتصادية رئيسة وهى: التقليدية، والكينزية، والماركسية:

● والمدرسة الأخيرة (الماركسية)، تنبأت بأن التناقضات التي يحتويها النظام الرأسمالي سوف تؤدي حتما إلى زواله، مفسحا الطريق أمام الاشتراكية كنظام اقتصادي واجتماعي جديد.

● أما المدرستان، التقليدية والكينزية، فيفترضان ديمومة الرأسمالية ولكن في ظل شروط محددة.

وبصفة عامة، يدعو التقليديون بفصائلهم الثلاث، الكلاسيك والنيوكلاسيك والنقديين إلى الحرية الاقتصادية، في حين يدعو الكينزيون إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بينما يسعى الماركسيون إلى تصفية الرأسمالية وإقامة الاشتراكية.

الفصل الثالث

التقليدية وآلية اليد الخفية

على الرغم من أن أسلوب الإنتاج الرأسمالى ينطوى على ظاهرة عدم الاستقرار على الاقتصادى، تلك الظاهرة، التى تنعكس فى صورة أزمة كساد أو أزمة تضخم، إلا أن الرأسمالية استطاعت فى مراحل نموها المبكرة أن تتغلب على هذه الأزمات لأنها لم تكن، وقتئذ، تعم الدول الرأسمالية فى آن واحد الأمر الذى كان يتيح لإحداها أن تساعد الأخرى إذا ألت بها الأزمة. كما أنها كانت تتخذ من أسواق البلدان النامية ميدانا لتصرف تلك الأزمات أو الحد من أثارها الضارة. إذ أن انتشار الوحدات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم وسيطرتها على الحياة الاقتصادية، كان يتيح القدرة لقوى السوق التلقائية أن تعيد النشاط الاقتصادى لحالة التوازن عند نقطة التشغيل الكامل كلما ابتعد عنها، لما تتمتع به من خاصية التصحيح الذاتى.

ويشير الاقتصادى المصرى المتميز الدكتور إسماعيل صبرى عبدالله^(٥٥) إلى أن المشروعات الصناعية فى البداية كانت فردية أو شركة أشخاص حيث لم تظهر الشركات المساهمة إلا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر. لهذا كانت كلها مشروعات صغيرة أو متوسطة الحجم، ثم لم يكن فى وسع أى منهما السيطرة على السوق. وظل تحديد الثمن خاضعا لآليات العرض والطلب، وكانت المنافسة قريبة من الصورة النظرية التى صاغتها المدرسة الكلاسيكية فى علم الاقتصاد.

وكل هذه الخصائص، قد انعكست على تفسير الكلاسيك والنيوكلاسيك^(٥٦) لتلك الأزمات، فاعتبروها مجرد فترات اختلال عابرة وأزمات جزئية تتولد نتيجة لجمود الأجور وعدم كمال الأسواق، وتوصلوا إلى أن القوى التلقائية، التي توفرها شروط المنافسة الكاملة، من خلال التغيرات التي تحدث في الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج، سرعان ما تلبث أن تظهر لتصحيح هذا الاختلال، بما يكفي لضمان الاستخدام الكامل للموارد إلى أقصى حد.

والفكر الاقتصادي لرواد هذه المدرسة يمكن بلورته في مقولات موجزة.

* * *

أولاً، المقولات الرئيسية (الليبرالية الرومانسية)

تتبلور المقولات الرئيسية للرواد التقليديين، في قانون ساي للأسواق، والقانون الحديدي للأجور، وحياد النقود، وحياد الدولة، وحرية المبادلات الدولية.

● ويفترض جان بابتست ساي^(٥٧) (١٧٦٧-١٨٢٢) أن مجموع الأجور والإيجارات والأرباح المدفوعة لإنتاج سلعة ما، يكون كافياً لشرائها. ولا يعنى ذلك أن نفس الناس الذين أنتجوا شيئاً ما سيشترونه هم أنفسهم، وإنما يكفي أن يكونوا قادرين على ذلك. فعلى اتساع الاقتصاد بأكمله سوف يكون هناك دائماً من الثروة ما يكفي لشراء منتجاته، ولن يكون هناك فائض سلعي ناتج عن عدم كفاية الطلب.

وطبقاً لهذا القانون، فلم يكن من المتصور إمكانية حدوث أزمات فائض إنتاج عامة. فنظراً لحياد النقود في الاقتصاد، فإن العرض يخلق دائماً الطلب المساوئ له عند كل مستوى من مستويات التشغيل كما يملك تلقائية الاتجاه نحو التشغيل الكامل. ويقوم سعر الفائدة، وهو ظاهرة عينية، بدور الوسيط الذي يجعل قانون ساي مطبقاً في الاقتصاد النقدي. فنظراً لحياد النقود، وانعدام الاكتناز مع توافر فرص الاستثمار، فإن مرونة سعر الفائدة كفيلة بتحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار عند مستوى الدخل الكفيل بتحقيق العمالة الكاملة.

● **وطبقا للقانون الحديدي للأجور** ، فإن العلاقة الدائرية الموجبة والمنعكسة بين معدل الأجور، ومعدل المواليد، وبالتالي عرض العمل يترتب عليها استقرار الأجور فى النهاية عند مستوى الكفاف، فالأجر الحديدي هو السعر الطبيعى للعمل أو سعر التوازن للعمل، ويتوقف على عاملين، هما: الاستثمار المتزايد، وتحسين التكنولوجيا.

فأجر العامل الحدى^(٥٨) هو الذى يقرر أجور جميع العمال. وكلما تزايد عدد العمال الراغبين فى العمل تناقصت الإنتاجية الحدية، وتراجع أجر العامل الحدى حتى يصل إلى مستوى الكفاف أو قريبا منه. وهو ما يشير إلى أن ظاهرة الفقر فى المجتمع ترجع من ناحية إلى قانون طبيعى لا مفر منه، وهو تناقص عائد العمل عندما يضاف مزيد من العمال إلى الجهاز الإنتاجى، (تبعاً لقانون تناقص الإنتاجية الحدية) كما ترجع من ناحية أخرى إلى سيطرة الدافع الإنجابى على الجماهير (تبعاً لنظرية مالتس فى السكان).

● **أما حياد النقود^(٥٩)** كما تعبر عنه النظرية الكمية، سواء تلك التى تستخدم معادلة «فيشر» ، أو تلك التى تستخدم معادلة «كمبردج»، فيفيد بأن المنتجات فى السوق تتبادل مع المنتجات، أما النقود، فلا تعدو أن تكون عربة لنقل القيم أو ستارة تخفى وراءها المبادلات الاقتصادية الحقيقية، دون أن تلعب أى دور ملموس فى تحديد حجم الإنتاج، حيث تقتصر وظيفتها، فى نظرهم، على كونها وسيلة للتبادل وأداة للعد.

وتقوم هذه الفرضية، على اعتقادهم، بأن سرعة دوران النقود والدخل الحقيقى فى المدى القصير يتسمان بالثبات، وأن أى تغيير فى أحدهما، سيمحوه تماماً التغير فى الآخر فى المدى الطويل. كما تقوم أيضا، على اعتقادهم بأن الوحدات الاقتصادية، عائلات ومشروعات، لا تستبقى لديها موجودات فى شكل أرصدة نقدية إلا ما يفى باغراض المعاملات، وتتفق ما يفيض عن ذلك على شراء السلع والخدمات.

وهذا الوضع، يؤدى إلى توسيع الإنتاج بالأسعار الجارية فى حالة نقص التشغيل، وهى حالة عابرة، وإلى نفس المقادير من المبيعات ولكن بأسعار أعلى فى حالة التشغيل الكامل، وهى الحالة المفترضة على المدى الطويل.

وترتبطا على صحة هذه الفرضية، فإن التغيرات التى تحدث فى الأسعار تأتى كمتغير تابع للتغيرات التى تحدث فى كمية النقود. والتغيرات التى تحدث فى كمية

النقد، على هذا النحو، لا تؤثر في الأسعار النسبية وإنما ينحصر تأثيرها فقط على تغيير المستوى العام للأسعار بنفس النسبة وبنفس الاتجاه.

وعليه، فإن التغيير في عرض النقد، في ضوء هذه النظرية، يعتبر متغيرا استراتيجيا في النظام الاقتصادي حيث يتحدد بناء عليه الدخل القومي النقدي.

وقد مثلت معادلتا «فيشر»، «كمبريدج»، الأساس النظري للمذهب النقدي الذي ما زال ساريا حتى اليوم، وأوحى إلى ضرورة وجود سلطة تتولى إدارة عرض النقد بما يحقق ضبط مستوى الأسعار. حيث إن تغير عرض النقد وفقا لمضمون تلك المعادلات، مع استمرار الأمور الأخرى على حالها، وبخاصة سرعة التجارة، وحجمها، يمكن أن يرفع مستوى الأسعار أو يخفضه. ويستخدم كإداة لوقف الحركة الصعودية للأسعار عن طريق إنقاص عرض النقد.

● أما حياد الدولة^(٦٠)، فيستند إلى مقولاتهم بوجود يد خفية تدير الاقتصاد وتعمل على تحقيق التوافق والانسجام بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وهو الوضع الذي يتيح للدولة أن تتفرغ للقيام بمهامها كحكم محايد بين الطبقات والقوى الاجتماعية، أي ما يسمى بوظيفة الحارس الليلي^(٦١).

ففي الجزء الرابع من كتابه «ثروة الأمم» قام «أدم سميث^(٦٢)» بصياغة مقولته الأساسية، كما يلي: «في توجيه الصناعة نحو الإنتاج ذي القيمة الكبرى، فإن كل فرد يبحث عن مكسبه هو فقط، وهكذا يدرك، كمن تقوده يد خفية، هدفا لم يكن يشعر به.. وفي مواصلة البحث عن مصلحته الشخصية فهو يخدم مصلحة المجتمع بطريقة أكثر فاعلية عما إذا كان قاصدا ذلك، وبالتالي يصبح التدخل الواعي للدولة مضرا، ويجب تقليصه إلى أدنى حد له».

وهذه المقولة، تستند إلى الثقة المطلقة بصلاحية نظام السوق وديناميكيته ومقدرته على البقاء، على الرغم من حالة التفاعل العفوي التي تسود بين العديد من عناصره

معادلة فيشر: $MV=py$ ، معادلة كمبريدج: $M=Kpy$ حيث M ترمز إلى كمية النقود المتداولة V ترمز إلى سرعة تداول النقود P ترمز إلى المستوى العام للأسعار Y ترمز إلى حجم الناتج الذي يمثل حجم المعاملات الاقتصادية K ترمز إلى الطلب على النقود.

التي يتحرك كل منها حسب مصلحته الخاصة ويتخذ قراراته بشكل مستقل. وهذه الثقة، بصلاحيات نظام السوق، تقوم على فرض الرشد. أى فرض تكوين المجتمع من عناصر رشيدة، من مستهلكين يسعون إلى تعظيم الإشباع، ومنتجين يسعون إلى تعظيم الأرباح. وهم جميعاً، على اختلاف مآربهم، يهتدون بمؤشرات الأسعار التي تتذبذب بشكل يحقق التوازن بين العرض والطلب بالنسبة لكل سلعة فى إطار من المنافسة الكاملة.

وعلى هذه الآلية يعلق «ريكاردو» قائلاً، بأن اليد الخفية لم تعد تعبيراً عن النظام الإلهى والنظام الطبيعى، كما كانت عند «أدم سميث»، بقدر ما أصبحت نتيجة منطقية للتنظيم الاجتماعى وبخاصة المنافسة بين الأفراد الذين يسعون إلى تحقيق أقصى إشباع أو أقصى عائد من مواردهم المحدودة.

● أما مبدأ حرية المبادلات الدولية^(٦٣)، فيقوم على ضرورة إزالة الحواجز التى تحجب الأسواق الوطنية عن السوق الدولية، وهو ما يؤدى إلى انسياب السلع والخدمات والموارد ورؤوس الأموال بين الدول دون عائق، كما يقوم على تحرير سعر الصرف، بحيث يصبح سعر تبادل حقيقى، يعكس العلاقة بين متوسط أسعار الموارد فى الأسواق المحلية وتظيرتها فى السوق الدولية، وهو ما يؤدى إلى قيام التخصص وتقسيم العمل بين الدول، طبقاً لما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية تمكنها، عن طريق التبادل الحر، من تحصيل أكبر قدر ممكن من المنافع الاقتصادية.

ثانياً، المذهب الاقتصادي والسياسة الاقتصادية (حرية بلا ضوابط)

وتوافقاً مع هذا الإطار النظري، فإن السياسة الاقتصادية للكلاسيك والنيوكلاسيك قامت على تحديد السياسة المالية، أى قصر دورها فى الحصول على الإيرادات لتغطية النفقات دون أن يكون لها أى غرض اقتصادى أو اجتماعى محدد.

أما بالنسبة للسياسة النقدية، فيرون، بأنه فى مقدور السلطات النقدية أن تضبط المستوى العام للأسعار، إذا ضبطت معدل التغير فى عرض النقود. كما يرون، بأن التغير فى عرض النقود لن يكون له أى تأثير على المتغيرات الاقتصادية الحقيقية كالإنتاج والاستخدام. ولذا، فإنهم يعزّون إصابة الاقتصاد بحالة من البطالة المؤقتة إلى رفض العمال تخفيض أجورهم إلى المستوى الذى تكون عليه أسعار عوامل الإنتاج الأخرى.

وهنا، يوصى الكلاسيك والنيوكلاسيك بخفض عام للأجور وليس بزيادة عرض النقود. كما يوصون أيضاً، بحصر دور الدولة فى إزالة العقبات التى تحول دون فاعلية قوانين المنافسة الحرة والتجارة الحرة، على النحو الذى يكفل المرونة للأجور فى (سوق العمل)، وللفاءة (فى سوق رأس المال)، وللعملة (فى سوق الصرف)، وللأسعار (فى سوق الموارد والسلع والخدمات).

وبصفة عامة، فإنهم (أى الكلاسيك) يولون أهمية خاصة للسياسات التى تكفل استقرار الأسعار النسبية على النحو الذى يمكن قوى السوق التلقائية من تأدية وظيفتها بشكل يعيد التوازن للنظام الاقتصادى عند مستوى التشغيل الكامل كلما ابتعد عنه.

والفكر الاقتصادى، للكلاسيك والنيوكلاسيك، على هذا النحو، لم يكن مجرد رؤية إنسانية لحركة المتغيرات الاقتصادية الكلية فى الواقع المعاش. ولكنه تحول فى الممارسة العملية إلى عقيدة مقدسة تؤمن بمبدأ الحرية الاقتصادية. فكما يقول جالبريث: ^(٦٤) «إن هذا النظام الكلاسيكى لا يكتسب أهميته لدى رجال المال والأعمال من كونه نظاماً مقبولاً لإنتاج السلع والخدمات، وأيدولوجية فكرية صالحة للدفاع عن الملكية الخاصة وحرية تراكم الثروة، فقط، ولكن أيضاً لأنه أضحى فى نظرهم صنماً معبوداً تجسيدا للعقيدة الدينية، لذا وجب احترامه وحمايته وتقديسه».

خلاصة القول^(٦٥): أن النظرة المشتركة للرواد الكلاسيكيين، مؤداها.. أن تصرف الأسواق الحر يكفل ضمان الاستخدام الأمثل للموارد إلى أقصى حد. غير أن الواقع، المتمثل في التعاقب المنتظم لأزمات تخلق في وقت واحد كميات من السلع لا تجد من لديه القدرة لشرائها بسبب تركّز الثروة لدى الأقلية وتوزع الفقر بين الأغلبية كان يكذب النظرية. فلم تكف الأزمات الاقتصادية عن زعزعة أركان الاقتصاد الرأسمالي طوال القرن التاسع عشر حتى أزمة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٤).

الفصل الرابع

الكينزية.. وتمجيد الدولة

ظل فكر المدرستين، الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، هو الفكر الاقتصادي السائد فى العالم الرأسمالى، إلى أن جاءت أزمة الكساد الكبير، (٢٩-١٩٣٣) لتضع حدا لانتشار الفكر التقليدى، ولتصبح شاهدا جديدا على أن طريقة الإنتاج هى التى تحدد الفكر وليس الفكر هو الذى يحدد طريقة الإنتاج.

فعلى ضوء هذه الأزمة طويلة الأمد، والكساد الكئيب المصاحب لها، لم تعد القضية المطروحة للنقاش هى كيفية تحديد الأسعار وتوزيع الإيرادات، كما كان الحال عند الكلاسيك، وإنما صارت القضية الملحة هى كيفية تحديد مستوى الناتج وتشغيل العمالة وإخراج الاقتصاد من أزيمته. فحينما تحولت الرأسمالية من المنافسة إلى الاحتكار بفعل قانونى تركز وتركز رأس المال، ونمت قوة المساومة الجماعية^(٦٦) بفعل الكفاح السياسى والاجتماعى^(٦٧) للطبقة العاملة والقوى الشعبية المتحالفة معها والمناهضة للاحتكار، وفقدت السوق قدرتها الذاتية على النمو، وعجزت الرأسمالية عن تجاوز أزيمتها العامة، أنشأ ولد الفكر الكينزى، نقيضا للفكر الكلاسيكى، فى مناخ الأزمة وتطور معها، ميثرا بنظرية اقتصادية جديدة، هى النظرية العامة فى التشغيل، والفائدة، والنقود، وسياسة اقتصادية جديدة تقوم على تدخل الدولة فى الحياة

الاقتصادية، ومذهباً اقتصادياً جديداً يدعو للنظام المختلط بديلاً للنظام الاقتصادي الحر^(٦٨)، وهو ما أسماه «كينز» بمبدأ «نهاية الحرية الاقتصادية»^(٦٩).

* * *

أولاً: الكينزيون في مواجهة الكلاسيك

على عكس التحليل الكلاسيكي، برهن التحليل الكينزي على الآتي:

● أن الطلب الكلي الفعال (وهو طلب متوقع) ليس متغيراً تابعاً للعرض، وإنما هو متغير مستقل، يتوقف عليه مستوى التشغيل والدخل والأسعار. ويتوزع أثر هذا الطلب (الإنفاق القومي النقدي)، بين الإنتاج العيني، والمستوى العام للأسعار، تبعاً لمرونة كل منهما، وينصرف إلى الإنتاج العيني، دون الأسعار، إذا كانت هناك طاقات إنتاجية معطلة، وإلى الإنتاج والأسعار معاً، عندما تبدأ نقط الاختناق في الظهور، وإلى الأسعار، دون الإنتاج، إذا تم تشغيل الموارد بكامل طاقاتها الإنتاجية.

● كما برهن أيضاً، على أن الأزمة ليست حدثاً عارضاً في الدورة الاقتصادية، وإنما هي ظاهرة داخلية وثيقة الصلة بأسلوب الإنتاج الرأسمالي، الذي ينطوي على ميل شديد نحو الركود الاقتصادي طويل الأمد^(٧٠)، الناشئ عن القصور المزمن في الطلب الكلي الفعال، وبوجه خاص الطلب الاستثماري.

وهذا القصور، كما يرى «د. رفعت المحجوب» يحدث للآتي^(٧١):

- نتيجة للاكتناز من ناحية.

- ولتناقص معدل الربح كلما تزايد حجم الاستثمار من ناحية ثانية.

- ولتناقص الميل الحدي للاستهلاك، وتزايد الميل الحدي للادخار، كلما تزايد حجم الدخل القومي، من ناحية ثالثة^(٧٢).

وبهذه الطريقة، تم الربط لأول مرة بين العوامل النقدية والعوامل الحقيقية في تفسير التقلبات الاقتصادية في الأمد القصير. فعن طريق نظريته في سعر الفائدة، أسند «كينز» للطلب على النقود دوراً حيوياً في حدوث الدورة الاقتصادية. فسعر الفائدة،

عنده نظرية نقدية بحتة، يتحدد بتعادل الكمية المطلوبة من النقود مع الكمية المعروضة منها:

● والكمية الأخيرة (المعروضة)، تحددها السلطات النقدية. ولذا، فهي غير مرنة بالنسبة للتغيرات التي تحدث في سعر الفائدة.

● أما الكمية (المطلوبة) من النقود، فهي، عنده، تتوقف على رغبة الأفراد في الاحتفاظ بمقدار معين من النقود لأغراض المعاملات، والاحتياط، والاحتفاظ بمقدار آخر لأغراض المضاربة.

- والمقدار الأول (المخصص للمعاملات): يوصف بأنه طلب مشتق، ويمثل نسبة معينة من الدخل القومى ويرتبط معه بعلاقة طردية.

- أما المقدار الثانى (المخصص للمضاربة): فيوصف بأنه طلب ذاتى، ويتوقف على مستوى معدل سعر الفائدة ويرتبط معه بعلاقة عكسية.

ومن هاتين العلاقتين، يتبين أن التوازن بين عرض النقود والطلب عليها (تفضيل السيولة، يتحقق، عند مستوى معين ومعطى من الدخل القومى عبر التغيرات التي تحدث لمعدل سعر الفائدة وتلك التغيرات التي تأخذ بدورها اتجاهات متباينة:

- حيث تأخذ اتجاهها طرديا، مع التغيرات التي تطرأ على الدخل القومى.

- وتأخذ اتجاهها عكسيا، مع التغيرات التي تطرأ على المعروض النقدى.

أى أن المعدل التوازنى لسعر الفائدة سيرتفع فى هذه الحالة، إذا انخفض المعروض النقدى، أو ارتفع الدخل القومى، محررا بذلك جزءا من الرصيد النقدى الذى كان الأفراد يحتفظون به لأغراض المضاربة موجها إياه لأغراض المعاملات، والعكس أيضا فى هذه الحالة صحيح.

وترتيباً على ذلك، فإن التحليل الكينزى قد أفاد، على عكس التحليل الكلاسيكى، بعدم صلاحية مقولة حياد النقود وبرهن على أن التغيرات فى كمية النقود سوف يكون لها تأثير مماثل على ظاهرتى التضخم والبطالة:

- ففى حالة البطالة، فإن الزيادة فى كمية النقود تؤدي إلى تغير مماثل وفى نفس الاتجاه فى مستوى الاستخدام. حيث إن زيادة كمية النقود، عن طريق عمليات السوق المفتوحة، سوف تؤدي إلى رفع الطلب على الأوراق المالية وبالتالي إلى ارتفاع أسعارها

وإلى انخفاض سعر الفائدة عليها. ومعنى ذلك، طبقا لتحليل «هيكس»^(٧٣) أن منحني (LM) سيتحرك ناحية اليمين، خارج مجال مصيدة السيولة، محققا التوازن في سوق النقود عند مستويات أقل من سعر الفائدة. وهو ما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار، الذي يقود بدوره، من خلال الأثر المزدوج للمضاعف مع المعجل، إلى زيادة الدخل والاستخدام والأسعار. أى أن زيادة كمية النقود يمكن أن تؤدي إلى إخراج الاقتصاد من حالة الركود.

- أما في حالة التضخم، فإن تخفيض كمية النقود، سوف يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة، مما يقلل الطلب الاستثمارى والطلب الكلى والاستخدام والنتاج. أى أن تخفيض كمية النقود يمكن أن تؤدي إلى كبح جماح التضخم.

غير أن تلك التغيرات فى عرض النقود، سوف تفقد فاعليتها فى التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية المذكورة، فى حالة ما إذا كان الاستثمار عديم المرونة بالنسبة للتغيرات التى تحدث فى سعر الفائدة، أى إذا صار منحني IS رأسى الاتجاه، أو إذا أصبح سعر الفائدة عديم المرونة بالنسبة للتغيرات التى تحدث فى المعروض النقدى، أى صار منحني LM أفقى الاتجاه، أو فى كلتا الحالتين.

إلا أن الحالة الأخيرة، والتى يشار إليها بظاهرة مصيدة السيولة، تكتسب أهمية خاصة فى التحليل. فقد رأى «كينز» ما يلى:

- أن الخروج من تلك المصيدة يمكن أن يتحقق إذا ما تم تخفيض المعروض النقدى بدرجة كبيرة إذا كان الهدف هو مكافحة التضخم.
- أما إذا كان الهدف هو علاج الركود، فإن ذلك لن يتحقق، فى رأيه، بزيادة المعروض النقدى، نظرا إلى أن الأفراد فى هذه الحالة سيحتفظون بتلك الزيادة النقدية، فى صورة معطلة، لاستخدامها فى أغراض المضاربة.

ومعنى هذا أن الزيادة المحققة فى المعروض النقدى لن تؤدي - فى حالة مصيدة السيولة - إلى تخفيض سعر الفائدة، وبالتالي لن تترك أثرها على القطاع السلى فى الاقتصاد^(٧٤).

ثانياً: أفضلية السياسة المالية على السياسة النقدية.

ومن هذا السياق، يستخلص ضمناً أن السياسة النقدية تكتسب فاعليتها عندما تستخدم كسياسة انكماشية، ولكنها، بسبب تفضيل السيولة، تفقد جدواها عندما تستخدم كسياسة توسعية الفرض منها إنعاش الاقتصاد وإخراجه من دائرة الركود.

ولذا، فإن السياسة المالية، تحتل مكاناً أكثر أهمية في السياسة الاقتصادية الكينزية المتعلقة بمكافحة البطالة والركود. تلك السياسة التي تعتمد إلى إحداث عجز في الموازنة العامة وتمويله بطريقة لا تؤدي إلى تخفيض الإنفاق الكلى وإنما تؤدي إلى زيادته عن مستواه الذى كان سائداً قبل استخدامها.

وتبعاً لذلك، فإن التوازن فى أسواق السلع، (أسواق البضائع والخدمات والموارد) لن يتم دائماً عند ذلك المستوى من الدخل الذى يتحقق عنده الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج.

إذ أنه من الممكن أن يتحقق التوازن، بين الادخار والاستثمار، عند مستوى دخلى أقل من مستوى الدخل الذى يكفل العمالة الكاملة، أى عند وجود بطالة لا إرادية فى الموارد والطاقات الإنتاجية. وهذه الظاهرة، وهى شائعة التكرار فى الاقتصاد الرأسمالى، من الممكن أن تحدث فى الحالات الآتية:

- إذا ما اتسمت الأجور النقدية بالجمود.
- أو إذا بدأت نقط الاختناق فى الظهور.
- أو إذا أصبح الاستثمار عديم المرونة بصورة تامة بالنسبة للتغيرات التى تطرأ على سعر الفائدة.
- أو إذا وقع التوازن الاقتصادى فى مصيدة السيولة.

ويستفاد مما تقدم، أن معدل سعر الفائدة، فى التحليل الكينزى، هو إذن المتغير الذى ينقل، أثر التغيرات التى تحدث فى القطاع النقدى إلى القطاع السلعى، عن طريق ما يزاوله من تأثير على الاستثمار.

وهذا التأثير، أعيد شرحه على يد «هيكس» الذى قرر أن سعر الفائدة، وهو يمثل تكلفة استخدام رأس المال، يرتبط بعلاقة عكسية مع الكفاءة الحدية للاستثمار. ومن ثم يترتب على ارتفاعه تخفيض الإنفاق الاستثمارى. وهذا التخفيض، بتأثير التفاعل العكسى للمضاعف مع المعجل^(٧٤)، سوف يجر معه سلسلة من الانخفاضات المتتالية

فى الدخل والإنفاق والتشغيل، إلى الدرجة التى يعم فيها الكساد وتتفشى البطالة، وتتعمق التناقضات بين الطابع الفردى للملكية والطابع الاجتماعى للعمل، وتزداد الصراعات الاجتماعية فى الحدة والشمول. ويصبح مصير النظام الرأسمالى برمته مهدداً بالزوال.

حينئذ، تبدو الدولة هى الجهاز الرأسمالى الوحيد القادر فى هذه الحالة على تنشيط الطلب الكلى الفعال، وإحداث التوازن المطلوب، بين الادخار والاستثمار، عند مستوى دخل التوظيف الكامل أو قريباً منه، مستخدمة فى ذلك أدوات السياسة الاقتصادية، المالية، والنقدية، لإخراج النظام الرأسمالى من أزيمته العامة.

وفى هذا الإطار، يمكن إيجاز تشخيص كينز^(٧٦) فى أن العيبين الرئيسيين فى الرأسمالية هما:

● البطالة المرتفعة للغاية.

● وتوزيع الدخل شديد التفاوت.

وهما معاً، البطالة واختلال توزيع الدخل، يهددان بالقضاء على التماسك الاجتماعى وتشجيع الثورة وإشعال التمرد، مما يهيئ المناخ لتمكين القوى الشمولية وإعلاء سيادتها على الشعوب وإنهاء الرأسمالية والقضاء على الملكية الخاصة.

واستمرار البطالة المرتفعة - فى رأى كينز - وكذلك التقلبات الدورية للاقتصاد، لا تحدث نتيجة لظروف عارضة، ولكنها تحدث كنتاج لا مفر منه ينجم عن رأسمالية «دعه يعمل» وذلك بسبب ضعف الميل الحدى للاستهلاك من ناحية، وعدم استقرار الاستثمار فى ظل إعطاء الأفضلية بشكل مفرط للسيولة من ناحية ثانية، وإلى تأثير الضعف الشديد لمعدل الكفاءة الحدية لرأس المال من ناحية ثالثة.

ولإدراك المدرسة الكينزية بأن فائض الإنتاج المتولد فى هذه الأزمة يعد فائضاً نسبياً وليس مطلقاً، أى أن المجتمع لا ينتج أكثر مما يحتاج فعلاً، فإن سياستها الاقتصادية لتجاوز تلك الأزمة قد ارتكزت على السياستين المالية والنقدية، على النحو التالى:

● فسياساتها المالية تقوم على تنشيط الطلب الكلى، ومقوماته (الاستثمار الخاص، الاستثمار العام، الاستهلاك، الإنفاق الحكومى)، حيث تلجأ إلى السياسة المالية التعويضية، سياسة الإنفاق العام والضرائب، كأداة لامتصاص هذا الفائض من المنتجات. وهذه السياسة تعتمد أولاً: على زيادة الإنفاق الحكومى، الاجتماعى

والحربى والاستثمارى، وثانيا: إقامة الاستثمارات العامة لتعويض النقص فى الاستثمارات الخاصة، بهدف ضمان التشغيل الكامل. ولتحقيق ذلك فإنها تأخذ بقاعدة الموازنة غير المتوازنة، حيث تعتمد إلى تحقيق فائض فى حالة الرواج، وتقبل بوجود عجز فى حالة الركود.

● أما سياستها النقدية والائتمانية، فتحتل مكانا أقل أهمية، وتستخدم كأداة مكملية للسياسة المالية، وتنصرف إلى تدبير الموارد النقدية التى تلزم لتغطية عجز الموازنة غير المتوازنة، عن طريق عمليات السوق المفتوحة، والتمويل بالعجز، أى أنها تتبع سياسة النقود الرخيصة فى تمويل الإنفاق الحكومى.

وطبقا للعلاقات التى يعكسها منحني «فيلبس»، والذي يفيد وجود ارتباط عكسى بين معدلات البطالة من ناحية، ومعدلات الأجور والأسعار من ناحية أخرى، فإن استخدام تلك السياسات الكينزية، يجرى فى إطار من المفاضلة بين (بديلين)^(٧٧):

- إما ارتضاء معدل مرتفع للتضخم مع تراجع البطالة.
- أو ارتضاء معدل منخفض للتوظيف مع استقرار الاسعار.

وفى هذا الإطار، أكد «كينز»^(٧٨) اختياره الأخلاقى والسياسى فى أن واحد، عندما تحيز إلى سياسة مكافحة البطالة الواسعة النطاق، وراح يبحث عن الطريقة التى يتعين التأثير بها على المتغيرات الاقتصادية الكلية لتعمل فى هذا الاتجاه. كما أدخل الاقتصاديون الكينزيون، من بعده، فى تحليلاتهم ونماذجهم، علاقات «فيلبس» كأدوات للمفاضلة بين البطالة والتضخم، باعتبارهما بديلين متضادين، واعتبار التضخم هو البديل الأقل سوءا.

وقد أفادت هذه الرؤية، فى التعرف على الثمن الذى يتعين دفعه فى صورة ارتفاع الاسعار لتحقيق معدلات عمالة عالية وارتضاء معدل البطالة الذى يؤمن استقرار معدلات الأجور. وقد ارتضى «فيلبس» أن هذا المعدل يمكن أن يكون مقبولا عند مستوى ٥,٥٪.

وعلى أساس هذا التشخيص، قدمت الكينزية روصة العلاج التى ساعدت الرأسمالية على التغلب على تناقضاتها، وأزاحت عن عاتقها كابوس الكساد والبطالة

ووفرت لها الحماية، من الوقوع فى أسر الثورة الشيوعية أو الاتجاهات الاشتراكية الراديكالية، وبذلك، مثلت الكينزية بديلا أقل وطأة من الماركسية والثورة البروليتارية.

* * *

ثالثا: تدخل الدولة فى الاقتصاد .. حماية للرأسمالية من الانهيار

فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أجريت تشكيلة من التجارب فى مجال السياسة الاقتصادية التى وصفت بالكينزية. وبموجب هذه السياسات استخدمت الكينزية النظرية الاقتصادية كأداة لتبرير تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى، للتأثير فى مستوى الطلب الكلى الفعال، بهدف تحقيق توازن التشغيل الكامل، الذى لا يتحقق تلقائيا، عن طريق تشغيل الموارد التى عجزت المشروعات الخاصة عن تشغيلها، أو بهدف مكافحة التضخم، الذى عجز الادخار الاختيارى عن كبح جماحه.

وهكذا، تكون الكينزية^(٧٩) قد برهنت على أن الدولة هى المؤسسة الوحيدة فى النظام الرأسمالى التى يمكن أن تتكفل بتوفير الاستثمار اللازم، لا لدفع الطلب الفعال فحسب، بل وايضا، لضمان الجدوى الاجتماعية لذلك الاستثمار عندما اعتبرته الوسيلة الآمنة لمكافحة البطالة.

وإلى جانب التخطيط، وتشريك الاستثمار، الذى تنطوى عليه تلك الرؤية، فإن الكينزية، دعت كذلك إلى تحول اجتماعى جذرى عندما أشارت إلى ضرورة القضاء على الربح الذى يؤدى تدريجيا إلى انخفاض معدل الفائدة، كما راحت تهاجم الطبقة الاجتماعية الطفيلية التى لا تنتج ولكنها تعيش على الربح، تلك الطبقة الممثلة فى الارستقراطية الزراعية والسماصرة والطفمة المالية والتى كان «ريكاردو» قد سبق وهاجمها فى زمنه.

ونظرا إلى أن تدخل الدولة، على هذا النحو، لا يمس جوهر النظام الرأسمالى بل يحافظ عليه ويدعمه، فقد لاقت الكينزية ترحيبا كبيرا وقبولا واسعا فى الدوائر الرسمية، وطبقت سياستها الاقتصادية على نطاق واسع، بعد الحرب العالمية الثانية، فى غربى اوربا وأمريكا الشمالية، وأحدثت آثارها الإيجابية على النشاط الاقتصادى العالمى.

فقد حققت الدول الصناعية معدلات نمو في ناتجها الإجمالي تقدر بحوالى ٤.٤٪ بالمائة سنوياً، ومعدلات بطالة، تتراوح ما بين ٢ إلى ٣ بالمائة سنوياً. ولم يزد معدل التضخم عن ٣ بالمائة سنوياً^(٨٠).

وفي الولايات المتحدة، في الستينيات، اعتبرت الكينزية في نظر «جالبيوث» مصدر إلهام صانعي السياسة الاقتصادية، الذين اعتمدوا على المبادئ التالية:

أولاً: استخدام سياسة اقتصادية تدخلية بغية التوصل إلى بعض الأهداف الاقتصادية الكلية في مقدمتها مكافحة البطالة.

ثانياً: ضمان إدارة إيجابية للطلب لمكافحة جوانب الضعف الملزمة لرأسمالية السوق الحرة.

ثالثاً: اتباع سياسة نقدية وضرائية مترابطة.

رابعاً: إذا لم تتحقق العمالة الكاملة، ولم تستقر الأسعار، يمكن اللجوء إلى سياسة تتضمن إعادة توزيع الدخل (كإجراء أخير).

وفي التطبيق، لعبت هذه السياسة دوراً حاسماً في التوسع الذي حققته الولايات المتحدة، وساهم في توفير أكثر من سبعة ملايين فرصة عمل جديدة، وضاعف الإنتاج، وزاد الناتج القومي بنسبة الثلث وذلك كمتوسط للفترة (١٩٥٠-١٩٧٠) ^(٨١).

وبذلك تكون الكينزية قد حققت أهدافها وكفلت التقدم والاستقرار الاقتصادي للرأسمالية وحمتها من هجوم الاشتراكية العلمية طوال العقدين الخامس والسادس من القرن العشرين.

* * *

رابعاً، أفول الكينزية

غير أن هذا الازدهار الاقتصادي - الناتج من تطبيق السياسة الكينزية - لم يدم طويلاً. فقد جاءت نتائج النمو الرأسمالي في نهاية السبعينيات، على النقيض من نظيرتها في الستينيات، لتضع بذلك حداً للاستقرار الاقتصادي ولانتشار الفكر الكينزي في نفس الوقت. فلقد أفرز أسلوب الإنتاج الذي تهيم عليه رأسمالية الدولة الاحتكارية، المندمجة

مع الشركات دولية النشاط، ظاهرة اقتصادية حديثة لم تعهدها الرأسمالية من قبل، وهى، أن يجتمع فى وقت واحد، ركود اقتصادى وتضخم سريع، وهو ما يسمى فى الأدب الاقتصادى بظاهرة التضخم الركودى.

وعن سمات هذه الظاهرة فى الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٩، يشير الدكتور رمزى زكى^(٨٢)، فى دراسته عن مأزق النظام الرأسمالى، إلى أن:

● **دول غربية أوروبا** عانت تراجع معدل النمو السنوى الحقيقى إلى ٣,٥ بالمائة مع صعود معدل التضخم إلى ٨ بالمائة، ووصول معدل البطالة إلى أكثر من ٥ بالمائة. وفى الفترة من ١٩٧٩، تفاقمت الأزمة، حيث تراجع معدل النمو إلى مستوى يقل عن الصفر، وواصل معدل التضخم والبطالة ارتفاعهما ليشكلا معا الاتجاه السعودى لمعدل التضخم الركودى، ذلك المعدل، الذى ارتفع من ٧,٤ بالمائة عام ١٩٦٩ إلى ١٧ بالمائة عام ١٩٨١ فى الرقم القياسى لأسعار المستهلكين.

● **وفى الولايات المتحدة**^(٨٣)، تبين أن الزيادة فى الأسعار لم تكن تتجاوز نقطة أو نقطتين فى المائة سنويا حتى عام ١٩٦٦، غير أن معدل التضخم بدأ بعد ذلك فى الارتفاع، إذ ارتفع بأكثر من ست نقاط فى المائة بين العامين ١٩٦٩-١٩٧٠، وبما يقرب من ثمانى نقاط بين العامين ١٩٧٢-١٩٧٣، وبما يقرب من أربع عشرة نقطة فى المائة من العام ١٩٧٤ إلى العام ١٩٧٥ ومن هذه الزيادة الأخيرة ظهرت عبارة التضخم المؤلف من رقمين، وكان ذلك بمنزلة كارثة فى التغيرات الاقتصادية الأمريكية.

وكان بروز أزمة النظام الرأسمالى على هذا الشكل، الذى يعكس إمكانية تزامن التضخم مع الركود، مع عجز الفكر الكينزى عن تفسيرها وعجز السياسة الكينزية عن علاجها، يمثل فى رأى الدكتور عادل المهدي انحرافا أو تحولا جديدا فى طرق التفكير الاقتصادى. وفى تعليقه على عمق هذه الأزمة قال شميميت مستشار ألمانيا الغربية آنذاك، إن الوضع الحالى لا يعكس فقط ركودا ظرفيا، بل إنه يعكس التحول العميق للأبنية الاقتصادية فى العالم وأوروبا^(٨٤).

الفصل الخامس

النقدية وتقديس السوق

جاءت أزمة النمو الرأسمالى التى تجلت فى تفاقم ظاهرة التضخم الركودى، مناقضة للعلاقات الكينزية الأساسية التى يشرحها منحنى «فيلبس»، ولذا فقد عجزت النظرية الكينزية عن فهمها، وعجزت السياسة الكينزية عن حلها، فكان ذلك إيذانا بأفول الكينزية، كمدرسة تسيدت الفكر الاقتصادى الرأسمالى بعد الحرب العالمية الثانية، تاركة الميدان فسيحا أمام الفكر التقليدى ليظهر من جديد وللمرة الثالثة*، على يد رواد مدرسة شيكاغو^(٨٥).

والسؤال يتبلور الآن حول: ما الركائز الأساسية التى تميز هذه المدرسة عن غيرها من مدارس الفكر الاقتصادى الرأسمالى الحديثة؟

إن الإجابة عن هذا التساؤل، تستدعى التعرف على كل من المذهب الاقتصادى، والنظرية الاقتصادية، والسياسة الاقتصادية لرواد تلك المدرسة. وتحقق هذه المعرفة، بتأمل الحصيلة الفكرية التى أسفرت عنها المناظرة الدائرة بين رواد المدرستين، التقليدية والكينزية، فى تفسير الأزمات الدورية التى تواكب النمو الرأسمالى واقتراح السياسات الكفيلة بحلها.

فقد برز الفكر التقليدى من جديد على يد رواد مدرسة شيكاغو، عندما حاولوا إحياء الدور الذى يمكن أن يلعبه التغير فى عرض النقود فى تحديد مستوى النشاط

* فى المرة الأولى كانت المدرسة الكلاسيكية، وفى المرة الثانية كانت المدرسة النيوكلاسيكية

الاقتصادي، ليتخذوا من ذلك برهانا على أن (المبادلة) بين التضخم والبطالة، كما يعكسها منحني «فيلبس»، لا وجود لها في المدى الطويل.

ولكى يبرهن النقوديون على ذلك، قدموا تصورا جديدا لمقولة «معدل البطالة الطبيعي»^(٨٦) واعتبروه المنظم الديناميكي لتحديد معدلات الأجور والتوظيف. فمعدل البطالة الطبيعي، هو المعدل الذي تكون عنده القوى المؤثرة، في صعود أو هبوط الأسعار والأجور، في حالة توازن، بحيث لا يكون هناك ميل لارتفاع معدل التضخم أو لانخفاضه.

فعندما يزيد عرض العمال عن الطلب عليهم، يرتفع معدل البطالة، وتنخفض معدلات الأجور، وتتجه تكاليف الإنتاج نحو الانخفاض، وهو ما يمثل حافزا لمزيد من الاستثمار. فتزداد بواعث الرأسماليين لاستئجار العمال وتشغيلهم. عندئذ يعود معدل البطالة إلى مستواه السابق، ويزيد التوظيف، وتعالج مشكلة البطالة ويعود الاقتصاد إلى حالة التوازن من جديد (بشروط كسر مقاومة نقابات العمال).

فهم يرون أن التغيرات التي تحدث في معدل البطالة، تتوقف على الخواص البنوية للاقتصاد، والقوى الحقيقية المؤثرة فيه. فجوانب الخلل في السوق، والترتيبات المؤسسية، مثل نظم التأمين ضد البطالة، ونضال النقابات من أجل رفع أجور العمال وتحسين مستوى معيشتهم، يقوى العوامل التي تحد من فعالية سوق العمل (بحيث يصبح ضعيف المرونة).

وبناء عليه، فإن السياسات الضريبية والنقدية الكينزية المتبعة لتخفيض معدل البطالة إلى مستوى أدنى من المعدل الطبيعي تفقد، في نظرهم، فاعليتها تدريجيا، مسببة بذلك حدوث تضخم متسارع في الاقتصاد. وذلك في نفس الوقت، الذي تعاود فيه المتغيرات الاقتصادية الكلية تكيفها مع الواقع الجديد، مسببة عودة معدل البطالة الطبيعي إلى سابق عهده الذي كان عليه قبل اتباع تلك السياسات. وبذلك يتلاشى التوازن المفترض بين معدلات البطالة والتضخم، إلى الحد الذي يجعل منحني «فيلبس» رأسيا في المدى الطويل.

فالكينزية إذًا، من وجهة نظرهم، تضع سياسات للمدى القصير، وليس للمدى الطويل. وفي تعليقه على ذلك، قال كينز^(٨٧): «في المدى الطويل سنكون جميعا في عداد الأموات».

أولاً: العقيدة

يعد ميلتون فريدمان (مواليد ١٩١٢) هو رائد المدرسة النقدية، مدرسة تقديس السوق، فهو من كبار الدعاة الأمريكيين لحماية السوق التنافسية الكلاسيكية، والتي لا يزال يرى أنها قائمة بلا مأس تقريباً، فيما عدا، أنها عانت تدخلاً حكومياً نتج عن سوء رؤية وسوء تدبير. إذ لم يكن للاحتكار الكامل أو احتكار القلة أو المنافسة غير الكاملة أثر كبير على تفكيره. ذلك أنه ورفاقه، رواد مدرسة شيكاغو، ظلوا من المعارضين الأقوياء للتنظيمات الحكومية والتدخل الحكومي بوجه عام. فمن رايه، أن الحرية تبلغ أقصاها عندما تترك للفرد حرية التصرف في دخله وفي ثروته وفقاً لرغبته،^(٨٨) كما أنه كان قد أعلن في بيانه حول الفلسفة السياسية عام ١٩٦٢ «أن آليات السوق تكفي لحل أغلب المشكلات الاقتصادية والسياسية في عهدنا»، وأضاف أنه «يتعين تقليص سلطة الدولة إلى أدنى حد وجعلها لا مركزية، باعتبار أن حرية المنشأة هي أساس الحرية السياسية».

ومن رحم الفكر التقليدي، تولد أيضاً تيار التحريريين^(٨٩) ومنهم «ديفيد فريدمان» ابن رائد النقيدين «ميلتون فريدمان». هؤلاء الذين يطلق عليهم تسمية الرأسماليين الفوضويين الذين يقصدسون السوق، ويتغنون بفضائل المنافسة، وينادون بمناهضة الدولة، ويعادون نقابات العمال، ويدنون كافة أشكال التنظيم الاجتماعي. وهم يرجعون ارتفاع معدلات البطالة إلى القوانين التي تقرر حداً أدنى للأجور، وإلى التأمين ضد البطالة، ويذهبون إلى أبعد مدى في التصدي لدور الدولة في الاقتصاد إلى درجة أنهم ينتزعون منها مهمة الحارس الليلي التي أسندها إليها «ادم سميث»، وتبناها الليبراليون من بعده، وهي الدفاع والأمن والعدالة والتعليم وإدارة المرافق العامة. فهم فوضويون يناهضون الدولة ويقصدسون السوق.

ومن قبل «فريدمان»، كان «ليون فالراس» قد وصف حركة المجتمع بأنها آلية طبيعية تماماً على غرار النظام الشخصي، أو الكيان البيولوجي، حيث إن التفاعل المتبادل بين عوامل حرية يحقق - في رايه - خير استخدام للموارد، يحقق الحد الأقصى الاقتصادي.

ومن بعده، جاء «فريدريش فون هايك»^(٩٠) بفكرة مؤداها أن كل مجتمع يتميز بأن كافة المعارف التطبيقية منها والنظرية، مجزأة وموزعة بين ملايين الأفراد، والمعلومات التي تتيحها الأسعار في السوق التنافسية ذات طبيعة معقدة ومتقلبة، ومن ثم فإنه ليس بإمكان عقل موجه أن يضطلع بمهمة استخدامها. ولأن هذه المعارف هي معارف معطاة لنا من خلال الممارسة، فإن السوق وحده هو النظام الذي يكفل التفاعل الصحي بين الوحدات الاقتصادية والاجتماعية المبعثرة والمشتتة. فالسوق عنده، ينشأ، مثل اللغة، من خلال تطور المجتمعات البشرية التي أتاحت قيامه. والأسواق، يمكن فهمها على أنها آلات تسير من دون احتكاك وخلافات، لتكفل نموا اقتصاديا نهائيا. فالتخطيط، في رأيه، مستحيل إذن، والإصرار على فرضه لا يمكن أن يؤدي إلا إلى طريق العبودية، وأن أى محاولات لتصحيح قوى السوق تقمع الحريات التي تطورها تلك القوى. فالشمولية، إذن، هي المصير المحتوم لكل تدخل في الاقتصاد من خارج السوق.

والسوق، في فكر هؤلاء، هو «نظام تختزل فيه كل القيم إلى قيم سلعية». وبذلك أصبح اقتصاد السوق هو المنظم الوحيد للعلاقات الإنسانية. والسلطة كلها إنما هي موكولة للسوق، «فالنظام الكلاسيكي، بالنسبة للمشاركين الفعليين في مجال الأعمال، كان دائما، ولا زال، أكثر من مجرد ترتيب لإنتاج السلع والخدمات والدفاع عن العائد الشخصي. فهو إلى جانب ذلك، صنم معبود، تجسيدا للعقيدة الدينية»^(٩١). ولذا فمن الواجب احترامه وحمايته. «وهو يكتسب بذلك خاصية لاهوتية ليست في حاجة إلى برهان تجريبي»^(٩٢).

أى أن الافتراض المحورى في الاقتصاد الكلاسيكي، السابق واللاحق، هو حماية المنافسة الخالصة في السوق، التي تمتد من أسعار المنتجات حتى تسعير عوامل الإنتاج بما فيها قوة عمل الإنسان. وهو ما يبرهن على الالتزام الفكرى الثابت للكلاسيك، على اختلاف مدارسهم، بالمعتقدات المستقرة القائمة على تقديس السوق Fetishism. فالسوق في تصورهم «نظام تلقائي» يعمل على إيجاد نوع من التناسق والتكامل بين أنشطة آلاف وملايين الأفراد، فهو جهاز ناجم عن تطور طبيعى للحركة البشرية طوال آلاف السنين، فالاعتماد على العوامل التلقائية هو الأسلوب الأكثر كفاءة في تسخير عجلة النشاط الاقتصادي»^(٩٣).

وفى تعليقه على ذلك يقول روجيه جارودى^(٩٤): إن «عبادة السوق، والملكية المطلقة للمال، تقود مجتمعاتنا، كل مجتمعاتنا، إلى الانحطاط وإلى الموت»، إذا أنها تفكك النسيج الاجتماعى لصالح الأنانية واللامبالاة. فالسوق، فى رأيه، ليست إلا غابة يفترس الأقوى فيها الضعيف. إذا أن اقتصاد السوق الخالى من الضوابط، وحيث المال هو المحرك والهدف الوحيد، يولد الفساد والعنف ..

* * *

ثانياً: التقليديون والنقديون.. (الأصالة والمعاصرة)

مع تمسك رواد المدرسة النقدية المعاصرة بالمقولات الأساسية للمدرستين، الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، والتي تتمحور حول قدرة آليات السوق القائمة على تفاعل قوى العرض والطلب - إذا ما توفرت المرونة التامة للأسعار والأجور - على تحقيق التوزيع الأمثل للموارد دون تضخم أو ركود، إلا أنهم أعادوا عرض نظرية كمية النقود التقليدية فى صورة جديدة، هى النظرية الكمية المعاصرة.

وقد اكتسبت هذه النظرية، صفة المعاصرة، من إعادتها صياغة نظرية الكمية التقليدية فى صورة نظرية عامة للطلب على النقود، وتعاملها مع هذا الطلب على أنه جزء من نظرية رأس المال:

● إذ يرى الكلاسيك والنيوكلاسيك، أن الطلب على النقود طلب مشتق، وأنه يتوقف، على أغراض المعاملات، ويتحدد، بطريقة ميكانيكية فى ضوء حجم الناتج وكمية النقود وسرعة تداولها، ويقاس، كنسبة مئوية ثابتة بين الرصيد النقدى والدخل، تعرف بنسبة التفضيل النقدى، وأن التغير فى مستوى الأسعار يتحدد كدالة، تناسبية طردية، للتغير فى كمية النقود تمثياً مع افتراضهم التوظيف الكامل وثبات حجم الإنتاج.

● بينما ينظر رواد مدرسة شيكاغو، إلى النقود كأصل أو سلعة، وإلى التغير فى مستوى الأسعار باعتباره دالة موجبة للتغير فى متوسط كمية النقود بالنسبة لكل وحدة من الناتج. وهذه العلاقة الأخيرة، تتحقق، فى المدى الطويل، وتتوقف، على قابلية حجم

الإنتاج للتغير من ناحية، وعلى طبيعة العوامل المحددة للطلب على النقود من الناحية الأخرى. وهو ما يشرحه الدكتور ماهر بقرا حفاً في دراسته القيمة عن تحليل عرض النقود والطلب عليها وذلك على النحو التالي:

أولاً: أن التغير في حجم الإنتاج، في ضوء هذه العلاقة، لا يفترض استقرار التوازن العام في الاقتصاد عند مستوى دخل العمالة الكاملة.

ثانياً: أن الطلب على النقود في هذه الحالة، يقاس كنسبة مستقرة بين العرض الكلي للنقود، والناتج القومي الإجمالي طبقاً للمفهوم الواسع لعرض النقود^(٩٥) ويتحدد، كدالة لعدة عوامل. من أبرزها سلوك المستهلكين في امتلاك الثروة، وتكلفة الاحتفاظ بالنقود، والمستوى الحقيقي للثروة، والمستوى العام للأسعار^(٩٦).

وهنا يشير الدكتور «ماهر بقرا حفاً»^(٩٧)، إلى أن الاتجاه العكسي للعلاقة، بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، يتشابه في كل من نظرية الكمية التقليدية ونظرية الكمية المعاصرة:

● حيث يرى الكلاسيك والنيوكلاسيك أن سرعة التداول النقدي تتسم بالثبات عبر الزمن. وقد استخلص النيوكلاسيك من ذلك، بأن الوحدات الاقتصادية (عائلات ومشروعات) تحتفظ بنسبة مئوية ثابتة من قيمة تعاملاتها في شكل أرصدة نقدية. وعليه، فإنها تستجيب للتغيرات السعرية بتغير مناظر في الطلب على النقود التي تود الاحتفاظ بها لأغراض المعاملات (أثر بيجو).

* ويتحليل عناصر دالة الطلب على النقود، بوضوح الدكتور «رمزي زكي» في دراسته القيمة عن «التضخم في مصر». الجوانب التالية: أن الثروة (W) تدخل في الدالة كمستغير ذي شقين بشري ومادي. فالموارد البشرية تعتبر هي أيضاً، في نظريهم، رؤوس أموال تدار وفقاً لنفس المبادئ كالموارد الطبيعية. وتكتسب الأولوية عند تخصيص الاستثمارات، ويسرى عليها قاعدة المستخدم الرشيد الذي يقارن بين التكلفة العالية وتدفق الأرباح المتوقعة في المستقبل. وزيادة نسبة الشق البشري، إلى إجمالي الثروة، يتطلب زيادة الرصيد النقدي في المجتمع. والعكس أيضاً صحيح، أي أن زيادة ملقوب هذه النسبة، يتطلب تخفيض الرصيد الذي يحتفظ به المجتمع في صورة نقدية. وطبقاً لهذا المفهوم فإن الثروة كـرصيد تعرف بأنها القيمة المرسلة لجميع مصادر الدخل بما في ذلك الطاقة الإنتاجية للبشر كـتأثير متدفق في هذه الثروة. أي أنها عبارة عن الدخل الدائم (Y) مشتملاً على الدخل الجارى والتوقعات المتلفة بالدخل في المستقبل، مخصوماً بسعر فائدة مناسب. (r) أي أن: $W = Y/r$

أما تكلفة الاحتفاظ بالنقود، فتتحدد بالعوائد التي يتم التضحية بها في صورة بدائل غير نقدية، مدرة الدخل. وتتأثر هذه التكلفة، بعمل التضخم السائد من ناحية، ومعدلات الإيرادات التي تدفها الأسهم والسندات من الناحية الأخرى. أما سلوك الأفراد في امتلاك الثروة، فيتوقف، على تفضيلاتهم، ويفسر، طبقاً للقواعد التي تشتمل عليها نظرية سلوك المستهلك الرشيد الذي يفاضل بين عدة بدائل عندما يفكر في الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل، وهو ما يسمى اصطلاحاً، من جانب «فريدمان» بترتيب الأولويات.

أما عن العلاقة بين الطلب على النقود والمستوى العام للأسعار، فإنها تتحدد كملاقة ذات اتجاهين، بمعنى أن التغير التابع (مستوى الأسعار) من الممكن أن يؤثر أيضاً على التغير المستقل (الكمية المطلوبة من النقود) أي أن التغير في المستوى العام للأسعار، في هذه الحالة ربما يؤدي أيضاً إلى تغير مماثل في الرصيد النقدي للمجتمع

● وعلى الرغم من هذا التشابه، إلا أن فريدمان يرى أن هذا المسار العكسي لتلك العلاقة، يعد أكثر تعقيدا من مسارها الأصلي، ويضيف، أن التأثير المتبادل بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، لا ينبغي، فهمه، على النحو المبسط الذي تشرحه نظرية الكمية التقليدية، إنما ينبغي، تحليله، على ضوء حركة التغيرات التي تشتمل عليها دالته (أي دالة فريدمان) للطلب على النقود. ويذهب إلى أن سرعة التداول النقدي، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع المستوى العام للأسعار، وبالعلاقة عكسية مع الطلب على النقود، ليست ثابتة وإنما هي مستقرة أي أنها لا تتعرض لتقلبات عنيفة من فترة إلى أخرى. ويعزى ذلك إلى أن النقود ينبغي أن تعد واحدة من خمسة أشكال رئيسة للاحتفاظ بالثروة، والأربعة الأخرى هي: الأسهم، والسندات، والثروة المادية، رأس المال البشري. ومن ثم، فإن التغير في أي منها من شأنه أن يفرض تغييرا مناظرا في سرعة التداول النقدي. وحيث إنه من المعتاد، أن تتغير أشكال الثروة المذكورة على نحو بطيء في المدى القصير وعلى نحو متدرج في المدى الطويل، فإن سرعة التداول في هذه الحالة سوف تتقلب في حدود ضيقة حول متوسطها العام، أي أنه يمكن وصفها بالاستقرار في المدى الطويل.

وبإعادة ترتيب الأفكار حول هاتين النظريتين، نظرية الكمية التقليدية ونظرية الكمية المعاصرة، سوف نجد أن الأخيرة ليست إلا صياغة معاصرة للأولى ولكن في شكل ديناميكي. فنظرية الكمية التقليدية، تركز على معادلتين فيشير للتبادل وكمبروج للطلب على النقود. أما نظرية الكمية المعاصرة، فترتكز على دالة فريدمان للطلب على النقود وتمثل صياغة جديدة لنظرية الكمية التقليدية في صورة نظرية عامة للطلب على النقود.

ومن أجل التعرف على الكيفية التي يتحدد بها الطلب على النقود* في الاقتصاد. قام «ملتون فريدمان»^(٩٨) بالاشتراك مع «أناشوارز» بدراسة إحصائية للكشف عن أثر

* وقد صاغ «فريدمان» هذه الدالة في عدة صور كل منها قابل للتحويل إلى الآخر، كما يلي

This characteristic of the function enables us to rewrite it in two alternative and more familiar ways:

(i) $M/P = F(r_k, r_e, 1/p, (dp/dt)^{-1}, w; y/p, u)$ In this form the equation expresses the demand for real balances as a function of "real" variables independent of nominal monetary values.

(ii) $M/Y = F(r_k, r_e, 1/p, (dp/dt)^{-1}, w; y/p, u)$ $X = v(r_k, r_e, 1/p, (dp/dt)^{-1}, w; y/p, u)$ $Y = v(r_k, r_e, 1/p, (dp/dt)^{-1}, w; y/p, u)$ In this form the equation is in the usual quantity theory form, where V is income velocity

(iii) $M/P = F(r_b, r_e, 1/p, (dp/dt)^{-1}, w; u)$

حيث: M/P ترمز إلى الطلب على النقود، أي إلى الكمية من القوة الشرائية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في شكل نقدي. ('b') ترمز إلى سعر الفائدة على السندات، ('e') ترمز إلى المعدل الذي تدركه الأسهم، ('p') ترمز إلى معدل التضخم المتوقع حيث ('1/p') ترمز إلى القوة الشرائية لوحدة النقود، ('w') ترمز إلى نسبة الدخل من الثروة البشرية إلى الثروة المادية. ('u') ترمز إلى تفضيلات الأفراد لأنواع المختلفة من الثروة وتعتبر عن انقوائهم، ('Y') ترمز إلى الدخل الدائم

المتغيرات الاقتصادية، المتضمنة في دالته أى دالة فريدمان في الطلب على النقود عن طريق دراسته للتطور الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية وتوصل إلى الآتي:

● أن سعر الفائدة يؤثر تأثيراً منتظماً على هذا الطلب، إلا أن مقدار هذا التأثير يكون من الضالة بحيث يمكن تجاهله.

● أما فيما يخص بتأثير مستوى الدخل الدائم الحقيقي، فلقد تبين أنه أكثر هذه العوامل أهمية في التأثير على طلب النقود في المدى الطويل، كما تبين أن اتجاه هذا التأثير وحجمه، يتوقف على مستوى مرونة الطلب النقدي بالنسبة للدخل في الأجل القصير.

● كما تبين أيضاً، أنه بالإمكان التنبؤ بتأثير التغير في المعروض النقدي على كل من المستوى العام للأسعار والناتج القومي الحقيقي، حيث يتوقف هذا التأثير على مستوى تشغيل الطاقات الإنتاجية القائمة في الاقتصاد.

● وبمضاهاة، دالة «فريدمان» بكل من معادلة «فيشر» للتبادل وكمبريدج للطلب على النقود، تبين أن هذه الدالة ليست إلا صياغة معاصرة لكلا المعادلتين، وإن كانت قد

= وباستعراض مفردات هذه الدالة ن سجل الملاحظات الآتية

أولاً أن البخل الدائم (Y) قد أدخل في الدالة، بدلاً للثروة الكلية (W)، وذلك بإهمال سعر الخصم (r) الذي يظهر العلاقة بين الثروة والدخل حيث $W = Y/r$ ويمكن تفسير ذلك بأن معدل سعر الخصم السائد على مستوى الاقتصاد قد أخذ به في الدالة ولكن ضمنياً في الإيرادات التي تدركها الأسهم والسندات والملة في rh, rc

ثانياً أن المتغيرات الثلاث الأولى في الدالة، تعكس تكاليف الاحتفاظ بالثروة في صورة نقدية، فالفرد - عندما لا يستثمر رصيده النقدي في الأوراق المالية، فمعنى ذلك أنه سيضحي بالعوائد التي يتحدد حجمها طبقاً لمسئوي rh و rc والتي كان بإمكانه الحصول عليها فيما لو استثمر نقوده في شراء هذه الأوراق، وتبعاً لذلك فإن عملية الاحتفاظ بالثروة في صورة نقدية تنطوي على خسائر في إطار ما يسمى بتكاليف الفرص البديلة. تلك الخسائر التي تتزايد، أيضاً، كلما استمر المستوى العام للأسعار في الارتفاع، وذلك نظراً، إلى أن ارتفاع المستوى العام للأسعار ينطوي على تخفيض القيمة الحقيقية للنقود (M/p) أي أنه سيؤدي إلى تخفيض القوة الشرائية للأرصدة التي يحتفظ بها الأفراد في صورة نقدية، في حين أنه سيكون أقل تأثيراً على القيمة الحقيقية لتلك الأرصدة إذا ما تحولت في شكل أسهم وسندات أو حتى سلع.

ثالثاً: أنه يمكن إعادة صياغة الصورة رقم (iii) لهذه الدالة، بعد أن يرمز إلى المتغيرات المحتواة بين القوسين الداخليين بطرفه الأيمن بالرمز (k) الذي يعبر عن معامل التفضيل النقدي ويشير إلى نسبة الرصيد الذي يرى الأفراد الاحتفاظ به من دخلهم في صورة نقدية وبذلك، يمكن تبسيطها إلى الصور $M/p = K_y$ or $M = kpy$ or $MV = py$ وتلك الصياغة المبسطة، تعيد دالة «فريدمان» إلى أصولها الكلاسيكية والنيوكلاسيكية كما هي مصاغة في معادلتى «فيشر وكمبريدج».

رابعاً، إن افتراض تبعية سرعة التداول الداخلي لمتغيرات أخرى، على النحو المبين في هذه الدالة، يفيد بأن التغير في هذه السرعة (V) يمكن أن يتم بشكل مستقل عن حجم الرصيد النقدي الذي تتحكم فيه السلطات النقدية (M_1) وحيث أن هذه المتغيرات (المبينة في دالة فريدمان) تعتبر من الظواهر الاقتصادية التي يفترض بأنها بطيئة التغير في المدى القصير ومتدرجة التغير في المدى الطويل. كما أن التغيرات التي تحدث لها قد تسير على نحو يلاشى كل منهما الآخر، فإنه لا ينبغي إلا الاتجاه العام لتلك العلاقة لا الذي لا يتميز بالثبات وإنما يتسم بالاستقرار. فإذا ما ثبتت صحة هذه الفروض، أي استقرار سرعة التداول الداخلي واستقلالها عن التغير في حجم الرصيد النقدي، فإن التغير في المستوى العام للأسعار، وبالتالي الدخل القومي النقدي كمعبر عن مستوى النشاط الاقتصادي، يمكن أن يعزى، على سبيل الحصر تقريباً، إلى التغير في المعروض النقدي

راجع: (١) - رمزي زكي - مشكلة التضخم في مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٠م

Friedman, M. " The quantity theory of money - A Restatement " in *stalin unquantity theory of money* edi- (٢)
tied by Milton Friedman . University of Chicago . Press. Chicago. 1956

اكتسبت صفة المعاصرة من أخذها في الحسبان أن النقود تطلب باعتبارها أحد أشكال الاحتفاظ بالثروة، أى أنها تطلب، لأغراض أخرى غير أغراض المعاملات دون الإشارة إلى أنها تطلب لأغراض المضاربة أو مصيدة السيولة*.

ويستخلص من كل ذلك، بأن التغيرات في عرض النقود لدى «فريدمان» تحدث مستقلة عن الطلب عليها، وتؤدي بطريقة مباشرة إلى تغيرات مناظرة في مستوى الدخل النقدي، إلا أن معدل هذه التغيرات يتوقف على شكل دالة الطلب على النقود، وأن شكل هذه الدالة سوف يتغير أيضا بتغير عرض النقود، من خلال ما يزاوله هذا الأخير من آثار على الدخل والفائدة والأسعار.

والمقارنة بين كلتا النظريتين، نظرية الكمية التقليدية ونظرية الكمية المعاصرة، تكشف عن الجذور الكلاسيكية لنظرية الكمية المعاصرة. حيث يتفق قدامى التقليديين مع معاصريهم، على أن المستوى العام للأسعار والدخل القومي النقدي يتحددان من خلال العوامل النقدية، وليس من خلال العوامل الحقيقية.

وترتبا على هذا الإطار النظرى، فقد استخلص «فريدمان وآخرون» بأن المتغير النقدي، وليس المتغير المالى، هو العامل الأكثر أهمية في التأثير على مستوى الدخل النقدي على النحو الذى يمكن التنبؤ به فى المدى الطويل.

فمن دراسته التاريخ النقدي للولايات المتحدة لاحظ الآتى^(٩٩):

أولاً: فى المدى القصير، لاحظ أن مسار الأسعار يواكب حركة الدورة الاقتصادية، فيتجه نحو الارتفاع فى مرحلة الرواج، ويتحول نحو الانخفاض فى مرحلة الكساد. كما لاحظ، أيضا، أن معدل تغير الرصيد النقدي خلال فترة الانتعاش يزيد عن معدل تغيره فى مرحلة الكساد بالنسبة للدورات الاقتصادية المتوسطة. وهذه التقلبات السعرية، التى تواكب حركة الدورة الاقتصادية فى المدى القصير وربما المتوسط، تجد

* كما تبين، أن دالة فريدمان أقرب إلى معادلة كمبروج، منها إلى معادلة فيشر. وذلك نظرا إلى أن معامل فيشر (V) يعبر عن علاقة ميكانيكية بين قيمة المبادلات وحجم الرصيد النقدي، أى يعبر عن علاقات هيكلية قائمة فى الاقتصاد. أما الدالة (V) لفريد مان (وفقا للصورة (ii)) فتعبر عن علاقة سلوك وتفضيل من جانب الأفراد عند اختيار الشكل الأمثل للأصول الرأسمالية والتي يودون الاحتفاظ بها. لذلك فإن سرعة تداول النقود عند فريدمان (V) هى سرعة تداول النقود بالنسبة للدخل. وليس المبادلات كما هى عند فيشر.

كما أن (K) فى كل من معادلة كمبروج، والصورة المبسطة لدالة فريدمان، ترمز إلى معامل التفضيل النقدي وتعبر عن النظرة إلى الطلب على النقود بطلب إرادى ومع ذلك فهناك فروق رئيسية بينها، وهو أن (K) عند مبروج نسبة ثابتة من الدخل النقدي، فى حين أنها عن دالة فريدمان تتوقف بدورها على متغيرات أخرى تتسم بالاستقرار. وبسبب مجرد معامل ثابت

تفسيرها، لدى «فريدمان»، فى عامل التخلف الزمنى الذى ينطوى عليه مسار التأثير والتأثر، بين التغير فى عرض النقود ومستوى الدخل القومى النقدى. فالإجراءات النقدية، التى تقرر لضبط مستوى النشاط الاقتصادى، يلزم أن تستغرق وقتا كافيا، حتى تحدث فعلها المرغوب فى الحد من تلك التقلبات السعريّة.

ثانياً: أما فى المدى الطويل، فمن المرجح لديه أن التغيرات التى يمكن أن تحدث فى العوامل المحددة للطلب النقدى والإنتاج السلعي، قد تسير، على نحو يلاشى بعضها الآخر، بحيث لا يبقى إلا الاتجاه العام للعلاقة. وعلى هذا الأساس استخلص أن النمو المطرد الطويل الأجل فى الدخل النقدى، لا يمكن أن يستمر دون التمسك بنمو مطرد طويل الأجل فى عرض النقود باعتباره أداة لتنشيط النمو الاقتصادى دونما تضخم أو ركود.

ثالثاً، النقديون والكينزيون.. (الإخوة الأعداء)

النقديون والكينزيون يتفقون فى العقيدة (أى يؤمنون بسلامة النظام الرأسمالى)، ويختلفون فى النظرية (أى فى تشخيص حالة الظواهر الاقتصادية)، ويتعارضون فى السياسة الاقتصادية (استخدام أدوات السياسة المالية والنقدية والدخلية للتأثير على حركة تلك الظواهر) فهم فى الأولى إخوة، وفى الثانية أعداء، وفى الثالثة أعداء.

وعليه.. فإنه بالرغم من أن الارتباط الوثيق، بين عرض النقود والدخل النقدى، يعتبر محل اتفاق بين المدرستين، الكينزية والتقليدية المعاصرة، إلا أن اتجاه السببية ظل محل اختلاف بينهما وهو ما يوضحه الدكتور «عباس عدنان على» كما يلى:

● حين يرى الكينزيون أن مستوى الدخل النقدى، يتحدد طبقاً لما تكون عليه حالة الطلب الكلى، ثم يأتى التغير فى عرض النقود كإجراء تال لينسجم معه، فإن النقديين يخلصون إلى أن التغير فى عرض النقود يتم فى الأساس كإجراء مستقل مقصود به التأثير المباشر فى مستوى النشاط الاقتصادى.

● وفى حين يرى الكينزيون أن التغير فى عرض النقود يؤثر على نحو غير مباشر، فى تحديد مستوى النشاط الاقتصادى عن طريق ما يزاوله من تأثير على سعر الفائدة، وبالتالي على الاستثمار، من خلال عمل مضاعف الإنفاق. فإن النقديين المعاصرين، يرون أن التغير فى عرض النقود يؤثر على نحو مباشر فى مستوى الدخل القومى من

خلال عمل مضاعف النقود. ومع أنهم، أى النقديون لم يقدموا برهانا نظريا مقبولا لمسار هذا التأثير، إلا أنهم، أكدوا على أن أثر هذه العلاقة لا يظهر انيا، حيث يلزم مرور فترة من الوقت تكفى لكى يحدث التغير فى عرض النقود أثره المرتقب على التغير فى مستوى الدخل القومى النقدي.

وهذا الأثر ينقسم، فى رأيهم، إلى جزأين: أحدهما أثر الإحلال، والثانى أثر الثروة^(١٠٠):

- وينشأ أثر الإحلال، من خلال ما يتركه التغير فى معدل سعر الفائدة على تفضيلات الأفراد فى الاحتفاظ بأنواع الثروة المختلفة، حيث إن انخفاض أسعار الفائدة، أى ارتفاع أسعار الأسهم والسندات، يعنى انخفاض إيرادات الأفراد الذين يودون الاحتفاظ بثروتهم فى شكل مالى، مما يدفعهم إلى تفضيل الموجودات السلعية على الأوراق المالية التى انخفضت إيراداتها. وهذا التفضيل هو ما يسمى بأثر الإحلال.

- أما أثر الدخل فينشأ، أولا، نتيجة لزيادة ثروة الأفراد بارتفاع أسعار الأسهم والسندات التى فى حوزتهم، وثانيا، نتيجة لارتفاع أسعار السلع التى زاد الطلب عليها بأثر الإحلال، وما يترتب على هذه الزيادة، من توسيع الإنتاج والاستخدام ورفع الأجور فى القطاعات المنتجة لهذه السلع، والقطاعات الأخرى المرتبطة بها من خلال التشابكات القطاعية الأمامية والخلفية للبنيان الاقتصادى. وهذا الارتفاع فى أسعار الأوراق المالية والموجودات الرأسمالية السلعية، يعنى فى الوقت ذاته زيادة الثروة الصافية للأفراد مما يدفعهم لزيادة الإنفاق على المزيد من السلع والخدمات، وهو ما يسمى بأثر الثروة.

وخلصه القول:

● يرى «فريدمان^(١٠١)» أن التغير فى عرض النقود، يعتبر متغيرا استراتيجيا فى تحديد مستوى النشاط الاقتصادى، ويقوم بدور حاسم فى تفسير التقلبات الاقتصادية، ويتفوق على المعالجة الكينزية المستندة إلى النفقات المستقلة ذاتيا، فى تقدير مستوى الدخل القومى وتفسير تقلباته.

● أما «كينز» فيرى أن التغير فى عرض النقود يعتبر أحد عوامل ثلاثة تشترك فى تحديد مستوى الإنفاق القومى النقدي، أما العاملان الآخران فهما: الرغبة فى الاستهلاك والكفاءة الحدية لرأس المال، ومن ثم فإنه يعتبر متغيرا ثانويا.

واستطرادا لهذا التناقض القائم بين المدرستين، الكينزية والتقليدية المعاصرة، فيما يختص بالنظرة لأثر السياستين المالية والنقدية على النشاط الاقتصادي يمكن ملاحظة الآتي:

- ينظر الكينزيون إلى ارتفاع أسعار الفائدة كأحد الدلائل على الصرامة النقدية، ويفترضون أن نفع السياسة النقدية، في هذه الحالة، يقتصر على المدى الذي يمكن أن يؤدي فيه ارتفاع سعر الفائدة وتقييد الائتمان إلى الحد من قوة الطلب الكلى الفعال.

- وعلى العكس من ذلك، فإن التقليديين المعاصرين، ينظرون إلى ارتفاع أسعار الفائدة كأحد الدلائل على السهولة النقدية، استنادا إلى أن الزيادة في عرض النقود سوف تفضي إلى هبوط أسعار الفائدة في المدى القصير، وإلى أن حملة الأوراق المالية المرتقبين سوف يصرون على أن تدفع لهم أسعار فائدة أعلى على سبيل التعويض إذا ما توقعوا حدوث التضخم.

وهذا التناقض بين النموذجين، الكينزي والتقليدي المعاصر، يجد تفسيره الأساسي، في اختلاف طبيعة دالة الاستهلاك في كل منهما عن الآخر وذلك على النحو التالي:

- النموذج الكينزي يعتمد على دالة الاستهلاك قصيرة الأجل، في تفسير سلوك الأفراد بخصوص إنفاقهم الاستهلاكي، ويشير إلى أن الإنفاق الاستهلاكي في فترة زمنية معينة يرتبط بصورة مباشرة بمستوى الدخل الذي يحصل عليه الأفراد في تلك الفترة أي الدخل الجارى.

- أما النموذج النقدي^(١٠٢) فيعتمد على دالة الاستهلاك طويلة الأجل، في تفسير هذا السلوك، ويشير إلى أن القرارات الاستهلاكية للعائلات في فترة زمنية معينة، لا تتحدد بمستوى الدخل المحقق في هذه الفترة بعينها، وإنما تتحدد في ضوء متوسط مجموع الدخول المحققة في المدى الطويل أي الدخل الدائم.

- ونظرا إلى أن النمو الرأسمالي يتقلب بشكل دورى بين الرواج والركود، فإن النموذج الكينزي، يرى أن الإنفاق الاستهلاكي للعائلات يواكب حركة الدورة الاقتصادية، فيتقدم مع الرواج ويتراجع مع الركود.

- أما النموذج النقدي، فيرى أن الإنفاق الاستهلاكي للعائلات يتحدد بمستوى متوسط الدخل الحقيقي المتوقع الحصول عليه عبر الدورة الاقتصادية بكامل مراحلها، حيث يشير فريدمان إلى أن العائلات لا تستجيب أنيا للتغيرات التي تحدث بصورة غير متوقعة في دخولها بسبب الكساد أو الانتعاش نظرا إلى أنه يلزم مرور فترة من الوقت لكي يقتنع المستهلكون باستمرار التباين بين مستوى دخلهم الفعلي ومستوى دخلهم الذي اعتادوه في الظروف الطبيعية، وتسمح لهم بتكييف استهلاكهم تدريجيا مع دخولهم الجديدة.

وهذا الرفض، من جانب فريدمان، لدالة الاستهلاك الكينزية قصيرة الأجل التي تقوم على نظرية الدخل المطلق، واستبدالها بنظرية الدخل الدائم ينطوي ضمنا على الشك في فاعلية فكرة مضاعف الإنفاق الكينزية، ومن ثم ينطوي على الشك في فاعلية الأدوات التي تستخدمها السياسة المالية في التخفيف من وطأة التقلبات في مستوى الإنتاج والدخل والتشغيل حيث إن عامل الإبطاء الزمني الذي تنطوي عليه العلاقة بين التغيرات في الداخل والتغيرات في الاستهلاك يضاعف دورة الدخل - الإنفاق في الاقتصاد.

وتأسيسا على هذا التناقض بين المدرستين، الكينزية والتقليدية المعاصرة، في رؤية اتجاه السببية بين التغير في عرض النقود والتغير في الدخل القومي النقدي، فإن السياسة الاقتصادية لكل منها قد بنيت أيضا على نحو مناقض للآخرى:

- فحيث يعطى الكينزيون السياسة المالية دورا أساسيا، والسياسة النقدية والائتمانية دورا تكميليا.

- فإن النقديين أعادوا الاعتبار للسياسة النقدية، وقدموها على أنها أداة أكثر أهمية في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي وبوجه خاص في تحقيق الاستقرار الاقتصادي طويل المدى.

وتفسير ذلك، لدى النقديين، يتبلور في أنه إذا ما صحت فرضية أثر عامل التخلف الزمني الذي تنطوي عليه العلاقة بين التغير في المعروض النقدي ومستوى النشاط الاقتصادي، فإن التغير في الرصيد النقدي لكل وحدة من الناتج لا ينتظر منه، في الفترة القصيرة، أن يحد من التضخم إذا كان هذا التغير بالنقص، أو يحد من البطالة

٣,٧٥٪ وهو بالضبط ما كان عليه سعر الفائدة على الدولار الأمريكي عام ١٩٩٤. وتم تخفيض الفائدة ٦ مرات خلال ستة أشهر كان آخرها يوم ٢٧ من يونيو الماضى (٢٠٠١) وفى خمسة قرارات متعاقبة تم تخفيض الفائدة بنسبة ٠,٥٪ كل مرة، وفى المرة السادسة تم التخفيض بنسبة ٠,٢٥٪، وقد وصل مجموع هذه التخفيضات إلى ٢,٧٥٪. ووصفت سياسة البنك الأخيرة بأنها حملة ضد الكساد لا مثيل لها فى التاريخ الاقتصادى لأمريكا.

وتخفيض أسعار الفائدة على هذا النحو، بغرض تنشيط الاستثمار، يعد مكافأة مجانية لرجال الأعمال حتى قبل أن يبدأوا مشروعاتهم، فهي منحة مجانية لرجال الأعمال على حساب الطبقة المتوسطة والطبقة العاملة وكل العاملين بأجر، الذين تنخفض عوائدهم على مدخراتهم الضئيلة كلما انخفض معدل سعر الفائدة. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل إن تخفيض سعر الفائدة يواكبه أيضا إجراءان فى مجال السياسة المالية، هما:

أولاً: تخفيض الضرائب على أرباح رجال الأعمال (فتزيد ثرواتهم)

ثانياً: تخفيض الإنفاق الحكومى على إعانات البطالة وتقليص مخصصات الرعاية الاجتماعية للفقراء والمهمشين والعاجزين عن العمل (فتزيد معاناتهم)

أى أن مثل هذه السياسات تؤدي فى التطبيق إلى إغناء الأثرياء وإفقار الفقراء. أى أنها تزيد الأغنياء غنى على غناهم وتزيد الفقراء فقراً على فقرهم.

وفى نظرة شاملة، للسياسات الاقتصادية الكلاسيكية المعاصرة، نجدها تأتى متسقة مع المقولات النظرية للفكر التقليدى فى مجمله. تلك المقولات التى، تفيد بأن السوق أكثر كفاءة من الدولة فى تخصيص الموارد. وأن القطاع الخاص، أكثر كفاءة من القطاع العام فى استخدامها. وأن قرارات الاستثمار، لا تتخذ باعتبارها دالة عكسية للتغيرات التى تحدث فى سعر الفائدة فى الأجل القصير، قدر ما تتخذ باعتبارها دالة للعوامل التى تتحكم فى وضع منحنى الكفاءة الحدية لرأس المال فى الأجل الطويل. كما تأتى، أيضاً، متسقة مع مقولتهم اقتصاديات العرض تلك المقولة التى فى جوهرها ما هى إلا صياغة معاصرة لقانون سائ للأسواق. ذلك القانون، الذى يجرى حالياً إحيائه كرد نظرى على مقولة اقتصاديات الطلب الفعال التى تمثل العمود الفقرى للفكر الكينزى.

الفصل السادس

الماركسية وحتمية فناء الرأسمالية

اختلفت مقولات الماركسية اختلافا جذريا عن مقولات المدرستين، التقليدية والكييفية، حيث راهنت منذ البداية على حتمية هلاك الرأسمالية، وانصب تحليلها على إظهار التناقضات الاقتصادية والاجتماعية الكامنة فى النظام الرأسمالى، وبيان كيف أنها تؤدي دورها فى القضاء عليه، لا محالة، حتى يتم إزالته نهائيا من الوجود، فجاءت نظريتها الاقتصادية أسيرة لهذا الرهان.

فالماركسية، لم تسأير فكر هاتين المدرستين، فى تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، كمدخل لتفسير دورية الأزمة الاقتصادية، ولم تنشغل مثلهما بالتدليل على أنها ظاهرة عارضة تظهر ثم تختفى فى المجرى العام للنمو الرأسمالى المتصاعد. ولذلك لم تحاول مطلقا، وضع سياسات اقتصادية واجتماعية تساعد على علاج الأزمة. ولم تهتم أبدا، بإصلاح النظام الرأسمالى، وإنما سعت دائما إلى وأده ودفنه حيا وإزالته من الوجود.

ومنذ البداية، توجهت الماركسية إلى التدليل على أن التوزيع غير المتكافئ للسلطة بين العمال وصاحب العمل، سواء داخل المؤسسة أو داخل الدولة، أساسه انفراد صاحب العمل بملكية وسائل الإنتاج وحرمان العمال منها. والتدليل على أن التوزيع غير المتكافئ للدخل مصدره فائض القيمة الذى يولده العامل ويسلبه صاحب العمل. وهاتان القضيتان، الثروة والسلطة، شكلتا معا محتوى الماركسية ومصدر ثورتها.

ولهذا، فإن الماركسية قد بحثت عن جذور الأزمة فى جوهر العلاقات الإنتاجية التى تنشأ بين الناس وهم يمارسون حياتهم الاقتصادية أى أنها بحثت عن أسباب الأزمة فى العلاقة بين الناس لا بين الأشياء. وتوصلت إلى أن الملكية الخاصة هى أساس كل الشرور، وأن قضية التوزيع، لا ظاهرة الندرة، هى جوهر المشكلة الاقتصادية، وأن الصراع الطبقي حول تقسيم الناتج الاجتماعى وتأثيره فى حركة تراكم رأس المال هو مفجر هذه المشكلة.

ولأن الماركسية تمثل مذهباً عاماً للحياة فقد اتسمت بالتنوع والشمول وارتكزت على أربع ركائز أساسية هى: المادية الجدلية، والمادية التاريخية، والاقتصاد السياسى، والشيوعية العلمية.

والمادية الجدلية والمادية التاريخية، هما جناحا الفلسفة الماركسية، التى هى علم القوانين العامة لتطور الطبيعة والمجتمع والوعى. والاقتصاد السياسى، هو علم تطور علاقات الإنتاج. والشيوعية العلمية، هى علم بناء وتطور المجتمع الشيوعى.

ولقد استمدت الماركسية روافدها النظرية من التراث الثقافى والعلمى المعاصر لها والسابق عليها. فقد مثلت الفلسفة الكلاسيكية الألمانية، والاقتصاد السياسى الإنجليزى، والاشتراكية الطوباوية الفرنسية، المصادر النظرية للماركسية. ولا غرو، فهذه المصادر الثلاثة قد مثلت وعاء الثقافة العلمية الحديثة.

واعترافاً بذلك، كان إنجلز^(١١٥) قد كتب فى نهاية حياته «نحن الاشتراكيين-الألمان، نفتخر بأننا نجد جذورنا ليس فقط لدى «سان سيمون، وفورييه، وأوين»، بل أيضاً لدى «كانت، وفشت، وهيغل» ويضيف «لو لم يكن هناك فلسفة ألمانية سابقة، خصوصاً فلسفة هيغل، لما وجدت الاشتراكية العلمية».

* * *

أولاً، المادية الجدلية (الوجود الاجتماعى يحدد الوعى الاجتماعى)

المادية الجدلية، تتميز إلى جدلية هيغل (١٧٧٠-١٨٣٤) ومادية ماركس (١٨١٨-١٨٨٣).

والفلسفة الجدلية، هي علم التطور الفلسفى، الذى توصل، إلى قانون وحدة وترباط عناصر الحياة، وقانون التطور المتلاحق للظواهر. وبرهن، على أن التطور هو السمة العامة لكافة الظواهر، وأن الحركة شكل من أشكال وجودها، وأن التناقض بين القوى المتضادة الكامنة فيها هو مصدر تلك الحركة. وفسر ذلك، بأن التغيرات الكمية المتلاحقة تفضى فى النهاية إلى تغيرات كيفية، مسببة تحول الظواهر، من حال إلى حال. فالمياه، عندما تتناقص درجة حرارتها تتحول تدريجيا إلى ثلج، وعندما تترادى درجة حرارتها تتحول تدريجيا إلى بخار، ومن الممكن حدوث التحول فى صور المادة على هيئة طفرات فى ظل شروط معينة.

وعلى الرغم من تغير صور المادة، وتحولها من حال إلى حال بشكل مستمر، إلا أن المجموع الكلى للحركة فى الكون يظل على ما هو عليه. وتحول الظواهر، على هذا النحو، يجرى على ثلاث مراحل: الأولى إثبات والثانية نفى والثالثة نفى النفى. فالحالة الراهنة للظاهرة (إثبات) تتضمن نقيضها (نفى) وهذا التناقض يفضى إلى حالة جديدة أرقى وأكثر تعقيدا من الحالة الأولى (نفى النفى) وهكذا دواليك يستمر التحول فى الكون، وتلك هي قواعد الجدل.

وتختلف رؤية هيجل عن رؤية ماركس فى تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الوجود والوعى الاجتماعى:

فالأول (هيجل)، يرى أن الفكرة (الوعى) متغير مطلق ومستقل، متولد من العقل البشرى، وهو فى تطوره يشكل الحياة والواقع. ولذا فإن التطورات فى النظم السياسية والاجتماعية ليست إلا نتاجا للتطور الفكرى المنطقى المجرد القائم على التأمل العقلى. أى أن الفكر هو العامل الرئيسى الذى يحدد طريقة معيشة الإنسان.

فالجدل عند «هيجل»^(١١٦) هو مسار حركة الأفكار ونموها التدريجى نحو إدراك الواقع بشكل أفضل. فكل فكرة، تولد نقيضها الذى يصارعها وينفيها حتى تصل أخيرا إلى المعرفة كما هى فعلا، أى إلى «الفكرة المطلقة»، حيث سنكتشف فى نهاية المطاف شيئا شبيها بروح الله. إذ تقوم فلسفة «هيجل» على أن الله هو الفكرة المطلقة والعقل المطلق، وراء الطبيعة، الذى لا نقيض له.

وفى تعليقه على مثالية هيجل يقول الفيلسوف أرنور شو بنهور^(١١٧) (١٧٨٨-١٨٦٠) بأنها ليست إلا تشوشات «دجال أحرق غبي».

● أما الثانى (ماركس)، فيرى أن طريقة الإنتاج متغير مطلق ومستقل، متولد فى إطار صراع الإنسان مع الطبيعة لخلق المنفعة كضرورة لإشباع حاجاته وضمان بقائه على قيد الحياة. وهى فى تطورها تشكل فكر الإنسان ووعيه، ولذا فإن التطورات فى النظم السياسية والاجتماعية ليست إلا نتاجا للتطور فى قوى الإنتاج وما تولده من علاقات إنتاج. أى أن طريقة معيشة الإنسان هى العامل الرئيسى الذى يشكل فكره ويحدد مستوى وعيه، وبنص كلمات ماركس^(١٨) ذاته «أن وعى البشر لا يحدد وجودهم، إنما على العكس، فإن وجودهم الاجتماعى هو الذى يحدد وعيهم».

وفى تعليقه على مثالية «هيجل»، يقول «ماركس»: «إن منهجى الجدلى ليس متميزا فقط عن المنهج الهيجلى، ولكنه أيضا مضاد له على نحو مطلق. فالمادية الجدلية، عند ماركس، تقوم على أن التطور فى التاريخ يتوقف على نتائج الصراع بين الطبقات. فكل طبقة، تولد نقيضها الذى يصارعها وينفيها، حتى تصل أخيرا إلى سيادة الطبقة العاملة، التى تبني الاشتراكية كنظام لا نقيض له».

وعليه، فإن الماركسية، تكون قد تجاوزت الهيجلية، وكشفت عن الاتجاه الصحيح للعلاقة السببية بين الوجود والوعى، وبرهنت على أن الوجود الاجتماعى هو الذى يحدد الوعى الاجتماعى.

وعلاوة على ذلك، فإن الماركسية سعت إلى تطبيق قوانين الجدل على الطبيعة وصاغت فيها فيما يسمى، الفلسفة الجدلية. كما سعت إلى تطبيق قوانين الجدل على التاريخ وصاغت فيها فيما يسمى بفلسفة المادية التاريخية.

ويرى معظم المفكرين، الآن، أن الماركسية مثلها مثل الهيجلية، كانت فكرا مثاليا منبت الصلة بالواقع المعاش.

* * *

ثانيا، المادية التاريخية (الصراع الطبقي محرك التاريخ)

المادية التاريخية، هى الركن الثالث للماركسية، وتستهدف دراسة التاريخ الاجتماعى للبشرية وتفسير تطورات، وتسعى إلى كشف القوانين العامة التى تحكم مساره. وفى سعيها، توصلت إلى أن البشر يصنعون التاريخ فى أثناء قيامهم بالإنتاج، وأن الصراع الطبقي هو محرك التاريخ، وأن تحول المجتمع من حالة إلى أخرى يحدث نتيجة لتطور

تدريجى هادئ ذى طابع تراكمى، وأن هذا التحول يصبح ثوريا عندما تتكثف التناقضات الاجتماعية وتصبح عدائية الطابع. وهذا التحول رهن التطور الحادث فى قوى الإنتاج، وما تزاوله من تأثير على علاقات الإنتاج، فهى التى تحكم فى النهاية جميع مظاهر الحياة الاجتماعية بما فيها، من نظم سياسية، وأفكار فلسفية، وقانونية، ودينية. وبكلمات ماركس^(١١٩) نفسه «إن طريق إنتاج حاجات الحياة المادية تكيف المجرى الاجتماعى والسياسى والروحي للحياة بصفة عامة». وفى تعليقه على ذلك يسجل إنجلز^(١٢٠) تبعا للمفهوم المادى للتاريخ، فإن العامل الحاسم فى التاريخ هو فى النهاية الإنتاج وإعادة الإنتاج فى الحياة الحقيقية، أى أن تطور الإنسان الاقتصادى والاجتماعى هو دائما العملية المسيطرة.

فالمادية التاريخية، ترى أن العامل الاقتصادى هو العامل الحاكم فى تطور المجتمعات. وفى ضوء هذه الرؤية، تم التركيز على تطور الإنتاج الاجتماعى باعتباره يتألف من سلسلة كاملة من العناصر، وهى: موضوع العمل، وأدوات العمل، وقوة العمل، وعلاقات العمل. وهذه العناصر تشكل فى مجملها الأساس الاقتصادى للبناء الاجتماعى بأكمله.

- **وموضوع العمل**، هو المادة الأولية التى تصنع منها الأشياء اللازمة للإنسان.
- **وأدوات العمل**، هى كل الأشياء التى يمارس بها الإنسان تأثيره على موضوع العمل بما فيها القوى الميكانيكية والفيزيائية والكيميائية. وهما معا، موضوع العمل وأدوات العمل، يؤلفان وسائل الإنتاج.
- **أما قوة العمل**، فهى القوة العضلية والذهنية والخبرات المتراكمة لدى الإنسان التى يستخدمها فى عملية الإنتاج.
- **ومن كليهما معا**، وسائل الإنتاج وقوة العمل، تتشكل قوى الإنتاج التى تعبر عن طبيعة الروابط القائمة بين المجتمع والطبيعة، فمستوى تطور قوى الإنتاج هو الذى يعكس الدرجة التى وصلها الإنسان فى تحويل العالم المحيط به والسيطرة عليه.

والمادية التاريخية، تبرهن على أن الناس وهم ينتجون الخيرات المادية اللازمة لبقائهم أحياء يدخلون فى علاقات اجتماعية أساسها موقفهم من ملكية وسائل الإنتاج. فعلى أساس شكل هذه الملكية، تتوقف، مجمل منظومة العلاقات الإنتاجية بما فيها كيفية تنظيم الإنتاج، ومكانة مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، وطرق توزيع

الناتج الاجتماعى فيما بينها، وتشير، إلى أن الروابط التى تنشأ بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج تؤلف أسلوب الإنتاج.

والمادية التاريخية، برهنت أيضا، على أن طبيعة العلاقات الإنتاجية تتوقف على درجة تطور القوى المنتجة. إذ أن قوى الإنتاج (أدوات الإنتاج) هى التى تفسر علاقات الإنتاج (توزيع القوة الاقتصادية)، وأن علاقات القوة الاقتصادية تفسر البنية الفوقية (القانونية والحكومية والأيدولوجية).^(١٢) وأظهرت، أن التوافق بينهما يعد شرطا ضروريا لتطور الإنتاج. أما عدم التوافق بينهما، فيولد تناقضات داخل أسلوب الإنتاج تحتم تغيير العلاقات الإنتاجية بحيث تتوافق مع مستوى تطور القوى المنتجة. ولقد عبر ماركس عن هذا قائلا «تؤدى الطاحونة اليدوية إلى مجتمع يسوده الإقطاع، بينما تؤدى الطاحونة البخارية إلى مجتمع يسوده رأس المال الصناعى».

* * *

والماركسية، ترى أن أسلوب الإنتاج، بما يشتمل عليه من قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، هو الذى يشكل الأساس الاقتصادى لبناء الدولة ويحدد طبيعتها. ولأن قوى الإنتاج تتصف بالديناميكية، وعلاقات الإنتاج تتصف بالجمود، فإن تخلف الثانية يعوق تطور الأولى. وهنا تحدث الأزمة. ولأن الدولة تحمى علاقات الإنتاج، فإن تغيير هذه العلاقات لا يحدث إلا من خلال الثورة الاجتماعية التى تحطم علاقات الإنتاج الرجعية وتبنى علاقات إنتاج جديدة تتوافق مع مستوى التطور الذى بلغته قوى الإنتاج.

وفى غمار التطور الإنسانى عرفت البشرية أشكالا متوالية ومتداخلة من أساليب الإنتاج منها المشاعية، والعبودية، والإقطاعية، والرأسمالية، والاشتراكية. وهذه هى التى أطلق عليها مسمى «اللوحه الخماسية»

● فى المجتمع البدائى، تكون وسائل الإنتاج، خاصة الأرض، مملوكة ملكية مشاعية ويتكون المجتمع من ترابط مجموعة عشائر وعائلات كبيرة، ويتم التحول نحو مرحلة البربرية العليا، وفيه يبدأ فجر الحضارة فى الظهور حيث تكون العلاقات الإنتاجية تعاونية.

● **وفى مجتمع العبيد**، تكون كل من وسائل الإنتاج و مستخدميه ملكية للآخرين، المالكى العبيد، أى يكون العبيد مملوكين ملكية خاصة أو ملكاً للدولة أو ملكاً للرئيس أو الملك، ويجرى العمل يدويا بواسطة العبيد، ويحط من قدر العمل. وفيه، تتحلل الروابط المشاعية وتبدأ طبقة التجار وملاك الإقطاعيات فى الظهور.

● **وفى مجتمع الإقطاع**، تكون الأرض مملوكة ملكية خاصة أو مملوكة للدولة أو للكنيسة أو كهان الأديرة. ويرتبط الفلاحون بالأرض كأقنان لا يمكنهم مغادرتها بمحض إراداتهم، ويخصص لهم قطعاً من الأرض لاستعمالهم الشخصى، مقابل التزامهم بزراعة حقول الملاك. بالإضافة إلى دفع جزء من إنتاج الأرض المخصصة لهم إتاوة إلى الملاك، وفى هذا المجتمع يكون الإنتاج ريفياً، ويعتمد على العمل اليدوى، ويخصص للاكتفاء الذاتى، وفى نهايته يتآكل النظام الإقطاعى من داخله ويتحول للاقتصاد تدريجياً نحو التداول النقدى وتبدأ الرأسمالية فى الظهور.

● **وفى المجتمع الرأسمالى**، يجرى الإنتاج من أجل التبادل، وهو ما يسمى بالإنتاج السلعى، وتعود ملكية وسائل الإنتاج إلى الرأسماليين. ولا تملك بقية المجتمع، وهى الأكثرية، وسائل إنتاجها الخاصة، فهم لذلك يشتغلون عمالاً أجراً، أحراراً، ويشغلون وسائل الإنتاج التى يملكها الرأسماليون، الذين يسعون إلى الأرباح قبل أى شئ آخر. وفى هذا المجتمع تنمو المدن، وتتطور الصناعة، ويتعمق التناقض بين الطابع الاجتماعى للعمل والطابع الفردى للملكية. وهو ما يمهّد الطريق أمام الاشتراكية.

● **وفى المجتمع الاشتراكى**، تعود ملكية وسائل الإنتاج إلى المجتمع كله (ملكية اجتماعية). ويجرى الإنتاج عن طريق المنظمات الممثلة لكل المجتمع، بتخطيطها وتوجيهها، تخطيطاً وتوجيهاً مقصوداً يفضى إلى إشباع حاجات جميع أعضائه، وفيه يتم حل كل التناقضات الاجتماعية الأساسية، وينتهى التاريخ، لأن عصر الاشتراكية سيمتد للأبد، وينعم فيه الناس بالخيرات، كل حسب طاقته، وكل حسب حاجته.

● **أما أسلوب الإنتاج السلعى البسيط**، فيتداخل مع كل هذه الأشكال من أساليب الإنتاج. وفيه تكون وسائل الإنتاج مملوكة ملكية خاصة للمنتجين الذين يقومون بأنفسهم وأحياناً مع عائلاتهم باستعمالها واستبدال منتجاتهم الحرفية مع غيرهم.

وطبقاً للعقيدة الماركسية ذاتها، فإن أياً من هذه التشكيلات الاجتماعية لا تهلك قبل أن تتطور القوى المنتجة التى تفسح هذه التشكيلة مجالاً كافياً لها. وفى مجرى التطور

التاريخى، انقرضت معظم هذه الأشكال تقريباً فى البلدان الصناعية المتقدمة وبقيت الرأسمالية وحدها صامدة وقادرة على أن تجدد نفسها.

* * *

ثالثاً: الاقتصاد السياسى.. (لصوصية رجال الأعمال)

الاقتصاد السياسى، هو الركن الثالث للماركسية إلى جانب المادية الجدلية و المادية التاريخية. فإذا كانت الفلسفة المادية، هى علم القوانين العامة لتطور الطبيعة و المجتمع و الوعى، فإن الاقتصاد السياسى، كما عرفه ماركس فى صورة شاملة، هو علم تطور علاقات الإنتاج بما فيها علاقات الملكية و التبادل و التوزيع. أى أنه علم القوانين الاجتماعية للنشاط الاقتصادى. أما «الفريد هارشل»^(١٢٢)، فقد عرف الاقتصاد السياسى بأنه علم دراسة البشرية فى ممارسة شئون حياتها العادية. ومن قبل كان «ديفيد ريكاردو» قد عرفه فى صورة محددة بأنه ليس بحثاً فى طبيعة الثروة وأسبابها كما كان يراه «آدم سميث» و إنما هو البحث فى كيفية توزيع الناتج الاجتماعى واكتشاف القوانين التى تعين على تقسيم ناتج الصناعة بين الطبقات التى تشترك فى تكوينه.

ولأن الماركسية، ترى أن التناقض الكامن فى الظواهر هو محرك التطور، وأن تطور الرأسمالية سوف يفضى بها فى النهاية إلى زوال، يفسح الطريق أمام شكل أرقى هو الاشتراكية، فإن الاقتصاد السياسى الماركسى سعى منذ البداية للكشف عن هذه التناقضات. وفى هذا المسعى، استخدم أدوات تحليلية لم تألفها المدرستان التقليدية والكينزية. ومن أهم المقولات التى توصل إليها: هى نظريته فى القيمة، ونظريته فى استغلال قوة العمل.

وتحليل السلعة هو العمود الفقرى لنظرية القيمة فى الاقتصاد السياسى الماركسى. فالمنتج يكتسب خصائص السلعة إذا توفر له شرطان: الأول، أن تكون له منفعة، وبالتالي يكتسب قيمة استعمالية. والثانى، أن يكون معد للتبادل، وبالتالي يكتسب قيمة تبادلية.

والعمل الإنسانى، هو القاسم المشترك بين جميع المنتجات. فالعمل الملموس هو أساس القيمة الاستعمالية، **والعمل المجرد** هو أساس القيمة التبادلية. فالعمل الملموس.. هو العمل المحدد مثل عمل الخباز و النجار وصانع الفخار. أما العمل المجرد.. فهو العمل الإنسانى بوجه عام.

والإنتاج السلعى يتميز إلى نوعين: الإنتاج السلعى البسيط، والإنتاج السلعى الرأسمالى. وفى النوع الأول، يعمل المنتج البسيط بنفسه ولنفسه. وفى النوع الثانى، يعمل المنتج بالأجر لحساب رأس المال.

ولكى يتحقق التبادل السلعى، لابد من توفر شرطين: الأول، سيادة التخصص وتقسيم العمل. والثانى، سيادة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

وعندما تتبادل السلع فى السوق، تتحدد قيمتها على أساس كمية العمل المجرد المبذول فى إنتاجها. ولأن الناس ينتجون سلعا متجانسة بكميات عمل متباينة، طبقا لمستوى إنتاجية كل منهم، فإن قيمة السلعة تتحدد بمتوسط وقت العمل، أى وقت **العمل الضرورى اجتماعيا**، وتقاس الإنتاجية بكمية إنتاج العامل لكل وحدة من الزمن.

وفى سوق المنافسة الكاملة، يجرى تبادل السلع بالنقود طبقا لسعر محدد ومعطى. فالنقود، هى مقياس اسمى للقيمة، أما العمل، فهو مصدر قيمتها الحقيقية. وتتشكل الأسعار فى السوق عفويا بتأثير تفاعل الطلب والعرض. والسعر قد يكون أعلى أو أدنى من قيمة السلعة. وفى الحالة الأولى، يحقق المنتج ربحا ويتوسع فى الإنتاج. وفى الحالة الثانية، يتحمل المنتج خسارة وينسحب من الإنتاج. ومن ثم يصبح التذبذب العفوى للأسعار حول محور القيمة هو الآلية الممكنة الوحيدة لتنظيم الإنتاج السلعى الرأسمالى، ويصبح قانون القيمة هو الذى ينظم تبادل السلع ويوزع وسائل الإنتاج وقوة العمل بين أوجه استعمالاتها البديلة فى مختلف فروع النشاط الاقتصادى^(١٢٢).

وللكشف عن مواطن الاستغلال، جرى تحليل قوة العمل باعتبارها سلعة لها قيمة ولها سعر. وقيمة قوة العمل تتحدد بكلفة إنتاجها، أى بقيمة وسائل المعيشة الضرورية لحياة العامل وحياة عائلته، الكافية للتناسل وحفظ النوع وإنتاج قوة عمل جديدة. أما سعر قوة العمل فهو أجر العامل، ويتحدد فى ضوء العلاقة بين عرض العمال والطلب عليهم.

ومن مصلحة صاحب العمل تدنية أجور العمال، لذلك يسعى المُنظمون إلى تخفيض أجر العامل حتى مستوى الكفاف، أى يصبح قريبا من تكلفة تجديد إنتاج قوة عمله. وهذا لا يتحقق إلا بزيادة معدل البطالة، وزيادة عرض العمل، وتكوين جيش احتياط من العمال المتعطلين؛ لأن أجر هؤلاء العمال المتعطلين الراغبين فى العمل هو الذى يحدد أجر الجميع (العامل الحدى). وبذلك تكون البطالة ظاهرة ملازمة لأسلوب الإنتاج الرأسمالى وضرورة من ضرورات نموه، لأنها تحافظ على الانضباط فى الصناعة وتوفر المرونة الكافية لآلية الإنتاج كى تتأقلم مع تطورات التقنية وتنوعات الطلب.

والتقدم التكنولوجى، يمكن المنتجين من إنتاج كميات أكبر مقابل نفقات عمل أقل، وبذلك يتيح تقليص مدة يوم العمل و تحسين أحوال العمال. ولكن، لأن الرأسمالى يستهدف زيادة الأرباح، فإنه يحل الآلة محل الإنسان وعندئذ تصبح وظائف العاملين مهددة بالضياع، ويصيبهم الفرغ من توقع خسارة مصادر رزقهم وفقدان قوت عيالهم، فيصبحون طوع بنان الرأسمالى ورهن إشارته. أى يصبحون خاضعين لسلطته.

وفى واقع الحياة، يتبلور الأمر فى النهاية فى خضوع طبقة عريضة من السكان، وهم العمال والمستخدمون وجميع العاملين بأجر، إلى سلطة طبقة أخرى أقل منها عددا وأكثر منها ثراء، وأعلى منها وعيا، وأقوى منها تنظيما، وأشد منها بأسا، وهم الملاك والرأسماليون.

وفى عملية الإنتاج، تتوحد وسائل الإنتاج الميته (العمل المختزن)، مع قوى العمل الحية. والاولى، تتحول مباشرة بكامل قيمتها تدريجيا إلى السلعة المنتجة تبعا لمعدل إهلاكها. أما قوة العمل (الحية)، فإنها تنقل إلى السلعة المنتجة قيمة تفوق قيمتها. أى تفوق قيمة قوة العمل. وبذلك، تتولد قيمة جديدة، يخلقها العامل، فى مجرى الإنتاج الرأسمالى، تزيد على قيمة قوة عمله. وهذه الزيادة هى التى تسمى فائض القيمة الذى يتقاسمه ملاك وسائل الإنتاج فى صورة الربح والفائدة والربح.

ولإضفاء المزيد من الوضوح على ظاهرة الاستغلال الرأسمالى، برهن ماركس على أن وقت العمل يتميز إلى قسمين: فى القسم الأول، ينتج العامل قيمة تساوى قوة عمله، ويسمى وقت العمل الضرورى. وفى القسم الثانى ينتج القيمة الزائدة، ويسمى وقت العمل الزائد.

والقيمة الزائدة، يولدها العامل لحساب صاحب العمل. ومن البديهي أن يسعى الأخير بشكل دؤوب إلى تعظيم القيمة الزائدة. ويتحقق له ذلك بوسيلتين: **الأولى**، بإطالة وقت العمل الزائد، وبذلك يحصل على فائض القيمة المطلق. **والثانية**، بتقصير وقت العمل الضروري، وبذلك يحصل على فائض القيمة النسبي. **والحالة الأولى**، كانت سمة مصاحبة للرأسمالية في طور نموها المبكر وتعكس كثافة عنصر العمل. **والحالة الثانية**، صارت ملازمة للرأسمالية في طور نموها التقني، وتعكس كثافة رأس المال ونمو المعرفة.

وبخصوص الموارد، يتميز رأس المال إلى قسمين: **الأول**، رأس المال الثابت، ويدفع ثمنه لوسائل الإنتاج. **والثاني**، رأس المال المتغير ويدفع أجورا للعمال.

وفائض القيمة، هو مصدر التراكم الرأسمالي. والنسبة بين فائض القيمة، ورأس المال المتغير، تسمى معدل فائض القيمة أو معدل الاستغلال. أما النسبة بين فائض القيمة ورأس المال الكلي، الثابت والمتغير، فتسمى **معدل الربح**. والمعدل الأول يتزايد، والمعدل الثاني يتناقص، كلما تطورت وسائل الإنتاج وحلت الآلة محل الإنسان.

والتمايز، بين هذين المعدلين (معدل الاستغلال ومعدل الربح)، يمكن فهمه على ضوء قانون التراكم الرأسمالي. حيث تتزايد رؤوس الأموال باستمرار عن طريق تكديس القيمة الزائدة. ولكن رأس المال الثابت (وسائل الإنتاج) يتزايد بمعدل أعلى من معدل تزايد رأس المال المتغير (الأجور) وهو ما يعبر عنه بارتفاع التركيب العضوي لرأس المال. واستقراء، لهذا التحليل عاد مفهوم فائض القيمة النسبي للظهور من جديد إثر تفجر ثورة المعلومات المعاصرة والتحول إلى الاقتصاد كثيف المعرفة، وهو ما يمكن أن يطلق عليه فائض القيمة المعرفي.

ولقياس الكثافة الرأسمالية، في فروع النشاط الاقتصادي، تم الاستعانة بمفهوم **التركيب العضوي لرأس المال**. وهو مؤشر لقياس النسبة بين رأس المال الثابت، ورأس المال المتغير، ويعكس العلاقة بين كمية وسائل الإنتاج المادية، وقوة العمل الحية.

وفي سياق التطور الرأسمالي، يزيد التركيب العضوي لرأس المال، مولدا ظاهرتي تركيز وتمركز رأس المال.

والظاهرة الأولى، تشير إلى تزايد الكثافة الرأسمالية في المؤسسات (تركز). **والظاهرة الثانية**، تشير إلى اندماج رؤوس أموال عديدة في رأس مال واحد أكبر شأنا (تمركز).

وكلنا الظاهرتين، التركيز والتمركز، يؤديان معا إلى خراب المنشآت الصغيرة، طوعا أو قهرا: طوعا، عند تأسيس الشركات المساهمة، وقهرا، عند إفلاس الشركات الصغيرة فى مجرى التنافس وذوبانها فى الشركات الكبيرة. وهو ما يسبب تفشى البطالة، ويؤدى إلى تراجع المنافسة الحرة، ويسبب تسريع عملية نمو الاحتكارات، ويزيد تفاقم تناقضات النظام الرأسمالى، ويعجل بفنائه.

ولتفسير ظاهرة البطالة، أشارت الماركسية إلى أن تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالى يميل إلى زيادة التركيب العضوى لرأس المال. وزيادة نسبة مخصصات وسائل الإنتاج على حساب نسبة مخصصات قوة العمل. أى أن التطور الرأسمالى يتضمن إحلال الآلة محل الإنسان. وهو ما يسبب زيادة عرض العمل عن الطلب عليه ويدفع الأجور إلى الانخفاض باستمرار حتى تصل إلى مستوى الكفاف أو أدنى منه.

وفى مجال تفسير الأزمات الاقتصادية، أرجعتها الماركسية إلى الظواهر الآتية:

● اتساع التناقض القائم بين الطابع الاجتماعى للعمل، والطابع الفردى للملكية. وهو تناقض يتنامى بين الأجراء الذين هم أكثر عددا والأقل قوة شرائية الملاك الذين هم أقل عددا والأكبر قوة شرائية.

- والمجموعة الأولى (الأجراء)، هم أكثر فقرا وميلهم للاستهلاك أكبر.

- والمجموعة الثانية (الملاك)، هم أكثر ثراء وميلهم للاستهلاك أقل.

ولذلك تظهر الأزمة فى صورة فائض سلعى. وهو فائض نسبى فى المنتجات بسبب قصور الطلب، وليس فائضا مطلقا عن حاجات المجتمع الحقيقية.

● كما أنها تفسر الأزمة أيضا، بالتأثير السلبي لاتجاه النشاط الاقتصادى نحو الركود المزمع الناجم عن ميل معدل الأرباح نحو الانخفاض كلما توسع حجم الإنتاج، مسببا: تراجع الاستثمارات، وتراجع الإنتاج، وانخفاض الدخل، وتزايد البطالة، وحلول الأزمة.

● ويضاف أيضا، إلى أسباب تفسير الأزمة، حالة التعارض القائمة بين ظاهرة انضباط الإنتاج داخل المؤسسة الخاصة، وفوضى الإنتاج والتنافس الذى لا ضابط له فى المجتمع. فمن أجل تدنية الخسارة، وتعظيم الأرباح يسعى المنتجون الفرديون إلى تطوير التكنولوجيا وتوسيع الإنتاج وتنظيم العمل. وهو ما يسبب زيادة العرض الكلى

للمنتجات الذى يتصادم مع محدودية الطلب عليها، فتتولد ظاهرة الفائض النسبى فى الإنتاج، وتحدث الأزمة.

والخلاصة، أن الماركسية ترى أن تطور أسلوب الإنتاج الرأسمالى ينطوى على خلق قوى اجتماعية متعارضة الأهداف والمصالح. وهذه القوى تتبلور فى قطبين متصارعين، هما، الأجراء فى مواجهة الملاك. وحل هذا التناقض، من وجهة نظر الماركسية، يقتضى إلغاء طبقة الملاك، أى إحلال الملكية العامة محل الملكية الخاصة، وحينئذ، يتطابق الطابع الاجتماعى للملكية مع الطابع الاجتماعى للعمل، وتحل الشيوعية محل الرأسمالية، وتختفى الأزمة.

* * *

رابعا، الاشتراكية.. والشيوعية.. وثورة البروليتاريا

والشيوعية العلمية هى الركن الرابع للماركسية، وتمثل الرسالة التاريخية للطبقة العاملة - طبقة البروليتاريا. وتحقق، عندما يتم التحول من نظام الملكية الخاصة، إلى الملكية العامة لوسائل الإنتاج وهى المهمة التى تضطلع بها البروليتاريا دون غيرها.

والبروليتاريا، هى قوة العمل الأكثر وعيا، والأقوى تنظيما، والأشد بأسا فى عملية الصراع الاجتماعى. وتتميز بأنها لا تملك ما تخسره فى مسيرة النضال السياسى والاجتماعى غير قيودها التى كبلتها بها الرأسمالية، وهى فى مسيرتها لا تحرر نفسها فقط، ولكنها تحرر كافة الطبقات المستغلة أيضا، وأداتها لتحقيق أهدافها هو الحزب الشيوعى.

والحزب الشيوعى، هو ممثل الطبقة العاملة، وأداتها لاحتكار السلطة، ووسيلتها لتصفية العلاقات الاقتصادية الرأسمالية الاستغلالية. فهو طليعة البروليتاريا، الذى يضم أكثر الثوريين وعيا وأقوام صلابة وأشدهم إخلاصا لقضية الشيوعية. ومهمته، هدم الدولة الرأسمالية وبناء الاشتراكية دولة بلا طبقات.

والاشتراكية، هى مرحلة انتقالية بين الرأسمالية والشيوعية. والدولة الاشتراكية، مثل كل دولة أخرى، هى نوع خاص من تنظيم القوة والعنف بقصد قمع طبقة من الطبقات. وهى دولة الطبقة العاملة التى تقمع الرأسمالية، وتسعى إلى تصنيع البلاد،

وإرساء الأسس التعاونية فى الزراعة، وتحويل المزارع الفلاحية الصغيرة إلى الزراعة الاشتراكية الضخمة العامة، والنهوض بالعلم والتكنولوجيا والثقافة إلى أعلى المستويات.

وكما أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج، تحل محل الملكية الخاصة كأساس لمنع الاستغلال، فإن التخطيط يحل محل آليات السوق كأساس لتخصيص الموارد. وإذا كانت آليات السوق تعمل من أجل تعظيم الأرباح، فإن مركزية التخطيط تسعى إلى إشباع الحاجات المادية والروحية الأساسية لجميع السكان.

ففى ظل الاشتراكية، لن توجد ملكية خاصة لأغراض إنتاجية. كما لن يوجد أيضا جانب كبير للملكية الشخصية، أى ملكية الأشياء التى تلبى حاجة إنسانية. كذلك لم تعد السوق تقرر ماذا ينتج، لأنه يحل محلها سلطة مركزية، يفترض فيها التحلى بالحكمة والمسئولية، تقوم بتقدير احتياجات الناس بطريقة رشيدة وتمضى قدما فى سبيل تليبيتها.

وفى ظل الملكية العامة، يتحرر الرجال والنساء من كل أشكال الاستغلال فلن يكونوا بعد الآن مجبرين على العمل نظير أجور زهيدة وأمال فى الثراء تتبدد كالسراب. إذ أنهم فى ظل الاشتراكية يعملون من أجل المصلحة العامة، لأن الاشتراكية تولد القيم النبيلة وتفك أسر القيم الروحية وتنهض بها وتحلق بها عاليا بين البشر.

والثورة البروليتارية، والبناء العلوى السياسى الذى تقيمه، يسبقان انبثاق علاقات الإنتاج الاشتراكية. ذلك أن سلطة الطبقة العاملة هى السلطة الوحيدة التى تصفى علاقات الإنتاج الرأسمالية وتبنى علاقات الإنتاج الاشتراكية على أنقاضها. وعلى هذا، فإن الأساس الاجتماعى الجديد لا يظهر إلا بعد إنجاز الثورة السياسية. ولأن ديكتاتورية البروليتاريا، هى القوة المحركة للتحويل من علاقات الإنتاج الرأسمالية إلى علاقات الإنتاج الاشتراكية، ولأن الرأسماليين يقاومون هذا التغيير بشراسة، فإن هذا التحويل، يتم إنجازه عادة بأساليب القهر والإكراه الاقتصادية وغير الاقتصادية بما فى ذلك التشريعات القانونية، والنظم الإدارية، والوسائل الدعائية، والمطاردة البوليسية.

وبإقامة الاشتراكية، يتم إزالة التناقضات، التى تنبثق فى مجرى التطور الاجتماعى أولا بأول، بصورة واعية وهادفة. إذ يتميز النظام الاشتراكى على النظم السابقة عليه

بقابليته غير المحدودة لتكييف علاقات الإنتاج، وقدرته الفائقة على تطوير البناء السياسى ليتناسب مع متطلبات تطور قوى الإنتاج. وبذلك يظل النظام الاشتراكى متمسما بالحياة على الدوام، ولا يصيبه الانحلال، ولا يعانى الأزمات، ويحول نفسه تدريجيا إلى أطوار أعلى من التطور الاجتماعى والروحى، ويجدد خلاياه باستمرار ولا يصل إلى الشيخوخة مطلقا.

وبكلمة واحدة، فإن بناء الاشتراكية سوف يلغى الملكية الخاصة، ومن ثم ينتهى التمايز الطبقي إلى الأبد، ويختفى دافع استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وبذلك تعم المحبة ويسود السلام بين جميع البشر. وحينئذ، ينتهى دور الدولة كأداة للقمع، وتنتفى الحاجة إليها تدريجيا وتذبل وتضمحل وتذوى فى نهاية الأمر. وبذلك نصل إلى الشيوعية وتحقق المدينة الفاضلة التى لا تعدو عن كونها حلما يوتوبيا جميلا يدعو إلى إنزال مملكة الرب من السماء ويسعى لإقامتها على الأرض.

ولكن الرياح أتت بما لا تشتهى السفن، إذ تبددت أحلام الماركسية فى قيام مجتمع يمكن للبشر أن يكونوا فيه كما قال ماركس أحرارا حقا، وتحولت إلى أضغاث أحلام كما يقول «أنطونى جيدينز»^(١٢٤).

ولاشك أن ذلك كان يعد واحدا من أنبل أحلام اليقظة فى التاريخ، غير أنه من المعروف أن أحلام اليقظة لا تدوم طويلا.

الفصل السابع

تفسير أزمة النمو الرأسمالى

استهدفت هذه الدراسة كشف الآثار التى تركتها الأزمة الاقتصادية الرأسمالية على الفكر الاقتصادى. وعليه، فقد سعت إلى تحليل جوهر هذه الأزمة، وبيان كيفية انعكاسها على الفكر الاقتصادى. وقدرة هذا الفكر على تفسيرها، ومدى فاعليته فى التأثير على مجراها فى الاقتصاد.

ولذا، فقد تم الاسترشاد بالدراسات التى بحثت سلوك الدورة الاقتصادية، وتبين أن سلوك هذه الدورة قد أتمم بتقلص فترات الانتعاش، وتفشى البطالة، مع استمرار التضخم، وتلك هى السمات الأساسية التى تميز الأزمة الاقتصادية للبلدان الصناعية والبلدان التابعة لها.

ومن تتبع مسار هذه الأزمة، انتهينا إلى أن طريقة الإنتاج الرأسمالى تنطوى على عدم الاستقرار الاقتصادى، الذى يظهر فى شكل تضخم أو ركود. وفيما مضى كانت إحدى هاتين الظاهرتين تأتى نقيضا للثانية. أما الآن، فكلتاهما تأتى قرينة الأخرى، وهو ما يسمى فى الأدبيات الاقتصادية بظاهرة التضخم الركودى.

ومن أجل التعرف على الكيفية التى أثر بها تطور تلك الظاهرة على الفكر الاقتصادى تناولنا، بالتحليل، التطور التاريخى الذى حدث للمركبات الأساسية التى قامت عليها مدارس الفكر الاقتصادى، وهى النظرية الاقتصادية، والسياسة الاقتصادية، والمذهب الاقتصادى. وقد تحدد نطاق هذا التناول فى إطار الفكر الكينزى،

والفكر التقليدى فى صورته الكلاسيكية والنيوكلاسيكية، والأفكار التقليدية المعاصرة، والفكر الماركسى فى صورته الأولى.

* * *

وفى هذا الصدد، أولينا الاهتمام بالمقولات النظرية والسياسات الاقتصادية التى يدور حولها الصراع بين رواد المدرستين الكينزية والنقدية فى الوقت الراهن. وبوجه خاص دالة الاستهلاك، ودالة الطلب على النقود، واتجاه السببية بين التغير فى عرض النقود والتغير فى الدخل القومى، ومدى فاعلية كل من السياستين المالية والنقدية فى التأثير على ظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادى. وقد اتضح من مجمل هذا التناول، أن رواد المدارس الاقتصادية الغربية على اختلاف مذاهبهم (باستثناء الماركسيين)، قد اتفقوا على أفضلية النظام الرأسمالى وصلاحيته للبقاء. غير أن الكينزيين يريدون نظاما اقتصاديا مختلطا، فى حين يريد التقليديون نظاما اقتصاديا كامل الحرية.

● وفى هذا المجال، أوضحنا أن الكينزيين، قد برهنوا على أن هذه الأزمة ليست حدثا عارضا فى الدورة الاقتصادية، ولكنها تنشأ كظاهرة داخلية وعضوية وثيقة الصلة بأسلوب الإنتاج الرأسمالى الذى ينطوى على قصور مزمن فى الطلب الكلى الفعال، وبوجه خاص، الطلب الاستثمارى لضعف الميل الحدى للاستهلاك، وتراجع الكفاءة الحدية للاستثمار، وعليه، فقد أسندوا إلى الدولة دورا حيويا فى تنشيط ذلك الطلب، مع إعطاء أدوات السياسة المالية أهمية كبرى فى المفاضلة بين بديلين: إما ارتضاء معدل مرتفع للتضخم مع تراجع البطالة، أو ارتضاء معدل منخفض للتوظيف مع استقرار الأسعار.

● وعلى عكس التحليل الكينزى، قد أظهر التحليل التقليدى بمختلف اتجاهاته أن قوى السوق التلقائية، إذا ما توفرت لها الحرية يمكن أن تعيد إلى النظام الاقتصادى توازنه دونما تضخم أو ركود. بل وأكثر من ذلك، فإن التقليديين المعاصرين قد زعموا أن تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى واعتمادها الكينزية، كأيدىولوجية وسياسة رسمية، كان سببا مباشرا فى تفاقم تلك الأزمة وإفرازها ظاهرة التضخم الركودى، تلك الظاهرة، التى تعم البلدان النامية عادة، وتتفشى فى البلدان الصناعية فى كثير من الأحيان. وتبعا لذلك، فقد استخدموا أدواتهم التحليلية للبرهان على أنه لا يوجد بين

التضخم والبطالة أية (مبادلة) فى الأجل الطويل. وراوا أنه يمكن تجاوز تلك الأزمة، إذا ما كفت الدولة عن التدخل، وإذا ما قام البنك المركزى بدوره، استنادا إلى قاعدة عرض النقود فى استخدام أدوات السياسة النقدية لضبط الطلب وإدارته.

ومن جانب آخر، تتفق المدرستان، الماركسية والكينزية، على أن التقلبات فى معدل الربح لها تأثير قوى على الدورة الاقتصادية^(١٢٥).

فالأولى: (الماركسية)، ترى أن ارتفاع معدل الربح يؤدى إلى نقص الطلب على السلع الاستهلاكية.

والثانية: (الكينزية)، ترى أن انخفاض معدل الربح يؤدى إلى نقص الطلب على السلع الاستثمارية.

أى أن كلتا النظريتين، ترى أن قصور الطلب هو العنصر الفعال فى حدوث الدورة الاقتصادية. غير أن الماركسية معنية بتعظيم إشباع المستهلكين. والكينزية، معنية بتعظيم أرباح المستثمرين. ولذا فإن الأولى، تأخذ بمبدأ تشريك الأرباح. والثانية، تأخذ بمبدأ تشريك الطلب.

ومع كل هذا الإبداع الفكرى، لرواد المدارس الاقتصادية الغربية على اختلاف مذاهبهم، فإن الإحصاءات الحديثة المنشورة عن أداء الاقتصاد العالمى الرأسمالى، تشير إلى أن ظاهرة التضخم الركودى ما زالت تعبت بالاستقرار الاقتصادى للبلدان الصناعية. ولم تفلح تلك المدارس، رغم تنوعها، فى صياغة نظرية اقتصادية تلقى قبولا عاما، من حيث قدرة أدواتها التحليلية على تفسير تلك الظاهرة أو صياغة سياسات كفيلة بحلها، وهو ما يعنى، أن النظرية الاقتصادية تمر بأزمة حقيقية انعكاسا للتعقيدات التى تنطوى عليها ظاهرة عدم الاستقرار الاقتصادى.

وفى هذا المجال، ونظرا إلى أن أوجه نقد الفكر الكينزى قد تبلورت وصارت الآن جزءا من النظرية الاقتصادية واستقرت كمبادئ فى محتويات علم الاقتصاد المدرسى، فقد انصب الاهتمام على النقد الموجه إلى فكر مدرسة شيكاغو فى خمسة مواضع، وهى: دالة الاستهلاك طويل الأجل، ودالة الطلب على النقود، واتجاه السببية بين التغير فى عرض النقود والتغير فى الدخل القومى النقدى، وقاعدة عرض النقود، وتقييم نتائج تطبيق السياسات الاقتصادية المرتبطة بتلك النظرية فى الاقتصاد الرأسمالى.

لذلك فإن تفسير الماركسية الدورة الاقتصادية جاء متسقاً مع مذهبها، الذي يؤمن، بأن الملكية الخاصة هي أساس كل الشرور، وأن الرأسمالية مآلها حتماً إلى الزوال.

وتأسيساً على ذلك، فقد أولت قانون اتجاه معدل الربح نحو التدهور أهمية ارتكازية في تفسير الدورة الاقتصادية بما تشتمل عليه من اتجاهات ومراحل متعارضة (الأزمة، الركود، الانتعاش، الرخاء).

في إطار التمييز بين الماركسيين ومنظري الرأسمالية، يمكن التنويه بأن التراث الكلاسيكي في جملته يرى أن النشاط الاقتصادي يتجه دوماً نحو التوازن والاستقرار، بينما يراه الماركسيون في حالة تغير عاصف وتحول مستمر.

● والرؤية الأولى (الكلاسيكية) تفترض استقرار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية: بين العامل وصاحب العمل، وبين الأرض ورأس المال. وبين الادخار والاستثمار، وإذا حدث تغير في أي منهم فإن الاقتصاد ما يلبث أن يصل إلى حالة توازن جديدة مماثلة.

● أما الرؤية الثانية (الماركسية)، فتفرض تميز الحياة الاقتصادية بالتغير المستمر، الذي يعم أرجاء النظام الاقتصادي والاجتماعي بما فيه من مؤسسات اقتصادية وشركات خاصة، ونقابات عمال، وصراع طبقي، وسياسات اقتصادية، وتستخلص من كل ذلك، وجوب تكيف الفكر الاقتصادي مع هذا التغير، وترى أن الأفكار الكلاسيكية تتسم بالثبات، وتتشبه بالعلوم الطبيعية، ولذا فإن مصيرها سوف يؤول حتماً إلى زوايا الإهمال والنسيان.

وفي هذا الإطار، جاءت رؤية ماركس مصير النظام الرأسمالي، على النقيض من رؤية غرمانه الكلاسيك. فقد رأوه نظاماً يمتلك عوامل التصحيح الذاتي، بينما راه ماركس نظاماً ينطوي على عوامل فئائه. وحيث اهتم الكلاسيك بتنمية عناصر القوة فيه، اهتم هو بتوسيع نقاط الضعف. وعندما سعوا إلى ترميمه وعلاجه، سعى هو إلى هدمه ودفنه حياً وإزاحته من الوجود.

ولذا، فقد ركزت الماركسية منذ البداية على تحليل الآليات الحقيقية لعمل النظام الرأسمالي، وإبراز نقاط الضعف التي ينطوي عليها، تلك النقاط التي تعامى عنها الكلاسيك. وفي مقدمتها: عدم تكافؤ السلطة، وتركز الثروة، ودورية الأزمة، والنزوع المحموم نحو الاحتكار.

وعليه، فقد برهنت الماركسية منذ البداية على أن ظاهرة الثروة والسلطة تتصلان معا بعلاقة حميمة. فالسلطة، تسعى إلى امتلاك القوة لتشغيل عناصر الإنتاج، أى وسائل الإنتاج. ومصدر السلطة، هو حيازة الممتلكات. فالرأسمالي يملك عناصر الإنتاج، بينما لا يملك العامل غير قوة عمله، وهو مجبر على بيعها بأبخص الأثمان فى سوق تعمها البطالة، مبدىا طاعته وخضوعه لسلطة الرأسمالى الذى يملك ثمنها.

وقد لزم الكلاسيك الصمت تماما إزاء حالتى قهر السلطة وعبودية الأجر. أى حيال قوة الرأسمالى وسلطته، وعجز العامل واستسلامه. بينما أدانها ماركس، وأكد أن العامل يخلص لعمله وينكب عليه ويسعى إلى مصنعه وليس لديه ما يتوقعه هناك سوى أن يسلم جلد.

وكان «أدم سميث» قد سبق «ماركس» على نفس الطريق، وأيده فى ذلك «جون ستيوارت مل» عندما أشارا إلى أن متطلبات حياة العمال ومصادر رزقهم وقوت عيالهم كانت بيد رب العمل، شاء أن يعطيها أو يمنعها حسب إرادته، وباعتراف «أدم سميث»^(١٢٦) ذاته أنه «كلما حاولت الهيئة التشريعية تنظيم الفوارق بين السادة وعمالهم، كان مستشاروها دائما هم السادة». وهو ما كان يمارس بالفعل وظل يمارس حتى عصرنا الحاضر. ومن هنا، لم يكن الحديث عن عبودية الأجر ينطوى على أية مبالغة. وفى تعليقه على ذلك يستنكر «جالبيريث» صمت الكلاسيك عن ذلك رغم معرفتهم به وفهمهم له، ويشير، إلى أن هذا الصمت قد استمر حتى يومنا هذا. ويدين، سعى الرأسماليين المستمر إلى السلطة وما تحققه لهم من عائد مالى ومعنوى خارج جهاز الإنتاج، ويعتبر أن هذا الصمت، كان وما زال، هو الثقب الأسود الكبير فى التيار الرئيسى للفكر الاقتصادى.

ومن ثم، فإن التوزيع غير المتكافئ للسلطة، والتوزيع غير المتكافئ للثروة، هما ظاهرتان تغذى كل منهما الأخرى. فسلطة الرأسمالى الآن، لا تقف عند حدود مؤسسته فقط إنما تمتد أيضا إلى المجتمع والدولة. حيث يوظف الأفكار والقيم لتبرير تميزه، ويوظف سلطة الدولة لحماية ملكيته. فلم تكن الدولة دوما إلا أداة الطبقة الرأسمالية ولجنتها التنفيذية العليا.

واتساقا مع هذا، فإن التوزيع غير المتكافئ للدخل، وجد تفسيره أيضا لدى الكلاسيك غير أنهم لم يدينوه. فاختلال توزيع الدخل، كان دوما سمة ملازمة لأسلوب الإنتاج الرأسمالى منذ البداية. هو ما أمكن تفسيره استنادا إلى قانون تناقص الغلة، هو ظاهرة طبيعية، وإلى قاعدة مساواة أجر العامل بقيمة إنتاجه الحدية، وهى ظاهرة اجتماعية، ولأن الإنتاج الحدى يتناقص بمستوى منخفض عن قرينه الإنتاج المتوسط، فإن الفرق بين قيمتهما يتراكم فى صورة قيمة فائضة، يخلقها العامل، ويستولى عليها المالك، وتحميها الدولة. وهكذا، فإذا كانت قوانين الإنتاج من صنع الطبيعة، فإن قوانين التوزيع هى من صنع البشر.

واختلال توزيع الدخل، على هذا النحو، يعتبر أحد العوامل الرئيسة المولدة للدورة الاقتصادية، التى تصل ذروة الأزمة عندما يعم الكساد وتتفشى البطالة ويتوحش اليأس. والأزمة، حالة سلم بها الكلاسيك، ولكنهم رأوها حدثا عابرا يظهر فى سياق النشاط الاقتصادى وأنها سوف تتبدد من تلقاء نفسها. وبالتالي فإنهم لم يشغلوا أنفسهم قط بكتابة روصة لعلاج مرض لم يؤمنوا أبداً بوجوده

● أى أن الكلاسيك. بكل فصائلهم، قد اعتبروا الأزمات مجرد «مصائب» لا رابط بينها وعزوا حدوثها إلى الأخطاء التى تحدث فى السياسات النقدية والائتمانية، أو بسبب تصرفات غير رشيدة من جانب رجال الحكومة أو رجال الأعمال، وعزلوها عن السياق العام لمراحل الدورة الاقتصادية، ونظروا إليها على أنها مجرد عثرة ما تلبث أن تزول، مثلها فى الاقتصاد، كمثل كبوة حصان فى الطريق، ما يلبث بعدها أن يستعيد توازنه وينطلق فى السباق من جديد.

● فى حين برهن «ماركس»، على أن الأزمة ذات طابع دورى، وتظهر فى صورة إفراط فى الإنتاج، وتحدث كأحد المراحل الحادة للدورة الاقتصادية، وأن حدوثها يعد أحد النواتج الحتمية لعمل آليات تشغيل بنية الإنتاج الرأسمالى ذاته. وعزا حدوثها إلى وجود فائض نسبى فى الطاقة الإنتاجية والمنتجات، ناتج عن عدم تحقق التوازن بين العرض والطلب فى ضوء التناقضات التى ينطوى عليها أسلوب الإنتاج الرأسمالى.

واتصالا بهذا، يرى الدكتور «رمزى زكى» أن الماركسية تبلور التناقض الرئيسى الذى يحكم نمط الإنتاج الرأسمالى، فى التناقض القائم بين الطابع الفردى للملكية

الذى من خلاله يستحوذ عدد قليل من الرأسماليين على هذا الإنتاج، وبين الطابع الاجتماعى للعمل بفعل تعميق التخصص واطراد تقسيم العمل. وباتساع هذه العملية، يتعمق أكثر فأكثر الطابع الفردى للملكية، بفعل قانونى تركز وتمركز رأس المال، ويتوسع أكثر فأكثر الطابع الاجتماعى للعمل. آنئذ تشدد التناقضات العدائية بين العمل ورأس المال، بين الإنتاج والسوق، بين القطاع المنتج لوسائل الإنتاج والقطاع المنتج لسلع الاستهلاك، بين فائض الإنتاج وقصور الطلب، وتحدث الأزمة. وهذا يعنى أن العامل المسبب للأزمات هو التناقض القائم فى علاقات الإنتاج.

لذلك، فإن «ماركس» قد رأى أن الأزمة علة لا براء منها، علة أصيلة ملازمة لأسلوب الإنتاج الرأسمالى، وأنها سوف تقضى عليه لا محالة. يدل على ذلك بأن رغبة الرأسماليين فى توسيع الإنتاج بهدف تعظيم الأرباح، تدفعهم إلى التوسع فى تشغيل العمال، حتى يصل الاقتصاد إلى نقطة التوازن عند مستوى التوظيف الكامل. آنئذ، تعود الأجور إلى الارتفاع مسببة انخفاض معدلات الأرباح وخسارة المنشآت وتقليص حجم الإنتاج وتزايد البطالة مما يترتب عليه حدوث اختلال جديد فى التوازن الاقتصادى، وصولاً إلى حالة توازن عند مستوى أقل من مستوى العمالة الكاملة. فالعمالة الكاملة ممكنة ولكنها تكون بمثابة حالة عابرة، ووضع غير مستقر، فالاتجاه الضرورى نحو الكساد، وتفشى البطالة هما أكثر الظواهر خطراً على الرأسماليين. وبتكرار هذه الأزمات، وتسارع حدوث الدورات الاقتصادية، تتعمق تناقضات النظام الرأسمالى وتصبح عدائية الطابع، آنئذ تنشأ الضرورة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لحل هذه التناقضات عن طريق تحويل الملكية الفردية إلى الملكية العامة، وبذلك يتحقق التوافق بين الطابع الاجتماعى للملكية والطابع الاجتماعى للعمل^(١٢٧).

ومعنى هذا، أن علاقة البرجوازية بالبروليتاريا، لا تماثل علاقة البروليتاريا بالبرجوازية. فالمصالح بينهما متناقضة:

- فالبرجوازية، لا مستقبل لها بدون البروليتاريا، لأن الأخيرة هى عماد الإنتاج ومصدر فائض القيمة الذى يستولى عليه صاحب العمل ويحقق به تراكم رأس المال.
- أما البروليتاريا، فيمكنها الحياة بدون البرجوازية عن طريق حل هذا التناقض بتصفية البرجوازية كطبقة اجتماعية وليس كأفراد وتحقيق الملكية العامة لوسائل العمل

وتشريك الإنتاج. فالبروليتاريا - إذن - هي من صنع الرأسمالية وهي حفار قبورها في نفس الوقت. ومثلها في عالم الخفية، مثل المارد الذي أخرجه الساحر من القمقم، وعجز عن صرفه، فانقلب عليه ودمره. لذلك فإن الرأسمالية تسعى دائما لترويض الطبقة العاملة، وأحيانا تفشل في مسعاها وأحيانا تنجح، والصراع بينهما (الرأسماليين والعمال) يظل سجالا طالما بقيت الرأسمالية هي النظام السائد. غير أن هذا الصراع يكتسب طابعا عدائيا في ظل الاستبداد وطابعا سلميا في ظل الديمقراطية.

أى أن الرأسمالية، عند «ماركس»، يسرى عليها قانون التطور، مثلما يسرى على كافة ظواهر الحياة. فالرأسمالية تخلق الطبقة العاملة، نقيضها وعدوها وحفار قبورها الذى تتولى هي - مرغمة - تجديد قواه باستمرار، فهو قرينها الذى لا يمكن لها أن تعيش أبدا بدونه، فحياتها مرهونة دوما بحياته، وفناؤها غالبا ما يكون على يديه.

وبالنسبة للاحتكار، فهو عند الكلاسيك يمثل خطيرا ولكنه من وجهه نظرهم، ليس إلا ظاهرة استثنائية فى إطار القاعدة العامة المستقرة للمنافسة الحرة. بينما يراه «ماركس»، اتجاها متصاعدا وملازما للنمو الرأسمالى، فقد بدا فى حينه وكأنه أصبح القاعدة العامة، وصار بديلا حتميا للمنافسة الحرة. فهو يرى انطواء النمو الرأسمالى على عوامل تؤدي إلى ازدياد تركيز النشاط الاقتصادي فى أيدي عدد يتناقص باستمرار من الرأسماليين. وأن الوضع المعتاد فى الاقتصاد هو سيادة ظاهرة احتكار القلة وليس سيادة ظاهرة المنافسة الحرة. وفى ظل الاحتكار يصبح حجم الإنتاج أقل ويصبح سعر المنتج أعلى، عن مستوى نظيريهما فى سوق المنافسة الكاملة، أى يكون بعيدا عن المستوى التوازنى الأمثل.

وهنا يفيد الاقتصادي المصرى المعروف الدكتور «إسماعيل صبرى عبد الله»^(١٢٨) انه عندما تعجز شركة واحدة عن احتكار السوق والسيطرة عليه فإن البرجوازية عادة ما تسلك مسلكين:

أولاً: يمكن أن تتجمع عدة شركات فى اتفاق يسمى كارتل لاقتسام الاسواق فيما بينها، وتفادى التنافس على السعر. كما يمكن لعدة شركات أن تندمج فى كيان واحد يسمى قرست، وهو ما يتم أحيانا على المستوى الأفقى، عندما تندمج شركات تنتج نفس السلعة.

فقدان الأسعار استقلالها بحيث أصبحت متغيرا تابعا لقرارات المنتجين، وهو الأمر الذى أفضى فى النهاية إلى إصابة الاقتصاد بالتضخم رغم تفشى البطالة واستمرار الركود.

ويروى الأزمة الاقتصادية على هذا النحو كثف مشاعر الضيق والقلق إزاء النظرية الاقتصادية، وأجج نار المناقشات والمواجهات بين الذين يؤمنون بأن اقتصاد السوق يوفر الآليات اللازمة للتوافق تلقائيا مع الصدمات الخارجية المصدر، وبين كل المنتمين للتيارات الفكرية الأخرى الذين يعتقدون على العكس، بأن الرأسمالية الليبرالية تعاني أمراضا خطيرة ويتعين الإطاحة بها، أو تغييرها بعمق، أو أن يتم على الأقل تدخل نشيط بل وواسع النطاق من جانب السلطات العامة لتفادى انهيارها. وتوفير بلسم يخفف الالم ومعاناة المهمشين الذين لا تشملهم التنمية.^(١٢٠)

وفى مجال التفسير أيضا، نرجع وجهة النظر القائلة بأن أزمة النظرية الاقتصادية، يمكن أن تعزى، إلى أن الفكر الكينزى والفكر التقليدى ليسا فى الواقع إلا رافدين ينبعان من أيديولوجية الفكر الاقتصادى الرأسمالى، وكلاهما، يهتم فى الأساس بتحليل طبيعة التداول النقدى، ويهمل طريقة الأداء الحقيقى لهيكل الاقتصاد الرأسمالى، وبالتالي يتجنب، الكشف عن القوانين الموضوعية التى تحكم مساره. وهذه النظرة النقدية، وإن كانت تصلح لتحديد حركة الظواهر الاقتصادية تحديدا كيميا إلا أنها تظل عاجزة عن تشخيص الأزمات الاقتصادية المتعاقبة أو تقديم حلول شافية لها. وقد علق على ذلك الاقتصادى المجرى «توماس بالوخ»^(١٢١) (١٩٠٥-١٩٨٥) قائلا إن التاريخ الحديث للنظرية الاقتصادية هو قصة محاولات للتهرب من الواقع.

وخلاصة القول، أن الفكر الاقتصادى الرأسمالى، قد ولد فى الأساس انعكاسا لطريقة الإنتاج السائدة فى البلدان الصناعية، وظل، رغم تطوره، يحمل فى ثناياه كل تناقضاتها، كما ظل، رغم زعم الحياد العلمى والموضوعية، أسيرا للأيديولوجية القائمة على أفضلية النظام الرأسمالى وصلاحيته للبقاء. وهذا الجمود المذهبى، هو ما أدى إلى عجز رواد المدارس الفكرية الغربية عن صياغة نظرية عامة متفق عليها يمكن باستخدام أدواتها التحليلية تفسير الأزمات الدورية التى تعانيها اقتصاديات تلك البلدان، ومن ثم، يكون عاجزا وربما بدرجة أكبر، عن تفسير تلك الظواهر التى يولدها أسلوب الإنتاج فى اقتصاد متخلف لم يكتمل بعد، بناء جهازه الإنتاجى.

وأزمة النظرية الاقتصادية، على هذا النحو، يلخصها «ميشيل بو»^(١٢٢) وشريكه «جيل دوستاليز» في كتابهما «تاريخ النظرية الاقتصادية بعد كينز» في كلمة واحدة قائلين «إن الفكر الاقتصادي يبدو اليوم عليلاً حتى وإن ظلت هنا أو هناك بعض البؤر المشتعلة».

الباب الثانى

الغرب.. والطريق الثالث

تمهيد:

للغرب وجهان: أحدهما قبيح وهو الوجه الاستعماري، والثاني جميل وهو الوجه الحضاري.

فالعرب، ليس مفهوما جغرافيا وتاريخيا وسياسيا وحسب، ولكنه أيضا مفهوم حضاري. فشجرة الحضارة الغربية التي نبتت بذورها في أرض اليونان، وانتشرت بفضل الرومان، وارتقت بتبني المسيحية، وأفرزت أعظم الفلاسفة وأكبر العلماء من قديم الزمان، نما عودها في البلاد الأوروبية، وأظلت فروعها أبعادا مترامية من مساحة المعمورة، ودنت قطوفها من كل الشعوب على اختلاف ألوانها وأوطانها.

فالحضارة الإغريقية الرومانية، مثلت أساس الحضارة الأوروبية والإنسانية الحديثة. فالإغريق، أهدوا العالم مبادئ العلم والحكمة، والرومان، أهدوا العالم مبادئ القانون والدولة.

وبعد أن اضمحلت الإمبراطورية الرومانية وتفتتت وحدتها إلى شعوب ودويلات متناحرة، حلت سلطة الكنيسة محل سلطة الدولة، وحل ظلام الكهانة محل نور العقل، واعتلّت سلطة البابا سلطة الملوك والأمراء والشعب، أنشأ، دخلت أوروبا في غياهب العصور الوسطى، عصور الخرافة والظلام والجهل، لمدة ألف عام من الزمان، امتدت من القرن الخامس حتى القرن الرابع عشر الميلادي.

ومن بعد، جاء عصر النهضة الأوروبية ليبدد بنوره ظلام العصور الوسطى. ففيه تم إحياء وتطوير قيم ومعارف وعلوم ونظم الحضارة الإغريقية الرومانية وفيه أخذت الزراعة مكان الريادة للتجارة ثم الصناعة والمال، وحلت الرأسمالية تدريجياً محل الإقطاع، وحلت الدولة القومية محل دويلات الأمراء والسادة والكهان... إنه كان عصر التحولات الكبرى نحو الحداثة والتقدم، التي بدأت منذ القرن الرابع عشر وما زالت عيدياتها تنمو، وثمارها تزهر، وإبداعاتها تتوهج حتى عصرنا الراهن.

ويرصد الدكتور حسن حنفى^(١) تعاقب مراحل الحضارة الغربية في سبعة عصور متوالية. فالحضارة الغربية بدأت بعصر الإحياء في القرن الرابع عشر، تلاه عصر الإصلاح الديني في القرن الخامس عشر، ثم عصر النهضة في القرن السادس عشر، والعقلانية في القرن السابع عشر، والتنوير في القرن الثامن عشر، والوضعية في القرن التاسع عشر، والحداثة في القرن العشرين، وما بعد الحداثة وهي فترة التحولات الكبرى واللايقين التي نعيشها الآن.

فحينما توسعت الرأسمالية، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حل الإنتاج السلعي الرأسمالي محل الإنتاج السلعي البسيط، وحل تركيز رأس المال وتركزه محل كثرة الوحدات الاقتصادية الصغيرة وحد من سرعة انتشارها، وتحول المجتمع إلى طبقتين اجتماعيتين متعاكستين، هما طبقة الملاك وطبقة الأجراء. والملاك، هم الأقلية ويحوزون رأس المال، والأجراء، هم الأغلبية ويحوزون قوة العمل. والأقلية تحصل على عوائد الملكية وهي الربح والفائدة والربح، بنصيب يفوق مساهمتها في الإنتاج. بينما الأغلبية تحصل على عائد العمل وهو الأجر بنصيب يقل عن مساهمتها في الإنتاج. فالجماعة الأولى، تزدهر بتخمة الغنى، والجماعة الثانية، تتوارى من عار الفقر.

انئذ، دخلت الرأسمالية مرحله أزمته العامة، وتعاقبت عليها الدورات الاقتصادية، التي يعم الكساد قاعها، ويعتلى الرواج قمته. فالنمو الرأسمالي يتبع مساراً تصاعدي الاتجاه ولكنه حلزوني الشكل.

والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث على هذا النحو، تولد في العادة الأفكار المعبرة عنها بما تشتمل عليه من مذاهب تفضل وتحبذ، ونظريات تشخص وتفسر، وسياسات تقاتل وتؤثر.

وطوال المسيرة الممتدة للنمو الرأسمالى، لده تزيد على ثلاثة قرون من عمر الزمان، تولدت عنها أربعة مدارس فكرية رئيسية، وهى التقليدية، والكينزية، والنقدية، والماركسية. ولأن الفكر الاقتصادى لكل من هذه المدارس جاء تعبيراً عن مصالح طبقية محددة، فإن كلا منها كان محل نقد وتقييم من جانب المدارس الأخرى المتضادة معها والمنافسة لها.

وعموماً، فإن المدارس التقليدية والكينزية والنقدية، على ما بينها من تناقضات، إلا أنها جميعاً تتبع المذهب الاقتصادى الحر وتؤمن بكفاءة الرأسمالية وتبشر بدوامها. أما الماركسية فتتبع المذهب الاشتراكى المتشدد تؤمن بوحشية الرأسمالية وتندر بزوالها.

غير أن تطبيق فكر كل من هذه المدارس لم يحقق السلام الداخلى والأمان الاقتصادى للإنسان فى المجتمع الغربى، لذلك بشرت الرأسمالية الرشيدة، بسياسات الطريق الثالث للتخفيف من مساوئ اقتصاد السوق وضبط جموح ألياته وهى السياسات التى تبنتها معظم الحكومات الأوروبية، ودعمت بموجبها الجوانب الاجتماعية للتنمية.

وهذا الجزء من الدراسة، يتناول هذه القضية، أى أزمة الفكر الاقتصادى، فى ثلاثة فصول: الأول، يهتم بالكشف عن تناقضات الفكر الرأسمالى. والثانى، يهتم بالكشف عن تناقضات الفكر الماركسى. والثالث، يهتم بالكشف عن الظروف التى أفرزت سياسات الطريق الثالث، كحل توفيقى بين الرأسمالية المتوحشة والاشتراكية المتشددة، فهو طريق هجين من الرأسمالية والاشتراكية، ينشد المساواة والعدل كطريق وحيد لإخراج النظام الرأسمالى من أزمتة العامة.

الفصل الثامن

تناقضات الاقتصاد السياسى الرأسمالى

يستخلص من استعراض الإطار النظرى للمدارس الاقتصادية، أن الفكر الاقتصادى لا ينشأ من فراغ، وإنما يولد وينمو ويتطور انعكاسا للظروف الاقتصادية والقضايا الاجتماعية التى تثيرها تلك الظروف فى مراحل تاريخية مختلفة. كما يستخلص أيضا، أن النظرية الاقتصادية تعاني أزمة متجددة، وأن هذه الأزمة، تنشأ انعكاسا للآزمات التى يعانيها الاقتصاد الرأسمالى، تلك الآزمات التى تبدو وكأنها مستعصية على الفهم ولا تستجيب للعلاج.

وتتجلى حدة هذه الآزمات فى التناقض القائم بين رواد المدرستين الكينزية والنقدية المعاصرة، سواء حول أسباب حدوثها، أو حول السياسات المتعلقة بعلاجها. وهذا التناقض، يمكن أن يعزى إلى العجز النظرى عن فهم ما يجرى فى الواقع الراهن للرأسمالية المعاصرة، وما يترتب على ذلك العجز من عدم فعالية أدوات السياسات الاقتصادية الكينزية أو النقدية المقترحة لمواجهة تلك الآزمات. وعدم الفاعلية، على هذا النحو، لا يرجع إلى الأخطاء فى تطبيق الفكر الكينزى أو الفكر التقليدى، بقدر ما يرجع إلى القصور فى بنىان النظرية الاقتصادية كما يقدمها رواد هاتين المدرستين. ذلك البنىان، المحكوم بعقيدة تقديس الرأسمالية، والإيمان بقدرتها على التجديد الذاتى، وخلودها، وصلاحياتها للبقاء.

أولاً: تناقضات الفكر الكينزى (لا شيء يبقى على حاله إلى الأبد)

قبول الفكر الكينزى بالعديد من أوجه النقد التى تبلورت وصارت الآن جزءاً من النظرية الاقتصادية واستقرت كمبادئ فى محتويات علم الاقتصاد المدرسى. ومن هذه الأوجه ما يلى:

- أن الكينزية قد بنيت فى الأساس كنظرية لاقتصاد مغلق يبدو وكأنه منقطع الصلة بالعالم الخارجى.
- ومنها أيضاً، أن الكينزية قد اهتمت بتحليل أداء الاقتصاد الرأسمالى فى الأجل القصير وأهملت تحليل آلية النمو فى الأجل الطويل.
- ولقد ساهم رواد المدرسة التقليدية المعاصرون فى تطوير هذا النقد، حينما اتهموا الفكر الكينزى بأنه أعطى أعداء الرأسمالية سلاحاً يهدمها، بزعمه أن الرأسمالية قد فقدت فاعليتها على النمو التلقائى لما ينطوى عليه أسلوبها الإنتاجى من عدم الاستقرار ولبله نحو الركود والقصور المزمع فى استخدام الموارد.
- وأكدوا بالإضافة إلى ذلك، أن تطبيق الكينزية قد أدى إلى زيادة تدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية لضمان التوظيف الكامل، على النحو الذى اضعف فاعلية قوانين السوق وبالذات سوق العمل، كما أدى إلى زيادة الإنفاق العام، وأسهم فى تفاقم عجز الموازنة العامة للدولة، وزيادة الإصدار النقدى والدين العام، وهو ما يتنافى مع نظام حرية المشروعات ويعوق المبادرة الفردية.
- ولم يتوقف نقد الكلاسيك المعاصرين للفكر الكينزى عند هذا الحد، بل إنهم حاولوا زعزعة الأساس النظرى الذى تقوم عليه السياسة الاقتصادية الكينزية، بالتشكيك فى سلامة دالة الاستهلاك الكينزية قصيرة الأجل، المبنية على أساس تبعية الاستهلاك للدخل الجارى.
- وأدخلوا بالإضافة إلى ذلك، فكرة الفواصل الزمنية التى ينطوى عليها مسار تأثير الإجراءات التقديرية، المالية والنقدية، على مستوى الدخل النقدى وما تزاوله تلك الفواصل، من إضعاف دورة الدخل - الإنفاق فى الاقتصاد، وما يترتب على ذلك، من تلاشى أثر تضاعف المضاعف مع المعجل فى تحديد مستوى النشاط الاقتصادى.

● ومنها أيضا، أن النظرية العامة لكينز جاءت فى الأساس لعلاج الاقتصاد وهو فى حالة الكساد الكبير. وكانت المشكلة آنذاك متبلورة فى تفضى البطالة وانخفاض الأسعار، وهو ما كان يتطلب زيادة فى النفقات العامة وخفضا للضرائب، وهما إجراءان مقبولان تماما من الناحية السياسية.

إلا أنه فى حالة التضخم، فإن الأمر يتطلب تخفيض النفقات الحكومية، وزيادة للضرائب، وهما أمران غير مقبولين سياسيا. وبالإضافة إلى أنه سرعان ما تبين أنه ليس من السهل إحداث أثرهما فى مواجهة الشكل الحديث للتضخم، أى تضخم الأجور والأسعار فى ظل توحش الاحتكارات ونمو نضال نقابات العمال.

والخلاصة: أنه يمكن القول بأن السياسة الكينزية كانت طريقا ذا اتجاه واحد، أو إنها بدقة أكبر، تبعا لتوصيف جالبريث^(٢)، «كانت طريقا جبليا فسيحا يسمح لهبوط ممتع وسهل، ولكن صعوده يتطلب جهدا شاقا للغاية محفوقا بعدم اليقين». ومن جانبه شبه الاقتصادى النمساوى فريدريش فون هايك^(٣) (١٨٩٩-١٩٩٢) الحاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد عام ١٩٧٤ روشة العلاج الكينزى بالدواء المخدر الذى أضفى على المريض حالة من النشوة عند تعاطيه، إلا أنه شعر بالأم حادة بعد إفاقة.

* * *

ثانيا: تناقضات الفكر النقدي المعاصر (وهم الكمال):

وكما انتقد الكلاسيك المعاصرون الفكر الكينزى، فإنهم قد تلقوا أيضا سهام النقد، وخاصة، بعد ما ظهرت النتائج العملية لتطبيق سياستهم الاقتصادية.

وقد اتسعت دائرة انتقاد الفكر النقدي المعاصر لتشمل أوجها عديدة نتناول: دالة الاستهلاك طويلة الأجل، ودالة الطلب على النقود، واتجاه السببية بين التغير فى عرض النقود والتغير فى الدخل القومى النقدي، وقاعدة عرض النقود، والتحيز الاجتماعى لصالح الأثرياء. والنتائج السلبية لتطبيق سياستهم الاقتصادية:

● حيث يشير دكتور عباس عدنان على إلى أن دالة الاستهلاك طويلة الأجل، كما يقدمها فريدمان، تفيد بأن الاستهلاك دالة فى الدخل الدائم، وليس فى الدخل الجارى

كما يرى كينز، وهو ما تم انتقاده، استنادا إلى أن العوامل التى تتحكم فى مستوى إنفاق الفرد أمر لا يمكن تصويره استنادا إلى الاعتقاد الشخصى والخيال النظرى، وإنما يتطلب ذلك دراسة وتمحيص السلاسل الزمنية طويلة الأجل، بالإضافة إلى دراسات اقتصادية وقياسية تستعين بأساليب التحليل النفسى الحديثة لاختبار سلوك المستهلك إزاء التغيرات التى تطرأ على دخله^(٤).

● ومن جانب آخر يشير الدكتور ماهر بتراحنا إلى أن دالة الطلب على النقود، تمثل العمود الفقري لنظرية الكمية المعاصرة. ومع ذلك فإن الأبحاث التطبيقية التى أجريت بمعرفة أنصار هذه النظرية، بما فيهم فريدمان ذاته، أفادت بأن التغيرات المقترحة لتفسير التغير المشاهد فى الطلب على النقود قد تمثلت أساسا فى الدخل الدائم، أما التغيرات الأخرى المتضمنة فى تلك الدالة فلم تحظ إلا بأهمية ثانوية، وبوجه خاص، فإن تغيرات سعر الفائدة لم تلعب دورا ملموسا فى هذه الدالة. وذلك استنادا إلى أن الدراسات التطبيقية التى أجريت على العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة، أظهرت أن الطلب على النقود لم يتجه إلى الزيادة بانخفاض سعر الفائدة^(٥).

● وبالنسبة لاتجاه السببية بين عرض النقود ومستوى الدخل النقدي، فإن الفكرة الأساسية فى نظرية الكمية المعاصرة، تتبلور فى أن عرض النقود ما زال يعتبر العامل الأكثر أهمية فى تحديد مستوى النشاط الاقتصادى. وأن الدورات الاقتصادية الكبيرة، التى حصلت فى الماضى يمكن أن تعزى بالدرجة الأولى إلى التقلبات الحادة فى نسبة النمو فى عرض النقود. وأن اتجاه السببية كان من عرض النقود إلى الناتج القومى الصافى. بل وأكثر من ذلك، فإن النقديين قد ذهبوا فى تفسير أحداث الكساد الكبير (١٩٢٩ - ١٩٣٣)، إلى الزعم بأن السلطات النقدية فى الولايات المتحدة كانت قد اتبعت سياسة انكماشية بدرجة كبيرة فى تلك الفترة.

وهذه التفسيرات، قد قوبلت بالنقد من جانب معارضيه، على أساس أن ثبوت وجود علاقة إحصائية بين متغيرين، حتى لو كانت السلاسل الزمنية التى يقوم عليها هذا التحليل طويلة المدى، لا يكفى للجزم بأن هناك علاقة حقيقية بين هذين المتغيرين، كما أنها لا تعكس حقيقة اتجاه السببية بينهما، إن كان ثمة أدلة إحصائية على وجود هذه العلاقة. أى أنها لا تنفى مطلقا من أن تكون العلاقة السببية - بين المعروض النقدي والدخل القومى - علاقة عكسية، بمعنى أنها لا تنفى أن التغيرات فى الدخل القومى قد تكون هى السبب وأن التغيرات فى كمية النقود تكون هى النتيجة، فضلا عن

وجود متغيرات أخرى مستقلة عن التغيرات فى عرض النقود، يمكن أن تؤثر فى مستوى النشاط الاقتصادى، ومن قبلها، التغيرات فى الاستثمار الخاص والعام والإنفاق الحكومى والصادرات.

وهو ما عبر عنه جالبريث^(٦) قائلا «كانت هناك تساؤلات عما يعتبر سببا وما يعتبر نتيجة، وأيضا ما يعتبر مصادفة، وربما تكون التحركات فى الأسعار أو حجم التجارة هى التى تحدث التغير فى عرض النقود، ويضيف «بأن فكرة فريدمان لم تتضمن شرحا كافياً لتفسير الارتباط الاقتصادى بين التغير فى عرض النقود والتغير فى المستوى العام للأسعار».

وقد تدعم النقد الموجه لفرض اتجاه السببية من كمية النقود إلى مستوى الدخل النقدي، عندما جاء تفسير الكينزيين لأزمة الكساد الكبير على طرف نقيض من التفسير النقدي، حيث أشاروا إلى أن السلطات النقدية كانت قد اتبعت سياسة توسعية خلال تلك الأزمة. إلا أن الكميات المعروضة من النقود قد تم استيعابها وحجبت عن الاستثمار وظلت معطلة Idle فى مصيدة السيولة.^(٧)

كما أشار الكينزيون أيضا، إلى أن العيب الرئيسى فى النظرية الكلاسيكية يعود إلى عجزها عن تحديد المستوى الإجمالى للتشغيل والإنتاج، وإلى افتراضها قدرة قوى السوق على دفع الاقتصاد نحو العمالة الكاملة بشكل تلقائى، ويزعمون أن النظرية الكلاسيكية تصلح فقط عندما تتحقق العمالة الكاملة وليس قبلها.

وفى هذه النقطة يتفق ميردال^(٨) مع الكينزيين فيقول بأنه «لا توجد يد خفية يمكن أن تميل إلى استعادة التوازن عندما يتم الابتعاد عنه بشكل واضح، فالعمليات التراكمية تتسبب فى المزيد من اختلالات التوازن».

● أما بالنسبة لقاعدة عرض النقود: فإنها تعتبر الأداة الرئيسة من وجهة نظر الكلاسيك المعاصرين لتطبيق السياسة النقدية فى الاقتصاد. حيث أشار «فريدمان» إلى ضرورة خضوع والتزام السلطة النقدية لقاعدة محددة ومعلومة مسبقا من تغيير العرض الكلى للنقود، وبالتالي، ضبط معدل التغير فى كمية البنكnotes المصدر بما يتماشى مع هذه القاعدة.

ولقد قوبلت هذه القاعدة بالنقد فى أربعة مواضع^(٩): أولا، لأنها تركز على إمكانية تحكم السلطات النقدية المطلق فى مقدار الكمية النقدية المتداولة. ثانيا، لأنها لا تعبر أى

اهتمام إلى مرونة سعر الصرف. ثالثاً، إنها تقود إلى تقلبات كبيرة في سعر الفائدة. رابعاً، لأنها تتخذ من ارتفاع مستوى البطالة فوق نسبته الطبيعية أداة انتقال رئيسة نحو الاستقرار الاقتصادي:

(١) وفيما يختص بالموضع الأول، فإن الشك في قدرة السلطات النقدية على التحكم المطلق في عرض النقود، يستند إلى عدم وجود تعريف واحد ومحدد لعرض النقود. ولذلك تنشأ صعوبات عملية عند تحديد، وقياس، وتفسير عرض النقود وتلك الصعوبات تبدو من الجسامة بحيث لا يمكن الركون لأي إجراء خاص يتعلق بعرض النقود دون البدء بمواجهتها وتذليلها.

(٢) فيما يختص بالموضع الثاني، فإن الإجراءات النقدية التي تتخذ للسيطرة على التضخم الداخلي، يمكن أن تصاب بالفشل نتيجة للتسربات التي تصيب الاقتصاد المفتوح على الخارج إذا تمت هذه الإجراءات في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة. أي أن نجاح عرض النقود في علاج التضخم يقتضى تعويم أسعار الصرف. وذلك لأن المرونة في أسعار الصرف تتيح للقطر المعنى أن يعزل نفسه إلى حد معين عن التضخم المتولد خارجياً، غير أنه من المشاهد أن هذه المرونة يصعب تحقيقها.

(٣) وفيما يختص بالموضع الثالث، فإن الاعتبارات العملية المتعلقة بإدارة الدين العام، تقتضى من السلطات النقدية الاختيار بين بدلين، إما أن تسيطر على عرض النقود أو على سعر الفائدة. ومن الناحية العملية، فإن هذه السلطات عادة ما تفضل البديل الثاني، أي تفضل السيطرة على سعر الفائدة، بدلا من تغيير عرض النقود، وهو ما يؤدي غالبا إلى تقلبات حادة في سعر الفائدة كنتيجة لصعوبة التحكم في تفضيلات الجمهور للاحتفاظ بأرصدتهم النقدية في شكل عملة أو ودائع تحت الطلب أو ودائع آجلة.

(٤) وفيما يختص بالموضع الرابع، فإن النقد ينصب على مقولة الكلاسيك المعاصرين، بضرورة كفاءة المرونة التامة لمعدل البطالة والعمل على رفع مستواه فوق نسبته الطبيعية، ليقوم بدور المنظم عند تحديد معدلات الأجور والتوظيف وتحقيق الاستقرار في المدى الطويل، وهو ما يترتب عليه، بالإضافة إلى التوترات الاجتماعية والسياسة التي عادة ما تصاحب ظاهرة البطالة، تخفيض الطلب الكلى الفعال في الاقتصاد.

عامل عام ١٩٧٧ إلى نحو ٦٣,٦ الف عامل فى عام ١٩٨٠, وقد تفاقم هذا الوضع عند ارتفاع نسبة البطالة إلى ٤٣ بالمائة خلال الفترة من أكتوبر ١٩٨٣ إلى مارس ١٩٨٤ م.

وفى تعليقه على هذه النتائج قال المفكر الفرنسى دوجوفينيل بأن فريدمان يتجاهل كليا أن نظريته هذه قد دفعت الدولة التى ينتمى إليها عاطفيا وربما عقائديا إلى الكارثة. حيث يشاهد التطبيق المأسوى إلى الحد الذى حمل بعض الخبراء الإسرائيليين إلى اقتراح بيع دولتهم بالمزاد العلنى، وأضاف بأنه لا يستغرب مثل هذا الأمر عندما تطرح فكرة دولة الاقتصاد كحل لازمته، فهذا التدبير يعنى فى الأساس ربط أمة بأمة أخرى^(١٢).

- وفى المملكة المتحدة، وفى عام ١٩٨٠، أخذت حكومة المحافظين (حكومة تاتشر) بمجمل هذه السياسات، وترتب عليها تراجع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بنحو - ١,٠ بالمائة عن العام السابق، وفى العام التالى تراجع هذا المعدل بنحو ٢,٢٠ بالمائة، ثم تحسن قليلا إلا أنه لم يزد عن ٠,٥ بالمائة عام ١٩٨٢. وفيما يتعلق بالبطالة فقد ارتفع معدلها من ٧ بالمائة عام ١٩٨٠ إلى ١٠,٦ بالمائة، ١٢,٢٥ بالمائة فى عامى ٨١ و ١٩٨٢ على التوالى. أما بالنسبة للتضخم، فقد ارتفعت أسعار السلع الاستهلاكية عن العام السابق بنحو ١٨ بالمائة و ١١,٩ بالمائة و ٧,٣ بالمائة على التوالى فى الأعوام ٨٠, ٨١, ١٩٨٢.

- وفى الولايات المتحدة، وفى عام ١٩٨١، تبنت حكومة «ريجان» تلك السياسات، فكان أن انخفض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى عام ١٩٨٠ بنحو - ١ بالمائة من العام السابق، ثم تحسن قليلا بنحو ١,٩ بالمائة عام ١٩٨١، إلا أنه عاد فتراجع بنحو ١,٧٥ بالمائة عام ١٩٨٢، وفيما يتعلق بمعدل البطالة فقد ارتفع عن العام السابق بنحو ٧,٢ بالمائة، ٧,٦ بالمائة، ٩,٥ بالمائة على التوالى فى الأعوام ٨٠ و ٨١ و ١٩٨٢.

ومما تقدم، يتبين أن التضخم الركودى ظل، رغم تطبيق السياسات الاقتصادية لرواد مدرسة شيكاغو، يعبث بالاستقرار الاقتصادى للدول الرأسمالية الصناعية فى الثمانينات. وفى تعليقه على ذلك، قال «كنيث جالبريث»، الاقتصادى الأمريكى، إن النقودية وهى تعالج الركود الذى عانتها الولايات المتحدة، فإنها قد أتت بدءا آخر وهو التضخم، تماما كما تشفى مريضا من مشكلة ما لتدفعه نحو مشكلة أكثر خطورة. وأضاف، نحن نلاحظ كيف أن الرئيس «ريجان» الغارق فى مشروعاته الفضائية يقدم

لنا موازنة تكاد تقول بالحرف الواحد إن الدولة الأولى فى العالم هى على حافة الإفلاس^(١٣).

وفى مقابل التضخم المؤلف من رقمين، وجدت أسعار الفائدة المؤلفة من رقمين، وأدت هذه الأخيرة إلى تقليص الطلب على إنشاء المساكن الجديدة، وعلى السيارات وغيرها من المشتريات التى تعتمد على الائتمان. وفى العامين ١٩٨٢، ١٩٨٣ أدت هذه الأسعار المرتفعة للفائدة إلى تضيق شديد للإنفاق الاستثمارى لدوائر الأعمال. وفى أذبال ذلك حدثت زيادة كبيرة فى البطالة بلغت ١٠,٧٪ فى قوة العمل المدنية فى أواخر ١٩٨٢. وكذلك، حدث أعلى معدل لإفلاس المؤسسات الصغيرة منذ الثلاثينيات وضغط شديد على أسعار المنتجات الزراعية. وفوق ذلك، أدت أسعار الفائدة المرتفعة إلى حدوث تدفق قوى للأموال الأجنبية ترتب عليه ارتفاع مفاجئ فى قيمة الدولار، وتقييد الصادرات الأمريكية، وتشجيع قوى للاستيراد، ولا سيما من اليابان. وكانت النتيجة الإجمالية، هى حدوث أعمق كساد اقتصادى منذ «الكساد الكبير»^(١٤).

وهنا تجدر الإشارة، إلى أن فشل السياسة الاقتصادية للكلاسيك المعاصرين، فى إخراج النظام الرأسمالى من أزمتة فى ذلك الحين، إنما تعود، ضمن عوامل أخرى، إلى تركيز هؤلاء الرواد عل ضرورة تخلى الدولة عن وظيفتها الاجتماعية بتقليص الإنفاق على البرامج الاجتماعية، وسماحها بتوسيع دائرة البطالة، باعتباره الطريق الرئيسى لتقليص عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات فى الدول الثلاث، إسرائيل، وإنجلترا، والولايات المتحدة التى جرى فيها تطبيق تلك السياسات. وهذا التناقض الكامن فى فكر رواد المدرسة النقدية المعاصرة، والذى يتجلى فى دعوتهم لتقييد الإنفاق الحكومى الاجتماعى دون الإشارة لتقييد الإنفاق الحربى، كان حفزا لكى يقول «جالبريث» أيضا، بأننا اليوم نشهد كيف أن النفقات العسكرية تكاد أن تحجب النفقات المدنية^(١٥).

* * *

هنا يجب التنويه، إلى أهمية المبدأين اللذين أشير إليهما فى مقدمة هذا البحث، ويفيدان، بأن طريقة الإنتاج هى التى تحدد الفكر، وليس الفكر هو الذى يحدد طريقة الإنتاج. وأن التحليل الاقتصادى، والسياسة الاقتصادية المبنية عليه، تظل فى النهاية، رغم زعم الحياد العلمى والموضوعية، محكومة بحدود الإطار المذهبى الذى يعتنقه رواد كل مدرسة.

فحيث اندمجت الدولة فى البلدان الرأسمالية الصناعية، مع المشروعات الاحتكارية الخاصة، ليشكلا معا ما يسمى برأسمالية الدولة الاحتكارية، وحيث بنيت الجامعات وأقيمت مراكز البحث العلمى لتعمل فى خدمة هذه الاحتكارات ويتمويل منها، فإن التحليل الاقتصادى والسياسة الاقتصادية، مهما حدث لهما من تطور، سيظلان فى النهاية محكومين بالأهداف التى يسعى النظام الرأسمالى لتحقيقها.

● وهذا المسعى يتضح بجلاء من ارتكاز السياسة الاقتصادية لرواد مدرسة شيكاجو على توسيع دائرة البطالة، وتحقيق المرونة لمعدل البطالة الطبيعية، وتقليص المعونات المادية والنقدية المقدمة للعمال بهدف كسر قوة مساومتهم الجماعية لكى يقبلوا بانخفاض أجورهم الحقيقية إذا ما ظل اتجاه الأسعار نحو الصعود.

● كما أن هذا المسعى يتضح أيضا من دعوتهم إلى تخفيض الضرائب على الأرباح ورؤوس الأموال لزيادة عوائد حقوق الملكية (الربح والفائدة والربح) بهدف حفز النشاط الإنتاجى والاستثمارى الخاص.

* * *

وخلاصة القول، أنه توجد فجوة عميقة بين الفكر والحوار النظرى من جانب، وحقائق الاقتصاد من الجانب الآخر، ولم تستطع النظرية الاقتصادية الغربية، وهى تفسر التغير الذى يحدث فى سلوك الدورة الاقتصادية، سوى أن تضيف للمعرفة الإنسانية مصطلحا جديدا هو فترة التضخم.

وفى الحقيقة، فإن القصور فى الفكر الكينزى والفكر النقدى، يرجع، كما يرى الدكتور فؤاد مرسى، إلى أنهما فى الواقع ليسا إلا رافدين ينبعان من الفكر الاقتصادى الرأسمالى، وكلاهما، يهتم فى الأساس بطبيعة التداول النقدى، ويهمل طريقة الأداء الحقيقى لهيكل الاقتصاد الرأسمالى والقوانين الموضوعية التى تتحكم فيه، وهذه النظرة إلى المسألة الاقتصادية، تركز على الظواهر النقدية والمالية وحدها، بل إنها تحول الظواهر الاقتصادية كلها إلى ظواهر نقدية ومالية، وهى نظرة تصلح لتحديد حركة هذه الظواهر تحديدا كميا، ولكنها تظل عاجزة عن طرح تشخيص أو تقديم حلول شافية للمسائل الاقتصادية أو حتى للظواهر النقدية والمالية نفسها، فالنقود مجرد أداة للتعبير الكمى عن الظواهر الاقتصادية^(١١).

وفى المقابل، فإن النظرة البنوية إلى المسألة الاقتصادية، تغوص فى أعماق الظواهر الاقتصادية لتحصل إلى الهيكل الإنتاجى وهيكـل التوزيع، وتتسع لتشمل المسألة الاقتصادية بمعناها الواسع، أى فى إطارها الاجتماعى الشامل. ومن ثم فإنها تكشف عن الجذور الحقيقية لأزمة الاقتصاد الرأسمالى، وتفيد بأن علاقات التوزيع، القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، لا تسمح للقدرة على الاستهلاك بأن تنمو بنفس القدر الذى تنمو به القدرة على زيادة الإنتاج، وهو ما يؤدى فى التحليل الأخير إلى إصابة الاقتصاد بالركود.

وبالإضافة إلى هذا، فإن تعاظم قدرة الاحتكارات، والتكتلات الاقتصادية فى السيطرة على الأسواق، تؤدى إلى سقوط الفروض الكلاسيكية القائمة على حرية المنافسة وحرية التجارة، وهو ما أدى إلى إحلال الأسعار الاحتكارية محل الأسعار التنافسية، ومن ثم فإن جهاز الأسعار قد فقد استقلاله وأصبح متغيراً يتم التحكم فيه بواسطة الشركات الاحتكارية الكبرى، وهو ما يشل فعالية آليات السوق ويصيب الاقتصاد بالتضخم رغم تفشى البطالة واستمرار الركود.

وهذه النظرة البنوية، لتفسير الأزمة الاقتصادية، تتفق، فى رأى الدكتور محمود عبد الفضيل، مع النظرة التى تأخذ بها مدرسة قصور الاستهلاك. وهى مدرسة تقول، إن ضعف القوة الشرائية لدى الفئات الأجرية ومحدودية الدخل - الناجمة عن سوء توزيع الدخل بين القوى المشتركة فى توليده - يؤدى إلى انكماش فى حجم الطلب الكلى الفعال فى المجتمع وهو ما يؤدى إلى الانكماش والركود الاقتصادى^(١٧).

ومما يضاعف شدة هذا الركود، أن نمو الإنتاج، فى ظل النظام الرأسمالى، يخضع لقوانين السوق العشوائية، الأمر الذى غالباً ما يسفر فى النهاية عن حدوث الاختلال فى التناسب بين فروع الإنتاج المختلفة، وبالأذات بين الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية وتلك المنتجة للسلع الإنتاجية، وما يترتب على ذلك من صعوبات وفوضى فى تصريف الناتج الاجتماعى.

الفصل التاسع

تناقضات الاقتصاد السياسى الماركسى

كان

حلم الماركسية الدؤوب، وغايتها المنشودة، هو إزاحة الرأسمالية من الوجود وبناء الاشتراكية بديلا لها، وهو ما تجسد عبر نضال طويل فى بناء الدولة الاشتراكية فى بلدان الاتحاد السوفيتى والصين وكوبا وفيتنام وكوريا وبلدان شرقى أوروبا.

ولهذا، لم يكن ماركس أبدا اقتصاديا أكاديميا فقط مثل معاصريه، والمعارضين له من بعدهم، وإنما كان أيضا مناضلا ثوريا. فلم يسع إلى فهم العالم فقط وإنما سعى إلى تغييره، وله فى ذلك مقولة شهيرة «لقد اكتفى الفلاسفة بتفسير العالم بطرق شتى، مع أن المهم هو تغييره».

ففى الوقت الذى سعى فيه الاقتصاديون البرجوازيون إلى إعادة تشكيل علم الاقتصاد، وتبرير ديمومة الرأسمالية، سعى هو إلى إعادة تشكيل تاريخ العالم بأسره. فلم يتوقف عند التنبؤ فقط، ولكنه طابق الفكر على العمل، وأسس حركة شيوعية جنارية وتولاها بالرعاية حتى صارت شبحا يجول فى أوروبا، وفى العالم، يثير رعب الرأسماليين وفزعهم أينما كانوا.

ولكن الرياح، عادة، تأتى بما لا تشتهى السفن. فبعد صراع مرير بين الشيوعية والرأسمالية، جاوز أربعة عشر عقدا من الزمان، تبددت أوهام الأولى وتجلت أحلام

الثانية، فغرقت سفينة الماركسية وطفئت سفينة الليبرالية. ففى خضم هذا الصراع تهاوت قلاع الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى وشرقى أوروبا وغمرتها أمواج الرأسمالية بسحر قيمها الليبرالية الأسرة، وجاذبية سلعها الاستهلاكية التى لا تقاوم، وفيض رؤوس أموالها التى لا ترد. وهو ما سبق ونبه إليه ماركس^(١٨) نفسه فى متن البيان الشيوعى الأول (١٨٤٨)، مشيرا إلى أن الأسعار الرخيصة لسلعها هى المدفعية الثقيلة التى تهدم بها كل أسوار الصين.

ففى أتون الحرب الباردة بين النظامين، الرأسمالى ونقيضه الاشتراكى، انهزم الثانى، تحت وطأة المركزية والبيروقراطية والدكتاتورية، وانتصر الأول، بقوة الديمقراطية وديناميكية قوى السوق وقدسية الحرية الفردية. وعند ذلك، رضى المهزومون إلى المنتصرين وتبنوا فلسفتهم وثقافتهم ونظامهم الاقتصادى. وكان ذلك تطبيقا حيا لقاعدة ابن خلدون الشهيرة التى تقضى بأن «المغلوب يتبع الغالب ويقلده ويتأثر به».

وبذلك توج العالم نظاما اقتصاديا واحدا هو النظام الرأسمالى، واعتمد فلسفة اقتصادية واحدة هى الفلسفة الليبرالية.

* * *

والماركسية، مثل غيرها من المذاهب الاقتصادية، قد قوبلت بالكثير من أوجه النقد والبخس. فقد حازبها خصومها بنفس الدرجة من الإصرار وبنفس الأسلحة الوحشية التى سبق وأن حاربتم بها سواء فى المجال النظرى أو التطبيقى.

أولا: نقد الفكر الماركسى.. (لا شىء مقدس)

كان نقاد الماركسية البرجوازيون وعلماء الاجتماع المثاليون ينتقدون المقولة الماركسية القائلة بأن التاريخ يصنعه الناس، ولكنهم لا يصنعونه على هواهم، بل على أساس الشروط الموضوعية التى تحدد وعيهم وإرادتهم، ويؤكدون، وما زالوا يؤكدون، أن الماركسية حين تعترف بالقانونية الموضوعية، بالضرورة فى تطور المجتمع، إنما تحول الناس إلى دمية للضرورة الاقتصادية وتنكر إمكانية نشاط الناس الواعى الحر.

وفى كتابه الشامل عن «تطور الفكر الاقتصادي» أجمل الدكتور حسين عمر النقد الموجه إلى الماركسية فى عدة نقاط أساسية يمكن إيجازها على النحو التالى:

- يشير النقد الموجه إلى نظرية العمل فى القيمة، إلى أن قيمة السلعة لا تتحدد فقط بكمية العمل الذى يفقد فى صنعها، ولكنها تتحدد بنفقة إنتاجها عموماً (العرض) وعلاقتها بمنفعة السلعة وقدرتها على إشباع حاجة إنسانية (الطلب). وهذا النقد، فى حالة قبوله، يعنى أن رأس المال المتغير (العمل) ليس هو المصدر الوحيد لفائض القيمة وبالتالي الأرباح، مما يعنى هدم نظرية ماركس عن فائض القيمة.

- وبخصوص مستوى الأجور، اتجه الفكر الاقتصادي المعاصر إلى اعتبار أن تراكم رأس المال يؤدى إلى إبخال تحسينات تكنولوجية متقدمة فى وسائل الإنتاج مما يترتب عليه، زيادة الإنتاجية، ومن ثم ارتفاع مستوى الأجور باستمرار. وهو ما يتعارض مع مقولة ماركس بأن تسارع تراكم رأس المال يؤدى إلى الإفراط فى الإنتاج وتزايد البطالة، وتراجع الأجور إلى مستوى الكفاف.

- كما يتجه نقاد الماركسية إلى البرهان على أن، نمو ظاهرة المشروعات الصغيرة المغذية للصناعات الكبرى ونمو الشركات المساهمة وصدور تشريعات مكافحة الاحتكار قد ساهمت جميعها فى نمو الطبقة الوسطى، وبالتالي، فإن تراكم رأس المال قد سبب تركزا فى الإدارة وليس فى الملكية. وهو ما يدحض من وجهه نظرهم مقولة ماركس بأن النمو الرأسمالى ينطوى على ظاهرة تركيز وتمركز رأس المال فى يد طبقة قليلة العدد قوية التأثير من الرأسماليين، فى مواجهة طبقة عمالية كبيرة العدد ضعيفة التأثير تتسع قاعدتها البشرية يوماً بعد يوم فى غمار النمو الرأسمالى.

- ولأن درجة الاستغلال، فى الفكر الماركس، يعبر عنها كنسبة مئوية بين فائض القيمة ورأس المال المتغير ($\frac{S}{V}$)، وأن معدل الأرباح يعبر عنه كنسبة مئوية بين فائض القيمة ورأس المال الكلى الثابت والمتغير ($\frac{S}{V+C}$)، فإن خصوم الماركسية وناقديها حاولوا إظهار التناقض بين مقولات ثبات درجة الاستغلال من ناحية، ونمو الاتجاه التنازلى لمعدلات الأرباح من ناحية ثابتة، وسريان اتجاه رأس المال الثابت (C) للتراكم على مدار الوقت من ناحية ثالثة، للتدليل على عدم صلاحية مقولة الاتجاه التنازلى لمعدلات الأرباح فى المدى الطويل للانطباق على اقتصاديات الرأسمالية المعاصرة.

- وفي شهادته يقول، المفكر المصرى الماركسى محمد سيد أحمد إن الشيوعية كما تصورها كارل ماركس، كان ينبغى ألا تكون فقط نقيض الرأسمالية، بل أيضا نتاجا لها. إذ أن جوهر الفكر الماركسى هو أن تناقضات المجتمع الرأسمالى المتطور والصراع الطبقي الدائر بين قواه الاجتماعية سوف تفرز بالضرورة نقيضه وهو المجتمع الاشتراكى. فهو (أى ماركس) لم يتصور تحديد ملامح المجتمع الاشتراكى وخصائصه بمعزل عن الرأسمالية. إذ أن نضج مقدمات الثورة الاشتراكية يتحقق فقط فى ظل رأسمالية متطورة غزيرة الإنتاج سيئة التوزيع. وهو ما لم يحدث مطلقا إذا نجحت الثورة الاشتراكية فى أكثر البلدان الرأسمالية تخلفا وفشلت فى أكثر البلدان الرأسمالية تقدما.

- وبالنسبة لمقولة عدائية الصراع الطبقي فى ظل الرأسمالية، فإن نقاد الشيوعية، قد أظهروا أن النمو المتسارع للطبقة الوسطى فى الاقتصاديات الحديثة يدحض فكرة حتمية انقسام المجتمع إلى طبقتين متعاديتين، هما العمال ورجال الأعمال. كما أن ترسخ القيم الديمقراطية ونمو حركة المجتمع المدنى فى المجتمعات الرأسمالية الصناعية قد أعطى الطبقة العاملة وحلفاءها دورا كبيرا فى تهذيب عملية الصراع الاجتماعى وتلطيف المساومة الاجتماعية مما يساعد على تصفيه التوترات الاجتماعية أولا بأول. كما أن ظاهرة تكون فائض أو مستودع متزايد من القوة العاملة مما يسبب تراجع الأجور إلى مستوى الكفاف التى كانت سائدة فى بداية النمو الرأسمالى لم تعد قائمة الآن، إذ يتم امتصاصها أولا بأول كلما توسع التقسيم الاجتماعى للعمل وتنوعت فروعه وتباينت أنشطته.

- بل وأكثر من ذلك، فإن المفكر الماركسى البلغارى جورج لوكاش (١٨٨٥-١٩٧١)، قد ذهب إلى حد القول بأن التناقض الأساسى بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج لم يعد قائما. فقد أصبحت القوى المنتجة، تنتج، فى الوقت الحالى، مقدارا من الثروة يبلغ من ضخامته أن هذه القوى أخذت تدعم الملكية الخاصة بدلا من الدخول فى صراع معها.

- كما أن مقولة دكتاتورية البروليتاريا، تعتبر اليوم من العبارات الأثرية التى عفا عليها الزمن وتجاوزها الدهر بعد ترسخ القيم الديمقراطية وتنمى دورها فى نمو ظاهرة التراضى القومى والسلام الاجتماعى والتصالح بين الطبقات.

ولا شك أن نقد الماركسية، من قبل خصومها وأعدائها الطبقيين والأيدولوجيين أصبح الآن يكسب مصداقية أكبر بعد تصدع النظام الاشتراكى وتفكك الاتحاد

السوفيتي وانهيار حلف وارسو، مما ترك الماركسية عارية من أى غطاء أو حماية. فصارت عقيدة مهجورة حتى من عبادها ومريديها.

والسؤال المطروح الآن، والذي يحتاج إلى إجابة، لماذا اندثرت الماركسية الآن وصارت أثرا بعد عين؟، ولماذا أصبحت مذهبا لقيطا تبرأ منه الجميع ؟

* * *

ثانياً، الماركسية.. إبداع فى التنظير.. إخفاق فى التطبيق

فى مجال التطبيق، تكشفت المقابلة بين النظامين، الرأسمالى ونقيضه الاشتراكي، عن ظهور ثلاث طبقات متعارضة، هم: الملاك، والأجراء، والبيروقراط :

● والملاك، هم حائزو وسائل الإنتاج وهم أسياد النظام الأول. والبيروقراط، هم حائزو جهاز الدولة وهم أسياد النظام الثانى. وفى حال التحول من النظام الأول إلى النظام الثانى، تتلاشى طبقة الملاك، وتتوحش طبقة البيروقراط.

● والبيروقراط، هم سلطة بغير ملكية: فرغم عدم تجانسهم إلا أنهم واعون تماماً مصالحهم الخاصة. وهم يتدرجون فى المراكز الاجتماعية، وتتفاوت أنصبتهم من الفائض الاقتصادى تبعاً لتفاوت درجاتهم فى سلم النظام الهرمى للدولة، فهم حراسها وحمايتها والمستخدمون لديها، ومسيرو دولاب العمل فيها، وحملة مباخرها، ومردود شعائرها، وحائزو مفاتيح خزائنها. منهم: البنكيير، وموظفو الدواوين، وترزية القوانين، والعسكر على اختلاف مراتبهم، ورجال السلطة أينما احتلوا مواقعهم، والبصاصون، والصحفيون، والإعلاميون، ورجال الدين، وإلى غير ذلك من الصفوة ورجال النخبة المميزين.

● أما الطبقة العاملة، فقد ظلت على ما هى عليه، كسيرة القلب مسلوية الحق، أسيرة فى قاعدة الهرم الاجتماعى بكلا النظامين.

وفى مجال الإنتاج، ظهرت صور التمايز بين هذه الطبقات الثلاث:

● فالرأسمالية، طبقة ثورية، تسعى إلى تطوير وسائل الإنتاج. بغية تعظيم الأرباح والفوز فى حلبة المنافسة الاقتصادية التى لا ترحم الضعفاء، حيث تغرس قيم الانضباط والنظام والدأب والدقة واحترام التكامل فى العمليات الإنتاجية، وغير ذلك من قيم

النشاط الإنتاجي، وخاصة ما حققته من إبداع نظام المصنع من حيث كفاءة إدارته وضبط عملية تقسيم العمل فيه. وهو ما اعترف به ماركس ذاته، عندما أعلن أن الرأسمالية خلقت، خلال سيطرتها التي لم تكن مسيرتها قد تجاوزت مائة عام آنذاك، من قوى الإنتاج، قدرا أكبر وأضخم مما خلقتة كل الأجيال السابقة عليها مجتمعة.

● والعمال، هم أيضا طبقة ثورية، تسعى إلى تنمية المهارات وتعميم القدرات عن طريق الارتقاء بالتعليم والتدريب والتأهيل، بغية الفوز بفرص العمل عالية المهارة، مرتفعة الإنتاجية، ثرية الدخل، التي يولدها التطور المتسارع في وسائل الإنتاج.

● أما البيروقراط، فهم طبقة خاملة وغالبا فاسدة:

- ففي ظل الرأسمالية، يلعب المستخدمون دورا هامشيا في الإنتاج، ودورا ثانويا في الصراع الاجتماعي. فهم ليسوا من العمال، وليسوا من حائزي وسائل الإنتاج، وإنما هم مسيرو دولا ب العمل في مؤسسات الدولة ودواوين الحكومة.

- أما في ظل الاشتراكية، حيث تتوحش الدولة، حينما تمتلك جميع وسائل الإنتاج، وتسيطر على كافة مصادر الرزق وينابيع الحياة، وتمد أذرعاها إلى كافة مواقع العمل ومراكز الخدمات، وتنشعب مخالباها في كافة خلايا المجتمع، وشرايينه المغذية. آنئذ تتحول البيروقراطية إلى كائن خرافي يفترس كل ما تراه عيناه ويدهس كل ما تطأه قدماه.

وفي الجملة، لم يتغير حال الشعب كثيرا بعد التحول من الرأسمالية إلى الشيوعية. فقد تم قهر الإنسان مرتين، وتبددت أحلامه في كلا النظامين. في الأول، وهو يحلم بالثروة. وفي الثاني، وهو يحلم بالدولة. فلم ينعم بالثروة، ولم يحظ أبدا بالعدل من الدولة.

ولم تكن قضية البيروقراطية وأثرها المدمر على الاقتصاد والمجتمع والشعب غائبة عن وعي رواد الماركسية الأوائل. فقد كان إنجلز قد تنبأ بأن نمو بيروقراطية الدولة هو بداية مسار يهدد بافتراس المجتمع كله، وهو ما حدث بالفعل وأدى إلى انهيار النظام الشيوعي بأكمله.

ومنذ البداية، حذر «لينين» من خطر تضخم دور الدولة على النظام الاشتراكي، واعتبره مرضا سرطانيا يمكن أن يقضى على الدولة برمتها. عندما أشار إلى أن قوة الدولة يجب أن تتناسب مع حدة التناقضات الاجتماعية الكامنة فيها.

ففى ظل الاشتراكية، تتلاشى هذه الحدة، وتصير الدولة ملكا للغالبية الساحقة من الشعب، وبذلك تصبح وظيفتها هى منع الأقلية الرأسمالية من استعادة السلطة، ومن ثم، لا يجب أن تصل الدولة الاشتراكية إلى حالة من التضخم أو العنف أو القمع بحيث تعوق نمو القوى المنتجة.

فالدولة، من وجهة نظر لينين^(٢٠)، لا تمارس عمليات القهر إلا فى النظام الطبقي، الذى يوظفها لخدمة الأقلية وحماية استقلالها واضطهادها للغالبية العظمى من الشعب، مثلما هو حادث بالفعل فى النظم العشائرية والإقطاعية والعسكرية والرأسمالية المستبدة، أما فى النظام الاشتراكي، حيث يعم الوفاق وتسود العدالة بين الناس فإنه يجب على الدولة ألا تمارس عمليات القهر مطلقا.

واتساقا مع هذا، أيد لينين، أيضا، حق العمال فى تكوين مجالسهم العمالية لمراقبة سلوك البيروقراطية، وأشار إلى أن دولته الاشتراكية، هى دولة عمالية مشوهة بيروقراطيا.. ودعا البروليتاريا إلى أن تنظم صفوفها جيدا كى تدافع عن نفسها، وحرص المنظمات العمالية على الذود عن العمال فى مواجهة البيروقراطية، وحفزهم فى نفس الوقت إلى الدفاع عن دولتهم الاشتراكية ضد أعدائها.

* * *

كان ذلك هو المثال، أما التطبيق، فكان نقيض ذلك.

حيث أعلن جاجا نوفيتش، المسئول الأول عن الصناعات الثقيلة فى روسيا فى الفترة ٢٨-١٩٢٢، أنه بات من الضروري، الانطلاق من افتراض أساسى يقر بأن المدير هو المسئول الأعلى للمصنع، وأن على جميع المستخدمين فيه أن يخضعوا له كل الخضوع. وهكذا، ثبت منذ البداية عدم قابلية النظرية للتطبيق. فقد تم وأد المجالس العمالية التى نادى بها لينين فى مهدها، وصدر قرار ستالين بحلها، فلم تكن أكثر من مجرد حلم جميل تبدد عند ظهور شمس الصباح.

وعليه، وفى عهد الشيوعية، لم يتغير حال الشعب كثيرا عنه فى عهد الرأسمالية. فقط، لم يتغير سوى نوع السلاسل.

● فبعد أن كان الهرم الاجتماعي مدرجاً في مستويات متلاحقة من الملكية، صار هرمًا مدرجاً في مستويات متلاحقة من السلطة. هرمًا يتوسد الشعب أساسه، ويتسيد الحاكم قمته، وتندرج فيه البيروقراطية صعوداً وهبوطاً بين القمة والقاع.

● وكما كان الحال في عهد الرأسمالية، ظل هرم توزيع الدخل مقلوباً. يضيق كلما اتسعت قاعدة السكان، ويتسع كلما ضاقت قمة السلطة. أي أن قضيتي الثروة والسلطة، ظلتا على حالهما مصدرا للسخط ومولدا للثورة.

وليس من شك في أن صعود الرأسمالية، على هذا النحو، رغم طبيعتها الاستغلالية، وانهيار الشيوعية مع دعواها بالعدل والحرية، يعزى في المقام الأول إلى استقرار التقاليد الديمقراطية التي ترسخت في البلدان الرأسمالية واكتسبت طابعاً مقدساً لدى الشعوب التي أمنت بها وناضلت طويلاً من أجلها حتى نالتها.

وليس أدل على ذلك، من أن تقاليد الليبرالية البرجوازية، هي التي فرضت على بريطانيا، وهي أكبر الدول الرأسمالية في القرن الثامن عشر، أن تستضيف على أرضها الألماني «كارل ماركس»، نبي الشيوعية العنيد وعدو الرأسمالية اللدود، وتوفر له المأوى والملاذ الآمن، وتمنحه حرية التفكير وحق التعبير لينشر مؤلفه الموسوعي «رأس المال»، ويصدر، بالتعاون مع رفيقة في الفكر والكفاح فريدريك إنجلز، البيان الشيوعي الأول (١٨٤٨م) الذي صار إنجيلاً للماركسيين وأثار الفزع والرعب لدى البرجوازيين، فقد كانت الدولة الرأسمالية آنذاك مازالت، في إنجلترا، قوية بما فيه الكفاية لتجاهل منتقديها والمعارضين لها.

● ففي ظل النظام الرأسمالي، تمكن ممثلو الطبقة العاملة والفئات المتحالفة معها من الولوج إلى مؤسسات الدولة البرجوازية، ونجحوا في تمرير سياسات إصلاحية تحد من الآلام المصاحبة للنمو الرأسمالي، وتخفف من غلوائه، وتمتص الغضب الثوري للعمال. كما نجحوا كذلك، في إصدار تشريعات مناهضة للاحتكار والإغراق، وهو ما وفر البيئة المناسبة لنمو روح المنافسة والاختيار الحر. وبذلك، برهنت الرأسمالية عالية التطور على قدرتها على تخطي أزماتها العامة وتطوير قوى الإنتاج بمعدلات عالية، ومعالجة العديد من الأعراض الجانبية المصاحبة لهذا التطور^(٢١).

● وتأكيداً لهذا، يقر لينين بأن الجمهورية الديمقراطية، والحق الانتخابي العام في الدول الرأسمالية، هما، تقدم هائل مكن البروليتاريا من بلوغ ما بلغته من الاتحاد

والتراص، ومن تشكيل تلك الصفوف المنظمة والمدرية التي تقوم بنضال منظم ضد رأس المال، وأضاف، أن الجمهورية البرجوازية والبرلمان والحق الانتخابى العام، هى كلها، من وجهة نظر التطور العالمى للمجتمع، تمثل تقدما هائلا بكل المعايير. وأكد على أنه لولا البرلمانية، ولولا ممارسة الحق الانتخابى فى حرية، لكان تطور الطبقة العاملة هذا يعد أمرا مستحيلا.

● وفى إطار الفكر الاقتصادى الرأسمالى، وفرت الكينزية تبريرا نظريا لتدخل الدولة فى الاقتصاد، من أجل تنشيط الطلب الفعال لدى طبقات السكان الأقل دخلاً والأكثر عدداً والأعلى ميلاً إلى الاستهلاك. فأنقرت تعويضات البطالة، وتوسيع منظومة التعليم العام، ونشر مظلة الضمان الاجتماعى، وحظر تشغيل الأحداث، وتوفير دور الرعاية للمسنين والمعاقين والأطفال، وكان هذا إيذانا بحلول طور الرأسمالية الاجتماعية، محل طورها الوحشى، الذى ساد مراحل نموها وصعودها والذى لم تعد ظروف العصر الحديث تسمح بتكراره.

● وكان للتطور التكنولوجى والتوسع فى الإنتاج أثر كبير فى توفير فائض متدفق من السلع والخدمات يجد طريقه إلى جموع العمال، ويخفف عنهم آلام البؤس والفاقة ويلطف جموحهم نحو التمرد والثورة. ولهذا، لم تنجح الشيوعية فى الولوج إلى البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة، كما كان كارل ماركس يتمناه ويتوقعه. ولكنها نجحت إلى حد كبير فى اجتياح البلاد التى يسودها التخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى، ويعمها البؤس، ويتجول فيها الفقر حرا من أى قيد، كما كان الحال فى روسيا والصين وكوريا وفيتنام وكوبا، فى سياق ظروف الحرب والفوضى. كما نجحت كذلك فى بلدان شرقى أوروبا، فى ظل حماية القوات السوفيتية المنتصرة إثر الدمار الشامل والفوضى العارمة التى خلفتها النازية وراءها بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية.

وكان لينين، على النقيض من ماركس، قد نادى بذلك داعيا إلى ضرب الرأسمالية فى أكثر حلقاتها ضعفا وتصفيتها وإحلال الشيوعية محلها، وهو ما تم بالفعل فى تلك البلدان.

وبذلك، برهنت الرأسمالية، فى الدول الصناعية المتقدمة، على أنها محصنة إلى حد كبير ضد انتصار الثورة الشيوعية.

وتأكيدا لذلك يقول «جالبريث» إن التغيير الذى حدث فى روسيا فى سنوات ثورة أكتوبر ١٩١٧، لم يكن هو التغيير الذى تنبأت به الماركسية.

ففى حين كانت الماركسية قد تنبأت بأن التغيير يقوم به العمال ضد سلطة الرأسماليين واستغلالهم فى البلدان الرأسمالية الصناعية المتقدمة، فإن الانتفاضة التى حدثت فى روسيا، إبان تلك الثورة، لم تكن ضد نظام رأسمالى متقدم، ولكنها قامت ضد نظام زراعى وقمعى عتيق، وضد تسلط حكومة تمثل تلك المصالح بطريقة استبدادية وفاسدة فى الوقت نفسه. كما أن الزراعة وملاك الأراضى، لا الصناعة والرأسماليين، هم الذين كانوا من الأسباب الممهدة للثورة فى القرن الحالى.

وتعليقا على ذلك قال كرين برنتون: «إن اعظم خدمة أداها لينين عمليا للماركسية، هى ما قدمه لها كمنظم لثورة ناجحة فى بلد متخلف».

وهكذا، كانت الماركسية هى النظرية، وكانت الشيوعية هى التطبيق.

فالشيوعية جاءت تطبيقا عمليا للماركسية، وأساسا لتحويلها من مجرد كلمات ومعان إلى نظام ودولة.

- فالأولى (الماركسية)، هى المثال والنموذج.

- والثانية (الشيوعية)، هى الواقع المعاش.

فالماركسية، صورة من تجليات الوعى وحالة من حالات الفكر. أما الواقع المعاش، فهو كائن اجتماعى حى متغير على الدوام. وعلى سبيل المثال، فإن فكرة الحزب الطليعى الذى يضم صفوف المثقفين الثوريين هو اختراع لينينى خالص. كذلك فإن الهيمنة الشاملة للدولة هى تطبيق ستالينى خالص.

وبمنهج الماركسية ذاته، فإن الوجود الاجتماعى هو الذى يحدد الوعى الاجتماعى. فالأول، متغير مستقل. والثانى، متغير تابع. وهما مترابطان معا، ويغذى كل منهما الآخر فى وحدة جلية. ولذا، فإنه عندما تتحول النظرية إلى عقيدة جامدة، ويتم تقديس النصوص، يستحيل تغييرها وتفقد وظيفتها كأساس حر متطور لعلم نمو وتطوير المجتمع.

وهو ما يتعارض مع قول ماركس^(٢٢) «إن الثورات البروليتارية» تنتقد نفسها بنفسها على الدوام، وتتوقف بين فترة وأخرى فى سيرها، وتعود إلى نقد ما بات يبدو منجزا،

كى تبدأ مرة أخرى بعد بذلك من جديد، وتسخر بطريقة لا رحمة فيها من الصفة النصفية والجوانب الضعيفة والطابع غير الصالح لمحاولاتها الأولى».

وعلى النقيض من ذلك، فبدلاً من أن تتغير النظرية استجابة لتغيرات الواقع الموضوعى والوجود الحى، جرى تطويع الواقع وتكييفه ليتلام مع نصوص النظرية.

ولأن النظريات المقدسة لا تشرح نفسها بنفسها، لذا كان من الطبيعى أن يتحلق حولها مفسرون وشراح وكهنة معصومون، يصفهم ستالين وهو منهم، قائلاً: «نحن الشيوعيين بشر من طبيعة فريدة ولم يسبق لنا مثيل».

ولأن هؤلاء فى الواقع، قاصرون عن امتلاك الحقيقة المطلقة لكونهم بشر. ولأن مصالحهم تتعارض مع غيرهم، باعتبارهم أفراد. ولأنهم يستحذون بالقوة والقهر على السلطة الحاكمة فى بلادهم باعتبارهم ثوار. فإنهم كانوا يقربون من والاهم، ويبعدون من عاداهم، ويسعون إلى إخضاع الناس واسترقاقهم واستحلال عائد قوة عملهم بكل شكل من أشكال العنف المقدس والمدنس فى آن واحد.

وتليلاً على ذلك، يستشهد الدكتور حازم الببلاوى برواية للكاتب البريطانى جورج أوريل (١٩٠٣-١٩٥٠) تنبأ فيها بأن سلطة الدولة الشمولية سوف تقضى على حرية الأفراد بما تمارسه عليهم من رقابة (احترس، فالاخ الاكبر يراقبك) وبما دأبت عليه من مصادرة للمعلومات وتطويعها وتحريفها عن طريق (وزارات الحقيقة أو قل بالآخرى وزارات التزييف).

ومثل هذا السلوك المؤدى إلى عبادة الفرد وتقديس الحاكم يتعارض مع فكر ماركس^(٢٣) وممارساته السياسية. فقد ذكر فى رسالة بعث بها إلى بلوس: «إن انتمائى وانتماء إنجلترا - إلى عصابة الشيوعيين السرية - جرى تحت شرط لابد منه، وهو: أن يحذف من نظامها كل ما هو من شأنه أن يساعد على الركوع الخرافى أمام الشخصيات المهيبة».

وهكذا، تحول حلم الماركسية الجميل، إلى كابوس الشيوعية الأليم.

فتحولت وسائل الإنتاج من الملكية الخاصة إلى ملكية الدولة. وتحولت الدولة من ديمقراطية البرجوازية إلى ديكتاتورية البروليتاريا، وتحول تخصيص الموارد من اقتصاد القواعد إلى اقتصاد الأوامر، وتحولت قوة العمل من التبعية لصاحب العمل إلى الخضوع لرئيس العمال، وانتقل فائض القيمة من رصيد الرأسمالية إلى جيوب

البيروقراطية، ويعد أن كانت الأولى تسلب العمال عائد قوة عملهم وتمنحهم حرية الحركة، فإن الثانية، سلبت كليهما معاً، الحرية وعائد قوة العمل، فى أن واحد.

لا فرق إذن بين النظامين. غير أن البيروقراطية اتسمت بالجمود، أما البرجوازية فإنها اتسمت بالديناميكية وامتلكت القدرة على تجديد قواها وتصحيح أخطائها بنفسها، لذلك انهارت الشيوعية، وظلت الرأسمالية على حالها، أبواقها مدوية، وأعلامها مرفوعة، وسيوفها لامعة.

* * *

وهكذا، ثبت، عند التطبيق، أن سيادة الملكية العامة دون ممارسة الديمقراطية، لم يكن سوى تغيير فى شكل الملكية، تمثل فى انتقال الإنتاج من ملكية البرجوازية إلى ملكية الدولة الاحتكارية. ففى مجرى النشاط الاقتصادى، شكلت علاقات الإنتاج البيروقراطية، المحمية بدكتاتورية الدولة الاحتكارية، عائقاً قوياً أمام نمو قوى الإنتاج واجبرتها على التخلف فى ميدان المنافسة الدولية، إلى الدرجة التى أعجزتها عن مجارة نقيضتها المنضوية تحت لواء الرأسمالية.

● فى شهادة للمفكر المصرى الماركسى محمد سيد أحمد قال فيها «لقد أثبتت الشيوعية عجزاً عن ملاحقة الرأسمالية اجتماعياً واقتصادياً وليس فقط كنظام عسكرى. من هنا انهارت الشيوعية فى النهاية، وتركت القوى الاجتماعية التى تبنتها، دون أن تملك نظاماً سياسياً قادراً على الدفاع عن مصالحها».

ولتفسير ذلك يضيف بأن ماركس «كان يرى بأن أكثر الدول ملائمة لانتصار الثورة الاشتراكية فيها هى أكثر دول العالم تطورا من الوجهة الرأسمالية، مثل ألمانيا وإنجلترا وأمريكا.. ذلك أن الاشتراكية لا تسقط من السماء، وإنما تنضج، وتكتسب خواصها من جراء ممارسة قوانين التطور الرأسمالى، ومن أعمال التناقضات التى تشكل جزءاً لا يتجزأ من صميم كيان الرأسمالية». غير أن مجرى التاريخ سلك غير ذلك المسار «وبدلاً من أن تقع أولى الثورات الاشتراكية المظفرة فى بلدان رأسمالية متقدمة، انتشرت الثورة، عبر النصف الثانى من القرن العشرين، فى دول أوروبية متخلفة لم يتحقق لها تطور رأسمالى كثيف.. ثم فى دول اسيوية متخلفة أبرزها الصين». وكانت النتيجة أن

الاشتراكية التي تحققت فى القرن العشرين لم تكن نتاج - ونقيض - تطور الرأسمالية داخليا (كما توقع ماركس) وإنما تحققت بمعزل عنه. ولذا فإنها افتقرت إلى المقومات التي تكفل لها النمو المطرد والازدهار حيث انطلقت من مواقع متخلفة مما أدى إلى هزيمتها فى مجال المنافسة مع النظام الرأسمالى وانهارت فى نهاية الأمر.

● وهاهو ذا جورباتشوف نفسه يعترف، فى البيروسترويك، قبل انهيار الشيوعية، بسنوات قليلة، أن الاتحاد السوفيتى الذى كان يوماً يلحق بسرعة ببلدان العالم المتقدم، صار يفقد موقعاً بعد الآخر وبدأت الفجوة تتسع بينه وبين تلك البلدان فى معدل الإنتاجية، وجودة المنتجات، ومستوى التطور العلمى والتكنولوجى وإنتاج واستخدام التقنيات المتقدمة. ويعد أن كان هو أكبر منتج للصلب، والمواد الخام والوقود والطاقة فى العالم، أصبح اليوم يواجه نقصاً فيها بسبب انخفاض الكفاءة وتبديد الموارد.

ويعد أن كان الاتحاد السوفيتى، من أكبر منتجى الحبوب والغذاء صار عليه أن يشتري منها ملايين الأطنان من أعدائه التقليديين فى البلدان الرأسمالية. ويعد أن كان لديه أكبر عدد من الأطباء ومن أسرة المستشفيات بالنسبة لكل ألف من السكان، أصبح اليوم يعانى نقصاً صارخاً فى الخدمات الطبية. ولاشك فى أن ما ذكره جورباتشوف كان قليلاً من كثير من صور التبدد والإهدار والفساد.

● وفى تعليقه على بيروسترويك جوربا تشوف يشير روجيه جارودى إلى أن ماركس استطاع أن يفرق بين نظامين:

أولاً: نظام اجتماعى، وهو نظام السوق، الذى يقلص الإنسان إلى حجمه الحيوانى فقط، أى الذى يتعامل مع الإنسان كوسيلة، دون أن يدرك الهدف والقيمة الإنسانية لما يعمل، أى يمكن أن يستبدل به حماراً أو آلة، لأنه يصبح مجرد قوة محركة.

ثانياً: نظام آخر، هو النظام الاشتراكى، الذى يتأسس على كل ما هو إنسانى فى الإنسان، أى النظام الذى يدرك الأهداف التى تسبق الوسائل ويعطيها معنى.

ويضيف جارودى قائلاً: بأن الخطأ التاريخى القاتل الذى ارتكبه جورباتشوف هو أنه بدأ بإصلاح الوسائل، أى الاقتصاد، من خلال تحريرها، أى عن طريق تطبيق الليبرالية، أى إتاحة الحرية للأقوياء أن يلتهموا الضعفاء. ومنذ ذلك الحين، تحول اقتصاد السوق (السوفيتى)، إلى نظام كل شئ فيه يباع ويشترى، من الكوكابين إلى

ضمير الإنسان، حسب الربح الذى يريد المرء أن يحصل عليه. وخلال ثلاث سنوات فقط، أصبح اختلال هذا الاقتصاد السبب فى التفكير الذى أصاب كل العلاقات الإنسانية فى المجتمع السوفيتى. وكان جوربا تشوف قد تصور أنه على وشك أن يصلح الاشتراكية، ولكن ما حدث كان عودة الرأسمالية الطفيلية غير المنتجة. أى أن الاتحاد السوفيتى قد تحول على يديه من نظام سبى إلى نظام أسوأ مما سبب تفككه.

● وفى مجال التفسير أيضاً، تبين أن كل تحليل للأزمة، مهما اختلفت زاوية الرؤية، يقودنا إلى أنها تعود فى الأساس إلى التناقضات التى تنطوى عليها رأسمالية الدولة الاحتكارية التى سادت البلدان الشيوعية. حيث احتكرت الدولة ملكية الموارد وسيطرت على كافة حلقات النشاط الاقتصادى، بدءاً بالإنتاج حتى الاستهلاك مروراً بالتبادل والتوزيع. وهو ما تسبب فى حدوث ازدواجيات متعددة فى المؤشرات الاقتصادية الكلية. مثال: التناحر بين كلفة الإنتاج الرسمية وكلفته الفعلية، وبين أسعار الخطة وأسعار السوق، وما سببه ذلك من اختلال العلاقة بين العرض والطلب، الذى ظهر فى صورة سلع كاسدة ليس لها قيمة استعمالية حقيقية فلا تمتد إليها يد، واختفاء سلع نادرة تطلب فلا تدرك. فالإنتاج كان يجرى لتلبية طلب الخطة الجامدة وليس لتلبية طلب السوق المتغيرة. وكان عقاب المنتج إذا أخطأ، هو السجن فى الحالة الأولى، فى حين كان جزاؤه الإفلاس فى الحالة الثانية. أما إذا أصاب، فيكون جزاؤه ترقية فى الحالة الأولى، ويكون نصيبه الأرباح فى الحالة الثانية. لذلك كان المنتجون يتحايلون فى ظل رأسمالية الدولة الاحتكارية من أجل إنجاز الخطة، كمياً لا كيفياً، ورقياً لا فعلياً.

● وفى مجال التفسير، أيضاً، تشكل نظرية جيمس بوكنان^(٢٤) «الاختيار العام» فى كفاءة الإدارة الاقتصادية للبيروقراط وتشكك كذلك فى حرصهم على المصلحة العامة. حيث ترى أن مصالحهم الشخصية تتعارض مع مصلحة المجتمع. وعموماً، فهو يرى أن تكلفة إدارتهم الخاطئة لا يتحملونها هم شخصياً، وإنما تتحملها الخزنة العامة للدولة، أى يتحملها المجتمع. فبالى جانب المنافع المادية التى يحصل عليها الموظفون، خاصة شريحة الإدارة العليا، فإنهم يحققون منافع معنوية مثل المزيد من السلطة والهيبة والمكانة الاجتماعية، ومزايا المنصب الذى يتمتعون بخيراته دون غيرهم. وهذا بالإضافة، إلى التناقض والتنافس والتداخل والتعارض الذى ينشأ بين مؤسسات الدولة ويسبب ضياعاً فى الوقت والجهد والنفقات. وهكذا، أوضحت نظرية الاختيار العام

صعوبة الارتكان إلى أجهزة الدولة وحدها لتحقيق الصالح العام، وأعطت تفسيراً منطقياً لقصور وعدم كفاءة الحكومات البيروقراطية في إدارة المشروعات الاقتصادية.

● واستطراداً لهذا التفسير، حذر هايك^(٢٥) في كتابه الطريق إلى العبودية (الذي نشره عام ١٩٤٤) من مخاطر النظم الشمولية والتدخل الحكومي الشامل (التخطيط المركزي) على حرية الأفراد وحقوقهم. وسأى في ذلك بين النظم الفاشية والنازية والماركسية دون تمييز. باعتبار أنها كلها نظم تسيطر فيها السياسة والسلطة على مقدرات المجتمعات، ويتضائل، أو حتى يتلاشى فيها، دور الفرد والمجتمع المدني.

ويشير «هايك» أيضاً، إلى أن توسع ملكية الدولة وسيطرتها على الموارد الاقتصادية، والمؤسسات العامة، وامتداد نشاطها إلى ميادين فرعية عديدة تمس الحياة اليومية للملايين الناس، الذين تتعارض مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية بالضرورة، يجبر الدولة على اتخاذ قرارات ووضع سياسات لا تلقى قبولا عاما وبالتالي تنشأ ضرورة استخدام السلطة والقهر لفرض هذه السياسات. وهذه الآلية، آلية احتكار السلطة وممارسة القهر، عادة ما تستبعد من المراكز القيادية أفضل العناصر وأكثرها كفاءة (أهل الخبرة)، وتحل محلهم أكثر العناصر انتهازية وأقلها كفاءة (أهل الثقة).

● ويؤيده في ذلك كارل بوير، في كتابه عن «المجتمع المفتوح وأعدائه» محذراً من فكرة تنظيم المجتمع على أساس من الهندسة الاجتماعية وفق تصور ورسومات محددة سلفاً لتحقيق اليوتوبيا أو المدينة الفاضلة. منددا بمحاولات إخضاع تطور المجتمعات لتصور مسبق كما يفعل المهندس عندما يقوم بتصميم آلة. لأن ذلك يؤدي إلى تشوهات اجتماعية لا شأن لها بالنموذج النظري الذي يبدأ به المنظر أو المفكر، فالمجتمعات ليست مواد صماء يتم تشكيلها وتصنيفها وفقاً لإرادة حاكم أو مفكر. وإنما الجماعات كائن حي متطور يقوى بذاته. فإن تنوع ضرورات الحياة على الأرض في كل وقت وصلت إلى درجة من التعقيد يتعذر الإحاطة بها بصورة متزايدة بالنسبة لأي طاغية أو مخطط أو مستبد.

● وفي كلمة ختامية، يلخص فرنسيس فوكوياما^(٢٦) الأمر بكامله قائلاً: «إن تجارب الاتحاد السوفيتي والصين والدول الاشتراكية الأخرى تشير إلى أنه بالرغم من إن الاقتصاد المركزي، المفرط في مركزيته، قد يكفي للوصول بالدولة إلى مستوى التصنيع الذي عرفته أوروبا في الخمسينيات من القرن العشرين، فإنه غير كاف البتة لخلق ما

يسمى اقتصاديات «ما بعد عصر النهضة» المركبة، حيث يكون للمعلومات والابتكارات التكنولوجية دور يفوق بكثير دورها فى الماضى. ولذا، فقد انهار الاتحاد السوفيتى وفى ركابه انهار المعسكر الاشتراكي برمته.

* * *

وهكذا، ثبت، بما لا يدع مجالا للشك، أن الاشتراكية لا تنمو ولا تتطور ولا تستمر دون ديمقراطية تجميعها.

والديمقراطية، تعنى تنظيما للدولة والمجتمع يكرس التداول السلمى للسلطة، ويتيح مشاركة المواطنين فى الإدارة والحكم. ويكفل حرية الرأى، ويقدر شرف الكلمة، ويضمن حق الاجتماع، ويصون كرامة الإنسان، بحيث يصبح المواطنون جميعا أمام القانون، وفى الحياة، سواء بسواء دون وصاية أو إكراه أو عقوق.

وتداول السلطة، هو جوهر الديمقراطية. وهو بالضبط ما حرمت منه الرعية فى نظام الدولة الشيوعية.

فقد تم اختزال الشعب اجتماعيا فى الطبقة العاملة. واختزال الطبقة العاملة سياسيا فى الحزب الشيوعى. واختزال الحزب الشيوعى عمليا فى اللجنة المركزية. واختزال اللجنة المركزية إرهابا فى المكتب السياسى. واختزال المكتب السياسى إذعانا فى الحاكم الفرد.

ففى ظل الدكتاتورية، أى نوع من أنواع الدكتاتورية، تتجمد إرادة الأمة كلها فى قبضة رجل واحد، حاكم واحد أحد، لا راد لمشيئته، ولا عاصم من قضائه، وهو ما لا يستقيم مع أمور الدنيا. ولا يتفق مع صحيح الدين.

وفى هذا الصدد يمكن رصد قليل، من كثير، من المؤشرات الدالة على عسف السلطة الشيوعية وعدوانيتها تجاه الطبقة العاملة والشعوب التى انطوت تحت لوانها:

● فى عام ١٩٢٤، حذر ستالين^(٢٧) قواعد الحزب الشيوعى وجماهير الطبقة العاملة معلنا لهم « أن التفكير ممنوع لأن اتخاذ القرارات من اختصاص الرؤساء وذوى الشأن الذين يفوقونكم فهما وذكاء».

● وفي عام ١٩٢٧، أُنذرت جريدة البرافدا، الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوفيتي، المعارضين للحزب داخل اللجنة المركزية وتوعدتهم بأنه « في ظل دكتاتورية البروليتاريا يمكن أن يوجد حزبان أو ثلاثة أو حتى أربعة لكن بشرط واحد فقط، أن يكون أحدهم في السلطة، والآخرين في السجن»، ثم شددت الوعيد لهم فذكرتهم «أن من لم يفهم هذه الرسالة، فإنه لم يكن قد فهم نرة واحدة من جوهر دكتاتورية البروليتاريا، ومن جوهر دكتاتورية الحزب البلشفي».

● وفي عام ١٩٥٦، كشف تقرير الزعيم الروسي « خرو تشوف» أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفيتي، عن أنه قد تم اعتقال وإعدام ٩٨ عضوا من جملة أعضاء اللجنة المركزية البالغ عددهم آنذ ١٣٩ عضوا، وهم الذين انتخبوا في المؤتمر السابع للحزب. أي أنه في عامين فقط هما عامي ١٩٣٧، ١٩٣٨. قد تم اغتيال وإعدام ٧٠٪ من أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي على يد ستالين وعصابته. وكان قد سبق له اغتيال تروتسكي في منفاه الاختياري في المكسيك عام ١٩٤٣، وهو ثالث ثلاثة، من أكبر قادة الحزب الشيوعي السوفيتي ومنظره، إلى جانب لينين وستالين.

● واتساقا مع هذا، نشير إلى ما عاناه اقتصادي اشتراكي قدير وقيادي شيوعي كبير هو «أوسكار لانج» الذي ضحى بالحياة الرغدة في الغرب وعاد إلى بولندا، بعد أن أصبحت شيوعية. ليتولى فيها منصبا رفيعا وهو رئاسة المجلس الاقتصادي الأعلى للدولة. فقد صرح لصديقه الحميم «بول سوزي» الماركسي الأمريكي، أنه في تلك السنوات التي عاشها في بولندا، لم يكن يأوي إلى فراشه في أي ليلة دون أن يتساءل في نفسه أيقبض عليه قبل طلوع الفجر أم لا؟ فقد كانوا هناك قد أنتجوا زوار الفجر قبل أن ينتجوا للناس أسباب الحياة.

● ففي خلال السنوات من ١٩٣٨ حتى تاريخ وفاة ستالين عام ١٩٥٣، وهي الفترة التي تولى فيها «بيريا» وزارة الداخلية بالاتحاد السوفيتي، كانت حصيلة القمع قتل أكثر من عشرين مليون مواطن سوفيتي، ونفى حوالي ١٤ مليونا آخرين إلى سيبيريا وباقي أصقاع روسيا، أي أنه خلال نحو ستة عشر عاما فقط قد تم قتل ونفى نحو ٣٤ مليوناً من البشر، أي بمعدل ٢ مليون مواطن كل عام^(٢٨). وفي حديقة منزله عشر الباحثون على هياكل عظمية لفتيات صغيرات كان «بيريا» قد قتلهن بعد اغتصابهن.

وهكذا توحدت أهداف ستالين مع ممارسات بيريا. توحد الطاغية مع السفاح فى نظام واحد.

● وعلى نفس الطريق، المعبد بالدم، سارت الأمور فى كل الدول ذات النظام الشيوعى. وما حدث للثورة الثقافية الصينية، من تخريب وتدمير للقوة البشرية والمادية مازال عالقا بالأذهان. أما ما حدث فى كمبوديا عندما تم إبادة شعب باكمله وإعادة الباقين منه إلى بيئة العصور الهمجية فإن التاريخ لن ينساه أبدا وسيظل وصمة عار تطارد البشرية لأنها سكنت عن ذلك ولم تغيره ولم تمنعه.

ولكى يتحقق ذلك كله، كانت تلك الدول قد أنتجت أنواعا شتى من أليات الإكراه الاقتصادى والسياسى والاجتماعى. فحل اقتصاد الأوامر محل اقتصاد القواعد، وتشكلت منظومة كاملة من هيئات السيطرة البيروقراطية، مدعمة بالحوافز، محصنة بالوسائل والأدوات السياسية والتشريعية والأيدىولوجية والقمعية، المخصصة لاسترقاق الجماهير، وممارسة أقصى درجات القهر والقمع ضد الانتفاضات السياسية والهبات الاجتماعية. فقد تم سحق كل شكل من أشكال السلطة العمالية المباشرة. فقد كان شعار الدولة آنذاك، أن الاعتراض هو معارضة، والمعارضة هى خيانة، والخيانة جزاؤها الإعدام.

فساد الظلم والقهر الحياة السياسية والاجتماعية وعم -الناس- الإحباط ودب فى نفوسهم اليأس من إمكانية التحرر من القهر والطغيان، وتفشى بينهم شعار خير لنا أن نخضع للشيوعية من أن نموت فى سبيل الحرية.

ولعله من المناسب هنا، أن نستحضر مقولة ماركس الخالدة وهو يتبرأ من خطايا التطبيق ويستنكر الافتئات على الماركسية «إذا كانت هذه هى الماركسية، فنأ -ماركس- لست ماركسيا».

غير أنه عندما تدهورت أحوال الطبقة العاملة والقوى الحليفة لها، وتخلفت مستويات معيشتها عن مثيلتها فى البلدان الرأسمالية وعمها البؤس وأحاط بها الشقاء، تمرت على جلاذيتها، ثم تحول تمردها إلى ثورة هادرة عصفت بالسلطة الشيوعية وقوضت دعائم الدولة الاحتكارية.

وبنفس منهج التحليل الماركسي ذاته، يمكن ربط النتائج بالاسباب. فعندما تكلس البنيان الفوقى، السياسى والاجتماعى والايديولوجى، واتسم بالجمود وتوحشت الدولة، وتحولت النظرية إلى عقيدة لا تمس، وامتلك الحاكم سيف السلطان وزهبه، أصيب الأساس الاقتصادى بالشلل وتيبست علاقات الإنتاج البيروقراطية، المحمية بدكتاتورية الدولة الاحتكارية، حتى صارت عائقا أمام نمو القوى المنتجة، خاصة القوى البشرية، صانعة الثورة والتقدم.

وقد اتسع هذا التعارض، ليشمل كافة أركان النظام، إلى أن شلت آليات حركته، وتعمقت التناقضات بين قوى الإنتاج المتحركة، وعلاقات الإنتاج الساكنة، والبنيان الفوقى المتجمد. فكانت هذه التناقضات هى مصدر الحركة وباعث الثورة.

وعليه..

فلم يتغير وضع الطبقة العاملة، حيثما كانت، فقد ظلت أسيرة وضعها الاجتماعى فى كلا النظامين، ولم يكن للأسرى من حرية سوى اختيار أنواع السلاسل. فلم يكن أمام الطبقة العاملة وحلفائها سوى بديلين أحلاهما مر: إما الخضوع للدب الروسى الغاشم، أو الإذعان للنسر الأمريكى الجارح؛ والأول، واقعه أليم. والثانى، ذكرياته مرة. فاختاروا الإذعان للنسر الجارح، عسى أن يتطهر يوما ويصبح من عصافير الجنة.

وهكذا، دار الزمن دورة كاملة، واختارت الشعوب، بحرية، من جديد، طريق النضال السياسى والاجتماعى تحت وطأة النظام الرأسمالى وفى حماية ضماناته الليبرالية، بديلا، للنظام الشيوعى تحت إكراه من ديكتاتورية البروليتاريا وحزبها الشيوعى.

حقا إن مأسى الديكتاتورية، ومخازيها، فى كل بلد وفى كل نظام، لا تتوقف عن حد ولا يوارىها حجاب، أيا كان لون الراية التى ترفعها، أو نص الكتاب الذى تبشر به، أو شكل الرداء الذى تستر به عورتها.

وفى الفصل الأخير، لدراما الهزيمة والنصر، ظهر على خلفية المسرح واحد من أكثر المشاهد مأساوية فى التاريخ المعاصر. فحينما غربت شمس الشيوعية، وأشرقت شمس الرأسمالية، استدعت ذاكرة التاريخ صور هؤلاء الشهداء، الذين بذلوا النفس وضخوا بالحياة على مذبح الماركسية، ثم تبددت أحلامهم وتلاشت آمالهم فى صبيحة انكسارها وهزيمتها. آلاف وملايين الشرفاء فى كل مكان، آمنوا بها، وقاتلوا تحت رايتها، وقتلوا

فى سبيلها، وضحوا بحياتهم من أجلها دون انتظار لجزء فى الحياة أو بعد الممات. قاتلوا من أجل بناء الاشتراكية فردوساً أرضياً للفقراء، وإرساء دعائم العدل فى دولة الحرية والرفقة والمساواة. آلاف من هؤلاء، قد تعرضوا للتنكيل والمطاردة والذبح بسكين الدولة التى حلموا بها، وغرسوا بذورها، ورددوا شعاراتها، ورووها بدمانهم حتى أينعت ثمارها.

هؤلاء، هم الذين سبق أن ابتلعتهم سجون الرأسمالية من قبل، وهرستهم ماكينة الفاشية، وداستهم أحذية الحكومات العسكرية وهم يرفعون رايات الماركسية، هم أنفسهم، الذين ابتلعتهم سراديب الشيوعية واستضافتهم أقبيتها سنين من بعدها سنين، نزعت أظافرهم وسملت عيونهم، وشردت أسرهم، وروعت نفوسهم، وأزهقت أرواحهم وهم يرفعون نفس الرايات المقدسة.

لا فرق !.. فقد ضاعت سنوات العمر هباء، وتبددت أحلام الشرفاء، وذهبت أرواحهم أدراج الرياح، فلم يتلقوا عزاء فى الأرض، ولم ينالوا رحمة فى السماء.

وفى المشهد الختامى، جاءت النهاية المحتومة، وثارت الشعوب على جلاديها، وتصدعت أركان الدولة، وانهارت أعمدة السلطة، ولفظت الشيوعية أنفاسها الأخيرة، ودفنت ووارها التراب فى ذات القبر الذى حفرته هى لغيرها. أننذ. أقفل الستار، وخمدت نار الشيوعية، وسطعت أنوار الرأسمالية فى سماء العالم من جديد.

الفصل العاشر

نهاية التاريخ

الليبرالية هي مفهوم شامل لمجمل التيار الرئيسى فى الفكر الرأسمالى، بتجلياته العلمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ عصر النهضة حتى اليوم، مفهوم شامل لتطور الطبيعة، والمجتمع، والوعى.

والحرية المطلقة، هي جوهر الليبرالية بوجهيها: الحرية الاقتصادية، والحرية السياسية، ولا تستقيم مسيرتها بإحداهما دون الأخرى. ففى مجال الاقتصاد، تؤمن بالحرية المطلقة لقوى السوق، وفى مجال السياسة، تؤمن بالحرية المطلقة لإرادة الفرد. ويرى ميلتون فريدمان^(٢٩)، أن ثمة علاقة طردية تنشأ بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية. إذ أن الليبرالية، ليست فقط دعوة إلى الحرية، ولكنها بالدرجة الأولى دعوة إلى الفردية واحترام حقوق الإنسان، والاعتراف باستقلاله وضمان حريته دون تدخل أو إزعاج. وهى بهذا المعنى - كما يرى الدكتور حازم الببلاوى، تتجاوز الديمقراطية السياسية وتنشد تمتع الفرد بحقوق إنسانية، لا يجوز المساس بها مثل حرمة الأرواح، والأعراض، والأموال.

والليبرالية الاقتصادية، هي المذهب الفكرى الذى تبناه التقليديون بكافة فصائلهم، ومثل أحد الأجنحة التى حلفت بها الرأسمالية عاليا عبر حقبة طويلة من الزمن، والجناح الآخر هو الكينزية، بكل تنويعاتها من التيارات الإصلاحية والاجتماعية.

أما الماركسية، فكانت صياد الرأسمالية العنيد، وحفار قبورها الذى سعى إلى وأدها حية، وابتغى تشييعها إلى مثواها الأخير. فلما هرم، وأصابه الخرف، وتهاوى من الضعف والوهن، حلقت نسور الرأسمالية الجارحة فى سماء العالم من جديد.

وهذا المثل المأساوى للماركسية وصفه جالبريث^(٢٠) قائلاً: «إن الشبح الذى أثار قلق الرأسمالية وأرعد فرائصها وحرّمها راحة البال لسنوات طويلة - وهو الاشتراكية بكل ألوان طيفها - قد عاد إلى عالمه السفلى واختفى».

* * *

أولاً: الليبرالية المتوحشة (أعداء فى وطن واحد)

الليبرالية، تستمد فكرها من جدل الطبيعة، تحاكى، وتتأثر به، وتؤثر فيه. ولأن جدل الطبيعة ينطوى على آلية النمو، والتوازن. كذلك تؤمن الليبرالية، بأنه إذا ما توفر للإنسان حرية الفكر دون وصاية، وحرية الحركة دون إعاقة، فإن البشرية سوف تحرز تقدماً وسيراً حثيثاً إلى الأمام.

ويعد جون لوك^(٢١) (١٦٣٢ - ١٧٠٤) هو المؤسس الحقيقى للمذهب الليبرالى وتتلخص رؤيته فى مبدأين أساسيين، هما:

- فكرة دولة القانون من ناحية.
 - وفكرة اقتصاد السوق القائم على الملكية الخاصة من ناحية أخرى.
- فالعقد الاجتماعى عند لوك - ليس تنازلاً من الأفراد عن السيادة للسلطان، بقدر ما هو اتفاق بين الجميع فى إطار القانون الطبيعى.

والمبادئ الليبرالية يجمّلها كارل بوبر^(٢٢) (١٩٠٢-١٩٩٤) فى أربعة مفاهيم هى: السيادة والديمقراطية، والحرية والتسامح.

لذا، فإن التقدم الكبير الذى أحرزته العلوم الطبيعية، قد أثر على رؤى رواد العلوم الإنسانية فتوصلوا إلى أن، القوانين التى تحكم العلاقات الاجتماعية، تشبه القوانين التى تحكم ظواهر طبيعية، فاتجهت جهودهم إلى تخليص العلوم الإنسانية من كل

شوائب تقويمية أو أخلاقية لتصبح علاقات وضعية وتفسيرية، وأعلوا شأن الدراسة العلمية للظواهر الإنسانية، وسعوا إلى تخليصها من الفلسفات المثالية والتفسيرات الغيبية.

ومن ثم، فإن الليبرالية نضجت كثمرة يانعة من ثمار عصر النهضة الأوروبية. ففي ذلك العصر، حدثت أربع ثورات متزامنة، وهي:

- **أولاً:** ثورة في العلم والتكنولوجيا، والإنتاج، استهدفت السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لخدمة الإنسان وإشباع حاجاته.
 - **ثانياً:** ثورة اجتماعية، أنهت عصر الرق والإقطاع، وأعلت شأن الرأسمالية.
 - **ثالثاً:** ثورة في الوعي، أدانت الخرافة، ونبذت فكر الكهنوت، وأعلت شأن العقل، واعتمدت العلم منهجاً منظماً لتحصيل المعرفة وكشف أسرار الكون وحل ألغاز الطبيعة.
 - **رابعاً:** ثورة سياسية، أدانت الاستبداد، وأنهت احتكار الأقلية للدولة، وأخلت الديمقراطية محل السلطة المطلقة واعتمدتها نظاماً للحكم وأسلوباً للحياة.
- وهذه الثورات الأربع، حققت تحرير الإنسان من سطوة الطبيعة، وأسر الفقر، وجهل الخرافة، وقهر السلطة المطلقة. وقد تبلور كل ذلك في صيغة فكرية واحدة، وهي الليبرالية.

* * *

وفي مسيرة التاريخ، تهاوت قلاع الإقطاع تحت ضربات البرجوازية البازغة، وتحطمت أسوارها وفضت ستائر عزلتها، وانساحت حدودها تدريجياً في الأسواق القومية ففقدت استقلالها وأخلت الميدان واسعاً لبناء الدولة القومية الحديثة.

وفي مجرى هذا التحول، لم تعد الزراعة هي الميدان الوحيد لتحصيل الرزق، ولم تعد المزرعة هي المكان الوحيد لخلق الإنتاج، ولم تعد الأرض هي المصدر الأساسي لتراكم الثروة واكتساب الجاه وممارسة النفوذ. فقد ظهرت الورشة وتلاها المصنع، وتحولت الصناعة من العمل الحرفي البسيط إلى الصناعة اليدوية ثم إلى الصناعة الآلية

التي تعتمد على التقسيم الفنى والاجتماعى للعمل، واحتل الإنتاج الصناعى، إلى جانب نشاط التجارة وإدارة الأعمال، مكانة متزايدة فى الاقتصاديات الرأسمالية البارزة.

وترتبط على ذلك، أخلق أمراء الإقطاع، وفرسان العصور الوسطى، الساحة كاملة لرجال الأعمال ورواد الصناعة وأساطين المال، وتوسعت الرأسمالية، وانتشرت إلى كافة الدول متخطية الحدود والمسافات والثقافات والقوميات وصارت نظاما اقتصاديا عالميا كاسحا.

ومنذ بداية القرن العشرين، ظهرت الاشتراكية نظاما عالميا جديدا، ومنافسا عنيدا للرأسمالية، وظلت كذلك صامدة لمدة قرن كامل من الزمان، إلى أن تهاوت فى النهاية، مفسحة الطريق أمام الرأسمالية كنظام عالمى وحيد، وتحققت العولمة.

وفى غمار التحول الدرامى، من الإقطاع إلى الرأسمالية، تدفق آلاف وملايين الأقتان المحررين من الريف إلى المدينة ليكونوا جيش العمل الاحتياطى، الذى يلعب دائما، وفى كل وقت، وبأى عدد، وبأقل أجر احتياجات المشروعات الخاصة المتزايدة دوما، والتي تنمو، وتتوسع، وتتقدم وتقذف إلى السوق كميات هائلة من السلع، يوما بعد يوم.

وهذا التحول، من الإنتاج الزراعى الإقطاعى إلى الإنتاج السلعى الرأسمالى، كانت له نتائج خطيرة على الفلاحين والأقتان. فالتوسع فى تجارة الصوف - على سبيل المثال - كان قد أدى إلى مجازفات رأسمالية واسعة النطاق، فتربية الماشية، أدت إلى نقص فى السكان وزيادة عدد المتعطلين. وهذه الحالة، يصفها توماس مور^(٣٢) منددا بالرأسماليين الجدد: «إن خرافكم التى اعتادت أن تكون قانعة للغاية وأليفة ولا تأكل إلا القليل، قد أصبحت الآن أكلة نهمة ومتوحشة إلى درجة أنها قد تلتهم أو تزدرد الناس أنفسهم. إنها تقضى على حقول ومنازل ومدن بأكملها وتدمرها» أما عن أصحاب الأراضي فقال لهم: « إنكم وبعض رؤساء الأديرة بالذات لا تدعون أرضا صالحة للزراعة، إنكم تحولونها جميعا إلى مراعى. إنكم تهدمون المنازل وتخربون المدن ولا تدعون شيئا قائما، وإن أبقيتهم على الكنيسة فلكى تجعلوا منها حظيرة للأغنام، والمزارعون يلقون خارج مدنهم. فهناك فى جانب ضجة الترف الزائف، وفى الجانب الآخر عوز وإملاق».

وكان لهذا التقدم المتسارع، والتوسع المتزايد، اثران غاية فى الاهمية:

● **الاثـر الاول:** يتمثل فى إنتاج كميات متزايدة من السلع والخدمات الجديدة والمتجددة التى لا تجد من يشتريها، فتتكسد فى المخازن والأسواق، مسببة توقف المشروعات جزئيا أو كليا عن العمل والإنتاج إذا ما بدأ الركود وحل الكساد.

● **والاثـر الثانى:** يتمثل فى إنتاج أعداد هائلة من الأيدي المتعطلة عن العمل جزئيا أو كليا، تلك الأيدي التى تطرق أبواب الرزق بلا مجيب، هؤلاء المتعطلون الذين يعيشون حياة بائسة ومزرية، ولا يملكون من النقود ما يكفى لشراء تلك السلع البائرة فى الأسواق، التى لا تجد من يشتريها، ويشكلون بذلك مستودعا من القوة العاملة التى تتوالد ويتزايد حجمها باستمرار.

وهذه الحالة المأساوية، التى انطوت على غزارة فى الإنتاج تملكه الأقلية، وبؤس وفقر وفاقه تعانيه الأغلبية، أى انطوت على غزارة فى الإنتاج وسوء فى التوزيع، تسببت فى ولادة طبقتين متعارضتين متعاديتين، كل منهما تسعى لاقتراس الأخرى، رغم الاعتماد المتبادل بينهما فى تسيير عجلة الإنتاج. ومثل هذه الحالة المأساوية إذا ما استمرت، وأعيد إنتاجها، فإنها تهدد المجتمع والدولة بمخاطر التمرد الاجتماعى والفوضى السياسية. لهذا، كان من الطبيعى أن يتم التعبير عنها فكريا، فى مجال العلوم الاجتماعية، بما فى ذلك علم الاقتصاد.

* * *

ولأن الفكر يتحول بالممارسة، إلى قوة مؤثرة فى الصراع الاجتماعى فإن أطراف هذا الصراع استخدموه سلاحا فعالا فى معاركهم الطبقيه، فتحولت المصالح إلى مذاهب وعقائد.

فالذاهب، تضافى على المصالح الخاصة قدسية، وتكسبها شرعية، وتخفى طابعها الطبقي.

ولأن المذاهب كانت فى حاجة إلى التبرير، لذا تبلورت حولها النظريات تشرح، وتفسر، وتشخص. وكانت فى حاجة إلى التطبيق، فتبلورت حولها السياسات والوصفات التى تتراوح بين العلاج البسيط والجراحات العاجلة. ولأن لكل علاج آثاره

الجانبية، ولكل جراحة مضاعفات ومخاطر. فإن السياسات بقدر ما تشفى تمرض، وبقدر ما تصلح تضر، وبقدر ما تسعد تشقى، إذ أن تخفيض الضرائب يسعد الأغنياء ويشقى الفقراء، وزيادة تأمينات البطالة والعجز والشيخوخة وتوفير الخدمات الاجتماعية تسعد الفقراء والمتطلعين، ولكنها تشقى دافعى الضرائب من الأثرياء وأصحاب الأعمال «فعالبا ما يكون أفضل اختيار بالنسبة للأغلبية هو أسوأ اختيار بالنسبة للأقلية».

● ومن أبرز المواقف دلالة على حدة هذا الصراع، كان تنديد الرئيس الأمريكى جورج بوش (الابن) بمحاولة المعارضة الديمقراطية زيادة الضرائب على الأثرياء وتخصيصها لتحسين أحوال الفقراء، ففى خطابه الذى ألقاه أمام حشد من خمسة آلاف شخص بمركز المؤتمرات فى أونتاريو بولاية كاليفورنيا، حذر معارضيه من أنه سيكون عليهم «العبور على جثته إذا ما أرادوا رفع الضرائب» وقد جاءت كلمة بوش الابن على هذا النحو تعبيراً صادقاً على وحشية الليبرالية.

وكان بوش الابن قد اعتمد سياسة ترمى إلى تخفيض الضرائب على الأثرياء بمبلغ ١,٣٥ تريليون دولار على مدى عشر سنوات لإنعاش الاقتصاد.

وفى نفس الوقت، تم تخفيض اعتمادات تدريب أطباء الأطفال بمبلغ ٢٥ مليون دولار.. خصم ٢٠٠ مليون دولار من برامج رعاية الأطفال فى الأسر منخفضة الدخل.. خصم ٧٠٠ مليون دولار من الاعتماد المخصص لإصلاح الإسكان الشعبى.. إلغاء الدعوة القضائية التى رفعت فى الولايات المتحدة ضد اليابان من قبل نساء أسيويات أرغمن على العمل كرقيق للجنس فى الحرب العالمية الثانية.. إلغاء برامج القراءة المجانية للأطفال الفقراء.. الانسحاب من اتفاقية كيوتو لحماية الأرض من ارتفاع درجة الحرارة وعدم اتباع المعايير وشروط الحفاظ على البيئة فى كثير من الأنشطة الصناعية.. تخفيض ميزانية أبحاث الطاقة بنسبة ٥٠٪.. السماح بالتفقيب عن الغاز والنفط فى المناطق الأثرية ومناطق التشجير.

وقد اعتاد الرئيس الأمريكى بوش (الابن) التفاخر و المباهاة بهذه السياسات - مع علمه بعدوانيتها - لدرجة أنه نسى نفسه فى اجتماع له مع رئيس وزراء السويد جوران

بيرسون يوم ١٤ من يونيو ٢٠٠١، قائلا فى استهتار - وهو غافل بأنه على الهواء مباشرة تحت سمع وبصر شعبه والعالم كله: «أنا مندهش.. لقد ربحت.. كنت أسير على عكس السلام والرفاهية.. والمسئولية.. لكنى ربحت !!».

● وفى مواجهة هذه السياسات العدوانية الخرقاء، أصدر المخرج التسجيلى الأمريكى الشهير ما يكل مور كتاب «رجال بيض أغبياء» ندد فيه بالرئيس بوش قائلا له «لقد تعلمت فى سن مبكرة بأن كل ما على شخص مثلك هو التظاهر والتفاخر.. فكل شىء حصلت عليه لأن اسمك (بوش).. لقد عينت رئيسا ولم تفز بهذا المنصب فى الانتخابات.. ولابد أنك لا ترى عيبا فى ذلك.. فهذه هى الحياة التى ألفتها». ثم يتجرا ويصفه بالتخلف الذهنى قائلا: «جورج.. هل أنت قادر على القراءة والكتابة عند مستوى البالغين؟» * يبدو لى وللعديد من الناس أنك.. أمى.. وهذا يدعو للحزن.. ولكن.. دعنى أسألك.. كيف يمكننا أن نثق بإعطائك شيئا مثل الأسرار النووية.. ثم يصف رجاله وأعضاء حكومته بأنهم «ذئاب جائعة».. ويأنهم: «نفس العصابة من الرجال الغرياء الذين اعتادوا حكم العالم مع دوى الانفجارات».

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أن مايكل مور انتهز مناسبة حفل الأوسكار السنوى وأعلن وهو يتسلم جائزته تحت الأضواء وأمام الشعب الأمريكى والعالم أجمع: «نحن نعيش فى عالم زائف.. انتخبنا رئيسا زائفا.. يقودنا إلى حرب أسبابها زائفة.. عار عليك.. عار عليك ياسيد بوش».

وسياسات الليبرالية (المعاصرة)، أو ما يسمى بالليبرالية الجديدة (المتوحشة) جاءت - على هذا النحو - فى صورة انقلاب على الكينزية، وتعرف أحيانا باسم التاتشرية - الريجانية، ومن بعدهما بوش الأب ثم بوش الابن.. وهى فى جوهرها تطبيق عملى لتعاليم فريدريك فون هايك وتلميذه ميلتون فريدمان من أساتذة جامعة شيكاغو.

وتلك السياسات، تؤمن بالنظرة الداروينية الاجتماعية فى الاقتصاد.. ولا ترى بديلا عن المنافسة المطلقة دون ضوابط لصالح الشركات العملاقة على نطاق الكوكب دون حدود أو قيود، وشعاراتها دولة الحد الأدنى من التدخل، تمهيدا لتحقيق ما يلى:

- حرية تجارة السلع والخدمات.
- حرية تداول رأس المال.
- حرية الاستثمار.

● إلغاء القطاع العام وسيادة الخصخصة.

● الإقرار بأن اللامساواة الاجتماعية ظاهرة طبيعية سوية.

«وعلى نفس الدرب، سارت المرأة الحديدية مارجريت تاتشر^(٢٤)، رئيس وزراء بريطانيا الأسبق، والملقبة بالسيدة «تين» وهي الأحرف الأولى من مقولتها المشهورة: «لا بديل» أى لا بديل عن الرأسمالية فى صيغة الليبرالية الجديدة، فإنها قانون طبيعى أو قوة طبيعية مثل الجاذبية، ولا سبيل أمام البشر للفكاك منها، والتي وصفها فوكوياما بعبارة نهاية التاريخ»

ومن أكثر الرؤى تعبيرا عن وحشية الليبرالية المعاصرة، إلى درجة تسبب الرعب، وتشير الفزع، وتميت النفوس الآبية، رؤية الصحفي الأمريكى الشهير توماس فريدمان^(٢٥) التى ضمنها تصويره بأن العولة عملية لا مكان فيها لطريق ثالث أو دولة رفاهية توفر الأمان والضمان الاجتماعى للضعفاء، مثلما هو الحال فى الدول الاسكندنافية، عندما شبه قوى السوق العمياء - فى ظل العولة - بقطيع الماشية ذات القرون الذى يركض غير عابى بمداهمة كل من يعترض طريقه. وهى رؤية ذات صبغة داروينية فاضحة، فالبقاء للفائز الذى يستولى على كل شىء. والفناء للضعيف الذى لا يقوى على فعل شىء. إذ أن العولة، قد أنهت المفهوم التقليدى للرجل الاقتصادى وأحلت مكانه المفهوم الحديث لرجل الأعمال، وفى حين كان الأول، معنيا بتوزيع الدخل أيضا، فإن الثانى لم يعد يعنيه غير توليد الدخل فقط.

وهكذا.. صدقت نبوءة هوبز^(٢٦) عن الليبرالية، المدونة فى كتابه ليفياتان ١٦٥٤: «إنه نظام، بدأ عبر غابة الفردية التى تتنافس، بين الأفراد أو الدول، وهو ما يجعل القوى منهم يلتهم الضعيف. ومن قبل كان قد توصل فى كتابه «عناصر القانون السياسى والطبيعى» (١٦٤٠)، إلى أن مبدأ الفردية المتوحشة للاقتصاد التجارى جعل الجميع يتنافسون بلا رحمة، وتوصل فى الاستنتاج النهائى إلى أن الوضع الطبيعى للمجتمع هو الحرب التى يشنها الجميع ضد الجميع وإلى أن كل مجتمع كبير غنى، يضم عددا كبيرا من الفقراء، يصبح تعيسا وفاسدا».

فعندما تكون كعكة الثروة محدودة، فإن حصول جماعة على نصيب أكبر معناه حصول الآخرين على نصيب أقل. ولأن السياسات الاقتصادية تطبق على بشر ينتمون

إلى طبقات وجماعات وفئات متنوعة لها مصالح وأهداف متعارضة، فمن البديهي أن تختلف حولها المذاهب، والعقائد، التي تحمي مصالح كل طبقة، وتميزها عن غيرها وتعكس تفضيلاتها الاجتماعية.

* * *

واختلاف المذاهب، يترتب عليه اختلاف النظريات، والسياسات التي تفضل خيارات اجتماعية دون غيرها. وهذا التباين تبلور تاريخيا في ثلاثة تيارات فكرية رئيسة مميزة، وهي:

● **التيار الأول:** تبلور في الفكر الكلاسيكي المتشدد، الذي يؤمن بضرورة ترك الأمور تجري على أعنتها، ويعطى السوق حرية تصحيح الأوضاع، لتشق طريقها نحو الاستقرار والتوازن، مع تحميل القوى الاجتماعية الضعيفة الآلام والمخاطر المصاحبة لعمليات التصحيح الذاتي. وهذا تيار رأسمالي متشدد، معاد للطبقة العاملة وحلفائها. ورفض للسياسات الرامية إلى توفير الرعاية الاجتماعية وتقديم إعانات وتحويلات لإصلاح أحوال الفقراء. وهو تيار يرفع شعار اعتمد على ذاتك وجدف لقاربك بيدك، فإن الله يساعد الذين يساعدون أنفسهم، وهو ما يقضى بأن ندع الفقراء يتضورون جوعا (أو يهلكون) إذا عجزوا عن الكسب.

وينطلق هذا التيار من مقولة أن الحرية، هي أساس حياة الفرد والمجتمع، وأن الضوابط هي الاستثناء. وأن الرأسمالية، كنظام يقوم على الحرية، كفيلة بأن تصحح أخطاءها بنفسها لو استطاع المجتمع حماية الحرية، وتحجيم سلطة الدولة الاقتصادية، وقيد تدخلها في النشاط الاقتصادي. ويسمى هذا التيار بتيار الليبرالية المعاصرة^(٣٧).

● **والتيار الثاني:** تبلور في الفكر الاشتراكي الثوري، الذي يؤمن بأن استقرار النمو الاقتصادي، واستمرار مسيرته يحتم نفس الأساس الاجتماعي الفردي للمشروعات بإحلال الملكية العامة محل الملكية الخاصة، وإحلال قرارات الدولة محل آليات السوق في تخصيص الموارد وتوزيع الدخل وإشباع الحاجات، وهو تيار ثوري معاد للرأسمالية تبنته الماركسية ولفظته الليبرالية.

● **والتيار الثالث:** تبلور فى الفكر الاقتصادى الاجتماعى، الذى يؤمن بأهمية الرفاه كسياسة اجتماعية ضرورية لتسيير عملية النشاط الاقتصادى، وتلبيين ألياته، وتخفيف آلام المخاض المصاحبة له، وتهدة الصراعات الاجتماعية المترتبة عليه. وهو تيار (رأسمالى) إصلاحى، يوفق بين مصالح الفئات والقوى الاجتماعية، ويتبع سياسات وسط بين الليبرالية والشيوعية. وهو التيار الذى يتجلى فى الوقت الراهن، فيما يسمى بسياسات الطريق الثالث.

ويؤمن رواد هذا التيار، بأن الدولة هى الجهاز الوحيد القادر على ضمان ارتفاع مستوى الطلب وإحداث التوازن بين الادخار والاستثمار، وأنها يمكن أن تلعب دورها كوسيط محايد لحل الخلافات بين منظمات الأعمال الشرسة ونقابات العمال القوية.

* * *

وترى الدكتورة يمنى طريف الخولى^(٣٨)، أن القرن العشرين شهد أفول الرأسمالية المتطرفة فى بدايته (رأسمالية دعه يعمل دعه يمر)، كما شهد أفول الاشتراكية المتطرفة فى نهايته (الشيوعية الاستبدادية)، مما أفسح المجال لظهور الاشتراكية الديمقراطية (سياسات الطريق الثالث).

والطريق الثالث، هو سياسة اجتماعية، تسعى إلى ضخ تحويلات إلى القطاع العائلى بهدف تحسين مستوى معيشة أكثر الطبقات الاجتماعية فقرا مثل كبار السن والأطفال، والعجزة، والمتعطلين عن العمل. كما تسعى إلى تدعيم المجتمع المدنى، واشتراك القوى الشعبية فى الحياة السياسية.

أى أن الطريق الثالث، عبارة عن سياسة اجتماعية تنشذ تحقيق المساواة من ناحية، والديمقراطية من ناحية أخرى. فالحرية والإخاء والمساواة هى مبادئ الطريق الثالث.

والمقارنة، بين الليبرالية والطريق الثالث، تكشف عن كون الليبرالية تيارا فكريا متكاملًا يشتمل على المذهب الاقتصادى، والنظرية الاقتصادية، والسياسة الاقتصادية. أما الطريق الثالث، فلا يعدو عن كونه سياسة اقتصادية مرحلية، تقع فى منطقة وسطى بين نقيضين هما:

● المسؤولية الاجتماعية الكاملة للإعالة، وهي سياسة اشتراكية (عملا بمبدأ كل حسب حاجته).

● والمسئولية الذاتية الكاملة للإعالة، وهي سياسة رأسمالية (عملا بمبدأ كل ينجو بنفسه).

فالتاريخ الثالث، إذن، هو سياسة إصلاحية فى إطار المذهب الاقتصادى الرأسمالى، وهى سياسة تستند إلى التيار الكينزى فى الفكر الرأسمالى، وهو تيار يعترف بعجز آليات السوق عن التصحيح الذاتى، ويرى ضرورة التدخل الحكومى لإصلاح الخلل الذى عجزت آليات السوق عن إصلاحه، فهى سياسة تدخلية، ولكنها لا تمس الأسس الاقتصادية والاجتماعية التى يبنى عليها النظام الرأسمالى.

فهى سياسة اجتماعية، لازمة لحماية الأفراد فى مواقف لا علاقة لها بالسوق، وذلك لأن الفقر كما قال ماثيو هيل^(٢٩) «يدع الناس مضطربين ثائرين، ومن ثم فإن محاربة الفقر عمل من أعمال الصحافة المدنية والحكمة السياسية». ويؤيده فى الرأى بيفرديج، قائلا: «الوقاية من الحاجة والعوز والمرض تمثل فى واقع الأمر مصلحة مشتركة لجميع المواطنين».

وعموما، فإن مثل هذه السياسات التدخلية، سواء كانت تستند إلى الكينزية أو الماركسية، قد لاقت معارضة شديدة من الرأسماليين والاقتصاديين الممالئين لهم على السواء. بل إن الماركسية، كفلسفة ثورية، قد لاقت حربا ضارية على كافة الجبهات، حتى قضى عليها تماما وأصبحت أثرا بعد عين، وتوارت عن الأنظار.

ولهذا، فإن هذا الجزء من الدراسة، سوف يهتم باستعراض فكر التيارين، الليبرالى المتشدد، والإصلاحى المعتدل، اللذين يمثلان جناحى الفكر الاقتصادى الرأسمالى المعاصر، أولهما على يمينه، والثانى على يساره. ورواد التيار الأول، هم من الاقتصاديين الأشرار، لذلك سوف نطلق عليهم مسمى «جماعة أعداء الفقراء». ورواد التيار الثانى، هم من الاقتصاديين الأخيار، لذلك سوف نطلق عليهم مسمى «جماعة أصدقاء الفقراء»، أما سياسات الطريق الثالث، باعتبارها منقذا للرأسمالية من الغرق فى بحر التمرد والثورة، فسوف نطلق عليها مسمى «قارب النجاة».

ثانياً، الاقتصاديون الأشرار.. أعداء الفقراء

لم يكن التيار الليبرالي، يوماً، نسيجاً متجانساً تماماً، فهو مزيج من أفكار ورؤى تتفاوت بين الشدة والاعتدال، في التعبير عن رفضها تدخل الدولة في الاقتصاد والحياة الاجتماعية. والتراث الكلاسيكي، يموج بمثل هذه الأفكار التي تظهر، في محيط النشاط الاقتصادي، وتتوارى، تبعا للتغيرات التي تحدث في الواقع الاقتصادي والاجتماعي، والمادي، وتباينه في الزمان والمكان.

والقضايا الأساسية، التي كانت ومازالت محور الاتفاق والاختلاف، هي قضايا تحديد الأسعار، والأجور، والرعاية الاجتماعية. والقضية الأولى، من اختصاص نظرية القيمة، والقضية الثانية، من اختصاص نظرية التوزيع، والقضية الثالثة، من اختصاص الطريق الثالث.

وفيما يلي استعراض لرؤية رواد التيار الأول، التيار الليبرالي المتوحش، حول قضايا التوزيع والرعاية الاجتماعية التي يمكن بلورتها في مقولات: القانون الحديدي للأجور، ورذيلة الإقراض في الإنجاب، ومذهب المنفعة العامة، والداروينية الاجتماعية، ومشروعية عدم التكافؤ، وحق التميز، والكمال الكلاسيكي، وتفضيل البطالة، ومشروعية إبادة الضعفاء، والحياد العلمي وخيانة الفقراء.

(١) القانون الحديدي للأجور:

تقوم هذه الرؤية، على أن القوانين الطبيعية تعبر عن علاقة ضرورية بين الظواهر لا يمكن تجاوزها.

وقانون توزيع الدخل، إلى حصص بين العناصر المشتركة في توليده، يأتي ضمن هذه القوانين الطبيعية. فحصة الربح، والفائدة، والربح، والأجور، تخضع لقانون طبيعي يحدد مقدار كل منها، لذلك، فلا ينتظر أي جدوى من محاولة تعديلها^(٤٠). والقانون الحديدي للأجور^(٤١)، هو أحد هذه القوانين.

والأجر الحديدي، هو السعر الطبيعي للعمل، أي سعر التوازن الذي تميل الأجور لتستقر عنده إذا بقيت الأمور الأخرى على ما هي عليه، وأن أية محاولة لتحسين أحوال العمال، لن تؤدي إلى أية نتيجة مرجوة، لأن أعدادهم في هذه الحالة سوف تتزايد كثيراً

بسبب الارتفاع غير المحكوم نحو التوالد مما يدفع الأجور إلى الانخفاض من جديد، حتى المستوى الذى يكفى للمحافظة على الحياة، وما يتبقى يذهب ريعا لمالك الأرض، أو عائدا للرأسمالى. وهذا النمط من التوزيع يحدث تعبيراً عن حقيقة مطلقة لا يمكن الفكك منها، وتفيد بأنه لا يمكن الارتفاع بالأجور عن حد الكفاف وهو الحد الأدنى للأجور اللازم لبقاء العمال على قيد الحياة. أى أن العمال مقيدون بهذا القانون - مثلاً يقيد السجين بقيد من الحديد - وليس فى استطاعتهم ولا فى مقدورهم إمكانية تحسين أحوالهم أو الارتفاع بمستوى معيشتهم إلى أبعد مما تقضى به أحكام هذا القانون.

أى أن البؤس، هو المصير الحتمى لمن يعيشون فى ظل الرأسمالية، وأنه لا جدوى من أى عمل تصحيحى، بل إن القيام بأى إجراء تصحيحى أو إبداء أى تعاطف إنسانى مع هؤلاء سوف يزيد الأمور سوءاً.

إذ يرى ريكاردو^(١٢) أن الأجور شأنها شأن الأسعار يجب أن تترك للمنافسة الحرة فى السوق، ولا ينبغى أبداً أن يحكمها تدخل التشريع. وهنا يخلص الكلاسيك، إلى نتيجة هامة مفادها أن الأجر لا يتحدد بالمساومات أو المفاوضات بين العمال وأصحاب العمل. إذ أنه محكوم فقط بقانون طبيعى ليس فى وسع العمال وأصحاب الأعمال مخالفة أحكامه. وهو ما أطلق عليه القانون الحديدى للأجور بما يوحي بأن العمال مقيدون به، وليس فى استطاعتهم البتة تحسين أحوالهم أو الارتفاع بمستواهم المعيشى إلى أبعد مما يقضى به هذا القانون. ومن رواد هذه المدرسة وليام بيتى (١٦٢٣-١٦٨٧).

(٢) رذيلة الإفراط فى الإنجاب:

هذه المقولة، تفسر ظهور حالة الفقر، والبؤس، والعوز التى تعيش فيها الطبقات العمالية الكادحة، بسيطرة الدافع الإنجابى على الطبقات الشعبية التى تعتبر الأبناء هم زينة الحياة وعزوة الفقراء.

وهو ما يسبب التزايد المستمر فى أعداد جيش العمال الاحتياطى، وما يترتب على ذلك من تناقص العائد الحدى لعنصر العمل عندما يضاف مزيد من العمال إلى الجهاز الإنتاجى. فهم يرجعون حالة الفقر والبؤس والعوز التى تصيب الكافة إلى السلوك

الإنجابى غير المسئول للأمهات اللاتى يملأن بطونهن بالأجنة، ويخرجن بها إلى الحياة دون روية، ويقذفن إلى سوق العمل أفواجا متلاحقة من الأيدى العاملة التى تطرق أبواب الرزق بلا مجيب.

ومن ثم، فإن معاناة هؤلاء هى قدرهم ومن صنع أيديهم، لذا وجب ترك أمرهم إلى الطبيعة التى تتولى تصفيتهم بقوانينها الصارمة. وأنذ يصيح باطن الأرض خيرا لهم من ظهرا.

ورواد هذه الرؤية هم: روبرت مالتس (١٧٦٦ - ١٨٣٤)، وجون استيوارت مل (١٨٠٦ - ١٨٧٣)، وجان باتست ساي (١٨٣٢ - ١٧٦٧)، وغيرهم كثير.

والأول، ناقش هذه الفكرة فى كتابه (بحث فى مبادئ السكان) والثانى، ناقشها فى كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسى).

● غير أن مالتس كان أكبر شهرة وينسب إليه تعبير ظاهرة الانفجار السكانى. وملخص فكرته، أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية بتأثير الدافع الإنجابى، وهذه الزيادة محكومة بوفرة الغذاء الذى يتزايد بمتوالية حسابية ويخضع لقانون الغلة المتناقصة، وتحقيق التوازن بين هذين المعدلين (معدل نمو السكان ومعدل نمو الغذاء)، يتم بفعل ما تجود به الطبيعة من موانع إيجابية تشتمل على الأمراض، والكوارث، والحروب، والمجاعات، التى تخفض معدل الزيادة السكانية، وتحقق استئصال جزء من السكان. وإذا ما حدث تدخل من الدولة، أو من أى جهة خيرية لتحسين أحوال الفقراء، فسرعان ما تتزايد الفجوة من جديد بين المعدلين (معدل نمو السكان ومعدل نمو الغذاء) محدثة كوارث جديدة تعود بالسكان إلى حالة التوازن ثانية. ومن ثم، فإن ملخص فكرته، هو أن الفقر مسئولية الفقراء، وليس مسئولية المجتمع.

● ويؤيده فى ذلك جون استيوارت مل^(١٣) قائلا: «إن الفقر مثل معظم الشرور الاجتماعية، يوجد لأن الناس يسيرون وفق غرائزهم الوحشية دون أى اعتبار آخر»، ويرى «أن غريزة إنجاب الأطفال تقع مباشرة على القوم المتزوجين، وأنها حقا رغبتهم هى التى قررت عدد ذريتهم وليست رغبة الرب»، ويضيف: «أنه إذا ما استمر التكاثر على ما هو عليه، فإن العالم سوف يصبح شبيها بقل من النمل أو مستعمرة من القندس».

● وفى نفس السياق يقول ثالثهم جارىت هردين^(٤٤) أحد المالتوسيين الجدد: «إذا كانت الجماعة مسئولة عن الحفاظ على حياة الأطفال، فلا بد أن يكون لها كذلك سلطة متى يمكن إنجابهم» ولذا يرى أقرانه: ضرورة تعقيم الرجال والنساء لإفساد قدراتهم الجنسية على الإنجاب، وفرض ضريبة رؤوس على الأطفال.

● أما الرابع (ساي)، فيرى: «أن القوة الجنسية عند البشر تميل لأن تجعلهم يتزايدون بمعدلات أعلى من الوسائل اللازمة لإشباعهم». واعتنق نظرية أجر الكفاف، التى تنص على أن معدلات الأجور تتحدد فى المدى الطويل بالمستوى اللازم للحصول على ضرورات الحياة.

ومن زاوية أخرى يرى مالتس^(٤٥)، أن الإعانات الاجتماعية، تمثل قيدا على الصناعة، وتراكم رأس المال، نظرا لما يلازمها من زيادة الضرائب التى تفرض على رجال الأعمال، وما تتطلبه من تخصيص موارد تذهب إلى تمويل استهلاك العمال المتعطلين، والفقراء والمعوزين، وما يترتب عليها من تشجيع العمال على الكسل، واستمرار حياة التبطل وتفضيل تسلم الإعانة على العمل بأجور منخفضة فى الأعمال الشاقة بالمصانع، وما يترتب على كل ذلك، من تأثير سئى على حوافز العمل والإنتاج.

لذا يقول مالتس: «إن السبب الرئيسى للفقير الدائم، لا صلة له بطريقة الحكم وبسوء توزيع الملكية. فليس فى وسع الأغنياء تأمين العمل والغذاء للفقراء. وليس للفقراء الحق فى مطالبتهم بالعمل والغذاء» واقترح إلغاء قوانين إغاثة الفقراء حتى يمنع تكاثرهم.

وهنا، يحذرنا مالتس أيضا، من أنه إذا حاولت الدولة أو أى فاعل خير، تحسين أحوال الفقراء فإن غريزتهم المنفلتة نحو الإنجاب، وطبيعتهم البشرية البوهيمية سوف تعود بهم سريعا إلى حالتهم السابقة.

وبذلك، يكون مالتس قد تبنى أيديولوجية تعادى الأعمال الخيرية، التى تقوم بها الدولة أو يقوم بها الأفراد، ووفر بذلك مبررا أخلاقيا وغطاء فكريا للأثرياء البخلاء المقترين الممتنعين عن مد يد العون للبائسين المهمشين.

ولذلك، فإن مالتس يعد واحدا من الاقتصاديين الأشرار الذين سعوا لإلقاء مسئولية الفقر على الفقراء أنفسهم لا على الأثرياء، مما وفر للأثرياء حالة من الطمأنينة، وراحة

الضمير، رغم ما يقترفونه من أاثام وجرائم يومية تقوم على استغلال العمال، واستلاب ناتج عملهم.

(٢) مذهب المنفعة العامة؛

يقوم مذهب المنفعة العامة^(٤٦) على «أن المعيار العام الذي ينبغى أن تجرى وفقاً له قواعد السلوك العملى، والذي يعتبر محكاً لصوابها جميعاً، هو مدى ما تولده من سعادة للجنس البشرى عملاً بشعار تحقيق أكبر قدر من السعادة لأكبر عدد من الناس». وهذا المذهب رغم بريقه إلا أنه يتضمن نقيضين هما: اعتبارات المنفعة، واعتبارات العدل.

● اعتبارات المنفعة: تتبلور هذه الاعتبارات أولاً فى تمجيد ما تتمتع به السلع من منافع استعمالية تجلب السراء لحائزها وتمنع عنهم الضراء. وثانياً، تمجيد المشروعات الخاصة، باعتبارها أكفأ من المشروعات العامة فى إنتاج السلع والخدمات، وأكثر منها قدرة على توفير أسباب الحياة للناس، وتحقيق الإشباع، لذا وجب حمايتها من التدخلات الاجتماعية والمؤسسية والتشريعية، مهما ترتب على ذلك من تنامي البطالة وتفشى البؤس لاقليّة شقية من بين أغلبية سعيدة.

● اعتبارات العدل: تتبلور هذه الاعتبارات فى التسليم بأن قوانين العدل هى قوانين الطبيعة، فالعدل هو الفضيلة الأولى، لذا وجب على المؤسسات الاجتماعية وسائر الإجراءات التشريعية والسياسية أن تكون متسقة مع ما تقضى به مبادئ العدل. وأن أولى المجالات التى يجب أن ينصرف إليها العدل هو توزيع الطيبات التى تصبو إليها نفس الإنسان بما تشتمل عليه من مال، وجاه، وحرية، وفرص، واحترام الذات، فالعدل إذن هو غياب للتعسف.

غير أن عمل أليات السوق الرأسمالى يكشف عن وجود تعارض بين اعتبارات المنفعة واعتبارات العدل، فعندما يسود معيار المنفعة، يختل معيار العدل.

وفى سبيل تبرير اختلال اعتبارات العدل، يدعى رواد هذا المذهب بأن حالة البؤس والفاقة، هى التضحية التى تتحملها الأقلية من أجل إسعاد الأغلبية. فالعبرة هنا بالآثر الكلى للمنفعة الاجتماعية والرفاهية العامة. وهو أثر مزدوج بما يتضمنه ذلك من تعظيم

فضلاته، وهم لذلك لن يعمروا طويلا، فسرعان ما يموتون غير مأسوف عليهم. وأن أية محاولة لمساعدتهم، تنطوى على ضرر بالغ بهم وبالمجتمع، إذ أنهم سوف يستمرنون الكسل، ويعتادون التبطل، ويتخلفون عن اللحاق بركب الحضارة والتطور لأنهم يورثون صفاتهم الرديئة لأحفادهم فيتدهور الجنس البشرى بسببهم ويزداد ضعفا فى مواجهة الطبيعة، ومن ثم، فإن الرفق بهم فى هذه الحالة يضرهم ولا ينفعهم، لذا وجب تركهم لمصيرهم المحتوم الذى اختاروه هم لأنفسهم، فالأعمال الخيرية من هذا القبيل تبطل عمل قوانين الطبيعة.

● أما الأثرياء، والأذكىاء، والأقوياء المتفوقون بيولوجيا على غيرهم فقد انتخبتهم الطبيعة لإصلاح المجتمع، وريادة التطور والنمو، فهم أهل لما هم فيه من رفاهية ورخاء، وأن حظهم الطيب فى الحياة كان مكافأة ربانية لطاقتهم المبدعة وحافزا لمبادراتهم الخلاقة. وهؤلاء، يكون فى مقدورهم نقل صفاتهم المتميزة إلى نريتهم من بعدهم، فيتطور الجنس البشرى بسببهم ويزداد قوة فى مواجهة الطبيعة.

وفى سياق ذلك، ظهرت أفكار غاية فى الخطورة، مثل ضرورة حماية الدولة للأغنياء من ثورة الفقراء. فالأغنياء غير مكلفين بمد يد المعونة للفقراء أو المساهمة فى تحسين أحوالهم، لأن الفقراء غير مؤهلين عنصريا أو عقليا للحياة العصرية، وعلى المجتمع أن يعمل على ردعهم وإبعادهم عن دائرة حياة الأغنياء. ورائد الداروينية الاجتماعية هو هربرت سبنسر (١٨٢٠-١٩٠٣) وتلميذه جرهام سومنز (١٨٤٠-١٩١٠). فالأخير (سومنز)^(٥١)، يرى أن الأغنياء الذين يمارسون الكد ويجنون الثمار، ليسوا مكلفين بمد يد المساعدة لغير المؤهلين عنصريا أو عقليا، الذين يجب على المجتمع ردعهم وإبعادهم.

ويرى جالبريث: «أن حجج سومنز ضد دولة الرفاهية ما زالت موجودة لدينا (...) فما زالت قائمة فى عصرنا أكثر الرغبات عمومية فى العثور على صيغة تبعد الفقراء عن ضمير الفرد والجماعة. وما زالت هذه الرغبة من الثوابت فى التاريخين الاقتصادى والاجتماعى».

(٥) مشروعية عدم التكافؤ؛

تستند هذه الرؤية، إلى أن الموهبة والذكاء صفات فطرية حبت بها الطبيعة أناسا دون غيرهم. ومن الطبيعى أن يمتازوا عنهم فى الأداء، ويتميزون عليهم فى الثروة.

فهؤلاء، حظهم الثراء، وأولئك قدرهم الفقر. فالثروة قرين الذكاء والتطور، والفاقة قرين التخلف والغباء. فعدم المساواة فى القدرات، يوازيه عدم المساواة فى الثراء. وتلك شريعة سادت فى كل العصور، وستظل سارية فى المستقبل.

وهذه الرؤية، لها أساس دينى عند البيوريتانيين^(٥٢) المتشددىن فى العصور الوسطى (١٦٢٤-١٦٤٦) «إذ كان الفقر لا الغنى، فى نظرهم هو الخطيئة، لأنه ينم عن الافتقار إلى الخلق الشخصى الكريم وإلى الجود بنعمة الله».

وراند إضفاء المشروعية على عدم التكافؤ فى توزيع الدخل هو ويلفريد باريتو (١٨٤٨-١٩٢٢) فنظريته فى توزيع الدخل يلخصها جالبريث على النحو التالى:

إنه فى جميع البلدان، وفى جميع الأوقات، فإن الدخل يوزع بالطريقة نفسها تقريباً. فالمنحنى الذى يبين الحصة التى يحصل عليها الأغنياء والفقراء، ظل من الناحية الأساسية دون تغير فكلما غدت الثروة كبيرة كلما صغر عدد الذين يمتلكونها. إن هذا التوزيع بعيد جداً عن المساواة، لكنه يعكس فى رأيه توزيع الكفاءة والموهبة والنظام الاجتماعى، ومن ثم يستحق الثروة قليلون عند مقارنتهم بالجموع التى تستحق الفقر، لأن من هم جديرون بالثروات الضخمة قليلون للغاية فى الحقيقة وهو ما يسمى بقانون عدم المساواة فى توزيع الدخل الذى يسمى قانون باريتو.

وفى محاولة لتفسير ذلك، صك كالدور^(٥٣) قوله المأثور لتحديد سمة النظرية الرأسمالية «الرأسماليون يربحون مما ينفقون، والعمال ينفقون مما يربحون».

(٦) حق التمييز:

عند التعرض لبعض مشكلات الاقتصاد الاجتماعى، وعدالة التوزيع، تبنى البعض مبدأ المساواة فى الشروط، وعدم المساواة فى المراكز.

● **والأولى**، مساواة قانونية تستند إلى حق تكافؤ الفرص بين البشر بالمليار. فهى مساواة بمعنى تكافؤ الفرص التى تهيئ لكل الناس بداية متكافئة فى السباق - وليست المساواة التى تند السباق أو على الأقل التى تمسك عن إثابة الفائز.

● **والثانية**، مساواة فعلية تستند إلى حق البعض فى التمييز، بامتلاك الثروة، نظراً لتمييزهم على غيرهم فى الطاقات والقدرات.

أى أن المساواة الاجتماعية فى هذه الحالة، هى مساواة عند نقطة البداية وليس عند خط النهاية، فهى مثل ما هو عليه الحال فى سباق المارثون، إذ يقف المتسابقون على قدم المساواة عند خط بداية السباق، أما الوصول إلى خط النهاية فيتوقف على قدرات كل منهم كما هو الحال فى المساواة فى فرص التعلم. إذ أن إتاحة الفرص المتكافئة للالتحاق لا يعنى إتاحة الفرص المتكافئة للنجاح. ورائد هذه الرؤية هو «ليون فالراس» (١٨٣٤-١٩١٠) (٥٤).

(٧) الكمال الكلاسيكى،

يرى بعض الاقتصاديين، أن محاولة إشباع الحاجات الأساسية للسكان عن طريق تدخل الدولة بشكل أو بآخر فى النشاط الاقتصادى، يعد خطوة لا رجعة فيها نحو الابتعاد عن الأرثوذكسية الكلاسيكية، والانحدار نحو الاشتراكية، وهو ما يتعارض بصورة حتمية مع الحرية.

وهم يبررون موقفهم هذا، بأن تنوع الحاجات البشرية، وتعقيدات هيكل رأس المال، ووفرة الأيدى العاملة، تجعل هدف إشباع الحاجات - عن طريق الدولة - أمراً مستحيلاً من الناحية النظرية والعملية.

وهم يرون بالإضافة إلى ذلك أن دفع تعويضات البطالة، وصرف المعاشات التقاعدية للشيخوخة، ومساعدات الفقراء لن يدعم النظام الرأسمالى، بل إنه سوف يؤدى حتماً إلى تدميره وإحلال النظام الاشتراكى محله. وبناء عليه، ومن وجهة نظرهم، ليس هناك حل وسط بشأن الكمال الكلاسيكى.

ومن أبرز رواد هذا الاتجاه، لوفيك فون ميسيس (١٨٨٠-١٩٧٣)، وفريدريك فون هايك الاقتصادى الأمريكى (١٨٩٩).

ويقول جالبريث^(٥٥)، إن هؤلاء استندوا إلى فروض النظرية الكلاسيكية فى التدليل على صحة وجهة نظرهم.

فمن فروض النظرية الكلاسيكية:

أولاً، أن المنفعة الحدية للنقود، على النقيض من المنفعة الحدية للسلع، لا تتناقص بل تظل على حالها، مهما زادت ملكية الفرد منها، ومن ثم فإن تقدير الأغنياء للنقود واستمتاعهم بها، لا يقلان مع زيادة الحجم.

ثانياً، إن المنافع غير قابلة للقياس وبالتالي فإن المنافع المتبادلة بين الأفراد غير قابلة للمقارنة، لأن مشاعر الأشخاص المختلفين لا تقبل المقارنة. ومن ثم، فإنه لا يمكن الادعاء بأن الشخص الذى لديه سلع أكثر يكون لديه إشباع أقل، عن الشخص الذى لديه سلع أقل. وبالتالي، لا يصح أن يقال إن الأغنياء تكون معاناتهم فقد الثروة الحدية أو الدخل الحدى، أقل معاناة من الفقراء، كما لا يصح أن يقال إن الإشباع من الاستهلاك الذى يتخلى عنه الأغنياء لصالح الفقراء. يقل عن الإشباع، والمنفعة، التى يكتسبها الفقراء منه نتيجة إعادة توزيع الدخل.

وهم يرون أن الحرية الفردية تتفق مع قوانين الطبيعة. فالحرية - فى نظرهم - لم تنشأ نتيجة تخطيط مسبق، أو جهد إنسانى منظم، بل إنها نشأت عبر التاريخ عندما فقدت الشعوب ثقتها بنزاهة الحكام، وتيقنت من تخلف قدراتهم عن إشباع حاجات المحكومين، مما استدعى وضع قيود على تدخلهم فى النشاط الاقتصادى. فالحرية - عندهم - تكمن فى التخلص من تدخل الدولة، وترك مستقبل المجتمع رهنا بالتطور التلقائى والدافع الذاتى. فإن تدخلت الدولة، ينبغى قصر دورها على ضمان تلقائية هذا التطور وتسريع وتيرته.

وخلاصة القول، إن الأرثوذكسية الكلاسيكية، ترى أنه ليس ثمة أساس اقتصادى قوى لتحويل الدخل (الثروة) من الأغنياء للفقراء، وهو ما وفر مبرراً أخلاقياً وفكرياً يدافع به رجال الأعمال عن عدائهم لكافة تدابير الرفاهية، التى تتضمن إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء.

وفى مجال التطبيق، وعندما صدر التشريع الأمريكى «بقانون التأمينات الاجتماعية» حذرت الرابطة الوطنية لرجال الصناعة، من أن هذا القانون سيبسّر السيطرة الاشتراكية فى نهاية الأمر على الحياة الصناعية». وكتب آرثر م. شلزنجر^(٥٦)، يقول: «مع تطبيق تأمين البطالة، لن يعمل أحد، ومع تطبيق تأمينات كبار السن ومن هم على قيد الحياة، لن يدخر أحد، وستكون النتيجة هى التحلل الخلقى، والإفلاس المالى، وانهايار الجمهورية».

(٨) تفضيل البطالة:

لم يختلف الفكر النقدي المعاصر عن الفكر الليبرالي المتوحش، في رفض سياسة دولة الرفاهية، إذ يعتقد النقديون، أن كفاح نقابات العمال لرفع الحد الأدنى للأجور، وتزايد مخصصات إعانات البطالة التي تمنحها حكومات البلدان الصناعية، جعلت العمال المتعطلين عن العمل غير عابئين بالبحث عن فرص عمل بديلة، وهو ما يشجبه فريدمان^(٥٧) مدلا على أن «العامل المتعطل عن العمل، والمقيد الآن على برامج الرعاية الاجتماعية، يتردد في الوقت الحاضر في الحصول على وظيفة ما، حتى ولو كان مرتبها يزيد على ما يتقاضاه من برنامج الرعاية الاجتماعية، لأنه في حالة فقدانه هذه الوظيفة قد يمر بعض الوقت حتى يعاد قيده مرة أخرى في سجلات الرعاية الاجتماعية». ولهذا، يدين النقديون الآثار السلبية التي أحدثتها هذه البرامج مثل: تقوية اتجاه العمال نحو التبطل وتعطيل قوانين السوق، وينادون بإلغائها حتى تعود الحيوية لسوق العمل. أى أنهم ينظرون إلى البطالة الحاصلة في البلدان الصناعية الرأس مالية، على أنها من نوع البطالة الاختيارية، وليست من النوع الإجبـار لأن العمال في رأيهم يفضلون البقاء متعطلين، ما داموا يحصلون على إعانات البطالة، ويتمتعون بالضمان الاجتماعي. ولهذا، فإن سياساتهم تعمل على كـف يد الدولة عن تقديم برامج للرعاية الاجتماعية. ورائد هذه الرؤية هو ميلتون فريدمان الاقتصادي الأمريكي المعاصر ومن خلفه كتيبة رواد مدرسة شيكاغو.

ومن هؤلاء أيضا، جورج جيلدر^(٥٨)، الذي أعلن في مؤلفه «الثروة والفقـر»، أن السياسات الاجتماعية تشكل العقبة الرئيسة لا في وجه النمو الاقتصادي فحسب، بل وأيضا بالنسبة لبقاء الحضارة التي تهددها أحلام الاستكـانة وأساليب المعيشة البديلة وغير الأخلاقية. وأضاف يقول، إن مساعدة المتعطلين عن العمل والمطلقات والمنحرفين والمُسرفين لا يمكن إلا أن تحرضهم على التكاثـر، مما يشكل خطرا يهدد بتفجر المجتمع. ثم أضاف يقول: إن التأمين الاجتماعي، ينخر الآن في صميم العمل والأسرة ويبقى الفقراء في حالة من الفقر. وهذا الفكر عبر عنه جون ميجور رئيس الوزراء الإنجليزي الأسبق قائلا: «إن البرامج الاجتماعية تعرقل القدرة التنافسية».

وقد ترجمت إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان، هذه الرؤية إلى سياسات، عندما أجرت تخفيضات كبيرة في النفقات الاجتماعية، كما تصدت في

الوقت نفسه لتنفيذ نقابات العمال، وهو ما أسماه ريجان بقانون العلاج الاقتصادي الصادر في ١٩٨١ الذي تمثل في الأخذ من الفقراء وإعطاء الأغنياء. إذ أعلن في حينه أنه يجب على الحكومة أن تقتصر على «بناء إطار متين ومستقر في المدى البعيد يشكل القطاع الخاص داخله المحرك الرئيسي للنمو والعمالة وتحسين ظروف المعيشة». وأضاف، «أن ذلك يستلزم خليطاً متقناً من الإجراءات الرامية إلى تخفيض الضرائب التي تخنق المبادرة، وإبطاء سرعة نمو النفقات الفيدرالية والقواعد المنظمة والحد تدريجياً من التوسع في المعروض النقدي».

(٩) مشروعية إبادة الضعفاء:

في مرحلة التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية، ظهرت النفعية كفلسفة واعدة وهيمنت على الفكر الفلسفي الأخلاقي الغربي.

والنفعية في جوهرها فلسفة مادية، لا روحية، تجعل كل شيء، بما في ذلك الإنسان، وسيلة لا غاية، أداة لا هدفاً. وبعد أن كانت هذه الفلسفة كامنة في الفكر الغربي في العصور الوسطى، ظهرت وتبلورت مع ظهور ونمو البرجوازية كطبقة اجتماعية صاعدة، في عصر النهضة. فقد اكتسبت الفلسفة النفعية قوة دفع كبيرة، مع تراجع دور الكنيسة وفقدانها السيطرة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما ازدادت انتشاراً وتواتراً ووضوحاً مع ترسخ العلمانية في الحضارة الغربية.

وفي النصف الثاني من القرن السابع عشر، هيمنت الفلسفة النفعية هيمنة شبه كاملة على الفكر الفلسفي الأخلاقي الغربي. وهو ما تجلّى في الفكر الاقتصادي آنذاك، وتردد صدهاء في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي في إنجلترا، والفيزيوقراط في فرنسا. فقد اتفق هؤلاء جميعاً على أهمية وضرورة زيادة الثروة وتعظيم منفعتها للدولة غير أنهم اختلفوا في إعطاء الأولوية لمصدرها.

● **فالكلاسيك**، يرون أن الصناعة هي المصدر الأساسي للثروة، لذا يجب إعطاء الأولوية للعناية بها.

● **والفيزيوقراط** يرون أن الزراعة هي المصدر الأساسي للثروة، لذا يجب إعطاء الأولوية للعناية بها.

ولكن، وعلى الرغم من اختلاف رواد الفكر الاقتصادي في الفريقين حول أيهما أكثر أهمية كمصدر للثروة، الصناعة أم الزراعة؟ إلا أنهم اتفقوا جميعا على أن تعظيم المنفعة من الثروة هو الغاية الأساسية لكل نشاط اقتصادي.

وهذا الفكر النفعي، قد تبناه ذوو السلطة المطلقة من الحكام في أوروبا، خاصة في ألمانيا تحت الحكم النازي، وبموجب هذا الفكر، توصلوا إلى ضرورة تنمية الموارد البشرية النافعة، والتخلص من الأفراد والجماعات عديمة القدرة، قليلة النفع، من الأجناس الدنيا مثل اليهود، ومن المرضى والمعاقين والمتخلفين ذهنيا غير القادرين على العمل والعطاء، الذين يمثلون خطرا داهما على الدولة الألمانية والحضارة الغربية. إذ أن هؤلاء يورثون صفاتهم الرديئة إلى ذريتهم من بعدهم، وهو ما يسبب حدوث اضمحلال في النوع البشري ويصيب المجتمع بالوهن، ويعرض عملية التطور الإنساني إلى الانحراف والتدهور.

ولذا، فإن الحكومات العنصرية كانت تنظر إلى هؤلاء، خاصة اليهود منهم، على أنهم جنس منحط ذو حضارة متخلفة يجب القضاء عليها والتخلص منها. فوضعوا من التشريعات وطبقوا من النظم ما يحد من حريتهم في الزواج والإنجاب حتى لا يتكاثروا. فقام الألمان، تحت زعامة هتلر، بتعقيمهم وتصنيفهم إلى جماعات يمكن ترحيلها إلى معسكرات العمل الإجبارية، وآخرين إلى معسكرات الإبادة الجماعية، وغيرهم تم تهجيرهم باعتبارهم عناصر غير مفيدة وأفواه تاكل ولا تنتج. ولا شك أن هؤلاء بالإضافة إلى مروجي نظرية الدراوينية الاجتماعية يعتبرون أشد المفكرين ضرارا وأكثرهم خطرا على الحضارة الغربية، والحضارة الإنسانية بوجه عام. ومن رواد هذا الفكر العنصري، يأتي نيتشه في المقدمة.

(١٠) الحياد العلمي وخيانة الفقراء:

تقوم هذه الرؤية، على أن العلوم يجب أن تكون محايدة بالنسبة للعلاقات الاجتماعية، والقضايا الأخلاقية، فالعلوم الاجتماعية، ومنها علم الاقتصاد، يجب أن تختص بتوصيف الظواهر وتفسير أسباب حدوثها دون أن تصدر أحكاما أخلاقية نحو ما إذا كانت خيرا أم شرا، أو تبدو رأيا بقبولها أو رفضها، أو تتدخل في التأثير على مسارها.

فالاقتصاديون^(٥٩) - فى رأيهم - يجب أن يبتعدوا كلياً عن مسائل العدل والظلم، وما ينشأ عن النظام من ألم ومشقة، وإن فعلوا ذلك يكونوا قد أدخلوا بواجبهم، وتدخلوا فى شئون لا تعنيهم، وبذلك يفقدون صفة الحياد العلمى والموضوعية، أى أنهم فى هذه الحالة يفقدون الصدق العلمى.

فهذه الرؤية، تفصل تماماً بين الدراسة العلمية للظواهر الاقتصادية، وبين الأحكام التقديرية أو التقييمية.

وهنا يشير رادوميزلر إلى أن الدراسة أما أن تكون تقريرية أو معيارية:

● **فالأولى (التقريرية)**، تستند إلى التحليل العلمى الخالص وتكون محايدة بالنسبة للعلاقات الاجتماعية.

● **والثانية (المعيارية)**، لا تستند إلى التحليل العلمى الخالص وتكون متحيزة بالنسبة للعلاقات الاجتماعية.

ويرى رواد الحياد العلمى، أنه ليس من مهمة الاقتصاديين - بوصفهم اقتصاديين - أن يذهبوا إلى أبعد من حدود الدراسة التقريرية العلمية، فهم يرون أن المظالم الاجتماعية القائمة تعد من الأمور المسلم بها.

وعموماً، فإن رواد الفلسفة الوضعية^(٦٠)، يأخذون بمناهج العلوم الطبيعية وحدها، والتي تكفى بوصف ما هو واقع ولا تتجاوز هذا إلى اقتراح ما ينبغى أن يكون. فالبحث العلمى - فى رأيهم - يجب أن يكتفى بدراسة الوقائع لا القيم. أن تقتصر دائرة اهتمامها على استكشاف ما هو متحقق فعلاً فى لحظة تاريخية معينة.

ورائد مبدأ الحياد العلمى، هو وليم ستانلى جيفونز، الذى عبر عنه بوضوح فى كتابه «نظرية الاقتصاد السياسى» الذى نشره فى طبعته الخامسة فى نيويورك عام ١٩٦٥.

ومثل هؤلاء الاقتصاديين رواد الحياد العلمى ينطبق عليهم وصف الاقتصادى الإنجليزى إيلى ديفونز^(٦١) عندما قال: «لو أراد الاقتصاديون دراسة الحصان، فلن يذهبوا إلى إسطبلات الخيل، بل سيجلسون إلى مكاتبهم ويقولون لأنفسهم ماذا لو كنت حصاناً، فهم معزولون عن الظواهر الاجتماعية والحياة الواقعية.

وهؤلاء - مروجو نظرية الداروينية الاجتماعية والمستفيدون منها من رجال المال - يصفهم بورتر صاحب كتاب الحياة الكريمة، بأنهم شيوخ المنسر، أى كبار اللصوص، الذين يبررون شتى أنواع الاستغلال بدعوى جدارتهم الاجتماعية التى ورثوها عن أسلافهم المبدعين والتى يورثونها بدورهم أحفادهم المحظوظين.

والحياد العلمى، على هذا النحو، هو حياد بين أرباب العمل والعمال، وهو تماما مثل الحياد بين الذئب والحملان، وهو فى جوهره ليس إلا انحيازاً للأثرياء اللئام وخيانة للفقراء الأيتام. وهذا الانحياز، عبر عنه هوارد بيكر مستكبرا ومتسانلا فى أى جانب نقف نحن؟.

* * *

ومجمل القول..

أنه باستعراض أفكار رواد التيار الليبرالى المتشدد، يلاحظ أن مقولاتهم كانت تتجاهل الظروف التاريخية، والأوضاع الاجتماعية والمؤسسية، التى يجرى النشاط الاقتصادى فى ظلها، كما كانت آراؤهم تخصص لإيجاد تبرير اجتماعى وأخلاقى لديمومة النظام الرأسمالى، وتبرير الفروق غير العادية بين دخول الملاك ودخول الأجراء، وما يترتب على ذلك من تركيز الرفاهية والنعيم فى أفراد المجموعة الأولى، وتفشى البؤس والشقاء بين أفراد المجموعة الثانية. «فالفرق، فى نظرهم، ليس مسألة دخل بقدر ما هو مسألة عقلية، وأن الإعانات الحكومية تضر بمعظم أولئك الذين يعتمدون عليها».

وهو ما رآه الكلاسيك ومن لف لفهم وسار على دربهم، أمرا طبيعيا. ليس للأثرياء ذنب فيه، إذ أن الذنب يعود إلى نوازل الدهر ونوائبه من ناحية، وإلى الدوافع الإنجابية المطلقة للفقراء من ناحية ثانية، وإلى القسمة والنصيب من ناحية ثالثة.

وانحياز هؤلاء الاقتصاديين الأشرار - على هذا النحو - إلى جانب الملاك فى مواجهة الأجراء، وإلى جانب الأثرياء فى مواجهة الفقراء، يعد فى جوهره تحديا لإرادة الخالق الذى يهدى إلى المساواة بين البشر، ولذا فقد أدانهم الرب بقوله «التحيز فى الحكم مشين، ومن يقول للشرير أنت برىء تلغنه الشعوب وتمقته الأمم». من الكتاب المقدس^(٦١).

وكان ذلك دليلا عمليا على صحة مقولة الكاتب اللاتيني: خورجى مارتيجي^(١٢)
«الراسمالية لا قلب لها»

وفى تعليقه على فكر هؤلاء الاقتصاديين الأشرار يسجل المؤرخ الإنجليزي ر. هـ. تاوئي بأسلوب ساخر: «لا تعد الأمة متحضرة لأن حفنة من أفرادها ينجحون فى نيل مبالغ ضخمة من المال، ويوفقون فى تحريض زملائهم على الاعتقاد بأن كارثة سوف تقع إذا لم ينالوها، بأكثر مما كانت (داهومى) متحضرة لأن ملكها امتلك عرشا من الذهب وجيشا من الأرقاء. أو تعد أكثر تحضرا من أرض يهوذا لأن (سليمان) اقتنى ألف زوجة وكل حيوانات القروء وطيور الطاووس وأحاط عبادة ميلوخ (إله النار)، وعشرت (إله الخوف)، بشعائر مؤثرة».

واتساقا مع هذا يشير د. إسماعيل صبرى عبد الله^(١٣)، أنه برغم سيادة أيديولوجية السوق وسياسة الليبرالية الجديدة، فإن ظاهرة استمرار الفقر فى العالم وتزايد أعداد الفقراء بانتظام، قد ألزمت البنك الدولى بأن يتخلى عن واحدة من أهم مسلمات الليبرالية، وهو ما يسمى «نظرية التساقط» ومفادها، أن تزايد ثراء الأغنياء سيقضى تلقائيا وتدرجيا على ظاهرة الفقر، لأن الغنى المتزايد يعنى تزايد الاستثمار، وخلق أعداد متصاعدة من فرص العمل، بحيث تنحصر البطالة وما يترتب عليها من فقر فى الكسالى والمعوقين. وهذه الحالة يمكن علاجها بما يوجد به الأغنياء لإعالة الفقراء عن طريق فعل الخير. وفى ظل هذا المفهوم، ينحصر دور الدولة فى وظيفة الحارس الليلى للنظام التى أرادها لها آدم سميث من قبل.

وعلى خلاف ذلك، تبنى البنك الدولى حديثا الترويج لسياسة التدخل المباشر لحل قضية الفقر، وأن تتضمن السياسة الاقتصادية بكل دولة إجراءات تخفف وطأة الفقر على المجتمع وتقر بحق الفقراء فى الخدمات الاجتماعية.

ثالثاً: الاقتصاديون الأخيار.. أصدقاء الفقراء

بإعادة عقارب الساعة إلى الوراء قليلاً، سوف نرى أن الليبرالية، التي كانت ثورية في مرحلة التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية، صارت رجعية عند التحول من الرأسمالية إلى الاشتراكية، وعملت على تفادي أى تدخل يسعى إلى تحقيق مجتمع الديمقراطية الاجتماعية (الرفاه). فمئذ أكثر من مائة عام مضت، نوه هيربرت سبنسر، قائلاً: «لقد كانت وظيفة الليبرالية في الماضي أن تضع حداً لسلطان الملوك، ولكن وظيفة الليبرالية الحقيقية في المستقبل، سوف تكون وضع حد لسلطات المجالس النيابية»، وهو ما حدث بالفعل.

إذ أن الليبرالية المتوحشة، ظلت تحارب بضراوة كل تشريع من شأنه حل مشكلة تفاوت الثروة، وتفشى الفقر، وقصور الطلب، إذا كان في ذلك أى انتقاص من أرباحها، وهى الحالة التى عبر عنها روجيه جارودى^(٦٤) قائلاً «إن الليبرالية هى الحرب التى يشنها الجميع ضد الجميع، بلا حدود قانونية أو قيم أخلاقية».

فحرية إطلاق قوى السوق فى المجتمع أشبه بحرية إطلاق الثعالب فى حظيرة الدجاج.

وفى مقابل هذا التيار الكلاسيكى الرجعى الكاسح، ظهر تيار آخر ثورى مناوئ له ومتمرد عليه، تيار يرى أن الأغنياء هم أعداء الفقراء، وأن الملاك هم أعداء الأجراء، وأن الثروة والتراكم الرأسمالى يصنعها العمال، ويستولى عليها أصحاب العمل، وإن على الدولة أن تتدخل لحماية الأغلبية من عسف الأقلية وجورها وأنها إن فعلت ذلك، تكون قد فعلت خيراً كثيراً، ونزعت فتيل الأزمة قبل أن تنتشر الثورة ويعم التمرد.

وهذا التيار المناوئ للكلاسيك، يمكن تمييزه إلى ست مجموعات، وهى:

الاشتراكيون ذوو النوايا الطيبة (الخياليون)، الاشتراكيون الإصلاحيون (الفابيون)، الديمقراطيون الاجتماعيون (المؤسسيون)، المبشرون بالثورة، الثورة الماركسية، الثورة الكينزية.

(١) الاشتراكيون ذوو النوايا الطيبة (الخياليون)،

هم الرواد الأوائل^(٦٥) الذين عايشوا الرأسمالية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وشاهدوا بأعينهم حالة البؤس، والفاقة، والعوز، التى كانت تعيش فيها الطبقة العاملة، فى حين كان الرأسماليون يعيشون فى نعيم خيرات إنتاجهم، ويسلبونهم كد عملهم، وهؤلاء هم الذين أطلق عليهم الماركسيون بعد ذلك، صفة الاشتراكيين الخياليين لأنهم رغم إجماعهم على استنكار مساوئ النظام الرأسمالى، غير أنهم لجأوا إلى طرق الوعظ والإرشاد، بهدف إصلاح النظام الرأسمالى من داخله، ومعالجة الآثار الجانبية لأسلوب الإنتاج الرأسمالى بأنواته ذاتها، فى حين كان الماركسيون يسعون إلى الخلاص من شروبه عن طريق تدميره كليا، وإقامة الاشتراكية باعتبارها نظاما أكثر عدلا وأمانا.

والاشتراكيون الخياليون، هم التعاونيون الذين رفضوا باعث الربح كمحرك للاقتصاد، وأدانوا شراسة المنافسة لأنها تؤول إلى الاحتكار الذى يتعارض فى جوهره مع الرفاهية. ومن هؤلاء سيسموندى^(٦٦) (١٧٧٣ - ١٨٤٥) الذى أثار الشك حول إمكانية التوفيق بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وأولى اهتمامه لتحسين مستوى معيشة السكان، قبل الاهتمام بتراكم الثروة، ونادى بدور أكبر للدولة فى تحقيق الرفاهية للجميع، وكان أكبر إسهام لسيسموندى هو الاعتراف بوجود طبقات اجتماعية متعارضة، خاصة التعارض بين الأغنياء والفقراء، والرأسماليين والعمال، ويرى أن مصالح أحدهما تظل فى تعارض دائم مع مصالح الأخرى.

وعلى نفس المنوال، سار سانت سيمون (١٧٦٠ - ١٨٢٥) عندما انتقد عوائد الملكية، مثل الربح والفائدة والربح واعتبرها عوائد لا يقابلها عمل، وتمثل انتقاصا من دخول المنتجين، كما انتقد نظام التوريث، واقترح أن يؤول الميراث إلى المجتمع، ممثلا فى الدولة، بدلا من هؤلاء الذين يحصلون على الثروة بصدقة الميلاذ.

وعلى نفس المنوال، أيضا، سار روبرت أوين^(٦٧) (١٧٧١ - ١٨٥٨)، إذ رأى أن «علة صعوبتنا» لا تكمن فى الطبيعة الإنسانية، بل فى «تكوين المجتمع» ويقرر بوضوح منقطع النظير أن القضيتين اللتين ازداد تأكيدهما، هما:

أولا: أن تغيير ظروف الإنتاج يحدث تغييرا جوهريا فى البشر المنتجين.

ثانياً: أن الثورة الصناعية أحدثت تغييراً بالغ الأهمية، وأنتجت في حقيقة الأمر مخلوقاً بشرياً جديداً.

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه حذرنا من «تفتيت جميع الروابط بين العمال وأصحاب الأعمال» ونبه إلى أهمية النفع المتبادل الذي يستطيع كل منهما أن يجنيه من تعاونه مع الآخر. ويشير، إلى أن أصحاب الأعمال يعتبرون أن العمال مجرد أدوات للكسب. ويحذرنا من أنه «إذا لم يتم إصدار التشريعات التي تحسن أحوال هذه الطبقة، فإنها سوف تكتسب صفة أخلاقية بالغة الشراسة. وتعمل على إغراق البلاد أجلاً أو عاجلاً في خطر مريع، ربما لا يمكن إيجاد حل له» وهو ما حدث بعد ذلك بالفعل ومهد الطريق لانتصار الثورة الشيوعية.

ولم يتوقف نشاط أوين عند الإسهام الفكري، ولكنه طابق الفكر على العمل عندما سعى إلى إنشاء نموذج إرشادي لمجتمع بديل، كان بمثابة جزيرة للمساواة محاصرة بمحيط من الظلم والبؤس والتمييز. فكان قد طبق في مصنعه نظاماً للعمل يقوم على تخفيض وقت العمل إلى عشر ساعات بدلاً من المعدل السائد في حينه، وهو سبع عشرة ساعة يومياً، وامتنع عن تشغيل الصبية، وأنشأ مدارس لتعليم أولاد العمال، وطبق نظاماً عادلاً للحوافز والجزاءات. وكان من الطبيعي أن ينهار هذا النموذج بفعل المنافسة الرأسمالية الضارية، ولكنه لم ييأس وذهب إلى الأرض الجديدة في أمريكا ليقوم مستعمرة تعاونية يمارس فيها الناس حياتهم الاجتماعية والإنتاجية في أن واحد دون استغلال أو تمييز، وكان يهدف إلى تغيير البيئة الاجتماعية إلى بيئة صديقة للجميع عن طريق توفير ثلاثة شروط، الأول: إلغاء الملكية الخاصة، والثاني: إلغاء الربح، والثالث: إلغاء النقود. كما كان يرغب في إلغاء الأسس التي يرتكز عليها النظام الرأسمالي، إذ كان يرى أن الربح هو عائد الملكية، وأنه يقطع من دخول العمال لصالح الملاك وهو ما يضعف من القوة الشرائية، ويسبب أزمات فائض الإنتاج، فنادى بحلول الملكية التعاونية محل الملكية الخاصة، واستبدال النقود بإيصالات مساوية تماماً لقيمة ما يتم إنتاجه، لكي يوازن ما بين العرض والطلب.

ومن أهم إنجازاته، إنشاء الجمعيات التعاونية الإنتاجية الاستهلاكية التي تباع فيها السلع دون وسطاء. وبذلك أرسى أولى دعائم الحركة التعاونية، للتخفيف من ويلات

الرأسمالية وسعيها المحموم إلى الربح، وقد وصفه الماركسيون بأنه اشتراكي طيب القلب ولكنه ضل الطريق.

ولم يكن شارل فوريه (١٧٧٣-١٨٣٢)، ودافيد ديل (١٧٩٣-١٨٠٦)، وشارل دي سيسموندى (١٧٧٣-١٨٤٢)، ولوى بلان (١٨١١-١٨٨٣)، أسعد حظا من سابقهم رواد الاشتراكية الخيالية: فقد كرر فورى تجربة روبرت أوين، ونادى بإنشاء المدينة الفاضلة، التى يعيش فيها الناس حياة مشتركة متماثلة، وتعاونية، إنتاجية واستهلاكية، يوزع فيها العائد على المعاملات، وليس على رأس المال، وتتوفر فيها ضرورات الحياة، بحيث يكون العمل فيها من أجل العمل، وليس من أجل الكسب، ويهرب الناس إليها من صخب المدينة وقسوتها، ليتمتعوا بجنو الطبيعة ورحمتها.

أما بالنسبة لديفيد ديل، سيسموندى، فقد اتبعا طريق الوعظ والإرشاد للكافة من الفقراء والأجراء، والوعد والوعيد للخاصة والأغنياء والملاك. وقد اهتم الأول (ديل) بالأيثام، ونادى بتخفيض ساعات عمل الأطفال فى الصناعة إلى ١٢ ساعة عمل يوميا فقط، وقرن الفكر بالعمل، عندما أعد لهم مدينة صناعية تتوفر فيها الشروط الإنسانية. أما الثانى (سيسموندى) فقد أقر وجود تعارض عدائى بين الأغنياء والفقراء، وبين الملوك والأجراء، وندد بالأفكار الوحشية التى تقول أن الفقر من صنع الفقراء، ورأى أنهم لا يجب أن يلاموا على فقرهم، لأنهم خاضعون لسلطة الأغنياء الذين يمثلون طبقة صغيرة العدد، قوية النفوذ، تقهر طبقة كبيرة العدد لا نفوذ لها ولا سلطة لديها ولا ثروة فى يدها.

أما بالنسبة للوى بلان، فكان قد أخذ فرصة لتحويل أفكاره التى حوّاها مؤلفه «نظرية العمل» إلى واقع عندما تولى الوزارة، ودعم تجربة التعاونيات الإنتاجية التى انتشرت فى فرنسا، وساهمت فى تحسين البيئة الاجتماعية للطبقة العاملة «والبرجوازية الصغيرة».

وقد عاصر بيرجوزيف برودون (١٨٠٩-١٨٦٥)، هؤلاء الرواد، وتأثر بهم وأثر فيهم، ولكنه اتجه إلى منحنى أكثر تطرفا، إذ أعلن منذ البداية أن كل عوائد الملكية من الربح والريع والفائدة، كلها أشكال من اللصوصية، وأطلق عبارته الشهيرة «الملكية هى السرقة». ونادى بإلغاء العائد على رأس المال فى أى صورة من الصور، وحرص على هدم الدولة.

ولذا، فإنهم ينظرون إلى أن الاختلالات فى الحياة الاقتصادية تعتبر مسألة عادية فى ظل المؤسسات القائمة فى المجتمع، وهم يرون أن هذه المؤسسات تشتمل بالإضافة إلى المنظمات على الأعراف والعادات والقوانين والملكية والتكنولوجيا والخيارات الإنسانية المتاحة باعتبارها البواعث الرئيسة لتحديد الأهداف الإنسانية الحاكمة لتنظيم الحياة الاجتماعية.

وعليه:

فهم يهاجمون الفكر الاقتصادي الأمريكى بعنف، بزعم أن استنتاجاته الجازمة تستند إلى افتراضات تجريدية غير واقعية، وبخاصة الفردية ودوافع المصلحة الذاتية القائمة على فرض الرشد فى السلوك الاقتصادي للإنسان.

وعلاوة على ذلك، فإنهم يرون أن الفكر الكلاسيكى ظل يتراوح بين التحليل السكونى والتحليل السكونى المقارن مما أبعدته عن أرض الواقع التى تتصف بالديناميكية، فلا يمكنه الإحاطة بالتغيرات التى تطرأ على الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تجرى فى الحياة الحقيقية. ومن ثم فهو يخفق فى تحليل المشكلات الواقعية، ويعجز عن تقديم الحلول الكفيلة بالتغلب عليها.

- فبينما يرى الكلاسيك، أن تفاعل المصالح الذاتية للأفراد الراشدين الذين ينشدون تعظيم الإشباع أو تعظيم الأرباح، هى القوة التى تحافظ على تماسك المجتمع.
- فإن المؤسسيين، يرون أن تماسك الجماعة ومعقولية سلوكها الاقتصادي يتوقفان على متغيرين أساسيين:

أولاً: غريزة حب العمل وفخر الفرد الطبيعى بالعمل كقيمة فى حد ذاته. لأن التبطل لم يكن أبدا محل احترام فى أى وقت وفى أى مكان وأن إحساس الفرد الغريزى بضرورة العمل من أجل البقاء، لم يكن أبدا انعكاسا رشيدا لدوافع المصالح الاقتصادية الذاتية وحدها. فالعمل هو الذى يحدد بقاء الإنسان ويحكم تطوره.

وثانياً: غريزة حب التساوى مع الآخرين. فغريزة حب العمل وسعى الفرد للتميز عن الآخرين أو المساواة معهم ونيل الاعتراف بمكانته بينهم هى التى تساعد على أن يلعب دورا رئيسيا فى الحياة.

كما أنهم يرون - بالإضافة إلى ذلك - أن العقل هو الذى يوفر للإنسان الوسائل المنفذة لسلوكه الفريزى، وما يترتب على ذلك من اتباع إجراءات الموازنة مع القواعد المؤسسية، التى تتجسد فى صورة أعراف وعادات وقوانين، تلك التى تسهم فى تشكيل بيئة حياته الاجتماعية. وتلعب دورا رئيسيا فى كبت غرائزه أو تعديلها وتهذيبها كلما تطلب الأمر ذلك.

وبناء عليه، نبذ المؤسسيون اقتصاد القيمة وكل معتقدات الكلاسيك القائمة على التوازن العام، وبنوا فكرهم على السيكلوجيا والغرائز السلوكية الإنسانية، ودراسة التشريعات القانونية، وسلطة الدولة وواجبات الأفراد حيالها. أى أنهم يفكرون فى تنظيم الأفراد ويميلون إلى التخطيط الاجتماعى، مما يجعلهم قريبين من اقتصاد الرفاهية ومتصلين به.

ويفيد الدكتور حسين عمر - فى كتابه تاريخ الفكر الاقتصادى- أن المؤسسيين يتميزون إلى جماعتين:

● الجماعة الأولى: وهى أقدم الجماعات، ومن روادها ثورستين فبلن (١٨٥٧-١٩٢٩). وميشيل (١٨٧٤-١٩٤٨) وهم أقل ثقة بإحداث ثورة فى الاقتصاد أو إقامة علم اقتصادى جديد، وينتقدون بشدة اقتصاد القيمة، ويرون أن الإنسان عبارة عن حزمة غير رشيدة من الغرائز والعادات، ولذا فإنهم قد حصروا أنفسهم إلى حد بعيد فى وصف المؤسسات والغرائز وتطورها دون أن يرسموا أية أهداف، بل إنهم يرون أن التطور الاجتماعى يتخذ مجراه تلقائيا فى الحياة.

● والجماعة الثانية: وهى أحدث الجماعات، ومن روادها هاملتون وتجويل وجالبريث، وهم أكثر ثقة بإقامة علم اقتصادى جديد يكون أكثر ارتباطا بحركات الإصلاح الاجتماعى. ولذا، فإنهم يبحثون فى إحلال علم الاقتصاد القديم بعلم متطور جديد. كما يرون أن للمؤسسية، بمفهومها السابق الإشارة إليه، دورا هاما فى رقابة النشاط الاقتصادى، وتقدير ورسم الأهداف الاجتماعية وإدارة دفة التطور الاجتماعى.

ومن المفيد معرفة دور رواد الاقتصاد المؤسسى من الاهتمام بالدور الذى تقوم به المؤسسات الرئيسية فى النظام الاقتصادى، أى المنظمات الاقتصادية التى تعمل بصورة

جماعية، مثل روابط أرباب العمل، ونقابات العمال، والشركات، والروابط التجارية، وليس الدور الذى يقوم به الأفراد كل على حدة.

إذ يرى المؤسسيون، أن مقولات الكلاسيك حول ديناميكية قوى السوق وقدرتها على إخراج الاقتصاد من دائرة البطالة، مقولة باطلة. كما يرون أن سياسات الكينزيين، التى تلزم الدولة بتحريك الطلب الفعال، فى ظل بقاء الأوضاع الاجتماعية على ما هى عليه، سياسة قاصرة. ففوة الاحتكارات ونضال نقابات العمال تشكل فعالية آليات السوق، والتضخم المتسارع يشكل فعالية دور الدولة.

وفى ضوء ذلك، توصلوا إلى:

- ضرورة فرض نوع من الرقابة على الأجور من ناحية.
- فرض نوع من الرقابة على الأسعار من الناحية الأخرى.
- وتهينة المناخ المناسب للارتفاع بمعدلات النمو من ناحية ثالثة.

ولكى لا يكون حل مشكلة النمو الرأسمالى على حساب العمال، اقترح المؤسسيون إصدار قوانين تضمن الحد الأدنى للأجور، واستمرار صرف إعانات الضمان الاجتماعى للعمال المتعطلين، بشرط أن يظل مستواها أدنى من المستوى السائد فى سوق العمل، حتى لا تفتقد السوق مرونتها أو تُشَل فاعليتها فى تخصيص الموارد وتوزيع الدخل.

وفى مجال التشخيص، يرى الدكتور رمزى زكى^(٧٠) أن المؤسسيين توصلوا إلى أن التقدم التكنولوجى المتسارع، صار يلعب دورا متزايدا فى نمو ظاهرة البطالة، ويكسبها طابعا نوعيا، فلم تعد البطالة، كما كانت بعد الحرب العالمية الثانية، ظاهرة كمية مطلقة، وإنما تحولت إلى ظاهرة كيفية نسبية. فالبطالة أصبحت علة تصيب هؤلاء الذين عجزوا عن التكيف مع الطلب المتزايد على العمالة عالية المهارة. وفى سبيل حل هذه المشكلة توصل المؤسسيون إلى ضرورة خلق فرص عمل، عن طريق التوسع فى مجال الخدمات الإنسانية، مثل رعاية المسنين والأطفال، وتوفير الخدمات الصحية، وضمان الأمن الشخصى، وحفز أنشطة الترويج والسياحة، والخدمة المنزلية، وبذلك يجرى حل مشكلتين فى آن واحد، وهما:

● حل مشكلة البطالة من ناحية.

● وتوفير الرعاية الاجتماعية للفقراء والمهمشين اجتماعيا من ناحية أخرى.

ويرتبط ميشيل بو على سياسة المؤسسيين نحو معالجة المسألة الاقتصادية بأنها تتميز بالشمول، إذ ترفض فصل المجال الاقتصادي عن بقية الواقع الاجتماعى، كما ترفض الاعتماد على السوق وحدها كآلية لتسيير عجلة النشاط الاقتصادي.

ويضيف الدكتور رمزي زكي قائلا إن المؤسسيين، يتميزون عن غيرهم، بأنهم أولوا أهمية خاصة للبيئة الاجتماعية، والسياسية، والمؤسسية، والتشريعية التي تعمل فيها المتغيرات الاقتصادية الكلية بما فيها الاستثمار، والادخار، والاستهلاك، والأسعار، والدخل والنمو الاقتصادي. فمفهوم المؤسسة عند هؤلاء يشمل: رأس المال، وأشكال الملكية، والإدارة والتنظيم، وأشكال السيطرة الاقتصادية المختلفة للاحتكارات والاتحادات ونقابات العمال، فالسوق لا تعمل فى فراغ.

ويزيد على ذلك قائلا، إنهم إلى جانب استخدامهم أدوات التحليل الاقتصادي التقليدية، بما فيها المقارنة بين العائد والتكلفة، وتعظيم الإيرادات وتدنية التكاليف، والحجم الأمثل للإنتاج، والسعر كمرشد للمستهلك والمنتج، وما إلى غير ذلك، فإنهم أيضا يأخذون فى الاعتبار، الإطار المؤسسى والتشريعى، والنسق القيمى الذى يحكم سلوك الأفراد. وعلى سبيل المثال: فإن الأذواق، والتقاليد، والدعاية، والإعلان، تلعب دورا جوهريا فى تحديد الأنماط الاستهلاكية، وأن قوى الضغط تلعب دورا جوهريا فى تحديد مستوى الأجور والأسعار.

وتولى المؤسسية أهمية خاصة، إلى مدى سلامة الإطار القانونى والدستورى، الذى يحكم النشاط الإنسانى بصفة عامة، والاقتصادى بصفة خاصة، ليس فقط من حيث وضوح نصوص القانون، ولكن أيضا، من حيث سلامة تطبيقه، وتوفر شروط المصادقية والمسئولية، والاستقرار، والقدرة على التنبؤ والتوقع.

ومن رواد هذا الاتجاه الفكرى، ظهر فيلن، الذى نشر أهم مؤلف له وهو «نظرية الطبقة المترفة» عام ١٨٩٩، الذى فضح فيه السلوك التفاخرى للطبقة الطفيلية من أصحاب الدخول الريعية الذين يبددون الثروات ويشوهون الاقتصاد، ويهدرون الموارد.

ومن بعد فبلن، ظهر جالبريث الذى أبدى اهتماما متوازنا للأطراف الثلاثة الفاعلة فى النظام الرأسمالى، وهم: الشركات، والعمال، والحكومة، ودعا مع مريديه إلى نوع من الإصلاح الاجتماعى للرأسمالية، تلعب فيه الحكومة دورا فعلا لتحقيق استقرار السوق وضبط حركتها، وتجنب مساوئها، وترشيد ألياتها، كما دعا إلى نوع من التخطيط الاقتصادى، الذى يحقق التنسيق بين القطاع التكنوقراطى (قطاع الشركات الكبرى)، والقطاع البيروقراطى (القطاع الحكومى).

(٤) المبشرون بالثورة:

على نفس الدرب المناهض للرأسمالية، والمتعاطف مع الطبقة العاملة والمهمشين والفئات الشعبية، سار كل من وليم ثومبسون (١٧٨٢-١٨٣٣)، وجون جراى (١٧٩٩-١٨٨٥) وتوماس هودجسكين (١٧٧٨-١٨٦٩)، وهم، إلى جانب الرواد الأرائل للاقتصاد السياسى، كانوا المصدر الأهم للفكر الماركسى. وتدور أفكارهم حول اعتبار أن العمل هو المصدر الوحيد للقيمة، واتخذوا من ذلك مبررا إلى ضرورة حصول الطبقة العاملة على ناتج العمل، وحرمان أصحاب رؤوس الأموال من عوائد الملكية التى يستولون عليها فى صورة ريع وفائدة وربح. وبالإضافة إلى ذلك اهتموا بتنقيف العمال وتعبئة جهودهم وتنظيمهم للدفاع عن مصالحهم الطبقيّة، وفرض العدالة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وساهموا فى إضفاء الطابع الاجتماعى على رأس المال، لاعتبارهم أن الأدوات، والماكينات، ليست إلا عملا ميتا، لا تكتسب قدرتها على الإنتاج، إلا بتشغيل العمل الإنسانى الحى، ولا تكتسب صفة رأس المال، إلا فى ظل العلاقات الاجتماعية القائمة على الملكية الخاصة. توصلوا من ذلك كله إلى أن مشكلات البطالة والفقر والبؤس هى نتاج طبيعى لأليات عمل النظام الرأسمالى، ولا سبيل إلى إصلاحها إلا بسيطرة المجتمع عليها، وضبطه لإيقاع حركتها.

وفى نفس الفترة ظهرا كل من روبرتس (١٨٠٥-١٨٨٥) وفريديريك لاسال (١٨٢٥-١٨٦٤) كاثنيين من الاقتصاديين الذين تشيعوا لمذهب اشتراكية الدولة، تلاهما هنرى جورج، وأرثر بيجو.

● **فالاول روبرتس**، اهتم بالجوانب النظرية، ورأى أن اختلال توزيع الدخل هو سبب ظهور الأزمات الاقتصادية، وبرهن على أن الحل الوحيد الممكن لتجنب الأزمات

الاقتصادية هو تشريك الإنتاج، وأُسند للدولة الدور الرئيسى فى الاضطلاع بالوظائف الاجتماعية المختلفة بإصدار القوانين والتشريعات، واتخاذ القرارات والتدابير التى تقضى إلى الوضع الذى يصبح فيه الإنتاج ذا صبغة اجتماعية، ويكون فيه توزيع الناتج ذا صبغة اشتراكية بحيث يحصل كل فرد فى المجتمع على ثمار عمله دون زيادة أو نقصان.

● **والثانى لاسال**، مطابق الفكر على العمل، وأسس حزباً سياسياً اجتماعياً فى ألمانيا، كان من أهدافه إنشاء جمعيات من المنتجين تؤيدها وتساندها الدولة، وأعلن فى عام ١٨٦٣، أن تدخل الدولة هو حجر الزاوية فى مواجهة قوى الطبيعة والسيطرة عليها، والتغلب على الظلم الاجتماعى أيا كان نوعه أو مصدره. وذلك تحت شعار «وفرة فى الإنتاج وعدالة فى التوزيع».

● **والثالث هنرى جورج** ^(٧١) نشر كتاب «التقدم والفقراء» سنة ١٨٧٩، وكان من رأيه، أن التناقض الناشئ بين الثراء الفاحش، والبؤس المميت، لا يمكن قبوله أو السكوت عليه، وبين أنه إذا ما كانت كل الدخول المتزايدة التى يولدها التقدم لا تذهب إلا إلى تكديس الثروات الكبرى، وزيادة الترف، وتعميق الهوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون، فإن التقدم لا يكون حقيقياً ولا يمكن له أن يدوم. وأظهر أن تقدم الحضارة يقضى إلى زيادة غير مكتسبة ^(٧٢) فى قيمة الأرض والعقار، ونادى بضرورة مصادرة هذه الزيادة فى القيمة لصالح المجتمع. واقترح علاوة على ذلك، فرض ضريبة على الإيرادات غير المكتسبة، فى قيمة الأراضى أو المشروعات تلك التى لا تنبع من جهد المالك أو ذكائه، بل تأتى بلا تعب نتيجة للتقدم العام للسكان والصناعة. ومن حصيلة هذه الضرائب يتم الإنفاق على الخدمات العامة، وبرامج الرعاية الاجتماعية. وبذلك فتح الباب على مصراعيه أمام أنصار التدخل الحكومى لأن يستندوا إلى نظريته لتبرير هذا التدخل.

● **وأما الرابع آرثر بيجو** ^(٧٣) (١٨٧٧-١٩٥٩) فقد نشر كتابه المعنون «اقتصاديات الرفاهية»، عام ١٩٢٠ الذى عارض فيه بشدة فكر الكلاسيك الذى يأخذ بقاعدة «ثبات المنفعة الحدية للنقود»، وتبنى هو فكرة «تناقص المنفعة الحدية للنقود» بزيادة الدخل وتراكم الثروة. وبناء عليه، توصل هو، على عكس ما توصل إليه الكلاسيك المتشددون، إلى أن إنفاق وحدة النقود يضيف إلى إشباع الفقير أكثر مما يضيف إلى إشباع الغنى ومن ثم فإنه فى حالة استقطاع جزء من دخل الأغنياء، وتحويله لصالح الفقراء، فإن

كمية الإشباع أو المنفعة التى يكتسبها الفقراء، تكون أكبر من كمية الإشباع أو المنفعة التى يفقدها الأغنياء، ومادام الإنتاج الكلى لا ينخفض بسبب هذا الإجراء، فإن الرفاهية الاقتصادية للمجتمع (أى مجموع الإشباع) تتعزز بتحويل بعض الموارد المتاحة (القابلة للإنفاق) من الأغنياء إلى الفقراء. إذ كان يرى أن التغييرات فى توزيع الدخل القومى لصالح الفقراء ستؤدى حتما إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.

وبذلك، أعطت أفكار آرثر بيجو، تأييدا قويا ومبررا نظريا وأخلاقيا، لقاعدة إعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء التى تنطوى عليها تدابير الرفاهية.

(٥) الثورة الماركسية:

لم يكن ماركس منظرا اقتصاديا وحسب، وإنما كان أيضا مناضلا ثوريا وزعيما سياسيا. ففي عام ١٨٤٣ أسند إليه تحرير صحيفة «لسان الراين» واسعة الانتشار والتى اتخذت على يديه طابعا ثوريا. فلما اشتد تأثيرها التحريضية للجماهير على التمرد والثورة صدر قرار بوقفها عن الصدور. وفى عام ١٨٤٤ اتصل بفريدريك أنجلز، وأصبحا صديقين حميمين منذ ذلك التاريخ، وانضموا معا إلى منظمة «العصبة الشيوعية» السرية، وأصدرا «البيان الشيوعى» عام ١٨٤٨ الذى يعتبر أحد أكثر الوثائق أهمية فى تاريخ الحركة الشيوعية إذ حرضا فيه على الثورة وبشرا بإنشاء الدولة الشيوعية على أنقاض الرأسمالية.

وتحمل ماركس فى سبيل دعوته صنوفا متنوعة من التشرد والمطاردة إلى أن استقر به المقام فى لندن، واتخذها قاعدة لمنازلة العدو فى عقر داره.

وتفرغ لكتابة وإصدار كتابه «رأس المال» (١٨٦٧) الذى يعد أهم كتاب فى الاقتصاد السياسى، بعد «ثروة الأمم» لأدم سميث (١٧٧٦)، وقبل كتاب النظرية العامة لكينز (١٩٣٦).

وفى البيان الشيوعى أعلن ماركس «أن تاريخ الصراع الناشب بين الطبقات، هو أساس كل تطور، فقد وقف الظالمون والمظلومون وجها لوجه، ودارت بينهم بلا انقطاع حرب خفية حيناً وعلنية حيناً آخر. وكان الصراع ينتهى فى كل مرة إما بإعادة تشكيل المجتمع عن طريق الثورة وإما بتحطيم الطبقتين المتصارعتين على حد سواء» وأشار البيان إلى أن البرجوازية خلقت عناصر هدمها بنفسها، لأن الأزمات المتكررة لا تحدث

بسبب الندرة، وإنما بسبب وفرة الإنتاج وسوء التوزيع. وأندر الرأسماليين بأن هذه الأزمات سوف تزداد حدة وعنفا، وسوف تصل إلى مرحلة يعجزون فيها عن السيطرة على القوة الإنتاجية الهائلة التي خلقوها هم بأنفسهم وأن يعجزوا عن استخدامها على الوجه الصحيح وذلك عندما تعجز الرأسمالية عن الوفاء بمهمتها التاريخية - وهي سيطرة الإنسان على الطبيعة - ويصبح أساسها الاجتماعي عاجزا عن حمل جهازها الإنتاجي. أنذ سوف تغولى البروليتاريا السيطرة على الدولة وعلى المجتمع، وتقوم بهدم الرأسمالية. وتبنى الاشتراكية على أنقاضها. وهي بهذا البناء الجديد لا تحرر نفسها فقط ولكن تحرر الشعب بأكمله.

ويرى الماركسيون الاجتماعيون الروس:

● أن ماركس وإنجلز، لم يكونا مواصلين لأسلافهم النظريين فقد راجعا، بنظرة نقدية، التراث الفكري السابق ووضعوا نظرية جديدة تعكس المصالح الجذرية لطبقة أكثر تقدمية وثورية، أي البروليتاريا. وبذا قام مؤسس الماركسية بانقلاب ثوري في الفكر الاجتماعي.

● إذ أنهما، خلاصا نظرية المجتمع من التصورات الخيالية والمشروعات الطوباوية وأضافا عليها طابعا علميا حقيقيا يدرس قوانين التطور التاريخي.

● كما أنهما، حولوا نظرية المجتمع إلى أيديولوجيا الحركة البروليتارية الجماهيرية، وأخرجوها من هدأة المكاتب، حيث كانت حكرا على «أرستقراطية» البروج العاجية، إلى مسارح المعارك الطبقيّة في سبيل حماية الطبقة العاملة والقوى الاجتماعية المتحالفة معها.

هذا فضلا عن أنهما تجاوزا التأميلية في الفكر الاجتماعي وتخطيا انفصال النظرية عن الممارسة، وزودا الكادحين بسلاح روحي لتغيير العالم.

ومن بعد ماركس وإنجلز، جاء لينين وأسس الحزب الشيوعي الروسي على هدى من الفكر الثوري لهما، ونجح في تحقيق أول ثورة شيوعية في التاريخ وبأشرف بناء أول دولة شيوعية في روسيا عام ١٩١٧ تلاها بناء الاشتراكية في دول الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية من بعد ذلك.

أنذ، وضعت النظرية الماركسية موضع التطبيق الحي، وجرى عليها ما جرى على غيرها، إذ تفاعلت مع الواقع المعاش الذي أفرز نقيضه من داخله، ومن تصادمهما معا

ظهر نقيض النقيض لنتنهار الشيوعية بعد أن تصدعت أركانها وتهاوى بناؤها لتعم
الرأسمالية العالم من جديد، فى مناخ جديد، وصار كل من يتعاطى الشيوعية يلطخ
اسمه بالعار ويوصم بين الناس بالغفلة.

(٦) الثورة الكينزية،

كانت ظاهرة البطالة، وما يصاحبها من مظاهر البؤس، وذل الفاقة، وعار الفقر، هى
المشكلة التى أرقّت ذوى الضمائر اليقظة، وأصحاب القلوب الرحيمة من المفكرين
الإنسانيين، والاشتراكيين الخياليين، وأيضا من الكلاسيكيين الثوريين على حد سواء.
وقد توصل هؤلاء جميعا، إلى أن إعادة توزيع الدخل، هو الشرط الكافى للتخفيف
من حدة هذه المعاناة، بعد استيفاء الشرط الضرورى، وهو تسيير عجلة الإنتاج وتكبير
العائد، وتعظيم المنفعة، وهو ما توصل إليه الكينزيون أيضا، ولكن من مدخل فكرى
مختلف.

كان كينز^(٧٥) يرى أن المشكلة الحاسمة فى الاقتصاد، ليست كيفية تحديد أسعار
السلع، ولا هى كيفية توزيع الدخل الناشئ عن ذلك، وإنما المسألة الرئيسة هى «كيف
يتحدد مستوى الناتج والعمالة ؟»، فلقد كان يسعى إلى رفع كابوس الكساد والبطالة
عن عاتق الرأسمالية.

فلم يتبلور الفكر الكينزى، استجابة لدوافع إنسانية، ولكنه، مثل الفكر الماركسى،
كان وليد الظروف الموضوعية، والضرورات العملية. غير أن الإطار المذهبى للفكر
الكينزى جاء ليتعارض مع الإطار المذهبى للفكر الماركسى. فالأول (كينز)، يؤمن
بالرأسمالية، بينما الثانى (ماركس) يؤمن بالاشتراكية:

● فالفكر الكينزى، كان مهموما بكيفية إنقاذ النظام الرأسمالى من ويلات البطالة،
وبؤس الكساد.

● بينما الفكر الماركسى، كان مشغولا بكيفية إفناء النظام الرأسمالى، وتحرير الطبقة
العاملة من أسرهِ وتطهيرها من شروره.

ومع ذلك، فكلا المذهبين (الكينزى والماركسى) كان معنيا بتحقيق التوظيف الكامل
للموارد:

● الأول (كينز)، عن طريق تشريك الطلب.

● والثاني (ماركس)، عن طريق تشريك الإنتاج.

وفى محاولته فهم أزمة النظام الرأسمالى واقترح السياسات المناسبة لحلها كان كينز، يرى أن هناك جماعتين لا غنى لإحدهما عن الأخرى، وهما الملاك الأثرياء والأجراء الفقراء، ومع ذلك تتصرفان وكأن مصالحهما تقع على طرفى نقيض، وتتربصان كل منهما بالأخرى:

● فالجماعة الأولى (الأثرياء)، مريضة بالتخمة، وتعدت حد الإشباع.

● والجماعة الثانية (الفقراء)، مريضة بالهزال، وتدنت عن حد الكفاف.

ورأى كينز أن صلاح إحدى الجماعتين فيه صلاح للأخرى. إذ أن الشحوم التى تفيض عن حاجة الملاك، وترهق أجسادهم، وتحد من حركتهم، يمكن لليسير منها إصلاح حال الأجراء، وإشباع حاجة الفقراء.

وأظهر كينز أن علة النظام الرأسمالى، تكمن فى ثانيا بنيته، وتظهر فى صورة كفاية العرض، وقصور الطلب، وما يترتب على ذلك من فيض الإنتاج، ونقص الاستهلاك، وأن علاجه يتوقف على تنشيط الطلب باعتباره الرافعة الرئيسة لضبط النشاط الاقتصادى أو كبحه، وهو ما يستدعى إعادة توزيع الدخل من الملاك إلى الأجراء، ومن الأغنياء إلى الفقراء، فميلهم إلى الاستهلاك أكبر ونهمهم للإشباع أقوى، فيصبحون بذلك قادرين على الشراء والدفع، واستيعاب ما ينتجه قطاع الأعمال من السلع والخدمات، وبذلك يتم تحريك عجلة النشاط الاقتصادى، ويجرى دفعها إلى الامام، دونما تعطل أو ركود.

أى أن كينز كان قد أنكر بكل قوة فكر الكلاسيك الذى يتبنى سياسة التخفيض العام للأجور كحل يمكن أن يعالج مشكلة البطالة، ولم يجد علاجاً فعالاً لإقالة النظام الرأسمالى من عثرته، إلا بتحرير الطبقة العاملة من قيود البطالة، وفك أسر الفقراء من غائلة الجوع، فهو، دون أن يقصد، قدم مساندة كبرى للفقراء على حساب الأغنياء عن طريق دفع تعويضات عن البطالة، واعتبار هذه المدفوعات جسراً معقولاً لعبور الجانب المتدهور من الدورة الاقتصادية. وهو بذلك يكون قد حقق غاية اجتماعية، لم تكن أصلاً من مقاصده.

كما أن كينز لم يجد وسيلة فعالة لتطبيق نظريته، إلا عن طريق تدخل الدولة لإدارة النشاط الاقتصادي، باعتبارها المؤسسة الرأسمالية الوحيدة القادرة على التكفل بتوفير الاستثمار اللازم، لا لدفع الطلب الفعال فحسب، بل أيضا لضمان الجدوى الاجتماعية لذلك الاستثمار. أى أنه بذلك يكون قد حقق أيضا غاية سياسية لم تكن أصلا من مقاصده.

ويشير الاقتصادي المصري المتميز الدكتور رمزي زكي^(٧٦)، في مؤلفه «الاقتصاد السياسي للبطالة» إلى أن الكينزيين الجدد، المناوئين للمدرسة النقدية، داعية الليبرالية المتوحشة، قد دافعوا عن سياسات الاستقرار الكينزية، التي طبقت في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وحتى عام ١٩٧٣، وعارضوا مقترحات النقيدين الرامية إلى السماح بارتفاع معدل البطالة الطبيعي، وإلى إبعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي، كسياسة كلاسيكية لإخراج النظام الاقتصادي من أزيمته.

فقد رأى الكينزيون الجدد أن ارتفاع هذا المعدل، يعد إهدارا اجتماعيا، لأنه يدمر جانبا من الثروة البشرية، ويقترحون بديلا لذلك، سياسة أقل توسعية، تقوم على دمج السياسات المالية والنقدية بشكل مرن وتنفيذ برامج ترمي إلى ترشيد الأجور والأسعار، وزيادة المدخرات، وزيادة معدلات التراكم والإنتاجية، وإعادة تأهيل القوى العاملة من خلال برامج واسعة للتدريب وإعادة التدريب، كما يناوون بالعودة لسياسة الأشغال العامة الكبرى التي تهدف إلى خلق فرص عمل واسعة للتوظيف، وتوليد الدخل.

وينوه بشير العظمة^(٧٧) في كتابه «الحضارة والبربرية» إلى أنه «عندما كانت الأفكار الكينزية منتشرة، تراجعت الأفكار العتيقة حول اقتصاديات السوق الحرة إلى الهامش: مثل أفكار فريدريك فون هايك بدرجة لا تقل عن مثيله الأصغر سنا ملتون فريدمان الذي تحدث عن المعدل الطبيعي للبطالة.

وهكذا، كانت الكينزية، وظلت، بديلا مقبولا للبطالة والبؤس اللذين لم يعد في وسع الليبرالية المتوحشة الدفاع عنهما، كما كانت بديلا مطلوبا لتفادي الماركسية والثورة الشيوعية التي لم تجد الرأسمالية الرشيدة بدا من استباق مظاهرها، واتقاء مخاطرها. ومن هؤلاء الكينزيين الجدد، برز كل من روبرت سولو وجيمس توين وروبرت كلور، وجون تايلور.

رابعاً، دولة الرفاه (إخوان فى وطن واحد)

كان فلاديمير إليتش اليانوف المعروف باسم لينين (١٨٧٠-١٩٢٤) قد نجح فى القيام بثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى فى روسيا عام ١٩١٧، منشئاً بذلك أول دولة اشتراكية على أساس من المبادئ الماركسية، بعد أن أضفى عليها من فكره، وسياساته، وتكتيكاته، ما جعل رفاقه ومريديه فى روسيا، وفى العالم، يقرنون اسمه مع ماركس فى مذهب واحد، وهو الماركسية اللينينية.

وفى التطبيق، كان لينين، قد أنهى تماماً أى أساس قانونى أو عملى للملكية الخاصة، وكسر بذلك سلسلة تعود جذورها إلى روما والقانون الرومانى، وأدخل بذلك حقيقة جديدة فى علم الاقتصاد، وهى وجود بديل للرأسمالية، فأبلى جانب النظام الكلاسيكى ظهرت الاشتراكية، والشيوعية أيضاً، فلم تعد السوق هى التى تقرر ماذا تنتج، إذ حلت محلها سلطة مركزية، يفترض فيها الرشد عند تقدير احتياجات الناس، ويفترض لديها القدرة على إشباعها.

وبعد الثورة الروسية بنحو ثلاثة عشر عاماً، جاءت سنوات الكساد الكبير الذى عم النظام الرأسمالى بأكمله، وسبب البؤس والفاقة، ونشر الذعر والخراب أينما حل طوال السنوات من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣، إذ حدث انكماش شديد فى الأسعار، ترتب عليه إفلاس فى الزراعة والصناعة، وانتشرت البطالة، مسببة بؤساً، وشقاء، وجوعاً للطبقة العاملة، وتدهوراً فى معيشة الفئات العريضة من السكان. وبصفة خاصة: الأطفال، وكبار السن، والمتعطلين عن العمل، الذين افتقدوا المأوى والمعيشة الكريمة والملاذ الآمن.

وفى غمار ذلك، بدأ الامر، وكأن نبوءة ماركس بحتمية انهيار الرأسمالية قد تحققت بأسرع ما كان يأمله ويرجوه، ليس فقط بسبب سوء توزيع السلطة، وسوء توزيع الدخل، ولكن أيضاً بسبب تفشى البطالة، وتوحش البؤس، وانتشار الخراب.

وهنا يشير الدكتور جلال أمين^(٧٨)، إلى أن الماركسية لم تظهر وتكتسب أنصاراً أقوياء إلا بعد أن بدأت الرأسمالية فى التغير وأصابها الانتكاس بعد الانتكاس فى صورة تتابع الدورات الاقتصادية، وحلول الاحتكار محل المنافسة الكاملة ووضوح ازدواجية التناقض بين الثراء الفاحش من جانب والفقر المميت من جانب آخر.

إذ أنه بعد الكساد العظيم، بنحو خمس سنوات فقط، حلت الكارثة الكبرى بالنظام الرأسمالى وبالعالم أجمع، عندما نشبت الحرب العالمية الثانية فى الفترة من ١٩٣٨ - ١٩٤٥ بين الدول الرأسمالية المتنافسة على خيرات السوق الدولية. وهى: دول المحور وتضم ألمانيا وإيطاليا واليابان، فى مواجهة دول الحلفاء وتضم غربي أوروبا وأمريكا وروسيا تلك الحرب التى راح ضحيتها نحو ٩٠ مليون نسمة بين قتيل أسلم الروح وجريح لا أمل فى شفائه.

وتعليقا على ذلك، يقول كل من جودين^(٧٩) ولوجراند «إن شيوع الشك فى فترة حرب شاملة-حرب أضرت بالسكان المدنيين فى غالبية الأمم المشاركة - أدى إلى ظهور مطلب شعبى جديد من أجل وضع حواجز تحول دون انتشار المخاطر بدلا من الحواجز القديمة التى يتعين التخلص منها». فالمخاطرة فى الحرب هم مشترك. إذ أن القنابل فى النهاية تستهدف الجميع دون تمييز.

وفى أتون تلك الحرب، كان من الضرورى أن يتقاسم الفقراء والأغنياء التضحيات، الفقراء بأرواحهم، والأغنياء بأموالهم. إذ كان الفقراء يحمون الأغنياء ويحفظون عليهم حياتهم وأموالهم، فكان من الضرورى بعد الحرب أن يكافئوا على صنيعهم، بأن تفرض الضرائب التصاعدية على الدخل والثروة، ليعاد توزيعها ويجرى ضخها فى شرايين الاقتصاد فى صورة تحويلات لتمويل برامج الرعاية الاجتماعية، وتعويضات البطالة، وتحسين مستوى معيشة الفقراء.

وعلى أثر تلك الحرب توسعت الشيوعية، وبسطة سطوتها، وأقامت دولتها فى كل دول شرقى أوروبا، ومدت نفوذها الفكرى وتأثيرها السياسى إلى كل الأحزاب الشيوعية والاشتراكية وحركات التحرر الوطنى فى كل بقعة على الكرة الأرضية، وفى السماء أيضا، عندما أطلقت روسيا أول قمر صناعى يحمل أول إنسان إلى الفضاء.

وجاء إنشاء حلف وارسو نذيرا بإمكانية سقوط بلدان أخرى، فى أسر النظام السوفيتى، مما أزعج الرأسماليين، وشحذ همة المفكرين البرجوازيين، وحفزهم لتطوير نظامهم الاجتماعى، وتعديل أفكارهم الاقتصادية، فحاول البعض منهم الخروج من دائرة الفكر الكلاسيكى، والبحث فى اتجاهات أخرى بديلة.

وهنا يشير ميشيل بو^(٨٠) إلى أن الأزمة الرأسمالية العامة قد فاقمت مشاعر الضيق والقلق إزاء النظرية الاقتصادية، وأصبحت المنافسات والمواجهات بين الاقتصاديين الذين يؤمنون بأن اقتصاد السوق يوفر الآليات اللازمة للتوافق تلقائيا مع الصدمات خارجية المصدر، وبين غرمائهم الذين يعتقدون - على العكس - بأن الرأسمالية الليبرالية تعاني خللاً خطيراً، ويتعين الإطاحة بها أو تغييرها بعمق، أو أن يتم على الأقل تدخل نشيط واسع النطاق من جانب السلطات العامة لتفادي انهيارها، ويوفر بلسمًا شافيًا يخفف آلام ومعاناة المهمشين الذين لا تشملهم التنمية، لاتقاء مخاطر تمردهم الاجتماعي وثورتهم السياسية.

وعن عمق هذه الأزمة يقول مارشال^(٨١): «كانت المواطنة والنظام الطبقي الرأسمالي في حالة حرب خلال القرن العشرين، ولم يكن اتساع نظام الحقوق الاجتماعية مجرد محاولة للقضاء على السخط الواضح الناجم عن حالة الفقر المستشرية بين أدنى شرائح المجتمع، التي لم تعد قانعة بالارتفاع بالمستوى الأدنى المنخفض عما هو دون قاع البنية الاجتماعية، مع ترك البنية الفوقية على حالها مثلما كانت، وإنما تعمل على إعادة صوغ البنية بأكملها» ويضيف: «إن اكتساب حقوق المواطنة السياسية هيأ للطبقة العاملة قوة كامنة ليكون صوتها مسموعاً».

وفى نفس السياق، يؤكد كروسلان^(٨٢) أنه «يتعين أن تهدف سياسات المستقبل إلى خفض التفاوتات والنزاعات الاجتماعية، إذ أن السخط الاجتماعي يتولد أساساً من حالة يعجز فيها الناس عن أن يجدوا لأنفسهم في المجتمع ما يتناسب مع مواهبهم - بينما من يشغلون مواقع الثروة والسلطة قادرون على ضمان أبدية امتيازاتهم عبر الأجيال - فالفرص المتساوية غير كافية، وأن تحقيق أكبر قدر من المساواة الاجتماعية يعنى نظاماً اجتماعياً يركز على أكبر قدر من المساواة، ويعنى خفضاً للثروات الموروثة... وأن هذا يعد شرطاً لتحقيق مزيد من «الحرية والمساواة فى الحياة».

ويرى جيدنز أن الطريق الثالث، الذى يعنى اشتراكية السوق المجدد فى دولة الرفاه قد مثل جوهر الحصاد لهذه الرؤى الجديدة.

وفى الحقيقة، كان النظام الرأسمالى مهدداً بانتشار الاشتراكية فى الداخل، وهجوم الشيوعية من الخارج، لذلك رأى بعض المفكرين، وكذلك السياسيين، ضرورة تعديل

النظام الكلاسيكى، وإصلاح الياته، وتصحيح عيوبه البارزة، والتخفيف من حدته الصارمة، من أجل تجنب احتمالات انتشار الثورة، وتفشى التمرد، وشيوع الفوضى، وخاصة أن سلفهم أرسطو كان قد كشف لهم من قبل «أن أهم دافع يهيئ النفوس للثورة هو الرغبة فى المساواة، لأن المواطنين متى رأوا أنفسهم ضحية لضروب من الامتيازات ثاروا ناشدين المساواة». وفى سبيل اتقاء مخاطر تلك الثورة، تبنا سياسات توفر معاشات تقاعدية للشيخوخة، وتعويضات معقولة عن البطالة، وتدبير الدعم لنقابات العمال، ووضع حد أدنى للأجور.. وكان ذلك بمثابة تدابير تتخذ لإصلاح النظام الرأسمالى كبديل مقبول لتدمير نفسه بنفسه، وتلك هى سياسات الطريق الثالث.

* * *

يشير المفكر المصرى السيد يس فى مؤلفه «العولة والطريق الثالث» إلى أن مصطلح الطريق الثالث بدأ تداوله بعد أن استخدمه البابا بيوس الثانى عشر، فى أواخر القرن التاسع عشر، حينما دعا إلى طريق ثالث بين الاشتراكية والرأسمالية، وكان ذلك فى الرسالة الباباوية حول الذكرى المنوية للبابا يوحنا بولس الثانى، التى نددت بتطرف الليبرالية وهى فى أوج اندفاعاتها، ودافعت عن الدولة الراعية. وكذلك انتشر تداول مصطلح الطريق الثالث بعد أن ثبت بما لا يدع مجالا للشك أن النظريات السياسية الواسعة المدى تفتقر إلى الصحة، سواء فى ذلك الرأسمالية بسوقها الحر وبإلبد الخفية التى تحقق التوازن فى الاقتصاد، أو الشيوعية بتخطيطها المركزى ونزعتها المتشددة نحو المساواة.

ويقرر مايكل جاكوبز، أن العالم حدث به متغيرات مهمة فى السنوات الأخيرة، تمثلت فى زيادة معدلات الفردية، وعدم المساواة، والتفكك الاجتماعى، والحرية المنظمة، والتدهور البيئى، والضعف المتزايد للمؤسسات الوسيطة بين الحكومة والمجتمع المدنى فضلا عن انهيار القيم التقليدية مما ترتب عليه زيادة معدلات الجريمة وتنامى السلوك المعادى للمجتمع، وشيوع الإرهاب والتطرف الدينى والعرقى، وانتشار السلاح النووى، وتوحش شبكات المافيا، وتفشى الأوبئة.

كما أن التفاوت بين الدخول وصل حدا يندر بالخطر. إذ أن الهوة بين الأغنياء والفقراء قد اتسعت بصورة مفزعة، ففي سبعينيات القرن الماضي كانت هذه الهوة بين أغنى ٢٠٪ من السكان وأفقر ٢٠٪ منهم تقدر بـ ٢٠ ضعفا، ولكنها صارت اليوم ٧٤ ضعفا (٢٠٠٢) (٨٣).

وهذه الحالة، تفسرها ماري جيهينو^(٨٤) في مؤلفها «نهاية الديمقراطية» بقولها: «يولد اقتصاد السوق الخالي من الضوابط - وحيث المال هو المحرك والهدف الوحيد - الفساد والعنف».

وفي نفس السياق، يسجل إيناسيو رامونيه مدير تحرير لوموند ديبلوماتيك في كتابه الجديد «حروب القرن الحادى والعشرين» أن المتغيرات الهيكلية والفكرية التى تتوالى مشاهدتها الدراماتيكية طوال السنوات العشر الأخيرة أفرزت انفجارا حقيقيا فى العالم، كان من نتائجه أن فقدت مفاهيم جيوبولوتيكية مثل الدولة، والسلطة، والسيادة، والاستقلال، والديمقراطية، والحدود مدلولاتها ومعانيها الكلاسيكية المعروفة. والخطر فى الأمر أن تلك المتغيرات الجديدة والسريعة باتت تززع استقرار القادة السياسيين الذين فقدوا جزئيا - بسبب العولة وما غيرته من قواعد اللعبة - سلطاتهم. فالقادة الحقيقيون للعالم ليسوا أولئك الذين يرتبطون بمظاهر السلطة السياسية. فالشركات العملاقة أصبحت هى الحاكم بأمرها فى العالم وتسيطر على ٧٠٪ من التجارة العالمية. وعلى سبيل الذكر، تفوق أرصدة شركة جنرال موتورز الدخل القومى للندمارك، كما أن شركة آيسوموبيل تفوق النمسا. وكان طبيعيا أن تؤثر المجموعات الإعلامية والمالية القابضة على السلطة، على القرارات السياسية للحكومات التشريعية، وهو ما أدى إلى مصادرة الديمقراطية لحساب مصالحها.

وهذه الظاهرة رصدتها أيضا «اللجنة البرلمانية لاستقصاء أثار العولة» التى شكلها البوند ستاج الالمانى برئاسة الدكتور أرنست أولريتش تون فايتكر، التى أظهرت أن العولة - على الرغم من أنها تزيد الإنتاج العالمى بقدر كبير، وتنتج عددا من الأفراد الفائزين وعددا من المناطق الفائزة فى العالم - إلا أنها تنتج أيضا عددا هائلا من الخاسرين، فى الوقت الذى تعجز فيه الدول القومية عن إعادة التوازن إلى الحياة الاقتصادية. وفى العام الماضى، كان النظام الديمقراطى يعمل جيدا لإعادة التوازن إلى السوق القومية، لأن السوق كانت محدودة جغرافيا إلى حد كبير بالحدود الجغرافية

لسيادة الدولة، أما عندما اتسعت السوق لتشمل العالم كله، فيما ظلت سيادة الدولة محدودة بحدود نطاقها الجغرافى، فقد انطلقت قوى السوق فى مباراة أشبه بمباراة بنج بونج بنظام الغالب مستمر على حد تعبير البروفيسور أدلريتش ذاته، وهذا هو ما أدى إلى تكاثر الخاسرين، وقلة الفائزين. وهو ما احتجت عليه المظاهرات فى سياتل وبراغ ودافوس ونيس وكيببىك عندما خرج مئات الآلاف من المواطنين يعلنون رفضهم السلطات الجديدة التى تغزو الأسواق، وتفرض منطق الربح فقط - على كل شئ، مما أدى فى النهاية - إلى اتساع رقعة المتضررين حتى داخل الدول المعنية ذاتها^(٨٥).

ففى أمريكا، على سبيل المثال، وفى عهد الرئيس بوش الابن، يوجد ٤٠ مليون مواطن بدون تغطية طبية، ٤٥ مليون يعيشون تحت خط الفقر، ٥٢ مليون من الأميين، وكذلك كان الحال فى الاتحاد الأوروبى، ففى ساعة ولادة اليورو (فى أول يناير ١٩٩٩) كان هناك ٥٠ مليوناً من الفقراء، ١٨ مليوناً من المتعطلين. أما الفجوة بين الفقراء والأغنياء على مستوى العالم فهى فى اتساع مستمر، إذ يملك ٢٢٥ شخصاً أكثر من ألف مليار يورو - وهو المعادل السنوى لدخل ٤٧٪ من أكثر الدول فقراً فى العالم، وفاقت ممتلكات أشخاص عابدين ثروات الدول، إذ يملك ١٥ شخصاً ما يفوق الناتج الإجمالى لمجمل دول أفريقيا السوداء.

وهذه الظاهرة، كان كوندورسيه^(٨٦) (١٧٤٣-١٧٩٤) قد نبه إلى مخاطرها واحتج عليها من قبل وسجل فى أحد التقارير: «أن كل مجتمع كبير غنى يضم عدداً كبيراً من الفقراء، يصبح تعيساً وفاسداً» واقترح من أجل تعديل عناصر عدم الاستقرار فى المجتمع: «إنشاء مؤسسات تقدم المعونات، والثروات إلى الجزء الفقير من الشعب».

ومن بعد كوندورسيه بخمسة قرون كاملة، ظهر المفكر الأمريكى المعاصر نعوم تشومسكى^(٨٧) ليحذر العالم فى مؤتمر بورتو اليجرى «ملتقى الشعوب» الموازى لاجتماعات دافوس «المنتدى الرأسمالى العالمى عام ٢٠٠٢» من مخاطر الليبرالية المتوحشة المحمية بالآلة الجهنمية للعسكرة الأمريكية: «إن قوة رأس المال الكوكبى قد تعمدت تهميش دور الشعوب والبرلمانات فى صنع القرار من الناحية الفعلية. وأن البرلمان الحقيقى الذى أصبح يحكم العالم هو البرلمان الذى تنعكس فيه إرادة المقرضين والدائنين، ولم يعد الانقلاب العسكرى بالضرورة هو وسيلة الرد الأمريكى على اختيارات الشعوب، فالليبرالية الجديدة خلقت وسائل جديدة لتقويض الإرادة الشعبية

عن طريق التحكم فى الاقتصاد والسيطرة على القطاع المعرفى، والهجوم على العملة الوطنية وبرنامج الخصخصة، وتحريك رأس المال، وهى كلها وسائل تختصر مجال الإدارة وتجعل الحكومات تخضع لإملاء مؤسسات التمويل فيما يسميه الاقتصاديون بالبرلمان الحقيقى».

وأضاف: «أن النزعة الحربية الأمريكية تقتل روح الديمقراطية، وأن محتوى الديمقراطية الأمريكية هو أن يقبل العالم والمنظمات الدولية توجهات السياسة الأمريكية دون نقاش ... وأن هذه النزعة الحربية الأمريكية تحاول الاعتماد على غطاء دعائى أخلاقى، بإثارة الفزع حول عدو خارجى وهمى، وقد لعب هذا العدو الوهمى منذ «الريجانية» دوره كغطاء لتحولات اقتصادية واجتماعية قلصت الإنفاق على خدمات الرعاية الاجتماعية فى التعليم والإسكان والصحة، مع تخفيض معارضة الرأى العام عن طريق توجيه اهتماماته فى اتجاه آخر، وشغله بعدو آخر وهمى محتمل».

وقد أدت كل هذه التغييرات المتسارعة، إلى أن يتبنى تونى بليز رئيس الوزراء البريطانى المعاصر وأقرانه من زعماء الوسط اليسارى فى الاتحاد الأوروبى، الطريق الثالث كترجمة عملية لقيم ومبادئ الديمقراطية الاجتماعية، التى تسعى إلى بناء شبكة من علاقات التعايش التكافلى بين قوى المجتمع.

وفى سبيل ذلك، دعوا إلى التحرر من الأيديولوجيات العتيقة، موجهين سياساتهم لحل مشكلات الفقر المستمر، والعزلة الاجتماعية، وارتفاع معدل الجريمة، والانهايار الأسرى، وتغير دور المرأة، وثورة التقنية، ومواجهة العداء الشعبى للسياسة، والمطالبة بإحداث تغيير ديمقراطى جوهري، والتطرق إلى القضايا البيئية والأمنية واضطرابات الأسواق التى تحتاج إلى عمل دولى. ويضيف السيد يس موضحاً أن الطريق الثالث عند بليز، يحتضن قيم التضامن التقليدى للوسط اليسارى، والعدالة الاجتماعية والمسئولية، وإتاحة الفرص، فضلاً عن تجاوزه فكر اليسار العتيق المهموم بهيمنة الدولة والضرائب الباهظة ومصالح المنتج، وتجاوزه سياسات حزب اليمين الجديدة المنادية بعدم التدخل، والدفاع عن الفردية، التى تعتقد بأن تحرير الأسواق هى الإجابة الثابتة عن تلك المعضلة.

وبكلمة واحدة، فإن الطريق الثالث ليس إلا (محاولة) جسورة جديدة لبعض حكومات الوسط فى الغرب (للخلاص) من جمود الاشتراكية ووحشية الرأسمالية.

ويرى السيد يس^(٨٨) أيضا أن سياسات الطريق الثالث لم تكن مجرد رؤية جديدة تحاول التآليف الخلاق بين عدالة الاشتراكية وديناميكية الرأسمالية، ولكنها كانت، بالإضافة إلى ذلك، ترجمة صادقة للتكيف الأصيل لكل من النخبة السياسية والمفكرين والجماهير مع متغيرات العصر، بحيث تم إعادة تحديد العلاقة بين الفرد والمجتمع من خلال توازن دقيق بين الحقوق والواجبات. ويضيف بأن الطريق الثالث لم يكن أطروحة نظرية بقدر ما كان سياسة تطبق بالفعل، في عديد من البلاد الأوروبية التي تحكمها أحزاب يسار الوسط. وذلك بالإضافة إلى البرامج الاجتماعية التقدمية التي عمل الرئيس كلينتون على تطبيقها إبان فترة رئاسته للولايات المتحدة الأمريكية. فالاقتصاد الأمريكي، كان يتسم في عهده بمعدل منخفض للبطالة في سياق معدل مرتفع بعدم المساواة. إذ أن أفقر (١٠٪) من الأمريكيين يحوزون (٨، ١٪) من الدخل، وأغنى (١٠٪) من الأمريكيين يحوزون (٣٠، ٥٪) من الدخل (١٩٩٧)، بينما كان الاقتصاد الأوروبي على النقيض من ذلك، يتسم بمعدل منخفض لعدم المساواة في سياق معدل مرتفع للبطالة^(٨٩).

وفي مجال التفسير، يشير أنطوني دي كريسبي^(٩٠)، إلى أن الليبراليين الأمريكيين المعاصرين ينظرون إلى الحرية باعتبارها نوعا من المشاركة والاختيار الفعال وهم في هذا أقرب إلى فولتير وروسو. فهم يأخذون بليبرالية الدولة لا ليبرالية المجتمع. ذلك أنها ترمى إلى إرساء تدخل الحكومة الديمقراطية من أجل التقدم الاجتماعى وعدالة التوزيع. فهم، يأملون في إعادة بناء المجتمع وصياغته من جديد.

* * *

وفي مجال التطبيق:

● في بريطانيا، أعد روبرت بيفرديج سنة ١٩٤٣ تقريرا اشتهر باسمه «تقرير بيفرديج» عن إمكانية تحقيق دولة الرفاهية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تحت اسم «تقرير التأمين الاجتماعى والخدمات المعاونة» الذى يرى أن واجب الدولة، بالتعاون مع الأفراد، دعم دخل العائلات التى تضطرب أحوالها المعيشية، وتوفير خدمات صحية شاملة، وتقديم إعانات للأرامل، وزيادة خدمات الأمومة. ويقترح التقرير تمويل هذه التحويلات من حصيلة الضرائب التصاعدية. وفيما بعد تبعه جيمس ميد عام ١٩٤٨

ونادى بتطبيق سياسة (الليبرالية والعمل)، وهى سياسة تحترم قواعد السوق، ولكنها اجتماعية عمالية أيضا وحريصة على مصالح عالم العاملين .

● وفى نفس الاتجاه، اتبعت النمسا، نظاما جديدا للرفاهية، يعتمد على نظام السوق الاجتماعية، يقوم على تحقيق التوازن بين القطاعين العام والخاص، ويكافح التضخم عن طريق تقييد الأجور والأسعار، اختياريا، من خلال مفاوضات تجرى بين الأطراف المعنية.

● وفى هولندا، حمل تنبرجن (١٩٠٣-١٩٩٤) السياسة الاقتصادية مسئوليات جسيمة تتضمن «الإنفاق الحقيقى الأقصى بالنسبة للفرد مع ضمان العمالة الكاملة وتحقيق التوازن النقدى» وكذلك «تحسين توزيع الدخل الحقيقى والإنفاق الحقيقى بين القوى الاجتماعية وبين البلدان» و «تحرير بعض الجماعات المحرومة» و «الحفاظ على السلام الدولى».

● وفى الولايات المتحدة، اتبعت الحكومة سياسة ثلاثية الأبعاد: البعد الأول، عنى باستقرار الأسعار. والثانى، عنى بمساعدة المتعطلين عن طريق توفير فرص عمل لهم. والثالث، سعى إلى تخفيف المشاق التى تعانىها الفئات الاجتماعية الضعيفة.

وهذه السياسات طبقها روزفلت^(٩١) فى سنوات رئاسته الأولى فى الفترة ١٩٣٤-١٩٣٦ تحت مسمى «النيوديل». وهى عبارة عن سلسلة برامج اتبعت لإنعاش الاقتصاد من آثار الكساد الكبير. وكانت تتضمن إعادة بناء الاقتصاد وتنفيذ برامج للأشغال العامة، وتقديم مساعدات مالية للمزارعين، والوحدات الصغيرة فى الصناعة والتجارة، وصك قوانين لتحسين أحوال العمال، وتوفير الإسكان، وزيادة معاشات المتعطلين والمسنين. وفى إطار النيوديل صدر قانون الإنعاش الوطنى، الذى أعطى العمال الحق فى أن ينظموا أنفسهم دون تدخل من الإدارة، مما يمكنهم من المساومة الجماعية للاتفاق مع الإدارة على الحدود المسموح بها للأجور، مقابل إعطاء البائعين الحق فى التفاوض من أجل الاتفاق على الحدود الدنيا للأسعار.

وفى نهاية الخمسينيات، أدى تدهور الوضع الاقتصادى إلى استطراد المطالبة بالتمنية. إذ أعلن والتر هالر^(٩٢) رئيس مستشارى الرئاسة فى عهد جون كيندى، فى

ذلك الوقت، أننا مجمعون على أن الاقتصاد لا يمكنه أن يحقق إيقاعه بنفسه، ويبدو الآن من الطبيعي تماما أن تتدخل الدولة للحفاظ على العمالة والنمو الاقتصادي بمعدلات مرتفعة، وتلك مهمة أساسية لا تستطيع اليات السوق القيام بها بشكل تلقائي.

وأتاح نجاح جون كيندي^(٩٣) الفرصة للاقتصاديين من أنصار اقتصاد الوجه الاجتماعي أمثال صامويلسون (مواليد ١٩١٥) وجالبريث (مواليد ١٩٠٨) وآخرين، إلى إعداد واقتراح سياسات اقتصادية جديدة تثبت صحة معارفهم وتبرهن على فعاليتها، وتعتمد هذه السياسات حسب رأى جيمس توبين (مواليد ١٩١٨) على مبادئ ثلاثة: أولها، استخدام سياسة اقتصادية كلية، وثانيا، ممارسة إدارة إيجابية لمكافحة جوانب الضعف الملازمة لرأسمالية السوق. وثالثا، اتباع سياسة ضرائبية وأخرى نقدية مترابطين. وأخيرا، وإذا لم يكن ذلك كافيا يجب اتباع سياسة الدخول التي تضمن العمالة الكاملة واستقرار الأسعار.

● وفي ألمانيا، كانت دولة الرفاهية، قد ولدت في عهد بسمارك (١٨١٥-١٨٨٠). ففي ذلك العصر، كانت الدولة تتسم بالكفاءة والنفع، وتتمتع بمكانة عالية، وكانت الطبقة العاملة تتسم بالليقظة المتزايدة، والتنظيم المنضبط، والانفتاح على الأفكار الثورية، خاصة أفكار كارل ماركس، لذلك سعى بسمارك إلى الإصلاح السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، لاستباق الأحداث عن طريق التخفيف من حدة مظالم الرأسمالية الأكثر قسوة. فصدرت التشريعات التي توفر بشكل أولى تأمينا ضد الحوادث والمرض والشيخوخة والإعاقة.

وبعد الحرب العالمية الثانية، وانهيار حكم النازي، وتقسيم ألمانيا بين الشرق والغرب، فإن نصفها الشرقي صار اشتراكيا ونصفها الغربي ظل رأسماليا معانا من الحلفاء.

وفي ألمانيا الغربية صمم لودفيج إيرهارد وطبق «اقتصاد السوق الاجتماعي» المتميز بالثقة بالسوق على نطاق عريض، شريطة أن تسهر الدولة على أن تعود مكاسب التقدم إلى المجتمع في مجموعه.

* * *

ومن ذلك يتبين، أن توسع الشيوعية وتفاقم أزمة الكساد الكبير، وأثار كارثة الحرب العالمية الثانية، قد أنت بثورة فكرية شاملة، قوضت الأسس النظرية للفكر الكلاسيكي، عندما أظهرت عجز آليات السوق عن إخراج الإنتاج الرأسمالي من بئر الكساد، وأولكت إلى الدولة هذه المهمة فأنجزتها على أكمل وجه لمدة ربع قرن من الزمان في كل بلدان العالم الرأسمالي وجنبتها الوقوع في أسر الاشتراكية العلمية أو في شرك الاتحاد السوفيتي.

وبفضل الثورة الكينزية، والأفكار الاجتماعية التي سارت في سياقها، حلت الدولة الديمقراطية الراحية، محل الدولة الكلاسيكية الحارسة، وأصبحت طوق النجاة للرأسمالية من الانسحاق أمام الشيوعية، فلم تعد الدولة حارسة لرجال الأعمال، مصالحهم وأملاكهم ونشاطهم الاقتصادي. وإنما أصبحت راعية للشعب كله بما في ذلك: العمال، وكبار السن، وفقراء الريف والحضر، والأقليات الضعيفة، والمستهلكين، والمزارعين، وحماة البيئة، والمطالبين بإنشاء المساكن، وتوفير النقل العام، وخدمات الرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات العامة والاجتماعية على وجه العموم. وبذلك تحققت الرفاهية للجميع. وكانت الضرائب هي وسيلة الدولة لتمويل برامجها الاجتماعية.

ولم تكن الضرائب التصاعدية، المفروضة على الدخل والثروة، وبالا على النظام، بل إن تحولها من اليسورين إلى المحرومين والفقراء والمساكين، قد حقق دعماً لرفع الميل الحدي للاستهلاك، وعزز الكفاءة الحدية للاستثمار، وقوى من فعالية كل من: المضاعف والمعدل في تسريع عملية النشاط الاقتصادي، الأول في سوق العمل، والثاني في سوق رأس المال^(٩٤).

وفي دولة الرفاهية^(٩٥)، تكون الدولة مسئولة عن توزيع الخدمات الأساسية للناس بصرف النظر عن مستوى دخولهم. إذ تتجه تعويضات البطالة نحو الزيادة، عندما يتباطأ النشاط الاقتصادي وتراجع فرص العمل، بما يمثل قوة تعويضية ضد الانكماش الاقتصادي والبطالة، كما يكون للتحويلات الاجتماعية ونفقات الرفاهية أثر ملطف يضمن تدفق القوة الشرائية، وييسر عملية النشاط الاقتصادي ويهدئ من التوترات الاجتماعية. إذ أن الاتجاه الأساسي لاقتصاد الرفاهية هو دعم القيم النوعية أي أهداف وغايات الحياة- ومن ثم فهو يركز على تنمية العوامل الاجتماعية والأخلاقية وذلك يتحقق عن طريق توسيع دور الدولة في الاقتصاد.

وفى محاولة للرصد، تولى المفكر الإنجليزى المعاصر أنتونى جيدنز^(٩٦) فى مؤلفه «الطريق الثالث... تجديد الديمقراطية الاجتماعية» ١٩٩٨ تلخيص التباين بين النظم الديمقراطية الاجتماعية، تبعا لاختلاف نظم الرفاهية التى تبناها كل منها، حيث ميز بين أربعة نظم مؤسسية لدول الرفاهية الأوروبية، التى تشترك كلها فى أصولها التاريخية، وأهدافها:

- نظام المملكة المتحدة، الذى يؤكد على الخدمات الاجتماعية والصحية، ولكن يميل أيضا إلى تبنى نظام الامتيازات وفقا لمقدار الدخل.
- نظام دول الرفاهية الاسكندنافية، أو دول الشمال الأوروبى، الذى يتسم بفرض ضرائب تصاعدية بالغة الارتفاع وهو ذو توجه يؤمن بالرفاهية العامة، ويقدم مزايا شخصية، وخدمات تمويلها الدولة تمويلا جيدا، بما فى ذلك الرعاية الصحية.
- نظم دول وسط أوروبا، وهى ذات التزام متدن نسبيا، بالنسبة للخدمات الاجتماعية، وإن كانت ذات مزايا ممولة جيدا فى الجوانب الأخرى، التى يتم تمويلها بصفة أساسية من العمالة، كما يستند إلى مساهمات الضمان الاجتماعى.
- النظم الجنوبية، وهى تشبه من حيث الشكل النظم الخاصة بدول وسط أوروبا، ولكنها أقل شمولاً، وتقدم مستويات أدنى من الدعم المالى.

خامسا: المساواة هى نهاية التاريخ

فى عام ١٩٩٢ نشر فرنسيس فوكوياما^(٩٧) - الأمريكى الجنسية اليابانى الأصل - كتابه «نهاية التاريخ وخاتم البشر» الذى نال شهرة عالمية واسعة وحقق ذيوعا وانتشارا عظيما، وبرهن فيه على أن الديمقراطية الليبرالية سواء بتوجهاتها الفردية (رأسمالية دعه يعمل) أو بتوجهاتها الاجتماعية (الطريق الثالث) كفيلة بتحقيق الرخاء الاقتصادى والمساواة الإنسانية بدرجة لم يعهدها التاريخ الإنسانى من قبل. وهو فى ذلك يتفق فى رأى مع كل من هيجل والكسندر كوجيف. وثلاثتهم يتفقون مع ماركس فى الغايات ولكنهم يختلفون معه فى الوسائل.

ونحن هنا لسنا بصدد تقديم رؤية نقدية لأفكارهم (رغم يوتوبيتها) فهم سعداء بما أنجزوه وفخروا به، ولكننا فقط نسعى إلى الإمساك بخطوطها العريضة وإبراز جوهرها وما ترمى إليه، بهدف استخلاص الدروس المستفادة منها.

فنحن.. وهم.. نعيش واقعين مختلفين ولكن فى زمن واحد. هم فى عالمهم يسعون إلى امتلاك الجنة، ونحن فى عالمنا نحلم بالخلاص من النار. هم فى نهاية التاريخ، ونحن فى بدايته. فماضيهم هو حاضرننا، وحاضرهم هو مستقبلنا المنشود وغايتنا المرجاة.

وفى محاولة لاستقراء افكارهم، نستخلص أن ثلاثتهم (هيجل، وفوكوياما، وكوجيف) قد اتفقوا على أن الديمقراطية الليبرالية هى الجنة التى يصنعها الإنسان العادى على الأرض ولذا فهى تمثل نهاية التاريخ فكل ما فيه من مؤسسات وقيم وأساليب حياة يقترب من حد الكمال، وأن الإنسان السعيد الذى يعيش فيها هو خاتم البشر.

فالديمقراطية الليبرالية، فى رؤيتهم، تشكل نقطة النهاية فى التطور الايديولوجى للإنسانية والصورة النهائية لنظام الحكم البشرى، وبالتالي فهى تمثل نهاية التاريخ، وتحقق العصر الذى لن توجد فيه أحداث هامة أى لن توجد فيه أحداث غير عادية تستحق التسجيل فكل الرغبات قد تم إشباعها.

ويرى فوكوياما، من جانبه، أن تاريخ الشطر الأعظم من البشرية يتجه فى عصرنا صوب الديمقراطية الليبرالية ويرجع ذلك فى رأيه إلى سببين مستقلين:

الأول، يتصل بالاقتصاد.. أى بصراع الإنسان ضد الطبيعة من أجل خلق المنفعة وإشباع الرغبة. فالتبيعة هى مملكة الضرورة.

والثانى، يتصل بصراع الإنسان ضد أخيه الإنسان من أجل المساواة. فالمساواة هى مملكة الحرية.

● وفيما يتصل بالاقتصاد والسيطرة على الطبيعة يرى فوكوياما أن اقتصاد السوق الحرة قد انتشر ونجح فى خلق مستويات من الرخاء المادى لم تعهدها البشرية من قبل، سواء فى الدول الصناعية المتقدمة، أو فى دول كانت وقت الحرب العالمية الثانية جزءا من العالم الثالث الفقير. وهو يعزو ذلك إلى تطور العلوم الطبيعية والتكنولوجيا الحديثة فهما معا لعبا الدور المحورى لبلوغ تلك الغاية.

ومن جانبه..

يرى فوكوياما، أن الرغبة المقترنة بالعقل هى التى تفسر نضال الإنسان من أجل التقدم المادى أى التصنيع وتفسير جوانب كثيرة من الحياة الاقتصادية بوجه عام.

● وفيما يتصل بالصراع من أجل المساواة يستند فوكوياما إلى فكر هيجل الذي يرى أن الإنسان دون غيره من المخلوقات لديه استعداد طبيعي للمخاطرة بحياته في سبيل مبادئ وأهداف أرقى وأكثر تجريدا تتجاوز إشباع غرائزه بما فيها غريزة حب البقاء، أى يخاطر من أجل نيل الاعتراف من الآخرين بأدميته. فالإنسان، قد يضحي بحياته عندما يدعوه الواجب من أجل نشر وحماية قيم سامية وأهداف نبيلة. ولذا، فإن الرغبة العقلانية فى نيل التقدير والاحترام على أساس من المساواة هى التى تفسر نضال الإنسان من أجل إرساء قواعد الديمقراطية الليبرالية ونيل الحرية.

وهؤلاء الثلاثة هيجل وفوكوياما وكوجيف، يستندون فى رؤيتهم إلى فكر سلفهم أفلاطون الذى يشير إلى أن الروح الإنسانية مسكونة بثلاث قوى هى، الشهوة، والعقل، وعزة النفس.

- الشهوة، هى الدافع وراء نضال البشر ضد الطبيعة لاستخلاص أشياء لازمة لإشباع حاجاتهم وتلبية رغباتهم.

- والعقل، هو الذى يهديهم إلى ارتقاء الطرق والدروب المناسبة للحصول على هذه الأشياء.

- أما عزة النفس، فهو حس إنسانى فطرى بالعدالة والشجاعة والنبل.

وهذا الإحساس الفطرى بالعدالة فى رؤيتهم هو الذى قاد البشرية فى المجتمعات الحديثة عبر صراع طويل - متعدد الجوانب - إلى تحقيق الاحترام المتبادل والاعتراف الشامل بالقيم والحقوق الإنسانية بين مواطنين أحرار متساوين بحيث أضحي كل منهم على استعداد للاعتراف بكرامة وأدمية كل مواطن آخر دون تحفظ ودون صراع فيما بينهم، وأصبحت الدولة بدورها تعترف بهذه الكرامة من خلال كفالة «الحقوق»، وهو الإنجاز الذى لم تحققه غير الدول التى تطبق مبادئ الديمقراطية الليبرالية

ونستخلص من ذلك:

أن ثلاثتهم (فوكوياما، وهيجل، وكوجيف) يتفقون على أن الدولة الديمقراطية الحديثة قد أحلت الاعتراف بالمنزلة التى تقوم على أساس المساواة محل علاقة السادة بالعبيد التى كانت سائدة قبل اعتناق شعوبهم مبادئ الديمقراطية الليبرالية، وبذلك حققت للإنسان

هدفا نبيلًا كان يسعى إليه طوال تاريخه الطويل وهو الاعتراف بأدميته وإنسانيته مما أكسبه قيمة معنوية هائلة، وهو ما أرضاه إرضاءً كاملاً ولذلك فإن دولة الديمقراطية الليبرالية الحديثة أصبحت تمثل المرحلة الأخيرة من تاريخ البشر لأنها صارت مرضية تماماً للإنسان.

وكان هيجل قد توصل - من قبل - إلى أن صراع الإنسان من أجل التقدير ونيل الاعتراف هو المحرك الأول للتاريخ وليس الصراع الطبقي كما كان ماركس يرى.

- والصراع من النوع الأول: دوافعه أهداف نبيلة وقيم مجردة.

- أما الصراع من النوع الثاني: فدوافعه أهداف اقتصادية وقيم مادية.

ورغم هذا الاختلاف بينهما حول الدافع وراء حركة التاريخ إلا أنهما (ماركس وهيجل) يتفقان معاً على أن التاريخ البشرى يسعى حثيثاً نحو غاية نهائية وهي المساواة.

● غير أن الأول (هيجل) يرى أن المساواة في ظل الليبرالية هي نهاية التاريخ.

● بينما الثانى (ماركس) يرى أن المساواة في ظل الاشتراكية هي غاية التاريخ وعلته النهائية.

فكلتاهما (الاشتراكية والليبرالية) تنشدان تحقيق المساواة التى هى المطلب النهائى لعموم البشر.

ولكن... لأن الاشتراكية الماركسية قد ولى عهداً وانقضت أجلها وغربت شمسها وصارت أثراً بعد عين، فإن فوكوياما يضع أمل البشرية كله فى تحقيق جنة الليبرالية.

غير أن الواقع والمثال لا يتطابقان فى العادة.

ولذا فإن فوكوياما ومن معه، من أهل اليمين وأهل اليسار على السواء، يرون أن الليبرالية مع إنجازاتها العظيمة إلا أنها لم تحقق ما ينشده الإنسان من مساواة كاملة مع أخيه الإنسان، سواء فى إشباع الرغبات الاقتصادية أو نيل الاعتراف، ويتوقعون أن عدم المساواة الاجتماعية سيظل يورق المجتمعات الليبرالية لعدة أجيال قادمة. فرغم قدرة الرأسمالية على خلق قدر هائل من الثروة، فستظل عاجزة - فى المدى المنظور - عن إشباع الحاجة الإنسانية إلى الاعتراف المتكافئ - فقد تحولت مشكلة الفقر فى ظلها من مشكله تلبية الحاجات الطبيعية إلى مشكله خاصة بنيل الاحترام والتقدير.

إذ أن الإساءة الحقيقية للفقراء، ومن لا مأوى لهم، لا تكمن فى تدنى وضعهم المادى بقدر ما تكمن فى الازدراء بكرامتهم وإنسانيتهم.

وفى مجال التفسير، يرى فوكوياما أن عدم المساواة الاجتماعية على هذا النحو تتميز إلى ثلاثة أصناف وهى: عدم المساواة الناجم عن التقاليد الإنسانية، وعدم المساواة الناجم عن الضرورة الطبيعية، وعدم المساواة الناجم عن آليات السوق.

● وعدم المساواة الناجم عن التقاليد الإنسانية، يحدث نتيجة لعوائق ثقافية لا تنشأ عن القانون الوضعى أو السياسة ولا هى راجعة إلى الطبيعة، وإنما ترجع إلى نشوء فجوات ثقافية بين المجموعات السكانية بعضها يعود إلى دورهم فى تقسيم العمل ومعظمها يعود إلى تقاليد راسخة موروثه من عهود سابقة

● وعدم المساواة الناجم عن الضرورة الطبيعية، يبدأ بالتوزيع غير المتكافئ للقدرات أو الخصائص أو المواهب الفطرية للسكان مثل: الجمال والقبح، والذكاء والغباء، وبياض البشرة وسوادها، وطول القامة وقصرها، وخشونة الذكورة ورقة الأنوثة.. وهى مواهب يراها المؤمنون عطايا من الرب ويرأها الملحدون هبات من الطبيعة.

● وعدم المساواة الناجم عن آليات السوق، هو طبيعة لصيقة بأسلوب الإنتاج الرأسمالى، كتقسيم العمل بين فروع النشاط الاقتصادى المختلفة. فآليات السوق بطبيعتها قوى عمياء، باطشة، لا تكل ولا تمل فى مسيرتها ولا تعرف للرحمة سبيلا. فهى تنتج غالبا فائزين وخاسرين، سعداء وتغساء، فى كل عملية اقتصادية من خلال انتقال رؤوس الاموال من صناعة إلى أخرى ومن منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى. وهى فى بطشها تدهس الضعفاء وتحرق بالأقوياء.

وعدم المساواة كظاهرة اجتماعية - على هذا النحو - توجد فى المجتمعات الليبرالية، كما توجد أيضا فى المجتمعات الشمولية. ورغم أنها فى المجتمعات الثانية أكبر شدة وأكثر قسوة من الأولى، إلا أن ظهورها فى المجتمعات الليبرالية يكون أكثر وضوحا، والتعبير عنها يكون أكثر إلحاحا، بسبب توفر الحريات السياسية والحريات المدنية التى تنمى الوعى وتحمى حرية الرأى وتكفل وسائل التعبير، أما فى المجتمعات الشمولية فيتم كبتها.

وهذه المسألة، يشرحها توكوفيل موضحاً أن الناس يستسلمون لعدم المساواة أو يقبلونها كلما كانت الاختلافات بين الطبقات أو الفئات الاجتماعية كبيرة ومستندة إلى تقاليد قديمة راسخة، محمية بقوى سياسية باطشة. وعلى النقيض من ذلك، فحين يتوافر الحراك الاجتماعى، وتتقارب الجماعات فيما بينها، وتتأسس الديمقراطية يزداد إحساس الناس بالاختلافات المتبقية ويشتد سخطهم عليها، ويزداد إصرارهم على تصفيتها.

ويرى الفقيه الفرنسى كولارد^(٧٨) فى نظريته عن المساواة، أن التفاوت وعدم المساواة بين الأفراد سواء ما هو ناجم منها عن خصائص فطرية أو أسباب مكتسبة، يمكن تصفيته أو الحد من آثاره الضارة على العلاقات الإنسانية والاجتماعية، بالعمل فى اتجاهين:

- **الاتجاه الأول**، ويعرف باسم المساواة الرافعة، ويسعى إلى رفع مستوى الضعفاء والعجائز والمتعطلين عن العمل، إلى مستوى الأقوياء، عن طريق منحهم إعانات مالية وتأميناً صحياً ومنحاً تعليمية ووجبات غذائية وإسكاناً شعبياً.
- **الاتجاه الثانى**، ويعرف باسم المساواة الخافضة ويسعى إلى إنزال الأقوياء إلى مستوى الضعفاء وذلك عن طريق فرض الضرائب بأنواعها المختلفة على دخولهم سواء الاعتيادية منها أو القدرة.

وبالإضافة إلى هذين الاتجاهين يتحدث الفقيه المصرى الدكتور محمد نور فرحات عن اتجاه ثالث يهدف إلى تصفية التمييز وعدم المساواة الناجم عن الاختلاف فى النوع أو اللون. ويسميه بالتمييز العكسى الذى يقره القانون لمنع تمييز اجتماعى قائم. مثل المعاملة التفضيلية للسود والنساء فى مجال العمل والإسكان. ومنذ ذلك تبنى قرينة الأفضلية - فى حالة تساوى الكفاءة - لصالح الجنس الأضعف. كذلك اتباع سياسات لتعظيم الفرص أمام الجماعات المضرورة اجتماعياً لضمان أن يكون أعضاؤها فى موقف قوى يستطيعون به منافسة الجماعات الأخرى. وهذا الاتجاه تبناه كل من آلن بوخنان وريبورا ماثيو فى مقالهما بعنوان «الفلسفة والعدالة». والفقيهة الإنجليزية هيلين فيونك فى كتابها عن الحريات المدنية.

وكل من هذه الاتجاهات الثلاثة لتصفية حالة عدم المساواة (سواء الرافع، أو الخافض، أو التمييز العكسي) تمثل الية من أليات تحقق العدالة وتطبيق سياسات الديمقراطية الاجتماعية (الطريق الثالث).

وفى هذا الصدد، يوجد مفهومان للعدالة:

● **المفهوم الأول**، تتبناه المدرسة التقليدية التي ترى أن واجب الدولة ينحصر فى توفير الحريات المتساوية للجميع لممارسة قدراتهم على نحو متساو. وهذا المفهوم لمعنى العدالة يتسق مع ما عناه أرسطو عندما تحدث - من قبل - عن معاملة الحالات المتماثلة معاملة متماثلة.

● **والمفهوم الثانى**، تتبناه المدرسة الحديثة. إذ أن الفقه الحديث يذهب إلى أنه من واجب الدولة، ليس فقط أن توفر للأفراد حريات متساوية (المساواة القانونية)، ولكن أيضا تضعهم بقدر الإمكان فى ظروف فعلية متساوية (المساواة الاجتماعية) حتى ولو تطلب ذلك معاملتهم بطريقة غير متساوية.

والمساواة، القانونية والاجتماعية - على هذا النحو - قضية عامة فى الحياة البشرية، لأنها شرط للعمل المنتج والإبداع. وهذا ما أشار إليه ماثيو أرنولد^(٩٩) - شاعر وناقد من القرن التاسع عشر - بقوله فى مقال له بعنوان «المساواة»: «هل يمكن لأحد أن ينكر أن العيش فى مجتمع من الأنداد المتساوين يميل بالإنسان - على وجه العموم - لأن ترتفع معنوياته، وأن تعمل إمكانياته بيسر وفاعلية ؟ وهل يمكن لأحد أن ينكر أنه لو عاش فى مجتمع يجعله فى إحساس دائم بامتياز الآخرين عليه وبأنه بلا قيمة على الإطلاق، فإن من شأن هذا الإحساس - على وجه العموم كذلك - أن يجعله مكتئبا وعاجزا شبه مشلول ؟».

ومطلب العدالة والمساواة - على هذا النحو - كان هاجسا ملحا على الفيلسوف الفرنسى جان جاك روسو^(١٠٠) (١٧١٢-١٧٧٨): «فالعدالة الاجتماعية - عنده - يجعل الذين يكونون بطبيعتهم غير متساوين.. متساوين بموجب حقهم المشروع عرفا وقانونا».

ومع أن المساواة الاجتماعية الكاملة لم تتحقق فى ظل الرأسمالية، إلا أن فوكوياما وكثيرين غيره لم يفقدوا الأمل بعد فى أن ذلك سوف يحدث فى المستقبل وسوف تترسخ قيم العدالة كلما ترسخت قيم الليبرالية فالعوائق التى بقيت عوائق ضرورية بسبب

طبيعة الأشياء وليس بسبب إرادة الإنسان. وينص كلماته ذاتها: «تسعى كافة المجتمعات الليبرالية الحقيقية من حيث المبدأ إلى استئصال الأسباب التقليدية لعدم المساواة. وكذلك، فإن دينامية الاقتصاديات الرأسمالية تميل إلى الإطاحة بالكثير من العوائق التقليدية والثقافية في سبيل المساواة بفضل التغير الدائب في طلبها الأيدي العاملة» ويضيف قائلا: «بأن الرأسمالية قوة دينامية نشن هجوما مطردا ضد العلاقات التقليدية المحضة وتحل محل الامتيازات الموروثة تقسيمات طبقية جديدة أساسها المهارة والتعليم... كما أن التشريعات الأساسية للرفاهية الاجتماعية المعمول بها في الدول الصناعية من الصعب التكهن بها». ويقول أيضا إنه: «لم يعد هناك اليوم غير القليلين من نقاد المجتمعات الليبرالية المستعدين للمطالبة بالتخلي الكامل عن المبادئ الليبرالية، سواء في حقل السياسة، أو الحقل الاقتصادي، من أجل التغلب على عدم المساواة القائم في مجال الاقتصاد».

ويتفق كوجيف معه في الرأي فيقول: إن المجتمع الليبرالي يمكن أن يوصف بأنه قد حقق الآن «ملكوت الحرية» الذي تحدث عنه ماركس، بفضل إلغائه الفعّال الحاجة إلى الطبيعية، والسماح للناس بالحصول على ما يريدون في مقابل حد أدنى (بكل المعايير التاريخية) من العمل.

المساواة، إذن، هي الحل !!

الباب الثالث

العرب.. والطريق الثالث

تمهيد:

يعد العرب، أمة واحدة، كما كانوا فى ضحى الإسلام فقد تفرقت بهم السبل، وتخلفوا عن ركب الحضارة والتقدم.

ففى الزمن الذى كانت فيه الحضارة الإغريقية قد تراجعت عن مسيرتها، وتفككت الإمبراطورية الرومانية إلى دويلات متناحرة، ودخلت فيه أوروبا ظلام العصور الوسطى، حقق العرب تقدما علميا واقتصاديا مبهرًا، وشيدوا إمبراطورية عظيمة الشأن مترامية الأطراف، ظلت مزدهرة من القرن السابع حتى القرن الخامس عشر.

وعندما استيقظت أوروبا، وأحييت العلوم الإغريقية، ودخلت عصر النهضة وركضت نحو عصر التنوير ثم عصر الحداثة والعولمة، ودشنت أخيرا مسيرة إعادة وحدتها من جديد، كان العرب قد دخلوا فى سبات عميق فتراجع علمهم، وتبعثرت دولتهم، وتبددت حضارتهم، واحتلت أرضهم، وظلوا على هذا الحال ينحدرون من وضع سيئ إلى وضع أسوأ، حتى صاروا مستوردين للحضارة بعد أن كانوا مصدرين لها.

وتبادل الأدوار، بين العرب والغرب، على هذا النحو، يلخصه ت. كويلرينج^(١) فى تقديمه لكتاب الشرق الأدنى مجتمعه وثقافته (١٩٥١)، قائلا: «أتت البذور الثقافية التى جلبها العرب من الإغريق والفرس والهند أكلها وخلفوا هم أنفسهم ثقافة حية سيطرت وسادت العصور الوسطى، وكان لها تأثيرها الواضح فى أنحاء أوروبا المختلفة، فنهضت بها على مر الزمن بعد أن قضت شعوبها البربرية على روما القديمة. وظل تيار

الثقافة العصور الوسطى مندفعاً من الشرق إلى الغرب حتى بلغ قمته في القرن الثالث عشر. وظل تأثيره سارياً المفعول إلى أن نضبت ينابيعه وجفت عيادته وذبلت أوراقه بعد أن ارتد الأتراك على أعقابهم إثر هزيمتهم على أبواب فيينا سنة ١٦٨٣. والواقع، أن طريق الثقافة العالمي، كان قد عكس مساره وصار يتدفق من الغرب إلى الشرق منذ سنة ١٥٠٠ على وجه التقريب، واستمر منذ ذلك التاريخ يتدفق ويفيض بخيراته على العالم حتى اليوم.

وهذه الظاهرة المناسوية - أي ظاهرة انطفاء الحضارة العربية وتوهج الحضارة الغربية - خصص لها المستشرق الغربي برنارد لويس^(٢) كتاباً الأخير... أين الخطأ؟ المنشور في عام الحالي ٢٠٠٢ الذي سجل فيه أن المد الإسلامي، ضد الغرب المسيحي، ظل يتصاعد حتى بلغ ذروته بفتح القسطنطينية عام ١٤٥٣، ثم توقف وتراجع بعد ذلك، إلى أن استرد المسيحيون الأندلس من العرب وطردوهم منها عام ١٤٩٢، تلى ذلك حصار قوات المسلمين في فيينا وهزيمتهم عام ١٦٨٣، ثم هزيمة تركيا وسقوط الخلافة الإسلامية عام ١٩٢٤، ثم خضوع الدول الإسلامية للاستعمار الغربي طيلة النصف الأول من القرن العشرين، ثم خضوعها للسيطرة الأمريكية في النصف الثاني منه وحتى الآن بما اشتمل عليه ذلك من هزيمة العرب أمام اليهود وإنشاء دولة إسرائيل على أرض فلسطين عام ١٩٤٨، ثم هزيمة العرب المنكرة أمام إسرائيل واحتلالها أراضي واسعة في كل من مصر وسوريا والأردن وفلسطين عام ١٩٦٧.

وهذه الحالة المناسوية عبر عنها فاروق جويده بلغة الشعر قائلاً: «وطن جميل.. كان يوماً كعبة الأوطان. الآن ترتحل الرجولة عن ثراه. ويسقط الفرسان».

وهذا الواقع المرير، وتلك الظاهرة المناسوية، عبرت عنها طالبة ألمانية، تدرس الفلسفة في جامعة بوسطن الأمريكية، وهي تفسر كراهية العرب للغرب بالغيرة التاريخية حيث تقول لزميلها العربي وهي تحاوره «مشكلتكم هي الغيرة التاريخية، فشلتم حضارياً فشل إسلامكم وفشلتم عروبتكم وأنتم عاجزون عن تقبل هذه الحقيقة المرة، اذكر لي فكرة واحدة مفيدة خرجت من عندكم في القرون الخمسة الأخيرة... دعوا ما أنتم عليه، قد تقنعوننا بأنكم مظلومون، ولكن من قال إن العدل من صفة التاريخ؟ ظلمتم... حسناً، تصالحوا مع هذه الحقيقة، إن العدل الذي تطلبونه - اليوم - هو انتحار لعدوكم، ولا

أحد ينتحر إحقاقاً للحق، إذا بقيتم على عنادكم، ستستمرون في الموت، وسنستمر في قتلكم... تصالحوا مع هزيمتكم!!»^(٣).

وفي شهادته على العصر، يسجل الكاتب الأمريكي المشهور بول كينيدي^(٤) في كتابه الاستعداد للقرن الحادى والعشرين «أن معظم الدول العربية والإسلامية لم تستعد بعد للقرن الحادى والعشرين، لأنها لم تصل بعد إلا إلى القرن التاسع عشر... ويضيف بأن هذه الدول «ملوثة بالعداوات والتنافس، وما زالت متخلفة عن الركب الحضارى»

ويتفق معهما فى رأى فرنسيس فوكوياما، إذ يفسر كراهية المجتمعات الإسلامية للغرب، على أنه رد فعل لفشلها بوجه عام فى الحفاظ على كرامتها فى مواجهة الغرب غير المسلم، وإلى عمق الجرح الذى أصاب كبرياء تلك المجتمعات بسبب فشلها المزدوج: أولاً، فشلها فى الحفاظ على تماسك المجتمع التقليدى؛ وثانياً، فشلها فى التمكن من تمثيل تقنيات الغرب وقيمه.

وفى نفس السياق، يتساءل الشاعر السورى أدونيس^(٥) محبطاً «أية حضارة عربية تصارع اليوم الحضارة الغربية، أو يمكن أن تصارعها.. يعرف الجميع أن الحضارة العربية بمدلولها التاريخى قد انتهت ولم يعد الصراع ممكناً ضدها»، فالأموات لا يصارعهم أحد.

وعن محصلة هذا الصراع، فإن أدونيس وبرنارد لويس اتفقا معاً، على أن العرب والمسلمين فى العصر الحديث صاروا حضارياً جزءاً من الغرب، غير أنهم فى موقع المستهلك لا المنتج، فى موقع التابع لا المتبوع. بل إن برنارد لويس يضيف بأن ما يزيد من مهانتهم أنهم لم يصبحوا الأوائل فى التبعية للغرب، بعد أن أصبحوا متخلفين عن دول تصنعت حديثاً فى شرقى آسيا فهم يلجأون الآن، عند إقامة منشاتهم، إلى مقاولين من كوريا وليس من ألمانيا!..

ويزيد، بأن العرب بكل المقاييس المعاصرة صاروا متخلفين عن غيرهم سواء فى التنمية الاقتصادية، أو توفير فرص العمل، أو محو الأمية، أو الإنجاز التعليمى والعلمى أو الحرية السياسية أو احترام حقوق الإنسان، إذ تاتى الدول الإسلامية فى آخر قائمة دول العالم»

وعليه، فإن المقابلة بين النظامين، الغربي والعربي، تكشف عن تقدم الأول وتخلف الثاني:

● فالتقدم الغربي، يكشف عن نهضة اقتصادية واجتماعية وفكرية، استندت إلى الرأسمالية كيانا اجتماعيا، وإلى الصناعة أساسا اقتصاديا، وإلى الليبرالية سلاحا فكريا، وإلى الديمقراطية نظاما سياسيا. ولأن التطور الاقتصادي الرأسمالي يعانى من دورات تتراوح بين الارتفاع والركود، فإنه قد أفرز نظريات تفسر تقلباته، وسياسات تضبط مسيرته، ومذاهب تقدس ألياته.

وقد تجلى الفكر الاقتصادي الغربي، فى ثلاثة اتجاهات رئيسية: هى الاتجاه التقليدى، ويؤمن بحياة الدولة وحرية المبادرة الفردية. والاتجاه الكينزى، ويؤمن بضرورة تدخل الدولة عندما تشتد الأزمة ويعم الكساد. والاتجاه الماركسى ويؤمن بحتمية زوال الرأسمالية ويرفض فكرها الاقتصادي مذهباً ونظرية وسياسة ويبشر بفنائها.

● وفى المقابل، فإن التخلف العربى، يكشف عن تدهور اقتصادى واجتماعى وفكرى وسياسى شامل، أوقع حركة النشاط الاقتصادي العربى فى حالة تبعية لحركة الدورة الاقتصادية الرأسمالية، وجعل من الفكر الاقتصادي الغربى مرشداً وموجهاً للفكر الاقتصادي العربى. فالأول، يبدع وينظر، والثانى، يوائم ويطبق.

وهذه الظاهرة..

أى ظاهرة تبعية الفكر العربى للفكر الغربى، كانت قد أدمت قلب فيلسوف الجيل الدكتور زكى نجيب محمود^(٦) فادانها بقسوة قائلا «إن رجال الفكر (فى عالمنا العربى) ذوو قامات قصيرة وقدرات متواضعة، يصعب على المتعقب أن يجد لمعظمهم فكرة واحدة يعرف بها أو تعرف به، لأنهم على الأعم الأغلب عارضو ثياب: لا هم ناسجوها، ولا هم بائعوها، ولا هم لابسوها، فواضح وضوح الشمس الصافية، أنه لا رجال الفكر فى هذا الجيل، ولا رجال الماضى، قد اضطلعوا بالتصدى لمشكلاتنا الحقيقية».

أى أن المثقف العربى، الذى كان ينبغى عليه أن يثير المشكلات التى يغفل عنها عامة الناس، وينبه الأمة إلى المشكلات والمخاطر التى يمكن أن تحيط بها، قد تقاعس عن أدائه مهمته حتى الآن. ويشهد على ذلك الدكتور عاطف العراقى^(٧) أستاذ الفلسفة

المصري المعاصر قائلا بأننا «لو تأملنا في كل المخترعات العلمية التي بمقتضاها وصل الإنسان إلى القمر سنجد أنها تحققت خلال القرون الثلاثة الأخيرة، ولم يسهم العرب بسطر واحد خلالها، ويضيف بأننا منذ ثمانية قرون أصبحنا في مجال الفكر والعلم مقلدين لا مبدعين، وتحولنا إلى أصحاب توكيلات فكرية تماما مثل أصحاب التوكيلات التجارية الذين يستهدفون الكسب نظير توصيل السلعة إلى مستهلكيها».

وفي ضوء هذه الرؤية، فإن هذا الجزء من الدراسة، معنى يبحث ثلاث قضايا أساسية: الأولى، تختص ببيان مدى ملائمة النظرية الاقتصادية الغربية لتفسير الظواهر الاقتصادية التي يولدها التخلف. والثانية، تختص ببيان مدى صلاحية السياسة الاقتصادية الغربية لإخراج الاقتصاد العربي من دائرة التخلف. والثالثة، تختص ببيان مبررات ضرورة اتباع العرب سياسات الطريق الثالث، كطريق وسط بين الرأسمالية المتوحشة والاشتراكية المتشددة، يقوم على دعامين أساسيتين هما: العدل في توزيع الدخل، والحق في تداول السلطة. فهو طريق ينشد تحرير الإنسان من عبودية الفقر وعبودية السلطة في أن واحد. كذلك هو طريق يتبع الإصلاح كسياسة بديلة تستبقي شيوع الفوضى، وانتشار التمرد، والنزوع إلى الإرهاب واشتعال فتيل الثورة.

الفصل الحادى عشر

النظرية الاقتصادية وتفسير التخلف

من

النظرة المتأنيئة لطريقة الإنتاج الساندة فى البلدان الرأسمالية المتقدمة، وما يتولد عنها من تقلبات اقتصادية، وأثر ذلك على الفكر الاقتصادى، يتبين أن هذا الفكر قد بنى أساسا لتفسير الأزمات الاقتصادية التى تعانيها اقتصاديات تلك البلدان.

وعليه، فإن الخلفية الأساسية فى التحليل الاقتصادى الرأسمالى، فى صورته الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والنقدية المعاصرة، أو فى صورته الكينزية، يقوم على افتراض، وجود نظام رأسمالى متطور يتميز بجهاز إنتاجى على درجة عالية من الكفاءة، وجهاز سوقى على درجة عالية من الفاعلية، سواء فيما يختص بتوزيع الموارد بين أوجه استعمالاتها البديلة، أو فيما يختص بتوزيع الدخل القومى بين القوى المشتركة فى توليده، أى أن التحليل الاقتصادى الرأسمالى، هو تحليل لاقتصاديات البلدان الصناعية المتقدمة.

أما بالنسبة للبلدان المتخلفة، التى هى فى طور النمو أو فى حالة ركود طويل المدى، فإن اقتصادياتها تتصف بالآتى:

أولاً: فى مجال الإنتاج: تعاني هذه البلدان ضعف الجهاز الإنتاجى أو عدم وجوده أصلا، كما تعاني حدوث اختلالات أو تشوهات كبيرة به إن وجد. وتعانى سيادة نمط الإنتاج الزراعى والموارد الأولية، وتدنى نسبة المنتجات المصنعة، وما يصاحب ذلك، من

قصور طاقاتها الإنتاجية عن تلبية احتياجات الطلب الكلى بها من السلع والخدمات، بالإضافة إلى وقوع نسبة مهمة من قوتها العاملة فى دائرة البطالة السافرة والمقنعة.

ثانياً: فى مجال التبادل السوقى: تعاني هذه البلدان عدم كمال سوقها الداخلية، وضيقها، وندرة التكامل بين قطاعاتها الاقتصادية رغم تكامل بعض هذه القطاعات مع السوق الدولية، فضلاً عن احتجاز نسبة هامة من إنتاجها القومى، وخاصة إنتاجها الزراعى، بعيداً عن التبادل السوقى، لأن جماعات كبيرة من مواطنيها يعيشون فى ظروف أقرب إلى الاكتفاء الذاتى والتبادل العيى منها إلى التبادل النقدى.

ثالثاً: فى مجال سوق المال: تعاني هذه البلدان ضعف أو غياب أسواقها المالية النقدية، وضعف العلاقة بين كمية النقود وسعر الفائدة وارتفاع الميل إلى الاكتناز، وضآلة الطلب على النقود لأغراض المضاربة، واكتساب المفاضلة بين السلع والنقود أهمية أكبر عن المفاضلة بين السندات والنقود.

رابعاً: فى مجال علاقات الإنتاج: تعاني هذه البلدان اختلاط أنماط متباينة من علاقات الإنتاج حيث تتزامن بها العلاقات العشائرية والإقطاعية مع العلاقات الرأسمالية، وشبه الرأسمالية، مع صور متنوعة لقطاع الدولة... فهى علاقات مختلطة تعكس التداخل الواضح بين أزمنة تاريخية مختلفة.

خامساً: فى مجال الدولة والبنيان الفوقى: تعاني هذه البلدان، سيادة النظم الاستبدادية الشمولية، خاصة التى تستند إلى قوى عائلية أو عشائرية، أو عسكرية، التى عادة ما تبدد الثروة وتكبى قوى الإنتاج، وتنشر روح الاتكال وتغذى كوامن الانتهازية، ويطير فى فضائها الفكرى أشباح الخرافة وخیالات الأساطير ويتجول فيها الفقر طليقاً من أى قيد.

وهذه الظواهر، فى مجملها، قد عمقت من حالة اللامساواة الاجتماعية، وهو ما دفع ماكنمارا^(٨) رئيس البنك الدولى الأسبق أن يعلن عام ١٩٧٢ أن اللامساواة داخل كل بلد تعتبر عقبة كبرى فى طريق التنمية.

ويفيد الدكتور أحمد زويل^(٩) - العالم المصرى الأمريكى الحائز على جائزة نوبل فى الكيمياء - بأن الدول النامية تواجه أربعة حواجز تحول دون تقدمها: الأمر الأول، هو أن معدلات الأمية المرتفعة فى دول كثيرة تعكس فشل الأنظمة التعليمية، وترتبط بزيادة

مفزعة فى معدلات البطالة. والأمر الثانى، هو الاستفادة المحدودة من الموارد البشرية، وهو ما يعود بصورة كبيرة إلى الهيمنة التراتبية والسيطرة القوية، ومركزية السلطة التى تقمع الفكر الجماعى، وتكبث القدرات الإنسانية. والأمر الثالث، هو أن تداخل القوانين مع المعتقدات الدينية يحدث الاضطراب والفوضى من خلال إساءة استخدام رسالة الدين الأساسية بشأن مقومات الحياة الأخلاقية والإنسانية. أما الأمر الرابع، فهو وجود رؤية مفككة للعلم والتكنولوجيا (...) تنبع فى بعض الأحيان من عدم تقدير الدور المهم الذى تقوم به فى التنمية.

وفى محاولة للتفسير، يقول هارفى ليبنشتين^(١٠): «إن التخلف حالة تعيد إنتاج نفسها بنفسها. فقوى التقدم والتخلف تتصارعان فى ساحة الدول النامية، فتحدث حركة دون تقدم، أى تحدث جلبة دون طحن، فهى فى حالة محلك سر».

وهذه الخصائص، تؤدى فى مجملها إلى زيادة التسرب الكلى للدخل من دائرة النشاط الاقتصادى، وإلى اختلال توزيع الثروة وسوء تخصيص الموارد، وتشوه هيكل الأسعار، وتضعف من فاعلية سعر الفائدة فى ترشيد استخدام الموارد. كما أن هذه الخصائص، تضعف أيضا فاعلية كل من السياسات المالية التى تتبناها المدرسة الكينزية، والنقدية، التى تتبناها المدرسة التقليدية المعاصرة فى إخراج الاقتصاد من أزيمته.

وعن هذه الظاهرة، أشار بول باران^(١١) إلى أن «الفائض فى البلدان المتخلفة، المحصورة بين الإقطاع ورأسمالية الدول المتقدمة - إن تحقق - لا يستخدم من أجل أهداف إنتاجية، نتيجة لتبديد جزء منه على استهلاك الطبقات الحاكمة والنفقات العسكرية، وإعالة البيروقراطية، واستحواذ رأس المال الأجنبى على جزء آخر».

وتبعا لهذا الاختلاف، بين خصائص البلدان الصناعية والبلدان المتخلفة، فإن طبيعة الأزمة الاقتصادية المعاصرة، تختلف فى كل منها عن الأخرى.

ففى البلدان الصناعية، تظهر الأزمة فى صورة زيادة الإنتاج مع ضالة فى الاستهلاك، أى نقص الطلب الكلى عن العرض الكلى.

أما فى البلدان المتخلفة، فإن الأزمة تظهر فى صورة انخفاض الإنتاج عن مستوى الاستهلاك، أى نقص العرض الكلى واختلاف هيكله عن الطلب الكلى.

● والأزمة، فى البلدان الرأسمالية الصناعية، تنشأ لأن علاقات التوزيع بها، القائمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، لا تسمح بأن تنمو الطاقة الاستهلاكية بنفس المعدل الذى تنمو به الطاقة الإنتاجية. وتشتد هذه الأزمة، كلما زادت درجة خضوع قوى الإنتاج بها لقوانين السوق التلقائية، وهو ما يؤدى فى نهاية المطاف إلى اختلال نسبة تخصيص الموارد بين فروع الإنتاج المختلفة، وبالذات بين الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية، وتلك المنتجة للسلع الرأسمالية، وما يترتب على ذلك الاختلال من صعوبات وفوضى فى تصريف الإنتاج.

● والأزمة، فى البلدان المتخلفة نشأت أساسا، نتيجة لعوامل تاريخية أبرزها وقوع تلك البلدان تحت سيطرة الاستعمار المباشر من قبل الدول الرأسمالية المتطورة، التى انكبت على تدمير قواها الإنتاجية وسلب قواها البشرية، واستنزاف فائضها الاقتصادى، وتشويه عمليات النمو الموضوعية فيها، وما ترتب على كل ذلك من تشويه عمليات التصنيع، وإضعاف تراكم رأس المال، وإبطاء عملية تحول الإنتاج الطبيعى والإنتاج والسلعى الصغير إلى إنتاج سلعى كبير. وهذه الأزمة ستظل قائمة، طالما استمرت عملية اندماج تلك البلدان فى السوق الدولية، قبل أن تنشأ أو تستكمل فيها متطلبات النمو الرأسمالى، وقبل كمال تكوين سوق داخلية بها، تجعل لجميع المنتجات أسواقا، وتكون هى سوق موحدة لها. وفى ظل الاندماج فى السوق الدولية، مع سيادة نظم الاستبداد السياسى، يجرى كبت القوى المنتجة، وإعاقتها عن النمو التلقائى، كما يجرى تبييس العلاقات الإنتاجية، وتكريس الأفكار والقيم والنظم الاجتماعية، والسياسية، والثقافية التقليدية. وكل ذلك، يترتب عليه أن يبقى هيكل الإنتاج فى هذه البلدان، رغم تخلفه، موظفا لتلبية احتياجات هيكل الإنتاج المتوسع فى البلدان الرأسمالية الصناعية.

* * *

وتأسيسا على ذلك، فإن ملازمة الفكر الاقتصادى الرأسمالى، الذى ولده أسلوب الإنتاج فى البلدان الصناعية المتقدمة، للانطباق على اقتصاديات البلدان المتخلفة، تظل محدودة بحدود اختلاف الهيكل الاقتصادى فى كل منها !.

فالهيكـل الاقـتصادى المتخلف، يفرز المشكـلات التى تعوق عملية التصنيع، أى التى تعوق تكوين الجهاز الإنتاجى اللازم لتشغيل الموارد البشرية والطبيعية المعطلة. ومن ثم، فإنه لا يطابق النموذج التقليدى، الذى ينطبق على البلدان الصناعية وهى فى حالة التشغيل الكامل، ولا يطابق النموذج الكينزى، الذى ينطبق على البلدان الصناعية، وهى فى حالة نقص التشغيل.

وهذا الاختلاف، يؤدى بصفة مبدئية، إلى عدم إمكان الاعتماد فى تحليل الاقتصاديات المتخلفة، وفى رسم السياسات الاقتصادية الملائمة لها، اعتمادا كليا على التحليل التقليدى أو على التحليل الكينزى.

* * *

أولاً: التحليل التقليدى،

التحليل التقليدى، يركز بصفة أساسية على فرضيتين هما:

(١) كفاية الطلب الفعال، لأن العرض يخلق الطلب عليه ، عند كل مستوى من مستويات التشغيل.

(٢) تلقائية اتجاه النشاط الاقتصادى نحو التشغيل الكامل بفضل مرونة الأجور، ومرونة الأسعار، وكفاية الطلب.

وترتيباً على ذلك، فإن كل ادخار يتحول بفعل مرونة سعر الفائدة، إلى استثمار. إلا أنه نظراً لانعدام مرونة الدخل عند مستوى التشغيل الكامل، فإن الادخار لا يمكن أن يرتفع إلا على حساب الاستهلاك. ولذا، فقد انتهى الفكر التقليدى إلى تلخيص مشكلة النمو والتشغيل فى مشكلة عدم كفاية الادخار.

وافترض الفكر التقليدى، بأن النشاط الاقتصادى يستقر، فى البلدان الرأسمالية الصناعية، عند مستوى التشغيل الكامل، وهو المستوى الذى لا يمكن بعده تحقيق زيادة ملموسة فى حجم الناتج الحقيقى، إنما يناظره افتراض جمود دوال الإنتاج فى البلدان المتخلفة نتيجة للاختلالات الهيكلية التى تعم أبنيتها الاقتصادية، كذلك لعدم كمال بناء أجهزتها الإنتاجية، أو لعدم وجود هذه الأجهزة الإنتاجية أصلاً فيها.

الفصل الثانى عشر

السياسة الاقتصادية وتكريس التبعية

فى مواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية فى البلدان الرأسمالية الصناعية تسعى بعض الدول النامية إلى عزل أسواقها الوطنية عن تلك التقلبات، عن طريق سن التشريعات الإدارية وإصدار القرارات الاقتصادية، التى تضعها كقيود على حرية النشاط الاقتصادى فى الداخل، وعلى حرية المبادلات الاقتصادية مع الخارج، أى أنها تتدخل فى عمل الية جهاز الأسعار ، مما قد يسبب اختلالات واسعة فى هيكل الأسعار، على النحو الذى يجعل السعر فى السوق المحلى (السعر المدار) أقل من نظيره فى السوق العالمى (سعر الكفاءة).

وكثيرا ما تسفر هذه السياسات عن نتائج غير مرغوبة، مما يسبب اتساع الهوة بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية، بحيث تصبح الأسعار المحلية السائدة للسلع والخدمات، غير معبرة تعبيرا حقيقيا عن الندرة النسبية للموارد والتكلفة الحقيقية لها وفقا للمعايير الدولية، وهذا الوضع يؤدى إلى عدم سلامة الإشارات التى يرسلها جهاز الأسعار إلى الوحدات الإنتاجية والوحدات الاستهلاكية، وهو الأمر، الذى يرى الدكتور رمزى زكى أنه يسبب حدوث الآتى:

أولاً: عدم سلامة القرارات التى يتخذها المستهلكون، والمتعلقة بنمط وكيفية التصرف فى دخولهم مما يترتب عليه تدنى إشباعهم.

ثانياً: عدم سلامة القرارات التى يتخذها المنتجون لتخصيص مواردهم بين أوجه استعملاتها البديلة مما يترتب عليه تدنى عائداتهم.

وبهذه الآلية، يصبح جهاز الأسعار (المدار بيروقراطيا) عاجزا عن أداء وظيفته الرئيسية، وهى تحقيق التلاؤم بين هيكل الطلب وهيكل العرض ، وهو الوضع الذى تتداعى آثاره وتظهر نتائجها فى النهاية على صورة عجز فى الموازنة العامة للدولة، وفجوة فى ميزان المدفوعات.

وفى مجال تصحيح الأوضاع وتجنب الأخطاء يحتل سعر الصرف أهمية خاصة فى جهاز الأسعار، نظرا إلى أنه يعكس العلاقة بين متوسط أسعار موارد الإنتاج فى السوق المحلية، ومتوسط أسعار تلك الموارد فى السوق الدولية.

ومن ثم، فإن تدخل الدولة لتحديد سعر الصرف أعلى من المستوى التوازنى. إنما يعنى المساواة بين أسعار تلك العوامل رغم اختلاف إنتاجيتها فى السوقين. وتحديد سعر الصرف على هذا النحو، يحد من عمل قوى السوق فى تقسيم العمل، ويحد من حرية المبادلات الدولية، ويعوق انسياب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة بين الدول من ناحية، كما يعوق عمل آلية قوى السوق فى توزيع الموارد بين أوجه استعمالاتها البديلة فى كل دولة على حدة من ناحية أخرى.

وتتحدد المشكلة على هذا النحو، من وجهة نظر الفكر الكلاسيكى، فى كيفية إزالة الهوة بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، حتى يمكن اتخاذ القرارات الاقتصادية بناء على مؤشرات سعرية سليمة من وجهة نظر السوق الدولية.

وفى ضوء هذا التحليل، يرى خبراء صندوق النقد الدولى، أن حل هذه المشكلة، أى مشكلة انخفاض كفاءة جهاز الأسعار (المدار)، يصبح متعذرا بدون إجراء تغييرات جذرية، تشمل البنى الاقتصادية والاجتماعية وفى مقدمتها الخصخصة، وتحرير سعر الصرف، وكف يد الدولة عن التدخل فى النشاط الاقتصادى.

* * *

ونظرا إلى تميز البلدان النامية بارتفاع مكونات الواردات فى إنفاقها الكلى، سواء من جانب الاستهلاك أو من جانب الإنتاج، فإن خبراء صندوق النقد الدولى يرون أن تحرير سعر الصرف يمثل حجر الزاوية، الذى يمكن على أساسه إصلاح الأسعار

وإطلاق قوى السوق ، بشرط ، أن يسمح لآثار هذا التعديل، أن تسرى إلى كافة خلايا النظام الاقتصادى.

ويعتبر الدكتور رمزى زكى، من الاقتصاديين المصريين البارزين الذين اهتموا منذ فترة مبكرة بدراسة الآثار السلبية لسياسات صندوق النقد الدولى على اقتصاديات البلدان النامية وجرها إلى مصيدة الديونية وما يترتب على ذلك من مخاطر، إذ يشير إلى أن تعديل سعر الصرف على هذا النحو، يمكن تحقيقه عن طريق إجراء سلسلة من التخفيضات فى سعر العملة إلى أن يصبح سعر تبادل حقيقى، يعكس قيمة العملة الوطنية بالنسبة إلى العملات الدولية القابلة للتحويل.

وهذا الإجراء، سوف ينعكس أولا على تكلفة الإنتاج، ونفقات الاستهلاك والاستثمار، ثم يسرى بعد ذلك بنسب متفاوتة إلى بقية قطاعات البنيان الاقتصادى، من خلال شبكة العلاقات المرتدة بين هذه القطاعات. فإذا ما تراجعت الدولة عن سياسة التدخل فى النشاط الاقتصادى، فإن جهاز السوق سوف يتحرك لتأدية وظائفه دون عائق. وفى هذه الحالة، فإن تحريك أسعار السلع والخدمات الداخلة فى التبادل الدولى سوف يمتد أثره أيضا، ليشمل تلك السلع والخدمات المنتجة محليا.

وبهذه الكيفية، يصبح التغير فى أسعار الواردات، من وجهة النظر الكلاسيكية، أحد المحددات الرئيسية لتعديل هيكل الأسعار المحلية. وإذا ما تم تعديل هيكل الأسعار على هذا النحو، فإنه سوف يصبح أكثر تعبيراً عن الندرة النسبية للموارد والتكلفة الحقيقية لها، كما أنه سوف يرسل الإشارات السعريّة الصحيحة التى تساعد المستهلكين على إشباع حاجاتهم، والتى تساعد المنتجين على تعظيم أرباحهم.

وبهذه الطريقة، تتحدد الأسعار فى الأسواق المحلية، تعبيراً عن الندرة النسبية للموارد فى السوق الدولية، وبالتالي تتحدد قرارات المنتجين المتعلقة بتوجيه الموارد لإنتاج سلعة ما، وحجم هذا الإنتاج، ونوع التكنولوجيا المستخدمة فيه على هدى من هذه الأسعار.

والسؤال الآن، يتبلور حول مدى كفاءة الأسعار المتكونة بهذه الطريقة فى تخصيص الموارد فى السوق الوطنية؟ ومدى حيادها وموضوعيتها كأداة لتقسيم العمل فى السوق الدولية؟ وما أثر كل ذلك على الاختلال فى ميزان المدفوعات؟.

أولاً: - ما مدى كفاءة قوى السوق فى تخصيص الموارد وتقسيم العمل فى السوق الوطنية؟

* * *

تمدنا الأدبيات الاقتصادية بعناصر الإجابة عن هذا التساؤل. حيث يشير، إلى أن التغير فى بنى العرض يأتى كمتغير تابع للتغيرات التى تحدث فى بنى الطلب.

● وبنى العرض، يتشكل طبقاً للنمط السائد لاستخدام الموارد، وهو النمط الذى فى ظله يسعى المنتجون إلى خفض تكاليفهم وتعظيم أرباحهم.

● أما بنى الطلب، فيتشكل طبقاً لهيكل توزيع الدخل القومى من ناحية، وبالنمط السائد لاستهلاك السلع والخدمات من ناحية أخرى، وهو النمط الذى فى ظله يسعى المستهلكون إلى خفض نفقاتهم وتعظيم إشباعهم.

ودور جهاز الأسعار، فى هذه الحالة، هو الموازنة بين نمط الاستهلاك وهيكل توزيع الدخل من جانب، ونمط استخدام الموارد من الجانب الآخر.

فإذا أصبح بنى الطلب مختلفاً، فإن جهاز الأسعار الطليق، سوف يعيد تشكيل نمط استخدام الموارد كى يتلاءم معه، أى يصبح مختلفاً هو الآخر، وذلك نظراً، إلى أن المؤشرات السعرية الصحيحة فى هذه الحالة، سوف تعيد تخصيص الموارد عن طريق الاستهلاك، والاستثمار، والاستيراد، لتلبية طلب القوى الاجتماعية القادرة على الشراء والدفع، بدلاً من تلبية الحاجات الأساسية للقوى الاجتماعية التى تنخفض قدرتها الشرائية كلما اتجه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع.

وعلى سبيل الإيضاح، إذا كانت الكمية المطلوبة من مجموعة سلع معينة أكبر من الكمية المعروضة منها، عند مستوى الأسعار السائد، فإن فائض الطلب فى هذه الحالة سوف يزول تأثيره على الأسعار هيدفعها تلقائياً نحو الارتفاع. فإذا كان طلب ذوى الدخل المتغيرة على هذه المجموعة السلعية غير مرّن، فى حين كان طلب ذوى الدخل الثابتة عليها يتسم بالمرونة، فإن تلك الزيادة السعرية، سوف تتكفل تلقائياً بالاستبعاد التدريجى لذوى الدخل الثابتة من دائرة استهلاك تلك السلع، كما تتكفل تلقائياً، وفى نفس الوقت، بجذب مزيد من الموارد لتلبية طلب هؤلاء الراغبين فى الشراء والقادرين على الدفع.

ونظرا، إلى أن الموارد الاقتصادية تنقسم بالندرة، فإن توجيه هذه الموارد نحو نشاط اقتصادى معين، يؤدى فى نفس الوقت، إلى سحبها من الأنشطة الاقتصادية الأخرى. أى أن جهاز الأسعار الطليق، فى هذه الحالة، سوف يعيد تشكيل نمط استخدام الموارد طبقا لمعايير الكفاءة الاقتصادية (تعظيم الأرباح)، دون النظر لمعيار العدالة الاجتماعية (إشباع الحاجات).

وتخصيص الموارد، على هذا النحو، يتعارض مع معيار الكفاءة الاقتصادية الذى تعتمد عليه مدرسة اقتصاديات الرفاهة والذى يعتبر باريتو أحد روادها البارزين، حيث يشير معيار باريتو فى تخصيص الموارد، إلى أن موارد مجتمع ما تكون قد وزعت بكفاءة، إذا كان تغير هذا التوزيع، يؤدى إلى أن يصبح بعض أفراد المجتمع فى وضع أسوأ عما كانوا عليه قبل التغيير.

وهذه النتيجة، تثبت صحتها إذا ما ثبت صحة الفرضية الأساسية التى قامت عليها، وهى الفرضية التى مؤداها، أن بنيان الطلب سوف يزداد اختلالا، إذا ما تم تطبيق سياسات تحرير الاقتصاد ودمجه فى السوق العالمية، وهذا الاختلال سوف يصبح أكثر احتمالا، إذا ما ثبت صحة ثلاث فرضيات أخرى من المتوقع تحققها فى حالة تطبيق تلك السياسات، وهى: شيوع التضخم، واختلال هيكل توزيع الدخل، واختلال نمط استهلاك السلع والخدمات.

● وبالنسبة للفرضية الأولى، وهى فرضية شيوع التضخم، انعكاسا لتطبيق سياسة تحرير الأسواق، فإنه يمكن الاستدلال على صحتها، إذا ما ترتب على تخفيض سعر الصرف، ارتفاع أسعار الواردات، وانخفاض أسعار الصادرات (مع افتراض انخفاض مرونة الطلب على الواردات فى السوق المحلية، وبقاء سعرها ثابتا فى الأسواق الدولية، ومع افتراض ارتفاع مرونة الطلب على الصادرات فى السوق الدولية وانخفاض مرونة عرضها فى السوق المحلية). وذلك نظرا، إلى أن الطلب الداخلى على المنتجات الوطنية، فى ظل تلك الفروض، سوف يزداد بفعل أثر الإحلال. أى أن الطلب على الناتج المحلى، فى هذه الحالة، سوف يرتفع مع بقاء الجهاز الإنتاجى فى حالة جمود، وهو الوضع الذى يولد اختلالا بين الطلب الكلى والعرض الكلى، يترتب عليه، اتجاه الأسعار المحلية من جديد نحو الارتفاع. وينشأ فى هذه الحالة ما يسميه الدكتور رمزى زكى بظاهرة تضخم الطلب. وإذا ما سمح للزيادة فى أسعار الواردات، الوسيطة والإنتاجية، وأسعار

عوامل الإنتاج المحلية، أن تزاوُل تأثيرها في تعديل هيكل الأسعار المحلية لكي يتلاءم معها فسوف ينشأ في هذه الحالة ما يسميه بظاهرة تضخم النفقة أى أن ظاهرة تضخم الطلب سوف يتولد عنها، في ظل جمود دوال الإنتاج، وانخفاض مرونة الطلب على الواردات، ظاهرة تضخم النفقة.

● أما بالنسبة للفرضية الثانية، وهى فرضية تفاقم اختلال توزيع الدخل، إذا ما تم تحرير الأسواق، فيمكن الاستدلال على صحتها إذا شاع التضخم، وانتشرت آثاره إلى كافة المتغيرات الكلية فى الاقتصاد القومى.

وعلى سبيل الإيضاح، إذا ما تم تحرير الأسواق، وخفض الدعم، وعدل سعر الصرف، وأزيلت القيود على الأسعار، فإن أسعار المنتجات الأولية القابلة للتصدير سوف ترتفع فى السوق المحلية إلى مستوى أسعارها العالمية (أسعار الكفاءة)، وهو الوضع الذى يترقب عليه إعادة توزيع الدخل القومى لصالح منتجى هذه السلع وموزعيها على حساب مستهلكيها، ومنتجى السلع الأخرى، ومالكى الموارد غير المعدة للتصدير بما فيها قوة العمل. وزيادة دخول تلك الفئات، على هذا النحو، سوف يترقب عليها زيادة إضافية فى الطلب على الواردات وبدائلها المنتجة محليا. وفى ظل جمود دوال الإنتاج، وهى السمة التى تميز اقتصاديات البلدان المتخلفة، فإن هذه الزيادة الإضافية فى الطلب سوف تغذى الاقتصاد بمزيد من الموجات التضخمية. أى أن التضخم، واختلال توزيع الدخل، فى هذه الحالة، سوف يغذى كل منهما الآخر فى صورة تغذية مرتدة.

وطبقا للقواعد الاقتصادية، وكما يفيد الدكتور رمزى زكى فإن تلك الآثار التوزيعية للتضخم، سوف تسبب إعادة توزيع الدخل القومى بين العوامل المشتركة فى توليده، لصالح تعظيم عوائد ذوى الدخول المتغيرة وأصحاب حقوق الملكية (الربح، والفائدة، والربح)، على حساب تدنى إشباع كاسبى الأجور والرواتب والإعانات الحكومية.

وبالاعتماد على القاعدة النظرية التى مؤداها، أن مرونة الطلب الدخلية على الواردات، تكون أقوى بكثير من مرونة الطلب السعرية عليها، فإن، زيادة الدخل والثروة، بفعل التضخم، لبعض القوى الاجتماعية على حساب بعضها الآخر، سوف يزاول تأثيره من جديد فى الطلب بالزيادة، فى الأسعار بالارتفاع. وتلك القوى الشرائية الزائدة، تميل إلى التسرب إلى الخارج فى شكل زيادة فى الطلب على الواردات

الأجنبية، مما يهدد بإحداث عجز فى ميزان المدفوعات، وما يترتب على ذلك من سد هذا العجز عن طريق القروض الأجنبية التى ترد ثانية إلى السوق المحلية مولدة بذلك مزيدا من الموجات التضخمية.

● أما بالنسبة للفرضية الثالثة، وهى فرضية تفاقم اختلال نمط الاستهلاكفى المجتمع، إذا ما تحقق مبدأ التعامل المرسل مع الخارج، فإنه يمكن الاستدلال على صحتها، إذا شاع التضخم واختل توزيع الدخل والثروة، وذلك استنادا إلى أن الشرائح الاجتماعية التى يزداد دخلها بفعل التضخم سوف تحدث تغييرا فى بنیان الطلب الكلى لصالح السلع الاستهلاكية الكمالية والترفية والتى لا تمثل نمطا استهلاكيا محليا، ولكنها تمثل نمطا استهلاكيا مستوردا تم نشره فى البيئة المحلية بواسطة أجهزة الدعاية والإعلام، وسياسات الإغراق، وانتشار السلوك الاستهلاكى الاستفزازى للشرائح الاجتماعية ذات الدخول المرتفعة، تلك الشرائح التى تتبع نمطا استهلاكيا استفزازيا لا يقدر الإنتاج المحلى على إشباعه.

وهذا النمط الاستهلاكى الكمالى والترفى، ما يلبث، بفعل أثر التقليد والمشاهدة، أن يسرى إلى كافة الشرائح الاجتماعية الأخرى، إلى أن يصبح هو النمط الاستهلاكى السائد فى المجتمع. فإذا تحقق ذلك، فإن هذا النمط الاستهلاكى المستورد سوف يمارس ضغطا اجتماعيا قويا لإشباعه، وهذا الإشباع سوف يتم تلبية، إما باستيراد السلع النهائية، أو بإحلال الواردات عن طريق استيراد التكنولوجيا ومستلزمات إنتاج تلك السلع.

ومن خلال تكرار الإنتاج الترفى، وطرح المنتج والمستورد فى السوق، تتسرب أنماط الاستهلاك الجديدة إلى دوائر أكثر اتساعا من السكان، فيتم بذلك تشكيل أنواق أعداد متزايدة من السكان ذوى النصيب الأدنى من الدخل أبناء الشرائح الاجتماعية الدنيا، بحيث يتم إشباع رغبات غير أساسية (أى إشباع رغبات لإشباع الحاجات) وذلك لأن أثر التقليد والمشاهدة يؤثر على الاختيار بين الادخار والاستهلاك، إذ أن ادخار الفرد يتوقف على مستوى دخله الحقيقى، وكذلك على النسبة بين مستوى دخله والمستويات العليا لدخول الآخرين الذين يرى أنماط إنفاقهم الاستهلاكى، من خلال احتكاكه بهم، أو عن طريق وسائل الدعاية والإعلان، تلك الوسائل التى تسهم بدرجة ملموسة فى

تشكيل الأنواق وإنكاء الرغبات، فالاستهلاك الترفى لأبناء الطبقات العليا فى حد ذاته أصبح قيمة اجتماعية

وقد قام جيمس دوز نبرى^(١٧) وهو يفسر أثر التقليد والمشاهدة على الاستهلاك، بنقد التفسير الكينزى، الذى يفترض بأن الإنفاق الاستهلاكى للعائلات يرتبط بمستوى دخلهم الجارى. حيث، أكد على أن المستهلكين، لا يهتمون بحجم استهلاكهم بحد ذاته، بقدر ما يهتمون بمستوى هذا الاستهلاك مقارنا مع مستوى استهلاك الآخرين (الدخل النسبى، الذين تتاح لهم فرص الاحتكاك بأنماطهم الاستهلاكية من السلع الترفيهية، وهو ما يدفعهم إلى أن يزيدوا إنفاقهم لشراء تلك السلع حتى بدون أن يحدث لدخولهم الراهنة أى تغيير، أو لا يقومون بتخفيض إنفاقهم عندما تنخفض تلك الدخل.

وقد حاول راجنار نيركسه تعميم تلك المقولة بتطبيقها على النطاق الدولى، عندما أشار إلى أن شيوع الهجرة وانتشار وسائل الاتصال، وتوسع قنوات التجارة على مستوى العالم، يتيح للمستهلكين المحليين التعرف مباشرة على الأنماط الاستهلاكية فى العالم والتأثر بها إلى الدرجة التى يترتب عليها تغيير عاداتهم وأنماطهم الاستهلاكية. وخاصة، إذا ما اتحد أثر التقليد بأثر التفاخر والمباهاة لتصبح المنفعة التى يحصل عليها المستهلك من تلك السلع راجعة بدرجة أساسية إلى قدرتها على إثارة انتباه المشاهدين أكثر من قدرتها على تعظيم إشباع المستهلكين، وهو ما يؤدى إلى تشويه الأنماط الاستهلاكية وزيادة الاستهلاك على حساب الادخار، ويخلق مشكلات عدم كفاية الادخار ويضاعف عجز موازين المدفوعات، ويقاقم المديونية.

ومن بعد ذلك، أضاف الاقتصادى الأمريكى المعاصر ميلتون فريدمان^(١٨) فكرة الدخل الدائم التى تفيد بأن نمط الاستهلاك لا يتوقف على مستوى الدخل المحقق فى المدى القصير، ولكن تتوقف أيضا على مستوى الدخل المتوقع تحقيقه فى المدى الطويل.

ومن قبله كان ثور ستين فبلين قد نوه فى كتابه نظرية الطبقة المترفة^(١٩) ١٨٩٩ إلى الدور الرئيسى الذى تلعبه طبقة الأثرياء فى نشر نمط الاستهلاك المظهرى بين عامة الشعب، وأشار إلى أنه ليس صحيحا القول بأن الفرد مستهلك رشيد، مستقل برغباته عن الآخرين، بل الصحيح هو أن الفرد كائن اجتماعى يتأثر بمن حوله، ويحاول تقليدهم ويتطلع إلى مجاراتهم، ومن ثم، فإن استهلاكه يتوقف على استهلاك الآخرين. فالأنواق

تتشكل والحاجات تتنوع فى إطار البيئة الاقتصادية والاجتماعية، بتأثير الضغوط والظروف المحيطة والرغبة فى المسايرة والتقليد.

وفى ظل تحرير الاقتصاد، ومع جمود الجهاز الإنتاجى فى البلاد النامية، فإن هذا الطلب المتأثر بهذا النمط الاستهلاكى الترفى، سوف يتم إشباعه عن طريق استيراد السلع النهائية بدرجة كبيرة. وعموما، فإن الاستجابة لتلبية هذا الطلب، سواء باستيراد السلع النهائية أو الوسيطة، سوف يترتب عليها تسريب الدخل من دائرة التشغيل و الإنتاج القومى، ليعاد تعبئته، ويتم ضخه فى السوق الدولية. وعلى هذا الأساس، ونظرا لارتفاع الميل للاستيراد، كأحدى الخصائص المميزة للبلدان المتخلفة، فإن جزءا كبيرا من أثر المضاعف فى هذه البلاد سوف يتسرب إلى الخارج، أى أن دورة الدخل فى مثل هذه الظروف سوف يكون لها أثر إيجابى فى السوق الدولية وأثر سلبى فى السوق الوطنية.

وباتساع الهوة، بين النمط الاستهلاكى المستورد وبين القدرة الذاتية للاقتصاد على إشباعه، سوف يختل تخصيص الموارد، ويزداد الاعتماد على التمويل بالعجز من القطاع الخارجى.

فإذا ما تحققت تلك الفروض، فإن هذا النمط الاستهلاكى المختل، من خلال تأثيره على بنى الطلب، سوف يصبح أحد الوسائل الهامة للربط بين السوق الداخلية والسوق الخارجية.

وهذا الربط، يمثل أحد الأهداف الرئيسة التى يسعى صندوق النقد الدولى لتحقيقها. ونظرا إلى أن هذا النمط الاستهلاكى الترفى المستورد سوف يمتد ليشمل دائرة واسعة نسبيا من الشرائح الاجتماعية، فإنه يصبح وسيلة ربط وتبعية، لا تقل خطورة عن تلك الركائز الاجتماعية المحلية التى ترتبط مصالحها بالسوق الدولية، والتى يتولى البنك الدولى للإنشاء والتعمير بناؤها فى الدول المتخلفة وبالذات نشر فكر المشروع الخاص، وتكوين طبقة من رجال الأعمال الذين ترتبط مصالحهم وتشكل ثقافتهم فى إطار العولمة.

وبموجب هذه الرؤية، فإنه يمكن القول، بأن العلاقات التى تنشأ بين الاختلال فى كل من: الأنماط الاستهلاكية، وهيكـل توزيع الدخل، والتضخم، وهيكـل الطلب، وهيكـل العرض، ليست علاقات وحيدة الاتجاه. بمعنى، أن المتغيرات التابعة، سوف تزاوـل أيضا تأثيرها على المتغيرات المستقلة، فتزيدها اختلالا. ويتكرار هذه العملية، أى عملية التغذية المرتدة بين هذه المتغيرات، سوف يتلاشى الأثر الإيجابى المقصود (وهو الاستقرار الاقتصادى) من سياسات تحرير سعر الصرف وإطلاق قوى السوق، تلك السياسات التى يتبناها الصندوق، ويعتمدها البنك الدولى، وتراقبها اتفاقية التجارة الدولية (الجات).

* * *

ثانيا، ما مدى كفاءة قوى السوق فى تخصيص الموارد وتقسيم العمل فى السوق الدولية؟

بالنسبة للفرض القائم على حياد وموضوعية قوى السوق الطليقة فى تقسيم العمل بين الدول طبقا لما تتمتع به كل دولة من مزايا نسبية، تمكنها من تحصيل أكبر قدر ممكن من القيم الاستعمالية من خلال الاستيراد والتصدير، فإن الأدبيات الاقتصادية تمدنا بعناصر تحليل هذا الفرض، إذ يشير، إلى أن تعاظم قدرة الاحتكارات والنكتلات الاقتصادية فى السيطرة على السوق الدولية، فى صورة تروستات وكراتلات واتحادات وشركات متعددة الجنسية، أدى إلى سقوط الفروض الكلاسيكية القائمة على حرية المنافسة، وحرية التجارة، كما أدى إلى إعادة بناء نموذج السوق، فى ظل العولة، على أساس فرض المنافسة الاحتكارية واحتكار القلة.

وفيد الاقتصادى المصرى القدير الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله (٢٠) أنه فى ظل العولة، سيطرت الشركات الكوكبية متعددة الجنسية على الاقتصاد والتجارة العالمية. ويستشهد على ذلك بما نشرته مجلة فورشن الأمريكية، فى يوليو ٢٠٠٠ ... من معلومات مهمة عن أكبر ٥٠ شركة فى العالم حيث أظهرت الآتى:

أولاً: بلغ إجمالي إيرادات تلك الشركات نحو ١٣ تريليون دولار، بما يمثل نحو ٤٣,٥ ٪ من الناتج المحلى الإجمالى للعالم كله.

ثانياً: تحتوى مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى ٨٦٪ من مجموع تلك الشركات بقيادة الولايات المتحدة.

ثالثاً: تمارس هذه الشركات نشاطها على مستوى العالم فى حماية القوة العسكرية والنفوذ السياسى للدول الصناعية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية

ومن المعروف أنه ثمة فرق كبير، بين الرأسمالية الاحتكارية والرأسمالية التنافسية، ففي الثانية، يكون السعر بالنسبة للمشروع الفردى معطى أو محدداً من الخارج أما فى الأولى، فإن الشركات الاحتكارية الكبرى هى صانعة السعر. ومن ثم، فإن الأسعار لم تعد تتحدد بناء على ديناميكية قوى العرض والطلب، بل أصبح من الممكن أن يرتفع السعر حتى مع انخفاض الطلب، بسبب قدرة هذه الشركات على التحكم فى العرض.

وبإحلال السعر الاحتكارى، محل السعر التنافسى، تفقد الأسعار استقلالها، وتصبح متغيراً يتم التحكم فيه بواسطة الشركات الاحتكارية الكبرى، وبالتالي تفقد مرونتها، ومن ثم تفقد دلالتها كموجه محايد ومؤشر موضوعى يمكن الاسترشاد به فى تقسيم العمل بين البلدان فى السوق الدولية.

إذ أن رفع أسعار المدخلات لصناعة ما فى السوق الدولية، يكفى لكى تكون إقامة هذه الصناعة غير اقتصادية فى أسواق البلدان النامية. والتحكم فى الأسعار على هذا المنوال، يجعل التكاليف المقارنة مرشداً للبلدان النامية كى تخصص فى إنتاج المواد الأولية، والصناعات كثيفة العمل، فى حين تخصص البلدان المتقدمة فى تصدير رأس المال والصناعات كثيفة التكنولوجيا فائقة المعرفة. وبموجب هذا التخصص، يصبح الجزء الأكبر من صادرات البلدان النامية، إلى البلدان الصناعية مكوناً من المواد الأولية والمنتجات شبه المصنعة كما يصبح الجزء الأكبر من وارداتها، مكوناً من مواد غذائية ضرورية لمعيشة السكان، وسلع وسيطة وبيع رأسمالية ضرورية لتشغيل وتوسيع الطاقة الإنتاجية.

أى أن البلدان النامية، فى تلك الظروف، تتخصص فى إنتاج ما لا تستهلكه، كما أنها تستهلك من السلع ما لا تنتج، وتلك هى الآلية التى يتم بمقتضاها فرض الشروط الرأسمالية لتقسيم العمل وتخصيص الموارد بين الدول فى ظل العولمة.

وعلاوة على ذلك، فإن الشركات الاحتكارية الكبرى أصبحت تسيطر أيضا على المعلومات وبراءات الاختراع والمعارف التى صارت مكونا رئيسيا فى الاقتصاد الحديث، مما يجعل من الاستغلال الاحتكارى لأسواق المنتجات سمة أساسية ونتيجة حتمية للعلاقات الدولية خاصة بعد تطبيق الحماية الفكرية التى تنظمها اتفاقيات الجات وتحميها أجهزة منظمة التجارة الدولية.

والبلدان المتخلفة، غير النفطية، عادة ما تعاني من تدهور حقيقى فى موقفها التجارى بسبب الركود الاقتصادى الذى يصيب الاقتصاد الرأسمالى، نظرا لأن التجارة العالمية تعكس تميز السلع الرأسمالية، وتشير إلى الانخفاض المستمر فى قيمة المنتجات الزراعية، وقيمة الوقود والمحروقات والمواد الأولية التى تنتجها الدول النامية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن البلدان الأخيرة تعاني التقلبات فى أسعار صادراتها وتدهور نسب تبادل سلعها مع غيرها، خاصة فى السنوات الأخيرة.

وما تقدم، يشير إلى سيطرة الشركات الرأسمالية الاحتكارية متعددة الجنسية على الإنتاج وعلى التجارة فى البلدان المتقدمة والمتخلفة على حد سواء. وهو ما يشل فاعلية قوى السوق الحرة فى تخصيص وتوزيع الموارد طبقا لنظرية الميزة النسبية التى نادى بها ريكاردو والتى تشير إلى أن حرية التجارة تحقق مصلحة الأفراد والأمم.

وبذلك تنتفى إحدى المسلمات الأساسية التى يقوم عليها النموذج التقليدى للتجارة القائل بأن التجارة نشاط تبادل يعود بالفائدة على أطراف التعامل، وأن كل أطرافها يتمتعون بنفس المزايا.

وهذه الظاهرة، أى ظاهرة فرض الشروط الرأسمالية الاحتكارية للتخصص وتقسيم العمل، فى ظل العولمة، على النطاق الدولى، تؤدى إلى إضعاف التكامل الداخلى بين قطاعات الاقتصاد القومى، وتدعم التكامل الخارجى مع السوق الدولية، وهو ما يستتبع ارتفاع نسبة التجارة الخارجية إلى الدخل القومى فى البلاد المتخلفة، وتزايد معدل اندماج هذه البلاد فى السوق الدولية.

ومن هنا، يتضح بجلاء، أن ظاهرة التخلف تقتزن بالضرورة بظاهرة التبعية، ومن المنطقى أن تنعكس هذه الظاهرة، أى ظاهرة التخلف والتبعية، على الطلب الفعال فى الدول المتخلفة، فيصبح قاصرا عن تشغيل الطاقة الإنتاجية القائمة، أى قاصرا عن تشغيل الجهاز الإنتاجى القائم رغم تخلفه. ومن البديهي، فى هذه الحالة، أن يظل قاصرا أيضا عن بناء جهاز إنتاجى حديث يقدر على تشغيل الموارد المعطلة فى تلك البلدان. وعادة، ما يعود جزء كبير من ذلك النقص فى الطلب الفعال فى مجموعة البلدان النامية إلى عوامل دورية منعكسة من اقتصاديات مجموعة البلدان الرأسمالية، الصناعية، وهو ما يعكس تبعية الطلب الفعال فى بلدان المجموعة الأولى إلى اتجاه الطلب الفعال فى بلدان المجموعة الثانية. فعندما تظهر الأزمة الاقتصادية فى البلدان الرأسمالية، فإنها ما تلبث أن ترتد إلى قلب البلاد المتخلفة عبر قنوات التجارة الخارجية. إذ يؤدى ظهور الأزمة إلى حدوث هبوط واضح فى الطلب العالمى على المواد الخام التى تصدرها البلاد المتخلفة فتنهار حصيلة الصادرات، وتجر معها هبوطا شديدا فى مستوى الدخل، والتوظيف، والاستثمار، والاستهلاك.

* * *

ثالثا: أثر تحرير سعر الصرف على توازن ميزان المدفوعات،

يتحدد الهدف النهائى من تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية، وفقا لرؤية الصندوق، فى تشجيع الصادرات وتقييد الواردات، لأنه بموجب هذا التخفيض، تصبح السلع الوطنية رخيصة بالنسبة للأجانب فيزيد طلبهم عليها، وتصبح السلع الأجنبية غالية بالنسبة للمواطنين فيقل طلبهم عليها. وبهذه الكيفية، تتزايد الصادرات وتقل الواردات إلى أن يتلاشى العجز فى الميزان التجارى. أى أن، توازن ميزان المدفوعات فى هذه الحالة سوف يتحقق تلقائيا إذا ما تم تحرير سعر الصرف.

وفى مجال التقييم، توصل الدكتور رمزى زكى^(٢١)، إلى أن، تطبيق هذه السياسات على اقتصاديات البلدان النامية، فى ظل الشروط الحالية لتقسيم العمل الدولى، يأتى بنتائج معاكسة لذلك المدلول، وذلك على النحو التالى:

● فبالنسبة للصادرات، فإنها تتكون، بموجب تلك الشروط، من سلع تتميز بانخفاض مرونة الطلب عليها في السوق الدولية. وذلك نظرا إلى، أن قطاع التصدير التقليدي للبلدان النامية، غالبا ما يتركز في منتج أولي وحيد زراعي أو تعديني، ومن ثم فإن تخفيض قيمة العملة الوطنية إزاء العملات الأجنبية لن يشجع على زيادة الصادرات من هذه المنتجات. أولا، لأن الطلب الخارجي عليها غالبا لا يتوقف على مستوى السعر الذي تباع به في السوق العالمي، بقدر ما يتوقف على مستوى النشاط الاقتصادي في تلك السوق. ثانيا، لأن عرض هذه المنتجات مرهون بمدى استجابة الجهاز الإنتاجي للتغيرات السعرية، وهو في مثل تلك الدول يكون محدود الطاقة، ضعيف الاستجابة (ظاهرة جمود دوال الإنتاج). ومعنى هذا، أن الفرض القائم على زيادة كمية الصادرات، ومن ثم حصيلتها الكلية، كمتغير تابع لتخفيض قيمة العملة لن تثبت صحته.

وهذه النتيجة تزداد تأكيدا، إذا ما انتشرت آثار تخفيض سعر العملة إلى كافة خلايا النظام الاقتصادي دونما أى عائق. وذلك نظرا إلى أن الأسعار المحلية في هذه الحالة، ما تلبث أن ترتفع مرة أخرى بنسب قد تتجاوز نسبة التخفيض في قيمة العملة، أى أن حصيلة صادرات البلدان النامية، في مثل تلك الظروف، سوف تظل مقيدة بقصور الطلب في حالة الركود، وبقصور العرض في حالة الزواج.

● أما بالنسبة للواردات ، وفيما يتعلق بتأثير خفض قيمة العملة على الكمية المطلوبة منها، يفيد أيضا أن الفرض القائم على إمكانية انكماش هذه الكمية نتيجة لارتفاع أسعارها مقومة بالعملية الوطنية (بفرض بقاء سعرها ثابتا بالعملية الأجنبية) لن تثبت معنويته في مثل تلك الظروف حيث يشير الدكتور رمزي زكي إلى الآتي:

- لأن جزءا كبيرا، من تلك الواردات يتركز في المواد الغذائية والواردات الضرورية، ومن ثم فإن نقص الكميات المعروضة منها في الأسواق المحلية يولد اضطرابات اجتماعية وسياسية.

- وأن الجزء الآخر منها، يتكون من سلع وسيطة وإنتاجية، ومن ثم فإن خفض قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع كلفة الاستثمار مقومة بالعملية المحلية، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الطاقة المعطلة من ناحية، وتراجع كل من الدخل القومي ومعدل النمو الاقتصادي من ناحية أخرى.

- كما أن الجزء الأخير منها، عبارة عن واردات كمالية ترفيهية، تستأثر بمعظمه فئات اجتماعية يزيد طلبها على مثل تلك السلع كلما زادت ندرتها وارتفعت أسعارها فهي فئات اجتماعية تظهر تميزها الاجتماعي بتميزها الاستهلاكي.

ومن تلك المعطيات، يتضح أن السياسات الكلاسيكية الداعية إلى إطلاق قوى السوق، وتحرير سعر الصرف، من المتوقع ألا يترتب عليها، في ظل الشروط الراهنة لتقسيم العمل الدولي، علاج الخلل في جهاز الأسعار أو علاج الخلل في ميزان المدفوعات. ولكن أثرها في النهاية سوف ينحصر في التأثير على قوى السوق في البلدان النامية، بحيث تعمل في تبعية واستجابة لعمل قوى السوق في البلدان الصناعية. ولاشك، في أنه إذا ما استمرت العلاقات الاقتصادية الدولية غير متكافئة، قائمة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية - كما هو عليه الآن - فإن البلدان النامية ستظل تدور في حلقة تراكمية يولدها العجز وتغذيها المديونية.

* * *

مجمل القول:

ومجمل القول أن «التضخم والبطالة» تعدان من الظواهر الاقتصادية الملزمة لأسلوب الإنتاج الرأسمالي. وفي الماضي، كانت إحدى هاتين الظاهرتين تأتي بديلا للثانية، أما الآن، فكلتاهما تأتي قرينة الأخرى.

وتسعى البلدان الرأسمالية الصناعية إلى صرف تلك الظواهر، أو الحد من أثارها الضارة، عن طريق توسيع دائرة النظام الرأسمالي العالمي. ولتحقيق هذا الهدف، فإنها قد اتخذت من المنظمات الاقتصادية الدولية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة الدولية، اليات لفرض السياسات الاقتصادية الرأسمالية على البلدان النامية التي تعاني نقصا في العملات الحرة وعجزا في ميزان المدفوعات.

حيث تقدم لها من القروض، وتوفر لها من السيولة، ما يساعدها على تغطية هذا العجز، مقابل التزامها بتنفيذ مجموعة من السياسات الاقتصادية، التي تفضى في النهاية إلى خضوع اقتصادها القومي لقوى السوق التلقائية، وإلى سقوط كافة القيود التي تحجب أسواقها الداخلية عن السوق الدولية.

ولكى تكتسب هذه السياسات طابعا موضوعيا، فإنه يتم صياغتها طبقا لقواعد النظرية الاقتصادية، ولكى تكتسب طابعا محايدا، فإنه يتم تمريرها عبر المنظمات والهيئات المالية والتجارية الدولية. ويلعب صندوق النقد الدولي، دورا بارزا فى صياغة وفرض هذه السياسات، فى حين يتولى البنك الدولي، بناء الركائز المحلية التى تضمن حمايتها ودوامها، وتتولى منظمة التجارة الدولية تقنينها ومراقبتها وضمان جدية الالتزام بها.

ولأن تلك السياسات تهدف إلى تحجيم دور الدولة، وإطلاق قوى السوق، فى توجيه وتخصيص الموارد طبقا للمعايير الاقتصادية (تعظيم الأرباح) بدلا من المعايير الاجتماعية (إشباع الحاجات) كما أنها تسعى إلى تقسيم العمل بين الدول طبقا لمعايير التكاليف المقارنة ومبادئ (حرية التجارة)، فإنها تأتى على هذا النحو متسقة مع مقولات الفكر الاقتصادى الرأسمالى فى مجمله، وبوجه خاص، الفكر الاقتصادى التقليدى فى صوره الكلاسيكية والنيوكلاسيكية المعاصرة، وهذا ما حاولنا شرحه من خلال الإجابة عن سؤالين هامين:

الأول: ما مدى ملاءمة هذا الفكر للانطباق على اقتصاديات البلدان النامية؟
والثانى: ما النتائج التى يمكن أن تترتب على تطبيق تلك البلدان لسياسات اقتصادية مستمدة من هذا الفكر؟

* * *

للإجابة عن السؤال الأول، فإن مطالعنا فى أدبيات الفكر الاقتصادى، خاصة الإصدارات الفكرية للاقتصادى المصرى المتميز الدكتور رمزى زكى أفادت أن مكانة صندوق النقد الدولي فى النظام الرأسمالى العالمى، هو والبنك الدولي تستمد من اتفاقية بريتون وودز التى عقدت تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، بعد الحرب العالمية الثانية، والتى استحوذت بموجبها، بالاشتراك مع مجموعة البلدان الرأسمالية الصناعية، على معظم قوته التصويتية، وهو ما يمكنها، مع حلفائها، من تمرير سياساتهم إلى البلدان النامية وإعطائها عبر الصندوق طابعا دوليا محايدا. ورغم محدودية حقوق البلدان النامية فى السحب من الصندوق بحدود الانخفاض النسبى

لحصولها في رأس المال، فإن الصندوق يكتسب سلطاته عليها، نظرا إلى أن المنظمات المالية الدولية الأخرى، تأخذ من الاتفاقيات التي يعقدها الصندوق مع تلك البلدان المؤشرات اللازمة لتحديد مدى إحجامها أو تقدمها في التعاون معها، وهو ما أعطى الصندوق دورا مميزا في النظام الرأسمالي العالمي. ويتكامل هذا الدور، مع ما يقوم به البنك الدولي، ومنظمة التجارة الدولية من مهام. فحيث يسعى الأول، إلى إسقاط كافة القيود الاقتصادية عن طريق تحرير الأسعار والقيود غير الاقتصادية عن طريق تحجيم التدخل الحكومي، تلك القيود التي تحجب السوق الوطنية عن السوق الدولية، فإن البنك، يمارس نشاطه مباشرة في بناء الأساس الاقتصادي الاجتماعي الذي يضمن استمرار تبعية السوق الأولى للسوق الثانية. أما منظمة التجارة العالمية (الجات)، فهي تختص بتنظيم الإطار القانوني والمؤسسي لتوحيد السوق الدولية. وهذه المنظمات تعمل في إطار الفكر الاقتصادي الرأسمالي التقليدي (مذهبه، ونظرياته، وسياساته).

لذلك، يمكن استخلاص عدم ملائمة الفكر الاقتصادي الرأسمالي للانطباق على اقتصاديات البلدان النامية، من اختلاف خصائص هذه البلدان عن البلدان الصناعية، واختلاف طبيعة الأزمة الاقتصادية المعاصرة في كل منها عن الأخرى:

- ففي البلدان الصناعية، تظهر الأزمة في صورة زيادة الإنتاج مع ضالة الاستهلاك، أي نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي.
- أما في البلدان المتخلفة، فإن الأزمة تظهر في صورة انخفاض الإنتاج، عن مستوى الاستهلاك، أي نقص العرض الكلي واختلاف هيكله عن الطلب الكلي.

وهذا الاختلاف، يرجع إلى أن النموذج الاقتصادي المتخلف، يفرز المشكلات التي تعوق عملية التصنيع، أي تعوق تكوين الجهاز الإنتاجي اللازم لتشغيل الموارد البشرية والطبيعية المعطلة. ومن ثم، فإنه لا يطابق النموذج التقليدي، وهو ينصرف إلى البلدان الرأسمالية الصناعية، وهي في حالة التشغيل الكامل، ولا يطابق النموذج الكينزي وهو ينصرف إلى تلك البلدان وهي في حالة أدنى من التشغيل الكامل، وهو ما يؤدي، بصفة مبدئية، إلى عدم إمكان الاعتماد في تحليل الاقتصاديات المتخلفة، وفي رسم السياسات الاقتصادية الملائمة لها، اعتمادا كلياً، على التحليل التقليدي أو على التحليل الكينزي.

● أما بالنسبة لإجابة السؤال الثانى، والخاصة بالنتائج التى يمكن أن تترتب على تطبيق السياسات التى يقترحها صندوق النقد الدولى على البلدان النامية، فقد عولجت من ثلاثة جوانب: وهى، أولا مناقشة مدى كفاءة تحرير سعر الصرف وإطلاق قوى السوق فى تخصيص الموارد وتقسيم العمل فى الأسواق الوطنية؛ ثانيا، مناقشة مدى كفاءتها فى تخصيص الموارد وتقسيم العمل فى السوق الدولية؛ وأخيرا، مناقشة أثر تلك السياسات على توازن موازن مدفوعات تلك البلدان.

● وبالنسبة للجانب الاول، يمكن استخلاص، أن سياسة الباب المفتوح التى يعتمدها الصندوق، تؤدى إلى اختلال بنيان العرض، أى سوء تخصيص وتوزيع الموارد، استجابة لاختلال بنيان الطلب، والاختلال الأخير، ينشأ نتيجة لما تحققه تلك السياسة من استيراد للتضخم، وما تحدثه من اختلال فى هيكل توزيع الدخل، ومن تشويه للأنماط الاستهلاكية.

● وبالنسبة للجانب الثانى، يمكن استخلاص، أن تعاظم قدرة الاحتكارات والتكتلات الاقتصادية فى السيطرة على السوق الدولية، قد أدى إلى سقوط الفروض الكلاسيكية القائمة على حرية المنافسة وحرية التجارة، كما أدى إلى إحلال السعر الاحتكارى محل السعر التنافسى، ومن ثم تفقد الأسعار استقلالها وتصبح متغيرا يتم التحكم فيه بواسطة المنتجين، وبالتالي تفقد مرونتها ودلائتها كموجه محايد وموضوعى يمكن الاعتماد عليه فى تقسيم العمل بين البلدان فى السوق الدولية.

● وفيما يختص بالجانب الثالث، يمكن استخلاص، أنه بموجب الشروط الرأسمالية لتقسيم العمل وتخصيص الموارد فى السوق الدولية، فإن البلدان النامية تتخصص فى القطاع الأولى والصناعات كثيفة العمل، فى حين تتخصص البلدان المتقدمة، فى تصدير رأس المال والصناعات كثيفة التكنولوجيا.

وبموجب هذا التخصص:

- فإن صادرات البلدان النامية، تتكون من سلع تتميز بانخفاض مرونة عرضها فى السوق الوطنية، وانخفاض مرونة الطلب عليها فى السوق الدولية.

- فى حين تتكون وارداتها، من سلع وسيطة ورأسمالية ضرورية لتشغيل وتوسيع الطاقة الإنتاجية، وبيع غذائية ضرورية لمعيشة وحياة السكان.

ومن ثم، فإن سياسة تحرير سعر الصرف وإطلاق قوى السوق، لن تؤدي، في ظل هذه الشروط، إلى تحسين ميزان المدفوعات، ولكن أثرها في النهاية سوف ينحصر في التأثير على قوى السوق في البلدان النامية، بحيث تظل تعمل في تبعية واستجابة لعمل قوى السوق في البلدان الصناعية.

وبموجب هذه التبعية، يصبح اتجاه الدورة الاقتصادية في البلدان الصناعية أحد المحددات الرئيسية لمستوى النشاط الاقتصادي في البلدان النامية. فحينما تتجه الدورة نحو الراج، ترتفع مدفوعات البلدان النامية مقابل وارداتها، وحينما ترتد نحو الركود تنخفض متحصلات البلدان النامية من صادراتها، أما عندما تصاب الدورة بالركود المصحوب بالتضخم فإن البلدان النامية تعاني من عرضين في آن واحد هما: انخفاض حصيلتها من الصادرات وارتفاع مدفوعاتها عن الواردات. وهو الوضع الذي يسهم من جديد في زيادة عجز ميزان المدفوعات، وتفاقم المديونية. فالعجز يغطي بالاستدانة، والاستدانة تؤدي إلى التبعية، والتبعية تزيد العجز، وبهذه الطريقة تصبح المديونية هي الوسط الذي تولد فيه وتتحرك، وتنمو عملية دمج البلدان النامية في السوق الرأسمالية الدولية، وهو ما يسمى في الأدب الاقتصادي بمصيدة الديون الخارجية.

* * *

وبخلاصة القول، إن آليات تصدير الأزمة، من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية، هي الآليات التبعية، التي ينسج خيوطها صندوق النقد الدولي، ويرسّى دعائمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويتولى تشغيل آلياتها منظمة التجارة العالمية.

وهذه الحالة صورها الدكتور حبيب الجنحاني^(٢٢) قائلا: أصبحت البلاد النامية خاضعة لآلية رأس المال، وأداتها الفعالة: المنظمات المالية والاقتصادية الدولية، وأضحى دور أصحاب السلطة فيها يشبه دور رجال المافيا، الذين يركضون في جميع الاتجاهات لإطفاء الحرائق، حرائق البطالة، والإرهاب، والعنف، والأوبئة الفتالة، والجريمة، وعصابات المافيا.

وكل هذه المخاطر، أي مخاطر التبعية لآليات السوق العالمي، كانت محل اهتمام كل من: الملياردير العالمي جورج سورس، ونائب رئيس البنك الدولي جوزيف ستجليتزر،

ورئيس الوزراء الماليزى محاضر محمد، والاقتصادى المصرى القدير الدكتور محمود عبد الفضيل. فالأول، يدينها؛ والثانى، يحذر منها؛ والثالث، عانى ويلاتها؛ والرابع، يرى ضرورة التكيف معها مع اتقاء مخاطرها.

● فالأول (سورس^(٢٣))، جمع المليارات من مناوراته ومضارباته فى أسواق المال مستفيدا من عبقريته فى فهم حركة أليات السوق ومتابعته لطرق عملها. وفى مجال تفسيره لنجاحاته يقول «لقد حاربت الرأسمالية بسلاحها، وجمعت مليارات الدولارات من الأعيبيها، ولكنى سأشارك الآن فى حركات الاحتجاج ضدها، وضد العولة، من سياتل إلى جنوا». وبنه، إلى أنه «لم يعد جائزا الوثوق ثقة مطلقة بالأسواق» ويشير إلى أن «ظاهرة أصولية السوق أصبحت كارثة» ويدعو إلى «إعادة نظر جذرية فى الرأسمالية»، ويطلب بضرورة «خلق أدوات جديدة لأليات عمل السوق المالية، وإقامة مؤسسات ذات طابع اجتماعى».

● والثانى (ستجليتز^(٢٤))، يعترف - من واقع خبراته السابقة فى منصب كبير الاقتصاديين فى البنك الدولى - أنه المؤسسات المالية الدولية أخطأت فى السنوات الأخيرة عندما دفعت العديد من دول العالم النامى إلى التحول لاقتصاد السوق قسرا، قبل أن توفر الهياكل والمقدمات الأساسية اللازمة لذلك التحول».

● والثالث: (محاضر^(٢٥))، واصل هجومه على المضاربين الدوليين فى العملة (أمثال سورس)، وشدد نقده لممارسات كل من: صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، مستشهدا على ذلك بما وقع أخيرا فى الأرجنتين التى تبنت البرامج الإصلاحية للصندوق، فتعرضت عملتها للمضاربة، واضطرب اقتصادها وأصبحت على شفا الإفلاس، وعانت قلاقل سياسية، واضطرابات عنيفة قامت بها الجماهير، خاصة فى شهر إبريل فى عام (٢٠٠٢)، وكان كل ذلك بسبب عجز وعدم فاعلية السياسات الاقتصادية المستندة إلى برامج الصندوق. ومن جانب آخر دعا (محاضر محمد) إلى تهذيب العولة، «وأنسنة» الرأسمالية الحديثة، وعدم ترك مقدرات الاقتصاد الدولى فى يد التجار والمضاربين والمستثمرين، ونادى بضرورة القضاء نهائيا على تجار العملة، بعد أن بلغ حجم تجارة العملات عشرين ضعف حجم السلع والخدمات المتداولة فى أسواق العالم، وهو ما يهدد بخطر عظيم، وأدان كل من يحاول إضعاف دور الحكومات

فى النظام العالمى الجديد، وكشف عن مخاطر ذلك، محذرا من مضار هذه المحاولات، منبها إلى أن مسئولية الحكومات هى المحافظة على مصالح الفقراء ومحدودى الدخل.

● اما الرابع (عبد الفضيل^(٢٦))، فينبه إلى أن الدعوة إلى الانسلاخ بالكامل والعزلة الكاملة عن عمليات العولة الجارية، أصبح اليوم يعد نوعا من «الفتنازيا الفكرية» التى تعود إلى «التنمية المستقلة». ويضيف بأن الحرية الحقيقية هى فهم الضرورة وأن الضرورة تستدعى توفير معايير معينة لتحقيق التنمية فى ظل العولة. ويقترح، أولا: توفر الحد الأدنى من قوى الدفع الذاتى؛ ثانيا: ضبط الاقتراض قصير الأجل وتخفيض الاستيراد السلعى والخدمى؛ ثالثا: حماية الاقتصاد من تقلبات السوق العالمية والدورات الاقتصادية؛ رابعا: تقوية رصيد رأس المال البشرى؛ خامسا: تطوير القدرات التكنولوجية، سادسا: مراعاة العدالة فى توزيع الدخل، سابعا: توسيع السوق عن طريق تكوين منطقة إقليمية تكاملية اقتصادية؛ ثامنا: القضاء على الفساد؛ تاسعا: توسيع دائرة الديمقراطية وتأمين المشاركة الشعبية.

ويرى، بالإضافة إلى ذلك، أنه يمكن تصنيف القرارات الاقتصادية فى أى اقتصاد إلى مجموعتين رئيسيتين من القرارات:

أولا: قرارات ذات طبيعة جارية، مثل: قرارات الإنتاج والاستهلاك.

ثانيا: قرارات ذات طبيعة استراتيجية (مستقبلية)، مثل قرارات الادخار والاستثمار. وصيانة الثروات الطبيعية، والحفاظ على البيئة، والتصدير، والتطوير التكنولوجى، وتقييم الريحية الاجتماعية لمشروعات إنمائية كبرى تحتوى على خارجيات موجبة وسالبة.

ويقترح أن نترك قرارات المجموعة الأولى، بصفة أساسية إلى آليات السوق لارتباطها بسيادة المستهلك، وبالتغير السريع فى الأنواق. أما قرارات المجموعة الثانية، فيجب أن تظل فى إطار المجهودات التخطيطية لأنها تتطلب أسواقا مستقبلية.

وفى الختام.. نؤيد ما توصل إليه الدكتور جلال أحمد أمين^(٢٧) فى كتابه الأخير «نكد العولة» (٢٠٠١) إن الصندوق لا يريد أن يعترف بأن سياساته التى تقوم على العلاج بالصدمة Shock Therapy، والتى تقدم للدول النامية فى صورة نصائح (ملزمة)، بضرورة الاعتماد على قوى السوق، ليست دائما هى الحل الأمثل. كما لا يريد

أن يعترف بأن هناك حالات كثيرة تستوجب تدخلا من جانب الدولة لمواجهة تناقض السوق وفشل السوق. وإصلاح ما أفسده السوق وسد الثغرات التي تركها دون علاج». وهو هنا يكرر ما قاله كينز - من قبل - أن تدخل الدولة ضرورى للتنمية، ومكافحة البطالة، وإعادة توزيع الدخل للقضاء على أسوأ صور الفقر والعجز، وتوفير الحماية لبعض الصناعات.

الفصل الثالث عشر

بداية التاريخ

أولا: العرب.. وطفيان السلطة المطلقة

يتحدد النشاط الاجتماعي للإنسان منذ مسيرته على الأرض في سعيه المستمر للسيطرة على الطبيعة وتحويل مواردها الخام وقواها الكامنة إلى منتجات تشبع حاجاته الأساسية في المسكن والمأكل والملبس. وفي غمار هذه المسيرة، يدخل الإنسان مع أخيه الإنسان في علاقات تكاملية أو تنافسية وهو يسعى إلى خلق المنافع وتوزيع الدخل وتبادل السلع وتراكم الثروة.

ولأن هذه العلاقات (الإنتاج والتبادل والملكية والتوزيع) تمثل نشاطا إنسانيا مطردا ينمو ويتشعب باستمرار، فقد كانت في حاجة إلى ضبط وتوجيه وإلى حماية وتنظيم، لهذا، جاءت نشأة الدولة القومية كظاهرة تاريخية وضرورة اجتماعية للقيام بهذه المهام. فالدولة، في مفهوم عالم الاجتماع ماكس فيبر، هي «الاحتكار الشرعي لوسائل العنف في المجتمع».

والدولة، إما أن تكون عادلة أو ظالمة:

- والدولة العادلة، هي دولة ديمقراطية، تلقى قبولا عاما من مواطنيها، ينتخب الشعب حكومتها، وينحياها، بإرادته الحرة.

● أما الدولة الظالمة، فهي دولة شمولية استبدادية، يسيطر عليها فرد أو عائلة أو جماعة سياسية أو فرقة عسكرية أو طبقة اجتماعية، ويستخدمونها كأداة للعنف، يقهرون بها باقى طبقات المجتمع، بغية استحوادهم أكثر من غيرهم على خيرات الوطن من ناتج العمل وهبات الطبيعة ومباهج الحياة.

ومن قبل، ومنذ نحو ألفى عام وأربعة قرون من الزمان، ميز أفلاطون^(٢٨) (٤٢٧ - ٣٧٤ ق. م) فى كتابه الجمهورية بين ثلاثة أنواع من الحكومات الاستبدادية:

● الأولى.. هى حكومة العسكر، التى يغلب على أفرادها الطموح وحب المجد، فيتحولون عن خدمة المواطنين إلى تحقيق مصالحهم الخاصة وإرواء طموحاتهم الذاتية، وهم فى سبيل ذلك يحكمون قبضتهم على الآخرين دون وجل أو رحمه أو تقية.

● والثانية.. هى حكومة الطبقة المترفة، وأفرادها من نوى المال والسلطان الذين يقدسون الذهب والفضة، وهؤلاء يقل تقديرهم للفضيلة بقدر ما يزداد حبهم للمال، وفى ظلهم يزداد عدد الممتلكين الذين يجلون الأثرياء ويحتقرون الفقراء.. ولذا، فإن الدولة فى عهدهم تفقد وحدتها شيئا فشيئا حتى تتشكل داخلها دولتان، دولة للأغنياء ودولة للفقراء، تتربص كل منها بالآخرى وتتآمر عليها إلى أن تصبح عملية المساكنة بين مجتمعين منفصمين أحدهما غنى والآخر فقير أكثر صعوبة مع مرور الزمن، مما يزيد من حدة التوترات الاجتماعية ويفضى إلى الإرهاب السياسى ويقود إلى التمرد ويشعل فتيل الثورة.

● والثالثة.. هى حكومة الطغيان، وهى حكومة الفرد الذى يختاره الناس، اتقاء للفوضى، قائدا لهم بعد أن يضيفوا عليه قوة متزايدة وسلطانا هائلا، فيتحول شيئا فشيئا إلى حاكم فرد وطاغية مستبد، وهو عادة ما يشعل الحروب الخارجية لإلهاء شعبه عن مناهضة حكمه، ويمارس قهرا وإرهابا على مواطنيه، ليدفعهم إلى الانشغال بكسب أرزاقهم وتدبير قوت عيالهم يوماً بيوم، فيتجنبون التفكير فى التخلص منه ويخشون التمرد عليه، وهو فى النهاية يحاول بشتى الوسائل ألا يترك شخصا فى وطنه ذا قيمة أو شأن سواء كان من بين أصدقائه أو من بين أعدائه.

ولاشك أن أفلاطون، كان بعيد النظر، فكأنه كان يقرأ كتابا مفتوحا عن أحوال الأمم فى عصرنا. فالدولة الظالمة، فى فكر أفلاطون، هى دولة طبقية بالطبيعة، تحتكرها الأقلية

لقهر الاغلبية. أما الدولة العادلة.. فهي دولة كل الشعب، لأنها دولة مشاع يتداولها الناس عبر صناديق الانتخاب، وفق قواعد عامة متفق عليها من الكافة. فتداول السلطة هو جوهر الديمقراطية، أما احتكارها فهو جوهر الدكتاتورية.

ومن بعد أفلاطون، يعشرين قرنا من الزمان أدان ماكيافيللى^(٢٩): «سعى هؤلاء إلى شراء النفوذ، ومحاباة الأقارب، ووهب العطايا، وهو ما يفسد المواطنين بتحويلهم إلى أعوان لا يهتمون بالسلطة العامة ولا بالصالح العام، بل برعاية مصالح قلة من الأعوان. ومن هؤلاء الأعوان تظهر الفرق، ومن هذه الفرق يظهر الخراب».

والدولة، على هذا النحو، تلعب دورا حاسما فى تخلف أو تقدم المجتمعات والأمم. فمن قبل، سجل ابن خلدون فى مقدمته أن «الدور الذى تلعبه الدولة هو دور مركزى فى التاريخ الإنسانى من عمران وفساد على السواء».

والتمييز بين ظلم الدولة وعدالتها، وعمرانها وفسادها، عبر عنه هربرت سبنسر^(٣٠) عندما ميز بين نوعين من المجتمعات هما: المجتمع العسكرى، والمجتمع الصناعى:

● فى المجتمع العسكرى، يقوم التكامل على أساس القوة القاهرة، إذ يجمع القائد العسكرى السلطة السياسية، إلى جانب القيادة العسكرية، ويصبح الفرد مجرد تابع للدولة، ويكون التعاون القهرى هو السمة المميزة للتكامل فى هذا المجتمع. وهى الحالة التى أسماها أميل دور كايم (١٨٥٨ - ١٩١٧)، بظاهرة التضامن الآلى حيث يواجه أى سلوك خارج عن معايير الجماعة بالعقاب والردع.

● أما فى المجتمع الصناعى، فتنشأ أبنية ديمقراطية مختلفة تماما، حيث يظهر النظام النيابى، ويتم تشكيل الوزارات، وما إلى غير ذلك من مظاهر النظم الديمقراطية، ويزدهر القطاع الصناعى وينفصل عن التأثير المباشر للسلطة، وتنمو عمليات إنتاجية جديدة، وتظهر صور من التبادل التجارى والتوزيع لم تكن موجودة من قبل، ويتحرر الفرد من سيطرة الخضوع للدولة، ويكون التكامل الاقتصادى قائما على أساس التعاون الإرادى ويدخل الأفراد فى علاقات مع بعضهم البعض على أساس من الندية والتعاقدات الحرة.

والدولة الظالمة، كما هى فى فكر ابن خلدون^(٣١) «هى طريق الظلم الذى يؤذن بخراب العمران وفساد اللحمة الاجتماعية ويفضى بالضرورة إلى الفوضى».. وهى «حكم

● أن وزير العدل فى النظام العربى - على خلاف التقاليد والأنظمة القانونية فى الدول الديمقراطية - له روابط وثيقة الصلة بالقضاء، وتكون مساهمته فى إقامة العدالة ملحوظة، إلى درجة أن أغلب المواطنين كثيراً ما يعتبرونه السلطة النهائية فى تدرج النظام القضائى، وأن مكانته أعلى من أى قاض.

وعليه، فإن ظهور الاستبداد وانتشار الفساد وفجور الطغيان فى أى مجتمع والاستسلام له والاستكانة إليه لهو أكبر دليل على شيوع الانهيار الخلقى وتفشى التدهور الثقافى للامة، وأن كل من يحاول تجميله أو التغطية عليه يلطخ بالعار بين أهله، ويعد فى الدنيا كذاباً، ويحشر فى الآخرة مع أهل الجحيم.

* * *

ثانياً: السلطة المطلقة.. ومازق تعثر التنمية

من المتعارف عليه، أنه تنشأ بين القاعدة الإنتاجية والبنیان السياسى والاجتماعى المكافئ لها علاقة جدلية. بمعنى أن كلا منهما يؤثر فى الآخر ويتأثر به. فالنظم الديمقراطية، التى تتداول فيها السلطة وتتوزع فيها الثروة، تتميز بالمرونة الشديدة التى تقسح مجالاً واسعاً لتطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج، أما النظم الاستبدادية، التى تحتكر فيها السلطة وتتركز فيها الثروة، فتتصف بالجمود الشديد الذى يعوق تطور المجتمع.

وفيما سبق، أفصحت لنا المؤشرات عن تخلف العالم العربى، قياساً بإسرائيل، فى مجال الممارسة الديمقراطية. ولذا، فإن الجزء الحالى من الدراسة يهتم بإظهار انعكاس التخلف الديمقراطى فى بلاد العرب، والتفوق الديمقراطى فى إسرائيل، على معدلات التنمية فى كل منهما، وذلك باستعراض المؤشرات التالية:

- المؤشرات الاقتصادية
- المؤشرات الثقافية والاجتماعية
- مؤشرات العلم والتكنولوجيا والمعلومات

١- المؤشرات الاقتصادية:

● أفصحت المؤشرات الاقتصادية، عن تفوق إسرائيل على العرب فيما يتعلق بمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إذ تقدمت إسرائيل إلى المرتبة رقم ٢٨ بين دول العالم بمتوسط قدره ١٦١٨. دولارا للفرد، بينما تخلفت مصر إلى المرتبة رقم ١٢١ بمتوسط قدره ١٢٩٠ دولارا للفرد (١٩٩٨). ليس هذا فحسب، بل تبين أيضا، أن ٢٢,٩٪ من المصريين يعيشون تحت خط الفقر القومي. كما أن ٣,١١٪ من المصريين يعيشون بمعدل يقل عن دولار واحد يوميا، ٥٢,٧٪ يعيشون بمعدل يقل عن ٢ دولار يوميا. وبمعيار خط الفقر الدولي (٩٥ - ١٩٩٦) فإن حوالي ثلث المصريين يعيشون في حالة فقر مدقع.

● كما تفوقت إسرائيل أيضا، بالنسبة لمؤشر الصادرات السلعية. إذ قدرت الصادرات السلعية المصرية بنحو ٣,٩ مليار دولار عام ١٩٨٠، ارتفعت إلى ٤,٤ مليار دولار عام ١٩٩٨، أى أنها زادت نصف مليار دولار فقط خلال ثمانية عشر عاما. فى حين قدرت قيمة هذه الصادرات، بنحو ٦ مليار دولار فى إسرائيل عام ١٩٨٠، ارتفعت إلى حوالي ٢٣ مليار دولار عام ١٩٩٨، أى أنها زادت بمقدار ١٧ مليار دولار خلال نفس الفترة.

● كما تفوقت إسرائيل أيضا، بالنسبة لهيكل تركيب الصادرات، إذ قدرت الصناعات التحويلية كنسبة من إجمالى الصادرات بنحو ٤٤٪ فى مصر، مقابل ٩٢٪ فى إسرائيل عام ١٩٩٨. وبذلك يقدر نصيب الفرد من الصادرات السلعية بنحو ٧٢ دولارا فى مصر، مقابل ٢٨٢٩ دولارا فى إسرائيل. كما يقدر نصيب الفرد من الصناعات التحويلية بنحو ٣٢ دولارا فى مصر، مقابل ٣٥٢٢ دولارا فى إسرائيل (١٩٩٨).

● كما تفوقت إسرائيل أيضا، بالنسبة لاستخدام الطاقة التجارية لكل فرد، ففى حين يقدر إنتاج الطاقة التجارية فى مصر نحو ٥٧٩٩٧ ألف طن متري من بدائل الزيت، مقابل ٦,٦ ألف طن متري من بدائل الزيت فى إسرائيل، إلا أن استخدام الطاقة التجارية لكل شخص يقدر بنحو ٦٥٦ كجم من بدائل الزيت فى مصر، فى حين يرتفع هذا المعدل ليصل إلى ١٤.٣ كجم من بدائل الزيت فى إسرائيل (١٩٩٧).

٢- المؤشرات الثقافية والاجتماعية:

● أفصحت البيانات عن تخلف العرب بالنسبة لمؤشرات الرعاية الاجتماعية والثقافية، إذ يقدر الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج القومي الإجمالي بنحو ٤,٨٪ فى

مصر، مقابل ٧,٦ ٪ في إسرائيل، وبذلك يقدر معدل الإنفاق على التعليم بنحو ٦٢ دولارا للفرد في مصر، مقابل ١٢٢٢ دولارا للفرد في إسرائيل (١٩٩٧).

● معدل الأمية في مصر يتراوح بين ٣٥ ٪ و ٥٨ ٪ بين الذكور والإناث البالغين (١٥ سنة فأكثر) على التوالي، في حين تتراجع هذه المعدلات إلى ٢ ٪، ٦ ٪ فقط في إسرائيل، ومعظم هؤلاء للأسف هم من عرب إسرائيل.

● أما بالنسبة للمؤشرات الثقافية، فيقدر معدل توزيع الصحف اليومية لكل ألف شخص بنحو ٤٠ في مصر، مقابل ٢٩٠ في إسرائيل (١٩٩٦)، ويقدر هذا المعدل بالنسبة للتلفزيون بنحو ١٢٢ لكل ألف شخص في مصر، مقابل ٣١٨ في إسرائيل (١٩٩٨)، ويقدر هذا المعدل بالنسبة للراديو بنحو ٣٢٤ لكل ألف شخص في مصر، مقابل ٢٥٠ في إسرائيل (١٩٩٨).

● ويقدر الإنفاق الصحي، كنسبة من الناتج القومي الإجمالي بنحو ٣,٨ ٪ في مصر، مقابل ٦,٣ ٪ في إسرائيل، وبذلك يقدر معدل الإنفاق الصحي بنحو ٤٨ دولارا للفرد في مصر، مقابل ١٣٣٣ دولارا لنظيره في إسرائيل (١٩٩٠ - ١٩٩٨) ولذا، فإن توقع الحياة عند الميلاد للإنسان يقدر بنحو ٦٧ عاما في مصر، مقابل ٧٨ عاما في إسرائيل.

وفي دراسة أجراها مركز دراسات القناة الثقافية^(٤٢) في التلفزيون المصري، ظهر أن الإسهام الثقافي العربي يبلغ ٠,٣٥ ٪ من حجم الإنتاج الثقافي العالمي. في الوقت الذي يمثل فيه سكان الوطن العربي نسبة ٤,٥ ٪ من عدد سكان العالم. وتتوزع هذه النسبة الضئيلة على جميع عناصر الإنتاج الثقافي سواء كانت الكتاب أو الفيلم أو المسرحية أو الدراما التلفزيونية وغير ذلك من الأنشطة الثقافية.

٣- مؤشرات العلم والتكنولوجيا والمعلومات؛

● أفصحت البيانات المنشورة عن تخلف البلدان العربية أمام إسرائيل، بالنسبة لكل مؤشرات العلم، والتكنولوجيا، والمعلومات، إذ تقدر نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج القومي الإجمالي بحوالي ٠,٢٢ ٪ في مصر، مقابل ٢,٣٥ ٪ في إسرائيل (١٩٨٧ - ١٩٩٧)، وبذلك يقدر متوسط الإنفاق على البحث والتطوير بنحو ١٧٤ مليون دولار في مصر، مقابل ٢,٣ مليار دولار في إسرائيل، ومن ثم يخص الفرد من نفقات البحث والتطوير، نحو ٢,٩ دولار في مصر، مقابل ٣٧٨ دولارا في إسرائيل.

● كما قدرت نسبة طلاب العلوم والهندسة إلى ثلثي الطلاب بنحو ١٢ ٪ في مصر، مقابل ٣١ ٪ في إسرائيل.

● كذلك، قدرت البراءات المسجلة للمقيمين بنحو ٥٠٤ براءة في مصر، مقابل ٩٤٦ براءة في إسرائيل، وقدرت هذه البراءات لغير المقيمين بنحو ٧٠٦ براءة في مصر، مقابل ٨٢٤٨ براءة في إسرائيل (١٩٩٧).

● أما بالنسبة للمصادر فائقة التكنولوجيا، فحدث ولا حرج، إذ تقدر هذه الصادرات بنحو مليون دولار، وتمثل نسبة هامشية إلى إجمالي الصادرات المصنعة في مصر، مقابل ٤,٣ مليار دولار، تمثل خمس الصادرات المصنعة في إسرائيل، وبذلك فإن نصيب الفرد من صادرات التكنولوجيا المتقدمة في مصر لا يذكر، مقابل ٧١٧ دولارا للفرد في إسرائيل (١٩٩٨).

● أما بالنسبة لعصر المعلومات، فإن الفوارق بين إسرائيل والعرب مفاجئة، إذ يقدر الفاكس بمعدل ٥,٠ لكل ألف شخص في مصر، مقابل ٢٤,٩ في إسرائيل، والتليفون المحمول يقدر بنحو (واحد) لكل ألف شخص في مصر، مقابل ٣٥٩ في إسرائيل، والحاسبات الشخصية، بمعدل ٩,١ لكل ألف شخص في مصر مقابل ٢١٧,٢ في إسرائيل (١٩٩٨)، ومواقع الإنترنت بمعدل ٢٨,٠ لكل عشرة آلاف شخص في مصر مقابل ١٨٧,٤ لكل عشرة آلاف شخص في إسرائيل (١٩٩٩).

فإذا أخذنا مؤشر مجتمع المعلوماتية على حدة، الذي يصدر تقرير سنوي عنه من جريدة الأبحاث العالمية الأمريكية بالتعاون مع مؤسسة (أى. دى. سى) البحثية الدولية. والذي يقيس مدى تقدم الدول في إرساء البنية الأساسية المعلوماتية، والإجراءات التي اتخذتها كل دولة في هذا الشأن، وقدرتها على استيعاب التطورات المستحدثة في مجال تكنولوجيا المعلومات. وهذا المؤشر يرتب دول العالم من حيث تملكها مكونات مجتمع المعلوماتية في خمسة مجموعات هم:

١- السباقون .. وتضم أكثر الدول تقدما في مجتمع المعلوماتية، وهي التي تضطلع بوضع أسسه وتقود تحقيق التقدم فيه.

٢- سريعو الخطى .. وتضم الدول التي تعمل بجهد متسارع لتأسيس مجتمع المعلوماتية.

٣- المتأهبون .. وتضم الدول التي قطعت شوطا لا بأس به فى إرساء البنية الأساسية لمجتمع المعلوماتية، ولكن ما زال لديها معوقات اقتصادية واجتماعية وسياسية، تقوم ببذل الجهود للتغلب عليها.

٤- المتمهلون .. وتضم الدول التي اتخذت قرارا بالمضى فى تأسيس مجتمع المعلوماتية، ولكن ما زالت متأثرة بشح الموارد، خاصة المالية منها، وارتفاع عدد السكان.

٥- المبتدئون .. وهى دول خارج المؤشر، ولم يتم إدراجها فى التصنيف، لأنها ما زالت فى بدايات وضع البنية الأساسية لمجتمع المعلوماتية أو ما زالت خارجه كليا.

وفيما يلى رصد لترتيب إسرائيل والبلدان العربية بالنسبة لمؤشر مجتمع المعلوماتية؟

الترتيب	الرصيد	الدولة	الرصيد (نقطة)	عدد الدول	المجموعة
-	-	-	٤,٠١٤ - ٥,٠٦٢	١٣	السباقون
٢٠	٣,١٤٠	إسرائيل	٢,٠٣٣ - ٣,٤٨٤	١٦	سريع الخطى
٤١	١,٣٦٢	السعودية	١,٠١٠ - ١,٨٠٨	١٩	المتأهبون
٤٩	٠,٩٤٢	الأردن	٠,٧١٩ - ٠,٩٤٢	٧	المتمهلون
٥٠	٠,٩٣١	مصر			
-	-	باقي الدول العربية	-	١٥	المبتدئون

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - مؤشر مجتمع المعلوماتية ٢٠٠٠ - نشرة ضمان الاستثمار (١٥٣) - الكويت - فبراير ٢٠٠١ - ص ٤-٣.

وعليه فإن تدنى قيم المؤشرات الاقتصادية بما فى ذلك الصادرات، خاصة السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، المصاحب بضعف تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الداخل، وضعف الإنجاز العلمى التكنولوجى فى عصر المعلومات، تكشف عن مخاطر تهميش الاقتصاد العربى، وهو ما يحذر من آثاره الدكتور طه عبد العليم ويرى بأنه يمثل التهديد الرئيسى للأمن القومى العربى، كما يرى أن هذا التهميش والتهديد من شأنه أيضا، حرمان العرب من الأساس الثابت لتعظيم قدراتهم الدفاعية اللازمة لمجابهة أى تهديد بعدوان عسكرى، قد يفامر به دعاة التوسع والهيمنة فى إسرائيل.

والسؤال المطروح الآن، كيف يمكن فى وطن مثل هذا، وفى قوم مثل هؤلاء، تطبيق القواعد الاقتصادية عليهم وهى لم تخلق لهم؟!

● إن أول المبادئ الاقتصادية، هو فرض الرشد، وهو غائب عنهم، ويكفيهم إدانة أن حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، أهدر فيها نحو ٥٠٠ مليار دولار، أما حرب الخليج الثانية، بين العراق والعالم أجمع، فقد أهدر فيها نحو تريليون دولار، وفيها شرد شعب الكويت، وأعيدت الحياة فى العراق إلى العصور البدائية، وتخلخلت الثقة بين العرب شعوباً وحكومات. ووضعت فيها مواردهم ومازالت تحت حراسه قوات أجنبية وصارت رهينة قوى دولية. فهذه لم تكن سوى حروب وحشية دارت بين الإخوة الأعداء. خلفت وراءها قتلى ودماء وبشرى معوقين وفجرت بينهم حزازات وعداوات وكراهية لا يمحوها الدهر ولا يغفرها التاريخ.

● وثانى هذه المبادئ، هو انطباقها على اقتصاديات صناعية .. واقتصادهم ريعى.

● وثالث هذه المبادئ، هو انطباقها على اقتصاد رأسمالى .. ونشاطهم معظمه طفيلى.

● ورابع هذه المبادئ، هو انطباقها على مجتمعات ديناميكية .. ومجتمعاتهم راكدة، وحكوماتهم استبدادية.

● وخامس هذه المبادئ، هو سيادة الاستنارة والإحكام العقلية .. أما هم فعلمهم نقلية وثقافتهم سلفية.

فالعلاقات التى تنشأ بين الادخار والاستثمار، والطلب والعرض، والتشغيل والبطالة، والركود والنمو وما إلى غير ذلك من المتغيرات الاقتصادية الكلية، ما هى إلا صور لعلاقات تحدث بين البشر، وهم يمارسون نشاطهم الاقتصادى، وهى علاقات تكتسب حجمها واتجاهاتها ودلالاتها من طبيعة الاقتصاد الذى تعبر عنه، والبيئة التى تولدها، والمؤسسات التى تصنعها، فهى فى النهاية مؤشرات على اتجاه حركة البشر، ومحصلة لناتج صراعهم: أولاً، مع الطبيعة لخلق المنافع، وثانياً، مع أنفسهم للاستحواذ عليها.

● فإذا ما كان المجتمع متطوراً، فإن الصراع الإنسانى يكون صحياً، والعلاقات الاجتماعية تكون متوازنة، والحقوق والواجبات تكون واضحة المعالم، والنسق الثقافى يكون مستنيراً وعقلانياً، والنظام السياسى يكون مستقراً وديمقراطياً، وهو ما يفسح

الطريق أمام قوى الإنتاج كى تعمل بكفاءة، وعلاقات الإنتاج كى تصبح اقرب إلى المساواة، وأقرب إلى العدالة.

● أما فى الدول المتخلفة، حيث تغيب الديمقراطية ويسود الاستبداد - مثل ما هو عليه الحال فى بلاد العرب - فإنه عادة ما يتم كبت القوى المنتجة وقهر تطلعاتها المشروعة نحو المشاركة فى السلطة وامتلاك الثروة، فإن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية تبدو مشوشة، وحركتها مضطربة ومؤشراتها متناقضة، ومساراتها تتجه إلى اتجاهات خاطئة، وهو ما يعوق عمل قوى الإنتاج، ويشوه علاقات الإنتاج، ويظهر فى النهاية فى صورة تدهور مؤشرات الكفاءة الإنتاجية، وانخفاض معدلات النمو والتشغيل والدخل، ويتجلى فى تدنى مستوى المعيشة وتفشى البطالة وشيوع الفساد وانتشار الفقر.

* * *

والخلاصة، أن مصر هى رائدة العرب وحامى حماهم، قد تخلفت - ومعها العرب - عن إسرائيل فى مؤشرات الديمقراطية، كما تخلفت عنها أيضا فى مؤشرات التنمية، وظلت، كما أراد لها أعداؤها، تراوح عند المستويات الدنيا للديمقراطية والتنمية وهى الإرادة التى صاغها اليهودى هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى الأسبق، فى مذكراته مسجلا: «إن المصريين يجب أن يبقوا على الحافة لا يجوعوا لدرجة الثورة الشعبية، ولا يشبعوا حتى يفيضوا على ما حولهم، ولن أقتنع بحياد مصر فى الصراع العربى الإسرائيلى ما لم تنشغل فى صراع كبير آخر». وللأسف فإن كل الدلائل تؤكد أن ذلك هو ما حدث بالفعل، فما خطط له كيسنجر صار واقعا مرا مرارة العلقم فى حلق الوطن.

* * *

ثالثا، السلطة المطلقة.. ومازق اختراق الأمن القومى

الدفاع عن الوطن، هو أهم وظائف الدولة على الإطلاق، لأن انهيار دفاعات الأمة أمام أعدائها لا يعرضها إلى الخراب فقط، ولكن يعرضها أيضا إلى الضياع والمهانة وانتهاك الكرامة.

ولأن عناصر الحياة كلها مترابطة، فإن وظائف الدولة كذلك كلها مترابطة، كل منها تغذى الأخرى وتواخيها. فسلامة الاقتصاد، هي أهم قاعدة يستند إليها الدفاع عن الوطن. فمن قبل قال نابليون «إن الجيوش تزحف على بطونها»، فهي لا تتقدم ويطونها خاوية بلا طعام، ولا تقاتل وأسلحتها فارغة بلا ذخيرة، ولا تنتصر وشعوبها ذليلة بلا حرية.

فمقاييس قوة الدولة أصبحت اليوم أكثر شمولاً مما كانت عليه بالأمس. إذ يفيد الكاتب الصحفي عاطف الغمري^(٤٣)، بأن عددا كبيرا من المتخصصين في قضايا السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية يتحدثون عن تغير مهم أساسى فى مقاييس قوة الدولة، بعد انتهاء الحرب الباردة، والتي كانت تقاس بما تملكه الدولة من عناصر القوة المادية من التسليح، والقدرة العسكرية، والاقتصاد، والمساحة الجغرافية كأساس لممارسة النفوذ، فأصبحت تزاحمها فى مقاييس قوة الدولة ما يسمى بالقوة اللينة والتي تضم التعليم، والتقدم التكنولوجى، وانسجام وتكاتف حركة قطاعات المجتمع فى الداخل، والنمو الاقتصادى، والثقافة كمصدر طاقة ورصيد قوة ونافذة لاستيعاب وفهم ما يجرى فى العالم - بعد ما حدث فيه من تحولات وتغيرات وتجهيز الذات بما يصد أى تأثيرات سلبية لهذه التحولات والتغيرات.

فسلامة القاعدة الإنتاجية، واستقرار العلاقات الاجتماعية، والرضا عن النظام السياسى هى ضمانات قدرة الدولة فى حالات السلم والحرب، أى القوة القومية الشاملة. وعن هذه الضمانات يقول جوزيف ناي^(٤٤) «إن قوة الدولة ليست فقط عسكرية وإنما أيضا اقتصادية وثقافية».

فإذا أنعمنا النظر فى النظام العربى، سوف نكتشف أن كل تلك الضمانات باتت مضروبة: فالقاعدة الإنتاجية متخلفة، والعلاقات الاجتماعية مختلة، والحقوق السياسية منتهكة، ومعظم النظم العربية تفتقد إلى الشرعية فلا شرعية جماهيرية، ولا تأييد شعبى، لآى نظام سياسى يحتكر السلطة.

فالسطة الشرعية - فى رؤية أندرو فنسنت^(٤٥) التى دونها فى كتابه نظريات الدولة: «هى تلك السلطة التى يعترف بها أنها مشروعة أو مبررة من طرف أولئك الذين تطبق عليهم». وفى ظلها تصير الشعوب نصيرا قويا لحكامها، ومدافعا قويا عن أوطانها.

فإذا كان الحال هو كذلك، فإن قدرة النظام العربي في مجمله على الدفاع عن الأمن القومي العربي، تصبح أمراً مشكوكاً فيه. فالأمن القومي لكل أمة هو محصلة لمجمل قواها الإنتاجية والاجتماعية والسياسية والعسكرية، فإذا انهارت تلك القوى انهيار الأمن القومي وصار من السهل اختراقه ويات من اليسير تدمير دفاعاته.

ولأن الصراعات تحسب بخواتيمها، فإن إنشاء دولة إسرائيل وصمودها في الصراع مع العرب، وتحولها إلى دولة إقليمية عظمى في المنطقة، جاء خاتمة لصراع طويل امتد لما يزيد على نصف قرن، ودليل فاضح على هزيمة النظام السياسي العربي الذي يستند إلى قوة بشرية قوامها ٢٠٠ مليون عربي جذورهم ممتدة في التاريخ، أمام النظام السياسي الإسرائيلي لدولة غاصبة قوامها خمسة ملايين يهودي بذورهم أنت مع الريح. وهو ما يعد برهاناً على عجز النظام العربي عن حماية الأمن القومي العربي في الحاضر، وفي المستقبل، إلى درجة تثير الفزع وتميت النفوس الأبية وتدمي القلوب الطاهرة

إذ أن كل نقطة دم تراق لفلسطيني يقاوم، وكل بيت له يهدم، وكل أرض له تغتصب، وكل روح له تزهد، وكل حرمة له تنتهك دون قدرتنا على مساندته كانت وستظل عارا علينا ولعنه تطاردنا أبد الدهر.

فقد شامت الأقدار، أن يشرد شعب فلسطين وتغتصب أرضه أمام أعيننا لتقام عليها دولة استيطانية عنصرية عدوانية، مثلت تحدياً حضارياً لنا منذ البداية، وجرتنا إلى صراع دموي لا فكاك لنا من نيرانه ولا مهرب لنا من حرابه إلا بامتلاكنا درع الحضارة والتقدم.

فإنشاء دولة إسرائيل، مثل انتهاكاً جسيماً لشرف الأمة العربية، وأحدث اختراقاً علينا لجسدها في أكثر مواطنه قدسية، أرض فلسطين مهد الأنبياء وحاضنة الرسالات، وأظهر العرب - أمام الكافة - في صورة بائسة أذهلت عالم الحيوان قبل عالم البشر.

صورة فاز إلكتروني مسلح، يطارد فيلا بشريا واهن العزم خائر القوى. فالأول، مسلح بالعلم والثاني، مكبل بالخرافة. الأول تتوج الحرية هامته، والثاني يحني رأسه للاستبداد.

فما حدث من هزيمة في ٤٨، تكرر في ٥٦، ثم في ١٩٦٧ ومع أن حرب أكتوبر المجيدة (١٩٧٣) تمثل استثناء في سباق هزائم العرب أمام إسرائيل، إلا أن دموية

إسرائيل فى قهر انتفاضة الشعب الفلسطينى ما زالت قائمة، والعرب يشاهدونها بعيون شاخصة، وأفواه فاغرة، وأذان مغلقة، وإرادة واهنة، وضمان مية.

وهذه الحالة، هى التى وصفها الشاعر الفلسطينى محمود درويش قائلا «نحن صامدون فى الهزيمة وأعداؤنا صامدون فى النصر». ومن المعروف أن التاريخ يحتفى بالمتصرين ويستبشر بمعرفتهم، ويتجه فى وجه المهزومين ويتشام من صورهم. وهكذا.. ! وضعت إسرائيل العرب فى مأزق خطير !

فإن هم توانوا عن المواجهة، وتخلفوا عن ركب الحضارة والتقدم، هزمتهم وسلبت أرضهم وأهدرت شرفهم وأباحت دماهم، وإن هم هزموها أزاحوها من الوجود. فما بيننا وبينهم صراع وجود لا صراع حدود، هم يعرفون ذلك ونحن أيضا نعرفه.

فهاذا هو بن جوريون^(٤٦) مؤسس دولة إسرائيل، يقول «على اليهودى من الآن فصاعدا، ألا ينتظر التدخل الإلهى لتحديد مصيره.. بل عليه أن يلجأ إلى الوسائل المادية، مثل الفانتوم والنابال...» ويضيف «أن الجيش هو خير مفسر للتوراة، فهو الذى يساعد شعب إسرائيل على الاستعمار والاستيطان.. ويفسر بذلك كلمات العهد القديم ويحققها».

ومن بعده، جاء مناحم بيجن^(٤٧) رئيس وزراء إسرائيل الأسبق الذى وقع اتفاقية سلام مع السادات وحصل معه مناصفة على جائزة نوبل للسلام، ليؤكد فى مذكراته «التمرد» قائلا «حتى لو وقعنا اتفاقية سلام مع دولة عربية أو أكثر، فإن هذا لا ينهى كفاحنا لأن هدفه إنهاء حضارة العرب وإقامة حضارة اليهود!!»

وهو أيضا، ما يؤمن به أرييل شارون^(٤٨) رئيس وزراء إسرائيل الحالى، وأعلنه على الملأ فى الكنيست، وترجمه إلى واقع دموى فى ميدان القتال «يجب أن نضرب الفلسطينيين بكل قسوة إما نحن وإما هم».. وعلى الرغم من ذلك فقد شهد له الرئيس الأمريكى بوش (الابن) بأنه رجل محبة وسلام.

وهو ما استفز إنسانية جابريل جارسيا ماركيز^(٤٩) الروائى اللاتينى الحاصل على جائزة نوبل فى الأدب، فأصدر بيانا سجل فيه: «إننى أعلن اشمئزازى من المجازر التى ترتكبها الصهيونية يوميا ضد شعب فلسطين. كما أننى أطلب بترشيح أرييل شارون لجائزة نوبل فى القتل» وأضاف «سامحونى إذا قلت أيضا إننى أخجل من ارتباط اسمى بجائزة نوبل، كما أعلن عن إعجابى غير المحدود ببطولة الشعب الفلسطينى الذى يقاوم الإبادة بالرغم من إنكار القوى العظمى والمثقفين الجبناء ووسائل الإعلام

عليها، مؤشر الحريات السياسية، استقلال القضاء، سيارات نقل الركاب (لكل ألف شخص)، جودة الطرق.

● الصحة مشتملا على، متوسط الأعمار، معدل نمو العمالة، برنامج الرعاية الصحية القومي، المعاشات، نسبة السكان للأطباء، نصيب الفرد من الحبوب، نصيب الفرد من السعرات الحرارية.

● البيئة الطبيعية مشتملا على: الأراضي المحمية (نسبة مئوية من إجمالي مساحة الأراضي)، مؤشرات تلوث الهواء، قدرة السكان على الحصول على المياه النظيفة، التزام الحكومة للبيئة.

٣- تبادل المعلومات، ويتضمن:

● قدرة نقل المعلومات وتشتمل على، الاستعداد لتلقي المعلومات، عدد قراء الصحف (لكل ألف من السكان)، معدل القراءة والكتابة، الطلبة الذين اجتازوا المرحلة الثانوية، الطلبة الجامعيين الذين سوف يدرسون في الخارج (نسبة مئوية)، تعليم الإنجليزية كلفة أولى من أجل الأعمال التجارية.

● البنية الأساسية للمعلومات وتشتمل على أجهزة الكمبيوتر الشخصي (لكل ألف من السكان)، عدد الصحف اليومية، توافر خدمة الكبل التلفزيوني، التغطية التلفزيونية بالأقمار الصناعية، مستوى جودة التلفزيون، متوسط سعر المكالمات.

● تجهيزات الأفراد وتشتمل على: ملكية أجهزة الراديو والتلفزيون والفاكس والتليفون المحمول (لكل ألف من السكان)، الإنفاق الحكومي على تكنولوجيا المعلومات (نسبة مئوية من ن ق ج)، مؤشر حرية الصحافة، عدد الكتب المطبوعة سنويا (لكل ألف نسمة)، عدد مقدمي خدمة الدخول إلى الإنترنت.

وبالنسبة لهذا المعيار (مؤشر ثروات الأمم) تم اختيار ٤١ دولة متوسطة ومنخفضة الثروة... فماذا كان ترتيب إسرائيل وترتيب الدول العربية المختارة؟

الدولة	المرتبة	الرقم القياسي
إسرائيل	٣	١,٠٠
الأردن	٢٣	٧,٦٦
تونس	٢٤	٨,٠٠
المغرب	٣٠	١٠,٠٠
مصر	٣١	١٠,٣٣

المصدر: جريدة الامرام - معايير قياس ثروة الأمم - ٤ من إبريل ٢٠٠٢ - ص ٢٦.

ويكتسب مؤشر ثروة الأمم، أهمية كبيرة عند اتخاذ معيارا للمقارنة بين دولة وأخرى للآتي:

أولاً: لأنه يتضمن عناصر البنية الاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية.

ثانياً: لأنه يرتب الدول وفقاً لقدراتها الكلية.

ويفصح هذا المؤشر عن تفوق إسرائيل الكاسح لجمل القوة، فإذا اعتبرنا تقدم إسرائيل إلى المرتبة الأولى (واحد) بالنسبة لمؤشر الثروة، فإنه بالقياس على ذلك، فإن الأردن يراجع إلى المرتبة رقم (٧,٧)، يليها تونس في المرتبة (٨)، والمغرب في المرتبة (١٠)، وأخيراً مصر في المرتبة رقم (١٠,٣).

فالمجتمعات العربية في معظمها بدوية زراعية خدمية، أما إسرائيل فهي مجتمع حربي صناعي في الأساس.

فإذا أخذنا إلى جانب مؤشر الثروة، الاعتبارات المباشرة لصيانة الأمن القومي العربي وفقاً لمؤشرات البنك الدولي لعام ٢٠٠٠ سوف نجد أن النفقات العسكرية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي قد تراجعت بالنسبة لمصر من ٣,٧ ٪ عام ١٩٩٢ إلى ٢,٨ ٪ عام ١٩٩٧، وكذلك كان الحال بالنسبة لسوريا من ٩,٧ ٪ إلى ٥,٦ ٪ خلال نفس الفترة. وعلى النقيض من ذلك، فإن النفقات العسكرية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي قد تزايدت في إسرائيل من ٣ ٪ إلى ٩,٧ ٪ خلال نفس الفترة.

ولأن الناتج القومى الإجمالى فى كل من هذه الدول ينخفض عن نظيره فى إسرائيل فإن القيم المطلقة لهذه النسب سوف تكون أكثر دلالة إلى حد كبير.

وبشكل درامى، يرصد الدكتور نادر فرجاني، ظاهرة التفوق، الكمى والنوعى، الإسرائيلي على العرب فى مجال التقدم التقنى، والتسلح، والفارق الهائل فى امتلاك السلاح النووى بين إسرائيل وكل العرب، ويضيف، بأن هذا الفارق صار يشكل مجريات الأحداث فى المنطقة إلى درجة أن الأنظمة الحاكمة فى البلدان العربية تحاول تناسيها والتمويه عليها.

إذ تشير الدلائل المتاحة، إلى أن إسرائيل نجحت فى تطوير أول قنبلة ذرية فى نهاية ١٩٦٦. وتدور تقديرات الترسانة الإسرائيلية النووية الآن حول ٢٠٠ رأس نووى من نوعيات متعددة، ووسائل توصيل متباينة، تتيح خيارات فى استعمالها، بحيث لا يقتصر على بديل (على وعلى أعدائى) الانتحارى. بينما الدول العربية جميعا - من كل ذلك - صفر اليدين. ويضيف، فى تعليق ذا مغزى، أن العرب القادرين يقتصرون فى كل مرحلة انتقالية على استجلاب محاسن الحضارة دون المشاركة فى صنعها، فعلى حين، اشترت مصر قمرا صناعيا للإرسال التليفزيونى، بدأت إسرائيل تطلق إلى الفضاء أقمارا من صنعها، على متن صواريخ من صنعها، منذ عام ١٩٨٨، حيث أصبحت بذلك العضو الثامن فى نادى الفضاء. وبذلك تكون إسرائيل قد تملك رقاب العرب تماما، بامتلاكها الرادع النووى.

ولاشك، أن كافة هذه المؤشرات مخيفة، بل ومرعبة إلى حد كبير، فالرادع النووى أصبح بيد إسرائيل وحدها دون منازع فى المنطقة، وهذا الرادع لم يأت خارج سياق التحدى الحضارى بين العرب وإسرائيل فكافة المؤشرات تدل على تفوق إسرائيل على العرب فى كافة المجالات الأخرى بما فى ذلك الاقتصاد رغم أنها دولة عديمة الموارد المادية، وكما أسلفنا كذلك تتفوق عليهم أيضا فى الميادين الاجتماعية، والثقافية، والنظم المؤسسية، وصيانة كرامة المواطنين، وضمان حرياتهم السياسية والمدنية، رغم أن مواطنيها أتوا إليها شتاتا من شتات.

وفى نظرة متأنية، سوف يتبين لنا أن الطاقات البشرية، والمادية الكامنة فى البلدان العربية، التى لم تستغل بعد، قادرة على الصمود والتصدى، وإحراز النصر فى

المواجهة الحضارية مع إسرائيل ... فقط، إذا تدعمت الممارسة الديمقراطية، وانهضت الإرادة السياسية لبلوغ ذلك.

ومن البديهي، أن تحقيق التوازن النووي بين الهند وباكستان صار عبءاً لمن يعتبر. ففي ظل الصراع الدائر بينهما على منطقة كشمير حشدت الهند قوات هائلة لغزو باكستان بهدف حسم الصراع لصالحها، وعندما أعلنت باكستان عن عزمها على استخدام الرادع النووي، أعلنت الهند تراجعها، وأبدت موافقتها على الحوار بدلاً من القتال.

* * *

وفي محاولة للتفسير والفهم، يمكن الاستناد إلى مؤشرات التنمية في العالم، التي ينشرها البنك الدولي، والمراكز المتخصصة، التي تعكس قدرة المجتمع على السيطرة على الطبيعة، وكفائته في تحويل موادها الخام، وقواها الكامنة، إلى سلع وخدمات، نافعة تشبع حاجة سكانه، إذ أظهرت تلك المؤشرات كما سبق أن تبين تفوق إسرائيل على العرب، رغم ندرة مواردها، فأرضها خالية من البترول، والمياه، والمعادن، وهو ما يشير بأن إسرائيل متميزة على العرب بوجود عامل خفي، غير الموارد المادية، هو الذي أحدث كل هذا التطور وسبب كل هذا التفوق، وغالباً ما يكون هذا العامل معنوي المضمون. ويستمد تأثيره من طبيعة النظام السياسي الحاكم، والعلاقات الاجتماعية السائدة، فكلاهما معاً أكثر، من غيرهما، تأثيراً على تطوير أداء العنصر البشري، وتعبئة قدراته الإنتاجية، وتفجير طاقاته الإبداعية.

ففي مجال الحكم والسلطة، أظهرت تلك المؤشرات أن إسرائيل، قد مكنت كل يهودي هاجر إليها من ممارسة حقه في المواطنة كاملاً غير منقوص لحظة وصوله أرضها، وملاسته ترابها وهو حق لم يتمتع به العربي قط في بلاده. فهؤلاء العرب، الذين تمتد جذورهم عميقة في تربة أوطانهم منذ آلاف السنين، عاشوا دائماً رعايا وعبيد إحسانات حكامهم عرباً كانوا أو عجماء.

ومما يثير الدهشة أيضاً، أن هذه الدولة الوليدة، التي تم إعلان قيامها رسمياً عام ١٩٤٨، واعترف بها العالم في حينه، يقصر تاريخها كله عن حياة شيخ طويل العمر من

سادات العرب. ومع أن مواطنيها يتشكلون من خمس مجموعات سكانية غير متجانسة، جاء معظمهم إليها من الشتات، إلا أنها قد حققت وحدة وطنية على أرضها لم تنعم بها أى دولة عربية، من تلك الدول التى يطول عمرها بطول التاريخ الإنسانى كله، لأن الوحدة الوطنية تتحقق بالتراضى بين مواطنين أحرار فى إطار نظام سياسى ديمقراطى، لا بالاستبداد والقهر.

فخمس سكان إسرائيل من اليهود الغربيين، ومثلهم من اليهود الشرقيين، ومثلهم من اليهود العرب، ومثلهم من اليهود الروس، ومثلهم من الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين، حتى هؤلاء الفلسطينيين من عرب إسرائيل، أصبحوا يتمتعون بحقوق إنسانية وسياسية، يقتدر إليها الرعايا فى الدول العربية.

فعرب إسرائيل، على الرغم، من كونهم نقيض اليهود ديناً، وتاريخاً، وثقافة، ولغة، وحلماً، فإنهم، رغم التمييز العرقى، يتمتعون بعضوية البرلمان بنسبة توازى كتلتهم السكانية، وبحقوق سياسية لا يتمتع بها المعارضون فى أية دولة عربية، بل ولا حتى المؤيدون أيضاً، فبرلمانات العرب غائبة، وإن حضرت فهى من لوازم الديكور وتفاريح الحكم.

فظاهرة الديمقراطية الإسرائيلية - فى رأى الدكتور عبد العليم محمد^(٥٠) - على الرغم من أنها انتقائية تميز اليهود وتهمل العرب، إلا أنها تتميز بكثافة التجليات المؤسسية، مثل: تداول السلطة بين الأحزاب، وبناء الائتلافات، وإجراء الانتخابات المحلية والنيابية والرئاسية النزيهة، وفعالية الكنيست والأجهزة الرقابية المستقلة. وهذه التجليات الديمقراطية الظاهرة فى إسرائيل، يمكن ملاحظتها تجريبياً وتمييزها بالحس العام ومتابعة وقائعها ومحتوياتها فى سياق الحياة اليومية.

ويؤيده فى رأى الكاتب الصحفى اكرم الألفى^(٥١) وهو يعلق على هزيمة التيار الدينى المتشدد (الحريديم) وبشكل خاص حزب (شاس) فى انتخابات الكنيست الإسرائيلى عام ٢٠٠٣ لصالح حزب (شينوى) العلمانى الذى يضع على رأس أجندته السياسية محاربة المتشددى الدينين ويدعو إلى فصل الدين عن الدولة وتحرير المجتمع الإسرائيلى من سلطة الحاخامات ويصف ذلك بأنه ثورة علمانية على التيار الدينى ويرى فى ذلك علامة على ديناميكية الحياة السياسية الإسرائيلىة ومؤشراً على

تحولاتها السريعة التي تأتي بأحزاب وتسقط أخرى بشكل مستمر. وهكذا.. تتغلب إسرائيل على واحدة من أكبر عقبات وحدتها الوطنية - والمتمثلة في المتشددين الدينيين ذوى الأصول الشرقية (السفرديم) - عن طريق الأداء الطبيعي للآليات الديمقراطية، في حين تلجأ الحكومات العربية إلى حلول أمنية وإلى عسكرة الحياة الاجتماعية والسياسية لمحاربة التيارات الدينية المتشددة بعمليات تشبه الحرب الأهلية كما هو حادث في الجزائر على سبيل المثال.

ومن أكثر المشاهد إثارة للدهشة، ومعداة للتأمل، أن هذه الدولة العدوانية التوسعية تخوض منذ إعلانها الحروب الإسرائيلية العربية جميعا، في ٤٨ و ٥٦ و ٦٧ و ١٩٧٣ وحربا طويلة المدى في جنوبى لبنان ومازالت، وحربا لا تهدأ مع الفلسطينيين أصحاب البلاد، ومع ذلك، ظل متوسط دخل الفرد فيها يقفز بخطى متسارعة إلى الأمام، يلاحقه مستوى راق للمعيشة، دون أن ترفع شعار لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، لإسكات مواطنيها، وقهر إرادتهم، وواد تطلعاتهم نحو ممارسة السلطة، وامتلاك الثروة، كما أنها لم تعلن يوما الأحكام العرفية، أو قانون الطوارئ، أو تحل البرلمان، أو تزيف الانتخابات، أو تورث السلطة، أو تسجن الأبرياء، أو تغتال المعارضين من مواطنيها اليهود، أو تستضيفهم فى غياهب السجون وأقبية المعتقلات، وتتناساهم هناك سنين من بعدها سنين، حيث تسود الظلمة، وينطفئ الأمل، وتغتصب الكرامة، وتزهق الأرواح بلا حساب أو ثمن. فلم ينتقص حق أى مواطن إسرائيلى بأى حجة أو ذريعة، حتى حق ذلك المواطن اليهودى من أصل يمنى، فى محاكمة عادلة، بعد أن اغتال كبير وزرائها إسحاق رابين.

لماذا؟

لأنه لم يكن لهم أبدا عاهل، ولا منهم أمير، ولا بينهم فارس نبيل، ادعى يوما أنه القائد الملهم، أو كبير العائلة، أو خادم هيكل سليمان المقدس، فهم جميعا مواطنون سواء بسواء أمام القانون، لا تنحنى هاماتهم إلا لراية الجندى المجهول. تلك كانت و ظلت، السياسة الداخلية، لأبشع دولة عنصرية عرفتھا الأزمنة (أشداء على الأعداء رحماء بينهم).

ذلك هو العدو !

أما فى بلاد العرب، فإن الشعوب ذات الماضى المجيد، والدين القويم، والحق الأصيل، ما زالت تحكم بنظم شمولية عتيقة، عفا عليها الزمن وتبرا منها التاريخ. نظم فردية وعائلية وعشائرية، واستبدادية ظاهرة أو مقنعة، انقضت مثيلتها من الدنيا، ولكنها ظلت فى أرضهم ممتدة الجذور تتحدى الزمن، وتقاوم الغناء، وتعرقل التقدم وتجهد أية أسباب للنهضة كلما لاحت بوادرها.

ومع أن هالات النصر، لم تكلل هاماتهم يوما، فإن حمرة الخجل، لم تومض على وجناتهم لحظة، فنسوا أوطانهم وانشغلوا بأنفسهم، وسعوا إلى تثبيت سلطتهم، وتعظيم ثروتهم، فعادوا شعوبهم، وصادقوا أعداءهم، وانحنوا لجلادهم، واتخذوا منهم أخلاء وحراسا على أموالهم وأولادهم، وتحولوا فيما بينهم بعضهم لبعض عدو، وهانوا على أنفسهم، فهانوا على الناس. فلم تدخل قواتهم أرض إسرائيل يوما، وكلما استقوى عود أحدهم غزا أرض أخيه...

هكذا العرب معاركهم كلها خاسرة المنتصر فيها مهزوم.

فهؤلاء العرب غالبا ما طاشت سهامهم، فلم ينجحوا إلا فى معركة واحدة، كنيبة ومزرية، لا شرف فيها ولا نصر، هى معركة حكم الشعوب بقانون القوة وسطوة الغلبة. فهكذا هم، عادة ما تكون أهدافهم شائنة، ورؤاهم غائمة، فصاروا أعداء أنفسهم تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى. ولذا، فقد انحدروا من سين إلى أسوأ حتى وصلوا إلى سويداء العصر المظلم الذى يدمع بوصمه كالى يوغا فى الديانة الهندوسية^(٥٢).

وحالة العرب المساوية فى مواجهة إسرائيل - على هذا النحو - أدركها وعلق عليها كل من الروائى الفرنسى الجنسية الجزائرى الأصل الطاهر ابن جلول، وفيلسوف الجيل الدكتور زكى نجيب محمود، والصحفى المصرى المتميز الأستاذ محمد حسنين هيكل:

● فالأول ابن جلول^(٥٣)، قال «أدركت إسرائيل أن العرب قد تحطموا معنويا، وأنهم لن يستطيعوا تكوين جبهة سياسية موحدة»

● والثانى زكى نجيب محمود^(٥٤)، قال «ترانا فى حياتنا الفكرية كالعرباء فى بلد مجهول، يسيرون فى طرقاتها ولا يدرون من أين يسيرون ولا إلى أين... ذلك لأننا

استوردنا الثياب الفكرية الجاهزة، وأردنا أن نقحمها إقحاما على أجسادنا فقلما تفلح وكثيرا ما تخبث،

● الثالث هيكل^(٥٥)، قال «إنه بعد أن كان اليهودى هو التائه فى القرن العشرين، أصبح العربى هو التائه مع بداية القرن الواحد والعشرين. إذ أن ذلك اليهودى التائه، وجد لنفسه مكانا حظ فيه رحاله وحصن موقعه، بينما اختلطت الأمور على العربى، وبدأ كأنه قد ضيع عالمه الذى فيه تراثه ومستقبله، فقد ارتحل بحاضره تائها بين الحقيقة والوهم، بين الرؤية والسراب، بين الحلم والعجز، ويعد أن كان راسخا فى الطبيعة وفى التاريخ، أصبح هو الشارد فى التيه، قد يعرف من أين؟! ولكنه لا يعرف إلى أين؟!».

كل هذا يحدث فى بلادنا، فى نفس الوقت الذى تمارس فيه إسرائيل شتى أنواع الاغتيال المادى والإذلال المعنوى لكل ما هو عربى.

وبذلك، صار الإنسان العربى محاصرا بين شقى الرحى: ظلم القريب وغدر الغريب فى أن واحد.

فإذا ما تحمل العربى ظلم القريب، وهم بقتال الغريب، ظهرت أمامه إشكاليه جديدة، لا سبيل إلى حلها إذ أن اشتراك القوى الشعبية فى المقاومة المباشرة ضد العدو يكسبها القوة ويراكم لديها الخبرة على القتال والثورة فينمو وعيها ويصلب عودها وتقوى تنظيماتها. ولأنها تضحى بالنفس والنفيس حتى بالحياة نفسها فى سبيل الوطن، فإنها تكتسب حق المشاركة فى اتخاذ القرارات وحق المشاركة فى تقرير المصير أى أنها تكتسب شرعية ممارسة السلطة فى بلادها وتستمر فى تطوير هذه الممارسة إلى أن تحل سلطة الشعب تدريجيا محل السلطة المطلقة وهذا ما لم تسمح به الحكومات الشمولية حتى لو حلت بالأوطان الكوارث وحاقت بها الهزائم.

وهنا يتضح لنا، أننا أمام مأزق خطير..!

فالحكومات، لا هى تسمح بالمقاومة، ولا هى تقدر على الحرب... وهى إن ظلت هكذا، توسعت أرض إسرائيل واتكشفت أرض العرب. فمن قبل، كان بن جوريون^(٥٦) مؤسس دولة إسرائيل، قد أعلن مبدأه الشهير: «حدود إسرائيل، هو كل ما تستطيع أن تصل إليه مدافعها». وهو ما حدث بالفعل إثر حرب الأيام الستة فى يونيو ١٩٦٧.

ومع أن حرب أكتوبر المجيدة (١٩٧٣)، والمقاومة اللبنانية الباسلة، والانتفاضة الفلسطينية المتجددة، أعادت التوازن إلى المنطقة، إلا أن احتلال إسرائيل لفلسطين والجولان ظل قائما. كما أن الجرائم التي ترتكبها إسرائيل يوميا ضد الفلسطينيين مع عدم قدرة الحكومات العربية على الرد عليها، يضعف مصداقيتها أمام شعوبها. خاصة، وأن ذلك يحدث في نفس الوقت الذي نهضت فيه دول أسيوية تنمرت اقتصاديا وتسلحت نوويا، بينما ظلت الدول العربية على حالها تترنح عند المستويات الدنيا للدفاع والتنمية.

وظاهرة استكانة نظم الحكم في البلاد العربية والإسلامية لغزو المستعمرين بلادهم واستسلامهم لهم سبق وأن استقرت وطنية الشيخ جمال الدين الأفغاني^(٥٧) فخطبهم في مؤتمر برلين (١٨٧٨) مستنكرا، وقال وكأنه كان يقرأ في كتاب المستقبل: «انرضى ونحن المؤمنون، وقد كانت لنا الكلمة العليا، أن تضرب علينا المذلة والمسكنة؟ أو أن يستبد في ديارنا وأموالنا من لا يذهب مذهبنا، ولا يرد مشربنا، ولا يحترم شريعتنا، ولا يرقب فينا ذمة؟ بل أكبر همه أن يسوق علينا جيوش الفناء حتى يخلى منا أوطاننا، ويستخلف فيها بعدنا أبناء جلدته»

ولكن صيحة الشيخ جمال الدين الأفغاني قد ذهبت أدراج الرياح لأن ما كان يتخوف منه ويخشاه عام (١٨٧٨) قد حدث بالفعل عندما تم إنشاء دولة إسرائيل عام (١٩٤٨) التي توسعت وما زالت تتوسع مع عجز العرب عن صدها ومواجهتها، مما أفقد نظم الحكم شرعية وجودها في أعين الشعوب. لذلك كان على تلك النظم أن تجد مبررا كافيا لوجودها واستمراريتها. فإن لم يوجد هذا المبرر على أرض الواقع زعوه في أذهان الحكوميين وعقولهم ولذا، فإنهم قد أحالوا الأوطان إلى أهرامات تتدرج في مستويات متلاحقة من الإرهاب والقمع وتزييف الوعي.. عملا بمبدأ سلفهم معاوية بن أبي سفيان: ما لم يقبله الناس بالرضى قبلونه بالإكراه والغلبة.

ونحن إزاء هذا الحال المأسوي والواقع المر لا نملك إلا أن نتأسى بصمود المناضل اليساري الإيطالي أنطونيو جرامشي^(٥٨) وهو يعذب حتى الموت في سجون الفاشية، إذ يقول «إن تشاؤم العقل لا يهزمه إلا تفاؤل الإرادة»، وهو ما عبر عنه الأستاذ محمد حسنين هيكل^(٥٩) عندما سئل عن سر احتفاظ الأمة العربية بإرادتها حتى الآن رغم كل ما تعرضت له من ضربات وانتكاسات ومؤامرات؟ فقال «بأنها غريزة حب البقاء، فكل مقاومة تبدأ بالاعتماد على غريزة حب البقاء، ثم تصل إلى إرادة الحياة». وفي تعقيبه

على ذلك يحذرنا الكاتب الصحفي عادل حموده من أنه إذا فقدنا إرادة الحياة فليس أمامنا سوى الانتحار الجماعى على طريقة الأفيال الأفريقية عندما يناديها شبح الفناء.

وعليه، فإن النظم العربية وهى تقبل الحرب النظامية فى مواجهة إسرائيل فإنها ترفض المقاومة الشعبية ضدها. غير أن اختلال توازن القوى لصالح إسرائيل أظهر إشكالية جديدة. إذ أن هذه النظم صارت تتجنب الحرب النظامية كلما كان ذلك ممكنا، لأن انكسارها أمام العدو المسلح نوويا ينتج عنه مخاطر مؤكدة، كما أنه يضعف سلطتها المطلقة ويقوى سلطة الشعب.

ومن الشواهد على ذلك، أن المقاومة الشعبية الباسلة ضد إسرائيل تجلت فى دولتين تحكمها نظم أكثر حرية وتوازنا عن غيرها فى لبنان وفلسطين. فالمقاومة الشعبية تخيف الحكومات الاستبدادية، بينما تغيب الحكومات الديمقراطية؛ فالأولى، تتشبث بالحكم، أما الثانية فتسلم بتداول السلطة.

فالمقاومة الشعبية، حالة ثورية، تخشاه الحكومات الاستبدادية، كما يخشاه العدو فى أن واحد. فهى إن اشتعلت أنهت احتكار الحكام للسلطة، وأنهت احتلال العدو الأرض.

ولذا فإنه قد نشأ تفاهم غير معلن بين الاثنين، وإن كانت شواهد ظاهرة، يجنب المنطقة الوصول إلى الحالة الثورية، تلك الحالة التى لا سلطة فيها لأحد غير الشهداء.

* * *

هؤلاء هم قادتنا.. وأهلنا.. وعظماؤنا..

لكننا، مهما تفاقلنا عن خطايهم، ووضعنا أصابعنا فى أذاننا، ودفنا رؤوسنا فى الرمال، فإن عدوانية إسرائيل وغطرستها ودمويتها ما تلبث أن توقظنا من سباتنا العميق. فهم الذين أضعفونا وسمحوا بولادتها سفاحا، وتركوها تنمو وتثمر وتتفوق وتسيطر طوال نصف قرن، إلى أن غدت القوة الإقليمية النووية العظمى فى المنطقة، ما إن تشرع أسلحتها حتى ترتعد فرائص أعدائها.

وهكذا.. شامت الأقدار - وغالبا ما تعكس الأقدار إرادات الشعوب - أن تدور السلطة المطلقة فى حلقة مفرغة من الفساد والإفساد والخوار والضعف، إلى أن يضل الوطن طريقه، ويتسرب الزمن من حياة الشعوب تسرب المياه من وعاء مثقوب، فيصبح

وطنا يتكلم فيه الناس كثيراً ولا ينتجون، يخوضون معارك وهمية ولا يحاربون، ويصغرون في نظر أنفسهم ونظر غيرهم، هم كما وصفهم عدوهم ننتيا هو رئيس وزراء إسرائيل الأسبق قائلا لحلفائه: «لا تخشوهم.. فالعرب ليسوا أكثر من ظاهرة صوتية».

ومن قبل، كان أرييل شارون^(٦٠) رئيس وزراء إسرائيل الحالي (٢٠٠٢) قد سجل في مذكراته: «يجب أن يكون الهدف إيجاد نفسية انهزامية عند العرب بضربهم بلا هوادة».

ومن نواب الدهر، وغدرات الزمان، أن ذلك هو ما حدث بالفعل. فحينما اجتاحت القوات الإسرائيلية أرض السلطة الفلسطينية، بدباباتها وطائراتها ومجنزراتها وجنودها، تقتل وتدمر وتشرد وتهتك الأعراض وتزهق الأرواح وتدنس المقدسات وتغتصب الكرامات، اكتفى العرب بالصراخ والعيول ولطم الخدود وشق الجيوب وصمت القبور.

وهذا التخاذل العربي في مواجهة إسرائيل، عبر عنه فاروق جويدة بلغة الشعر قائلا: «يا للعروبة قد باعت فوارسها.. وقايضت خيلها بالعرير والغنم.. ماتت فلسطين الحزينة.. فأجمعوا الأبناء حول رفاتها.. وابكوا.. كما تبكي النساء».

وهكذا.. حول اليهود - بقوتهم وإصرارهم - الدين إلى خرافة، ومن الخرافة صنعوا التاريخ، عندما أقاموا دولة إسرائيل في فلسطين أرض الميعاد ومهد الأنبياء. بينما العرب - بضعفهم وتخاذلهم - أدخلوا الخرافة في الدين وخرجوا من التاريخ.

وعن مثل هذه الحالة المأساوية، التي يتخلى فيها القادة عن خيار الحرب مع العدو والاستسلام لعدوانه، كان أمير المؤمنين على ابن أبي طالب قد ندد بها، ووصم المسيبين لها بالخسة والجبن، وكذلك كان ماكيا فيللي قد استنكرها في كتابه الأمير الذي وجهه لحاكم فلورانس.

● فالأول: على بن أبي طالب قال: «إن الجهاد باب من أبواب الجنة، من تركه ألبسه الله الذل وشمله بالصغار وسيم الخسف والضيم. وإنى دعوتكم إلى جهاد هؤلاء القوم ليلاً ونهاراً، وسراً وجهاً، وقلت لكم اغزوهم قبل أن يغزوكم. فما غزى قوم في عقر دارهم إلا ذلوا واجتروا عليهم عدوهم. يا عجب لأمر يميت القلوب ويجتلب الهم، ويسعر الأحزان من اجتماع القوم على باطلهم، وتفرقكم على حقكم. فبعداً لكم وسحقاً. يا أشباه الرجال ولا رجال، أما والله لو ددت لو لم أركم ولم أعرفكم. فقد والله ملاتم صدري غيظاً وجرعتهموني الأمرين أنفاساً، وأفسدتم على رأيي بالعصيان والخذلان».

● والثانى ماكيا فيلى^(٦١) قال: «إن الأمير لا يقبّع مثل البطة المسالمة أبدا... لأنه ليس من المعقول أن رجلاً مسلحاً يطيع رجلاً أعزل»..

«فلا بد أن تتمسك بواجب الدفاع والمقاومة ولا يصح الهروب».. «لأنك لو أذعنت للتهديد، فإنك تفعل ذلك تجنباً للحرب، ولكنك لن تستطيع تجنبها فى معظم الحالات، لأن الذين كشفت نفسك أمامهم بإذعانك، لن يقفوا عند هذا الحد، بل سيعملون على اغتصاب تساهلات أخرى منك، وكلما قل تقديرهم لك ازدادت ثورتهم عليك (...)

وستجد من الناحية الأخرى أن انصارك ومؤيديك قد فتر حماسهم لك، لأنهم رأوا فيك شخصاً ضعيفاً خواراً.. وعندما يسقط المضيق الذى ارتأيت الصمود فيه، والذى اعتمد عليه جيشك وشعبك، فإن هذا الشعب وهذا الجيش سيتمثلان رعباً وفزعاً، بحيث يستسلمان، بدون ترقب فرصة أخرى لاختبار ما لديهما من جراه وشجاعة. وهكذا! !

تكون قد أضعت كل ما تملك، على الرغم من الحقيقة الواقعة، وهى.. أنك لم تستخدم إلا جزءاً من قوتك». ثم ينبه الأمير قائلاً: «إن أعظم القلاع والحصون تلك التى تبنى فى قلوب الناس». ثم يحرضه على القتال، قائلاً: «الحرب عندما تكون ضرورية فهى حرب عادلة، وتكون الجيوش مقدسة عندما لا يعود أمل إلا فى اللجوء إليها».. وأخيراً يحذره بشدة: «لا تؤخر الحرب إن كانت محتومة، فإن فعلت ذلك كنت العوبة فى يد خصومك».

فالتخاذل لمرة واحدة تتداعى بعده الإنحناءات

ومن بعد ماكيا فيلى، كان مترنيخ - وزير خارجية النمسا إبان القرن التاسع عشر - قد نبه الأمير، قائلاً: «إنك لا تستطيع أن تحصل على مائدة المفاوضات أبعد مما تصل إليه مرمى مدفعيتك».. ومن بعده قال الرئيس الأمريكى الأسبق تيودور روزفلت^(٦٢): «القتال بفعالية، من أجل الحق، هو أكثر مهمة نبيلة يمكن أن يحترمها العالم».

ومن قبل هؤلاء بعشرات القرون قال بيروكليس^(٦٣) (٤٩٠ - ٤٢٩ ق. م) شاعر الإغريق وهو يحرض أهالى أثينا على المقاومة: «الشجاعة هى الحرية». «فى ظل سلام كسول سوف تصاب ألوان الشجاعة بالخنوثة وأنواع السلوك بالفساد»^(٦٤).

وفى محكم كتابه القول الفصل: «كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم». البقرة: ٢١٦.

وعليه.. فما من شعب أبى، أرضه مفتتبه ووطنه سليب وسيادته مهددة، ولا يقاوم أعداءه، إلا وكان أسير سلطة مطلقة يحوزها أمراء يحرصون على الاستئثار بالحكم أكثر من حرصهم على تحرير تراب الوطن، «قل إن كان أبائكم وأبناؤكم وإخوانكم وأزواجكم وعشيرتكم وأموال اقترفتموها وتجارة تخشون كسادها ومساكن ترضونها أحب إليكم من الله ورسوله وجهاد في سبيله فتريصوا حتى يأتى الله بأمره، والله لا يهدى القوم الفاسقين». التوبة: ٢٤.

ومثل هؤلاء الأمراء الذين يسرقون الوطن من أهله، هم الذين كشف خطيئتهم - من قبل - النبي أشعيا «لقد أصبح الأمراء رفاقا للصوص». ولذا، «فإن الله تعالى ينزل سخطه على الأمراء. المزمور ١٠٧» وهم الذين أنذرهم الإنجيل: «الويل لكم أيها القادة العميان». وهم كذلك، الذين أدانهم القس الألماني مارتن لوثر رائد ثورة الإصلاح الديني، وندد بهم قائلا: «الأمراء في العادة أكبر الحمقى وأسوأ الأفاقين على ظهر الأرض، إنهم السجانون والجلادون الذين يسلطهم الله على عباده». ثم حذرهم وأنذرهم قائلا: «أيها الأمراء والسادة الأعزاء تمسكوا بأهداف الحكمة واهتدوا بهديها.. إن الله لن يتسامح معكم بعد هذا، ولم يعد العالم ذلك الذى كنتم فيه تطاردون الناس وتسوقونهم كالأغنام».

* * *

رابعاً: دروس وعبر من التاريخ

فى التاريخ، يصنع البشر أدوارهم بكثير من التشابه، ولذا، فإن التجربة التاريخية للمجتمعات البشرية تتماثل إلى حد كبير. وقد علمتنا الأيام ودروس التاريخ وخبرات البشر، أن الحكمة نهر عذب تتدفق مياهه مشاعاً بين الشعوب والأمم، فمن نهل منها ارتوى، ومن تعامى عنها ضل سبيله وضاع طريقه وهوى.

فالحكمة ضالة المؤمن يأخذ بها أنى وجدها.

والحكمة - كما يراها عمرو بن العاص^(٦٧) - وكان من دهاء العرب - هي: «الإصابة بالظن ومعرفة ما يكون بما قد كان».

- فأما الإصابة بالظن فهو ما يعبر عنه بحسن التقدير والتوقع والتبصر استنادا إلى استقرار حقائق الموقف ومحاولة تقويمها تقويما سليما .

- وأما معرفة ما يكون بما قد كان، فهو ما يترجم بدروس التاريخ وتجارب السابقين ومحاولة الاستهداء بها فى معرفة ما قد يكون إذا تشابهت الظروف...

والمشكلة هنا تكمن كما روى عبد الوهاب مطاوع^(٦٨) فى أن: «البعض لا يعتبرون بتجارب الآخرين وأخطاء السابقين ويسيرون فى الحياة على نفس الدرب المؤدى إلى الهاوية، إما لأنهم يتجاهلون هذه التجارب عن عمد لكيلا تثبط عزيمتهم عما يمشون إليه، وإما - وهو الأغلب الأعم - لأنهم يقعون فى الخطأ البشرى الشائع الذى يقع فيه غالبا من يستسلم لحمى الرغبة فى «الأشياء» وينقاد إلى أهوائه، وهم يعللون النفس بأنهم لن يدفعوا الثمن القادح الذى دفعه رفاق نفس الطريق من قبل، لأنهم يعتقدون فى أنفسهم بأنهم بشر «استثنائيون» وستكون تجربتهم مخالفة لتجارب الآخرين فى نتائجها، فهم الاستثناء من القاعدة ولأن الظرف مختلف.. وهذا الاعتقاد ما هو إلا «هاجس» يراود - للأسف - كل من يخالف قوانين الحياة الطبيعية، كما أنه وهم عجيب يعكس تناقضا عجيبا فى التفكير؛ فأمثال هؤلاء يدركون أن حقائق الحياة ليست فى صالحهم، ومع ذلك يتوهمون أن النتائج الوخيمة لذلك لا تنطبق عليهم هم بالذات، وإنما سوف «يستثنون» منها لأنهم بشر مختلفون وأن قصتهم أيضا مختلفة، إلى غير ذلك من سبل خداع النفس الذى لا يفوق منه صاحبه إلا على دوى الكوارث. والسبب الأساسى لذلك هو نفس السبب فى كل حالة متشابهة وهو مخالفة قوانين الحياة الأساسية، ومحاولة القفز فوق حقائق الواقع، وإسقاطها من كل الحسابات والانسياق وراء الأهواء دون تبصر أو احتراص».

* * *

تدلنا وقائع التاريخ وحوادثه أنه من بعد كوارث وعداوات وأحقاد ودماء وحروب دارت بين البشر توصلت الحضارة الغربية إلى الديمقراطية فاعتمدتها صفحة ختامية فى كتاب التاريخ، وشيدتها بوابة يتدفق منها الحاضر كريما إلى رحاب المستقبل.

فمنذ ثلاثة قرون، وفي فجر الثورة الفرنسية كان كوندرسيه^(٦٩) (١٧٤٣-١٧٩٤) قد أعلن: «إن إرادة الشعوب الحقيقية يجب أن تحترم، وأن من الخيانة للشعب أن نعتقد أنه غير قادر على إجراء انتخابات مباشرة حرة، كما أن الدستور الذي لا يعطي ضمانات للحريات المدنية يعتبر بلا شك دستوراً معيباً». ولأن الثورة الفرنسية، مثل كثير من الثورات، كانت تستبدل استبداد الأرستقراطية باستبداد الطغاة، فقد حوكم كوندرسيه، وحكم عليه بالإعدام، وعذب حتى انتحر في زنزانته، وعثر على جثته صباح يوم ٨ من إبريل عام ١٧٩٤ ولكن تيار الحرية العارم تدفق عبر الزمن واكتسح في طريقه الطغاة وتحققت مبادئ الثورة الفرنسية في الحرية والإخاء والمساواة وأوقدت شعلتها التي أضاعت بنورها فجر حرية الشعوب وتوجت في النهاية نظام الليبرالية الديمقراطية ذلك النظام الذي يرى فرنسيس فوكوياما في كتابه «نهاية التاريخ» أنه قد يشكل نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية، والصورة النهائية لنظام الحكم البشرى وبالتالي فهي تمثل نهاية التاريخ».

ولقد أظهرت لنا كافة مؤشرات التنمية أن الدول الديمقراطية في العالم هي أكثر الدول رفاهية وتقدماً، في حين أن الدول الشمولية تأتي في ذيل القائمة.

فلقد برهنت دراسة أجرتها المنظمة العالمية للحرية بعنوان الديمقراطية هي أسرع الطرق للرخاء، وأن الاقتصاد يزداد نمواً في البلاد التي يحترم فيها القانون وتصان فيها الملكية ويشارك فيها المواطنون على قدم المساواة بفاعلية في اتخاذ القرارات السياسية وتلعب فيها وسائل الإعلام دوراً فعالاً في كشف الفساد وتسهم في الحد من مخاطره.

وفي نفس السياق، يؤكد الدكتور سين أمارتيا^(٧٠) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٩٨ في دراساته أن الدول الديمقراطية إذا أرادت الوصول بمعدل النمو الاقتصادي إلى المستوى المرجو، فإن الإصلاحات الاجتماعية كالتعليم والرعاية الصحية لا بد وأن تسبق الإصلاحات الاقتصادية في هذه البلاد لأنها تكون مزودة بأساليب وآليات تلفت الانتظار إلى القضايا المهمة التي لا يلتفت إليها أحد، وخاصة قضايا الفقر وعدم المساواة، مما يدفع الحكومات إلى العمل على حل هذه المشكلات أولاً بأول.

أين يكمن المأزق إذن؟

يكمن المأزق هنا فى تخلف نظم الحكم الشمولية فهى، إما نظم موروثية أو نظم مكتسبة:

- والنظم الموروثة آلت إلى أصحابها بالميراث، عن الآباء والأجداد، بصدفة الميلاد.
- أما النظم المكتسبة، فقد آلت إلى حكامها بقوة العسكر، بعد استيلائهم على السلطة واحتكارها لأنفسهم من دون الشعب إكراها وقهرا.

وبمرور الزمن، واستمرار الحكم وغواية السلطة واستكانة الشعوب، تؤول النظم المكتسبة إلى نظم وراثية، إن لم يكن من الآباء للأبناء، فمن الإخوة ومن الرفاق للرفاق. وهكذا دواليك تظل السلطة والثروة دولة بين جماعات الصفوة المترفة والنخبة المستبدة، فهم ينظرون إلى الشعوب نظرتهم إلى تركة لهم فيها حق الميراث.

لا فرق ! فكلاهما معا، النظم الموروثة والنظم المكتسبة، تؤمان فهما، وإن اختلفا فى الشكل إلا أنهما يتفقان فى المضمون، فكل منهما يسعى إلى امتلاك الثروة وحياسة السلطة بالقوة بعد كسر الإرادة الحرة للامة. وكل منهما يمارس السلطة على شعبه، دون الاستناد إلى حق مشروع أو وازع من ضمير.

فما العقدة هنا؟

العقدة هنا تكمن فى أنه لا تقدم يحدث دون ديمقراطية تقوده، ولا ديمقراطية تمارس دون تداول السلطة، فتداول السلطة هو جوهر الديمقراطية. وهو ما ترفضه نظم الحكم الشمولية.

فكلتاها معا، النظم الموروثة والنظم المكتسبة، ترفض التخلّى عن السلطة، بل وتقاتل فى سبيلها، وتمارس قهرا وعنفا ياباه الشرف ويتبرأ منه الدين. فكل من تراوده نفسه الاقتراب من سدنة العرش هو هالك لا محالة. فالعرش، هو قدس الأقداس الذى.. تتحصن فيه الالهة السلطة وأرباب الحكم وزيانية العذاب.

وما أشبه الليلة بالبارحة، فما هو ذا الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان وهو واحد منهم (حكم فى الفترة ٦٨٤-٧٠٥)، ينذر الناس من على منبر الرسول دون وجل أو خجل «والله لا يأمرنى أحد بتقوى الله بعد مقامى هذا إلا ضربت عنقه» فهو، وهم، ممن

يصدق فيهم قوله تعالى (وإذا قيل له اتق الله أخذته العزة بالإثم فحسبه جهنم ولبئس المهاد). (البقرة: ٢٠٦)

وهكذا، «حينما يغيب الله عن قلوب الخطاة يحل فيها الإنسان..» من الكتاب المقدس.

فالإنسان، في عصر الطفيلان، يصبح قاهرا ومقهورا في نفس الوقت.

ففي مقال للكاتب الصحفي نبيل عمر^(٧٥) عن صناعة الفراعين، يروى أنه كان يعاتب صديقا له تغيرت أحواله بعد أن تم تصعيده إلى منصب رفيع عن طريق نشاطه الحزبي وعندما سألته عن سبب تغيير مسلكه إلى ما كان يكرهه من قبل في الآخرين .. أجاب «هذا النظام أقوى من أي رغبات شخصية أو غير شخصية. نظام غير مكتوب، لكنه المسيطر وفعال. من أول لحظة دخلت مكتبى وكل رغباتى مجابة .. حتى لو كانت مخالفة للوائح والقوانين، فالكمل يجندون أنفسهم لتبرير أى طلبات أو تقنين أى أفكار تطرأ على بالى قبل أن يقوموا بمهام أعمالهم .. بمجرد أن أقف يقفون جميعا، أمشى يمشون، أجلس يجلسون، أحببت هذه السلطة، ثم عشقتها، وأخيرا .. أدمنتها. شئ لا أستطيع أن أصفه .. وأنت تمارس السطوة يخيل لك أن صفة من صفات الله .. انتقلت إليك».

وهكذا، فالسلطة المطلقة، تفسد الراعى والرعية. فالمجتمع فى ظلها تتدرج طبقاته فى مستويات متلاحقة من الاستبداد والطفيلان والقهر.. فيصبح الإنسان فى أسرها قاهرا ومقهورا فى نفس الوقت.

وهذه الظاهرة .. كان ابن خلدون^(٧٦) قد رصدها فى مقدمته قائلا: «إن الجاه مستوزع فى الناس، ومترتب فيهم طبقة بعد طبقة .. ينتهى فى العلو إلى الملوك الذين ليس فوقهم يد عالية .. وفى الأسفل إلى ما لا يملك ضرا ولا نفعا بين أبناء جنسه .. وبين ذلك، وذاك، طبقات متعددة ... كل طبقة لها قدرتها على من دونها من الطبقات. وكل واحد من الطبقة السفلى يستمد صنف الجاه من أهل الطبقة التى فوقه..» وهو ما يتفق مع قوله تعالى: «ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ورحمة ربك خير مما يجمعون» الزخرف: ٣٢.

ولأن الحاكم المطلق يملك ذهب السلطان وسيفه، فإنه بمرور الزمن ينشغل بنفسه، وينسى وطنه فيسخر موارد الأمة لحماية مملكته وتوطيد سلطانه، فيتخلق حوله الأعوان والمنتفعون من صناعات الطغاة، إما طمعا فى عطفه أو اتقاء لشره.

فالسُّلطة المطلقة، مثلها في الحياة كمثل طبق من العسل الأسود، يتساقط على سطحه الذباب والفراشات البريئة أيضا، ويصبح مصدر تلوث يفسد كل ما يجاوره.

وعلى سبيل المثال، يستشهد السيوطي^(٧٧) (٩١١هـ) في كتابه «تاريخ الخلفاء» بالخليفة أبي العباس السفاح الذي صنع عماله من الولاة على شاكلته فبعدما استولى على الخلافة بالتآمر والغلبة وقف خطيبا ينذر الناس: «استعدوا.. فإنا السفاح المبيع والثائر المبير» وكان السفاح سريعا إلى سفك الدماء فاتبعه في ذلك عماله في المشرق والمغرب.

وأمثال هؤلاء السادة، هم الذين تتحول الدولة على أيديهم من دولة الشعب إلى مملكة الصفوة وتتضخم أجهزتها يوما بعد يوم، ويصبح شاغلها الأول تسويق نظام الحكم، وتزيين صورة الحاكم، وبدلا من أن ينشغل الجميع بشئون الوطن ينشغلون بمكاسب السلطة والاستحواذ على مصادر الثروة والاستمتاع بمباهج الحياة.

وهذه هي الحالة التي صاغها الكاتب الألباني إسماعيل قدرى^(٧٨) في عبارة مرعبة «إن الطاغية يصنع شعبه على شاكلته».

وهكذا.. فبدلا من أن يكون الحاكم ندا بين أنداد، وأخا بين إخوان، وفارسا بين فرسان، وموطنا حرا بين مواطنين أحرار يتحول على أيدٍ خاصته كبيرا للعائلة وراعيا للشعب وسيدا للعبيد الطاغية، في رعيته، هو المعنى بقوله تعالى: «إذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة، قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء» البقرة: ٣.

ومن قديم الزمان، كان حكيم اليونان أفلاطون قد نبهنا إلى السلوك الانتهازي لهؤلاء الثعالب، أعوان الشيطان خونة الشعوب صناع الطغاة، محذرا بأنه: «إذا وجد في الدولة عدد كبير منهم ومن أتباعهم، وشعروا بقوتهم، فإنهم يستغلون غفلة الشعب لخلق الطاغية. إذ ينتقون الشخص الذي تنطوى نفسه على أكبر قدر من الطغيان» عندئذ تتوارى سلطة الشعب وتتوحش سلطة الحاكم وتتوسع إلى أن تنتهي سلطة القانون وتبدأ سلطة الطاغية. ويظل القابض على السلطة المطلقة يرتفع في عيون الناس إلى مراتب أعلى فأعلى حتى يغدوا «إنسانا - إلها» لا يتسنى للرعية سوى عبادته، ومثل هذا الحاكم الذي يصور على أنه الشخصية الفذة، والزعيم الأوحد والقائد الملمهم المتمتع

بصفات التفوق الخارقة والمعصوم من الخطأ - يعتبر لا كممثل للسلطة فحسب، وإنما هو نفسه يصير مصدر السلطة.

ونظام الاستبداد، على هذا النحو، يتفق مع فكر العصور الوسطى، ويتعارض مع فكر عصر التنوير:

فالأول.. يأخذ بمبدأ «حق الملوك المقدس»^(٧٩) فالملك إله يمشى على الأرض، ويعمل بقاعدة أن ما يراه الأمير له قوة القانون».

والثاني.. يأخذ بمبدأ أن الحاكم وكيلا لشعبه وليس راعيا لهم أو سيدا عليهم، ويعمل بقاعدة «أن ما بين الأمير والشعب هو عقد وكالة» ومن حق الموكل أن يلغى عقد الوكالة إذا ما أخفق الوكيل في الدفاع عن مصالحه أو خان الأمانة.

● فجوهر العقد الاجتماعي عند الفيلسوف الإنجليزي جون لوك هو تداول السلطة.

● أما جوهر عقد الإزعان عند السياسي الإيطالي ماكيافيللي، فهو الاستيلاء على السلطة والدفاع عنها والاستئثار بها أو الموت دونها مهما طال أمدها.

ومن عبر التاريخ، يروى المستشار أوبيتال عن التغير الكبير الذي طرأ على أخلاق سيده شارل التاسع ملك فرنسا، فكتب لأحد أصدقائه قائلا: «لقد بلغت من الكبر عتيا. وإنى لحزين لما وصلت إليه من عمر طويل، فقد شاهدت خلقا كريما يتبدل، وملكا ينقلب إلى طاغية.. وما كان أحد يستطيع أن يقنعني وأنا حضرت سنيته الأولى بهذا الذي تراه عيناى»

وعن الآثار المدمرة للطغيان على الرغبة، يقول ابن خلدون^(٨٠): «إذا جاء الملك العضوض، والحضارة الراعية إلى الكيل، وتخلق أهل الدولة بخلق التحذلق وتكاثرت عوائدهم وحاجاتهم بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والترف، فيكثر الوضائف والوزائع، حينئذ، على الرعايا والأكره والفلاحين وسائر أهل المغارم ويزيدون فى كل وظيفة فيها مقدارا لتدرج نفوسهم بقلة النفع، إذا قابل بين نفعه ومغارمه وبين ثمرته وفائده، فينقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار جملة، فتنتقص جملة الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع منها... فلا تزال الجملة فى نقص، ومقدار الوزائع والوظائف فى زيادة لما يعتقدونه من جبر الجملة بها، إلى أن ينتقص العمران بذهاب الآمال من الاعتمار، ويعود وبإل ذلك على الدولة لأن فائدة الاعتمار عائدة إليها. وإذا فهمت ذلك،

علمت أن أقوى الأسباب فى الاعتماد تقليل مقدار الوظائف على المعتمدين ما أمكن. فبذلك تنشط النفوس ليقينها بإدراك المنعة فيه. والله مالك الأمور وييده ملكوت كل شئ».

* * *

وفى محاولة لفهم ظاهرة الطغيان وتفسيرها، ولأن الحاضر صدى الماضى، فإن إعادة قراءة تاريخ الحكام العرب تنبؤنا بأن أمير الدهاء معاوية بن أبى سفيان الذى لم يكن أبدا من السابقين إلى الإسلام، وإنما كان وأهله من الطلقاء الذين كانوا من أعداء الإسلام، وعفا عنهم الرسول فى فتح مكة.

وكان معاوية أول من افتتح عهد الطغيان فى تاريخ المسلمين عندما استولى على الخلافة بالغدر والحيلة واحتفظ بها لنفسه، وسعى إلى توريثها من بعده بنيه، فجمع الناس فى مجلسه لأخذ البيعة لولده، قائلا: «أمير المؤمنين هذا (مشيرا إلى يزيد)، فمن قال نعم فهذا (مشيرا إلى كيس من ذهب)، ومن قال لا فهذا (مشيرا إلى سيفه)». ولم يكتف يزيد بالاستيلاء على السلطة وتولى خلافة المسلمين غيلة وقهرا وإنما طغى وبغى فى حكمه، فقد سفك دماء الكثيرين من أهل بيت النبوة حتى كاد أن يفيئهم جميعهم. ومن يومها سارت الحياة على هذا المنوال فى بلاد المسلمين فما بين ذهب السلطان وسيفه كثيرا ما تنحنى هامات الرجال أو تقطع رقابهم.

وفى نفس هذا السياق، يحذرنا جان جاك روسو^(٨١) من انحراف القادة الذين يرفعون راية الثورة، ويتصرفون بانتهازية تنذر بالخطر، ويفيد: «بأنه على الرغم من أن قوانين المجتمع ينبغى أن تكون معبرة عن الإرادة العامة للأمة، التى هى دائما على صواب، فإنه من سوء الطالع أن المواقف الثورية تفرز باستمرار مثالين ليس لديهم رحمة، وانتهازيين على استعداد لأن يعلنوا أنفسهم كتجسيدات شخصية لهذا الكيان المجرد الذى يفرضونه عنوة على الآخرين»، وذلك كان أحد الأسباب التى جعلت مثالية الثورة الفرنسية (عام ١٧٨٩) تنقلب بسرعة إلى إرهاب (عام ١٧٩٢)، فالثورة الفرنسية، وهى ثورة الطبقة الوسطى، كانت قد أفلت زمامها من أيدي الذين أثاروها وانتهت إلى دكتاتورية عسكرية.

وهكذا..

فما جرى للمسلمين فى فجر الإسلام، جرى مثيله للفرنسيين فى فجر الثورة الفرنسية. فالثورة - عادة - ما يضحى فى سبيلها الشهداء ويسلب ثمارها الانتهازيون والجبناء.

وعليه..

فغدر معاوية بأل بيت النبوة، وغوايته نفرا من الصحابة، وإشعال نار الفتنة بين المسلمين، بعد الاستيلاء على السلطة بالغدر والحيلة، واجترانه على الله بأخذ البيعة منهم لابنه يزيد بغواية بريق الذهب وصليل أنصال السيوف، حققت نفس الغاية التى يصل إليها الطموحون من الرجال تحت راية الثورة، وهى الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها وتوريثها رغم إرادة الأمة. ففى ظل غياب الديمقراطية، تتساوى النظم المورثة، مع النظم المكتسبة، فى استحواذها على السلطة وممارستها شتى صنوف الطغيان والقهر.

وظاهرة استيلاء الحكام على السلطة واستئثارهم بها، كانت قد استفزت ضمير جوان دى مارينا^(٨٢) (١٥٦٣-١٦٢٤) الذى يعده ول ديورانت صاحب «قصة الحضارة» أعظم مؤرخى عصر النهضة:

- فتسأل «من الحاكم الذى يمكن أن يعتبر طاغية؟».

- وأجاب «هو الأمير الذى جر بلاده إلى الخراب، وأساء استخدام ممتلكات الدولة والأفراد، وخرق القوانين العامة، وانتهك حرمة الدين، وبدأ يثبت أقدامه فى صلف ووقاحة وعقوق».

- بل وعندما تسأل عما يكون جزاؤه فى الدنيا؟

- أفتى بإهدار دمه وإباحة قتله .. «وإذا لم يتسن للمواطنين أن يجتمعوا لإجراء مشاورات ومداولات عامة، ولكنهم عاقدون العزم جديا على وضع حد لهذا الطغيان، ومع افتراض أن هذا عمل بغيض لا يحتمل.. فإنه فى مثل هذه الحالة، إذا تقدم فرد مستجيبا لهذه الرغبة، وعرض القيام بالقضاء على هذا الحاكم، فإننى لا أعتبر هذا الفرد أثما أو شريرا... وإنما لفكرة سليمة أن يقتنع الأمراء بأنهم إذا طغوا وبغوا.. فإنه يمكن قتلهم، لا حقا وعدلا فحسب، بل إن قتلهم يكون كذلك مدعاة للثناء والفخر».

وعليه..

ففى ظل سفور الاستبداد وفجور الطغيان كثيرا ما يفتى الأمراء الطموحون والرجال المتنافسون، بل وربما النساء أيضا، بإباحة قتل بعضهم البعض !!

وهكذا أثبتت عبر الزمان ودروس التاريخ، فى الماضى والحاضر، أنه: عندما تغيب الديمقراطية من حياة الشعوب، تصبح كل المخاطر واردة، وتقفل أبواب الجنة، وتفتح أبواب الجحيم.

* * *

وقضية الاستثناء بالحكم وما تولده من مصاهرة بين الثروة والسلطة فى المجتمعين، الغربى المتقدم والعربى المتخلف، ناقشها المستشرق الغربى برنارد لويس^(٨٢) فى أحدث مؤلفاته (٢٠٠٢) أيه الخطأ؟ موضحا:

● أن الفرد فى بلاد الغرب، يحقق الثروة من خلال السوق (أى من خلال الإنتاج والتبادل)، ثم يحاول بعد ذلك توظيفها فى الحصول على تمثيل سياسى والوصول إلى السلطة.

● أما فى بلاد العرب، فإن الفرد يقتنص السلطة أولاً، ثم يحاول إفسادها للحصول على الثروة.

ويضيف.. بأنه فى النصف الثانى من القرن العشرين، وحتى الآن، تم التغطية على توظيف الأقلية للسلطة بغرض الاستحواذ على الثروة وحرمان الأغلبية منها، عن طريق استيراد وتطبيق النظام الأيدلوجى والسياسى فى كل من النازية والفاشية تحت اسم «الاشتراكية الوطنية»، أو الاشتراكية القومية تحت اسم «الاشتراكية العربية»، ثم الاشتراكية الإسلامية (كما هو مطبق حاليا فى إيران).

ولأن المعارك تحسب بخواتيمها، فإن برنارد لويس، يقول بأن التحديثيين العرب (إصلاحيين أو ثوريين) قد ركزوا جهودهم على ثلاثة مجالات.. هى العسكرية، والاقتصادية، والسياسية.. وكانت نتائج أعمالهم مخيبة للآمال:

- فى المجال الأول (العسكرى)، طلبوا النصر من خلال جيوش حديثة، إلا أن ذلك انتهى بهم إلى سلسلة من الهزائم المهينة.
 - وفى المجال الثانى (الاقتصاد)، طلبوا الازدهار من خلال التنمية، إلا أن ذلك انتهى بهم إلى نظم فاسدة واقتصاديات مفلسة فى حاجة إلى العون الخارجى بشكل دائم.
 - فى المجال الثالث (السياسة) طلبوا الديمقراطية، إلا أن ذلك انتهى بهم إلى نظم حكم استبدادية رثة تتراوح بين حكومات أتوقراطية ودكتاتوريات رجعية لم تكتسب من أساليب الحداثة إلا طرق كبت الجماهير وقمع إرادتها.
- وفى الختام، توصل فى تحليله إلى أنه أمام الشعوب العربية طريقان:
- الأول:** هو أن يستسلموا لليأس ويستمروا فى خيار الانتحار الجماعى، فى إطار النظم الشمولية والأيدىولوجيات الرجعية.
- والثانى:** هو أن ينشدوا الحرية، وأن يجعلوا بلادهم مرة أخرى، كما كانت فى الماضى، مركزا رئيسيا للحضارة الإنسانية والتقدم.
- لذا وجب عليهم أن يختاروا الآن ؟!

* * *

خامسا: الحرية هى بداية التاريخ

إن طغيان السلطة المطلقة فى الدول العربية والإسلامية، ليس خافيا على الناس فى الداخل، كما أنه ليس خافيا على الناس فى الخارج. فها هو ذا السيناتور الديمقراطى الأمريكى جوزيف ليبرمان^(٨٤)، بعد زيارته منطقة آسيا الوسطى فى يناير ٢٠٠٢، يدلى بشهادة فى محاضرة ألقاها فى جامعة جورج تاون بواشنطن، أشار فيها إلى أن القوى المتعصبة تسعى إلى بناء ستار حديدى أيدىولوجى يفصل العالم الإسلامى عن بقية الكوكب، وأن هذا الجدار قيد التشييد بمساعدة «حجارة مصنوعة من الفقر والطفيلان، ومدعومة بهاون الحقد والعنف». وأضاف: «أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تبذل جهدا أكبر من أجل الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير فى الدول الإسلامية.. وأن يكون تقديم المساعدات لهذه الدول مشروطا بمدى التزامها بقيم الحرية

والديمقراطية وحقوق الإنسان، واستقلالية وسائل الإعلام، بحيث يسيطر عليها المواطنون وليس الحكومات..

ولأن مآزق السلطة المطلقة له جذور تاريخية فى بلاد العرب والمسلمين، فإن شيخنا المقرئى (١٣٦٤-١٤٤٢) كان قد أرجع: «أصل الفساد إلى أسلوب ولاية الخطط السلطانية، والمناصب العامة الجليلة كالوزراء والقضاة ونيابة الأقاليم وولاية الحسبة، الأمر الذى جعل ولايتها لكل من هو جاهل ومفسد وطاغ وباغ»، كما أرجعها أيضا إلى «سوء تدبير الزعماء والحكام وغفلتهم عن النظر فى مصالح البلاد والعباد». وفى شهادته على هؤلاء يقول أبو المحاسن بن تفربرى^(٨٥) (١٤٥٩): «وصار لا يترقى فى هذه الدولة، إلا من يبذل المال ولو كان من السوق وأوباش الناس».

وهكذا..

فبمرور الأيام، يتسع محيط الإفساد والمفسدين، وتجذب دوامة السلطة إلى دائرتها أعدادا متزايدة من المثقفين والصفوة المتعلمين، الذين ينشغلون فيما ليس منه طائل، ويهتمون بما لا يرجى منه فائدة. وبذلك تفقد الأمة خيرة أبنائها، وبدلا من أن يكونوا عوناً للوطن، يصيرون وبالا عليه.

وكما أن الأسد والثعلب، فى حكايات كليلة ودمنة، قد فهم كل منهما نفسية الآخر وقيم قدراته، وتعايش مع مخاطره، كذلك هو الحال بيننا وبين حكامنا: فهم يعرفوننا ونحن.. نعرفهم..!

● هم يتظاهرون أن حكمهم لنا تكليف لا تشریف..

● ونحن نتظاهر بما يوحى أننا نصدقهم..

فنحن، وهم، نحرك الستنا بما ليس فى قلوبنا. وكل منا يسعى إلى خداع الآخر. غير أنهم يخدعوننا من قوة، ونحن نخدعهم عن ضعف. فعلاقتنا بهم علاقة إزعان وتبعية لا علاقة مساواة وندية.

ولذا، فهم لن يمنحونا حريتنا الطبيعية (أبدا) على طبق من الذهب ولا من الفضة: «إذ أن الحق المجرد للأشياء فى الشرق - كما يرى الفيلسوف الأيرلندى آدموند بيرك (١٧٢٠-١٧٩٧) - أمر نادر الوجود: كل شئ، ينال غصبا واقتدارا».

ومن قديم الزمان، كان حكيم اليونان أرسطو^(٨٦) قد نبهنا إلى أن الحرية لا توهب وإنما تفتصب، وردد على مسامعنا ما دار بين الأرنب والأسد من حوار فى أسطورة «أنتستينس». فعندما بدأ الأرنب الخطابة فى مجلس الوحوش مطالباً بالمساواة بين الجميع، نهره الأسد وعابره وسأله مؤنباً ومستنكراً وزاجراً «أين أظافرك؟!».

فعالم الأقوياء -إذن- لا مكان فيه أبداً للضعفاء. فالقوة - كما يرى جان جاك روسو^(٨٨) - قبل الأخلاق، هى التى تصنع الحق.

ولذا..

فحكمانا يبتغون ولائنا لا محبتنا !.

- فهم.. يعرفون (أننا نعرف) أنهم يكسبون ولائنا بالقهر.

- ونحن نعرف (أنهم يعرفون) أننا نكرهم.

فنحن.. وهم.. نتبادل الكراهية، علنا فى بعض الأحيان، وسراً فى معظم الأحيان.

فالمحبة - بين الناس - لا تقوم إلا على أساس من الندية والتكافؤ والاحترام والعدل. أما من يحب جلاده، وينحنى لمغتصبه، فهو حتماً إنسان مريض المشاعر تخاصمه الكرامة ويتبرأ منه الشرف.

فنحن.. وهم.. فى موقف أشبه بموقف قريش وبنى أمية. الذى كشف عنه الخليفة الأموى عبد الملك بن مروان، دون مواربة أو تقية، فى خطبة له من أعلى منبر الرسول محذراً رعاياه «... يا معشر قريش... إنكم لا تحبوننا أبداً وأنتم تذكرون يوم الحرية... ونحن لا نحكم أبداً ونحن نذكر مقتل عثمان، فمحبتكم ليست مطلبى؛ ما دامت الجامعة (القيود) عندى والسيوف فى يدي».

وما سار عليه عبد الملك بن مروان فى حكم الرعية، ترجمة ماكيا فيلى فيما بعد إلى قاعدة راسخة للحكم تبناها الطغاة، واهتدوا بهديها وساروا على دربها: «إذا كان لابد للحاكم أن يختار بين أن يخافه الشعب دون أن يحبه.. وبين أن يحبه الشعب دون أن يخافه... وجب عليه أن يضحي بالحب» .. «فخير لك أن تكون مرهوباً.. من أن تكون محبوباً». إنما يأسى على الحب النساء.

ولذا..

فنحن.. وحكامنا.. فى نزاع دائم. فنحن وهم نتبادل الكراهية. غير أنهم يعرفون أن كراهيتنا لهم ليست أكثر من مشاعر سلبية.. عاجزة عن الفعل.. فهى مثل كراهية العبد المكبل بالأغلال لسيد.. ينحنى له اليوم احتراما ومذلة.. ولكن يضممر له الشر فى نفسه..!!

- فحكامنا يبتغون الولاء منا.. وقد نالوه.

- ونحن.. ننشد العدل منهم.. ولم نبلغه.

وعند الله.. ليس من ينشد العدل فيخطئه، كمن يطلب الباطل فيصيبه !.

* * *

وهؤلاء - فى سطوتهم - لن يكفوا عن إيذائنا وافتراسنا. إلا إذا خبروا عن يقين أن الحياة عندنا صارت تتساوى مع الموت فى سبيل كسب التقدير ونيل الاعتراف بأدميتنا. فالاستعداد للموت فى سبيل الحرية.. هو ما يميز الأسياد عن العبيد.
فالفرق بين السيد والعبد:

● هو أن الأول (السيد) على استعداد للموت فى سبيل أن يعيش سيذا.

● أما الثانى (العبد) فيستسلم لرقه مقابل البقاء حيا.

فالأول يطلب الشهادة.. والثانى يحرص على الحياة، فمنذ القدم قد «أذل الحرص أعناق الرجال» المتنبى

ويرى هيجل، وهوبز^(٨٨) أيضا، أن كبرياء الإنسان أو رغبته فى نيل الاعتراف والتقدير هى التى تدفعه إلى المخاطرة بحياته من أجل المنزلة، وأن خوف الآخرين من أن يقتلوا فى صراع عنيف هو ما يدفعهم إلى الإحجام عن المخاطرة، وقبول حياة العبودية مقابل حياة الأمن والسلام والاستسلام.

وعلى سبيل الاستتكار.. ما معنى أن رجلا بمفرده يحكم شعبا بأكمله دون إرادته!!!.

ولا يوجد جواب مقنع على ذلك إلا إذا كانت علاقته بهم هى علاقة السيد بالعبيد..
لأن الأحرار وحدهم هم الذين يموتون فى سبيل التقدير ونيل الاعتراف بأدميتهم.. أى
الاعتراف بذاتهم الإنسانية.

وهذه الإجابة تستند إلى ما يراه هيجل، بأن استعداد المرء للمخاطرة بالحياة فى
معركة من أجل المنزلة؛ هى الصفة التى تجعل الإنسان إنسانا، وهو أساس الحرية
البشرية.

فالحرية - عند هيجل - لا تتحقق إلا حين يكون بوسع الإنسان أن يتجاوز وجوده
الطبيعى والحيوانى، وأن يخلق لنفسه ذاتا جديدة. وأن نقطة البداية فى هذا المسار -
نحو خلق الذات - هى خوض صراع حتى الموت من أجل المنزللة الخالصة. ويضيف،
بأن علاقة السيد بالعبيد نشأت تاريخيا خلال معارك دامية قرر فيها أحد المتحاربين
الإذعان للمحارب الآخر خوفا على حياته.. فأذعن للعبودية أما الآخر فنال السيادة.

فليس من سبيل أمام المهزوم - فى معارك الحياة أو الموت - إلا أن يقتل بيد غريمه
أو يسترق. وقد جبل الناس على تفضيل الحياة فى رق عن الموت بشرف. وتلك سنة من
سنن الحياة فى الكون.

فالأشراف - عادة - يبنون التاريخ.. والجبناء يسكنون فيه.

فلو كان الناس جميعا أشرافا لقتل كل منهم الآخر وفنيت الحياة، أو تراضوا على
اعتراف كل منهم بحق الآخر فى الحرية والإخاء والمساواة، وعمروا الدنيا.

فالبلاذ المعمورة، والأمم المتحضرة فى عصرنا، وفى كل عصر سابق لنا، تراضى
أهلها فيما بينهم على الاعتراف المتبادل بالقدر والمنزلة. أما الأمم المتخلفة - فى
عصرنا- المقهورة من حكامها، المهزومة أمام أعدائها، المستسلمة لغزاتها، فقد أذعنت
شعوبها لاسترقاق الأقلية، رقا مستورا فى بعض الأحيان، ورقا عاريا فى معظم
الأحيان، فأحاط بهم العار من كل مكان.

ويذهب هوبز إلى أن هيمنة السيد على العبيد هى جوهر الاستبداد. وهى حالة لا
ينتقل فيها الإنسان من المرحلة البدائية. تلك المرحلة التى كان فيها العبيد يخدمون
السادة تحت تهديد استخدام القوة. إذ أن إذعانهم أمام خطر الموت لا يهيئ لهم فرصة
تجاوز طبيعتهم الحيوانية، فيظلون أقل حرية من سيدهم (أو حاكمهم) فالواقع أن
الحفاظ على الذات صفة لا يشترك فيها البشر وحدهم بل والحيوانات الدنيا أيضا.

ومثل هذه العلاقة، التي يستأسد فيها الحاكم على رعيته، يبررها الكاتب الإنجليزي الرجعى توماس كارليل^(١٠) فى كتابه «الأبطال والبطولة فى التاريخ» ١٨٤٦ قائلا: «إن تاريخ المجتمع ليس أكثر من تحقيق أفكار الأشخاص العظام» إذ أن الإنسان العظيم - (السيد) حسب كارليل - هو المعبر عن العناية الإلهية، أما الآخرون (العبيد) فهم فى حكم الأموات، إنهم «جمهور» عليه أن يتبع خطى الأبطال بعيون مغمضة. والمجتمع ينبغى أن يبنى على أساس احترام الأبطال باعتبارهم من ذوى الإلهام الإلهى. وينكر «كارليل» الديمقراطية، ويتصورها شيئا غير طبيعى، ومناقضا لقوانين الطبيعة والتاريخ «الخالدة»، يتصورها مرضا يصيب المجتمع، وينتهى به إلى الانهيار. ويضيف قائلا، بأن العالم رفع درجات فوق بعضه، تتبوا ذروته الملوك، ولا يكشف عن أسرارهِ إلا للمختارين من أبنائه. وينبغى البحث فى صفوف «المتعلمين» عن ذوى الإلهام الإلهى من «الحكماء» و«النبلاء».

ومن بعد كارليل ظهر ولتر هاريمان الأيديولوجى البرجوازى، ليروج فى كتابه «أوهام الجماهير» لنظرية أن القادة الموهوبين (أبطال) أما الجماهير فهم (قطيع). فهو يرى أن الفوهرر الناجح، ليس هو فى الغالب الأعم أكثر الناس ذكاء، بل هو ذلك الإنسان القادر بجاذبيته وقوته الطاغية على تخدير الجماهير. ويؤكد علاوة على ذلك، فى تبريره نظرية الزعامة الفوهريرية هذه أن غالبية الناس متميزة فى الكسل والفكر، ولا تستطيع تقدير آراء وأفعال الفوهرر، تقديرا نقديا، فتسير وراءه سيرا أعمى، وهذا الأمر يصوره على أنه «قانون التاريخ الخالد» الناجم عن «طبيعة» الإنسان. ويرى أن التكيف مع الأوضاع القائمة، والخضوع لما هو أقوى، مستقران فى أعماق طبيعة الإنسان، وهو أمر يعبر عن حرص الإنسان على البقاء. وعلاوة على ذلك، يتوصل هاريمان فى تحليله إلى الفكرة القائلة بأنه ليس كل رقيق يبتهج لتحرره، وأن الأرقاء المنحدرين لم يعرفوا، أحيانا، ماذا يصنعون بحريتهم، وأن جماهير الشغيلة بحاجة إلى قيادة «ملاك» الرقيق وأصحاب الأقنان، والرأسماليين.

وتلك كانت - وما زالت - طبيعة العلاقة بين الطغاة المستبدين والشعوب المستعبدة. عبودية.. ولكن.. بشعارات عصرية. وبغية تحقيق مآربهم يلجأ الطغاة دائما، إلى وسيلتين أساسيتين: إلى الإكراه والخداع، إلى الضغط المباشر والإفساد الروحى.

وتلك الفلسفات الفاشية، كانت قد استفزت مروءة النبيل الروسى، الثورى، المادى، البارز «راديشيف» فى كتابه «رحلة من بطرسبورغ إلى موسكو»، حين تحدث ضد

الحكم المطلق وضد نظام القنانة فتمنى الثورة عليه قائلا: «اه لو أن العبيد المكبلين بقيودهم الثقيلة، قاموا فى ثورة غضب يانس بتحطيم رؤوسنا بالحديد الذى يكبل حريتهم، رؤوس أسيادهم الذين لا شفقة فيهم، وصبغوا حقولهم بدمائنا ! فماذا تخسر الدولة؟ سينهض بعد حين من بينهم رجال عظام للدفاع عن المسحوقين، رجال لا يظنون عن نفوسهم ظنوننا نحن، ولا يؤمنون بحقهم فى اضطهاد الآخرين وليس هذا حلما، فنظرى يخترق حجب الزمن الكثيفة التى تخفى المستقبل عن عيوننا، وإنى لأرى ما سيجرى خلال مائة عام».

وقد تحققت نبوءة راديشيف عندما اشتعلت الثورة الروسية فى أكتوبر ١٩١٧ لتحرر الإنسان من عبودية الإقطاع، ولكنه وقع بعد ذلك -والأسف - عبدا للدولة الشيوعية. فتاريخ الإنسان منذ نشأته على الأرض يتواصل فى مراحل متميزة من العبودية.. تجلت فى استرقاق القوى للضعيف، والسيد للعبيد، والإقطاعى للأقنان، والرأسمالى للشغيلة، والدولة للجميع.

ومن بعد راديشيف عمل كل من هيجل وماركس على صياغة نظرية حول الحركة الحتمية للتاريخ نحو الحرية والإخاء والمساواة غير أنهما اختلفا حول طبيعة المحرك الأول للتاريخ:

- إذ يرى هيجل، أن: «الرغبة فى التقدير ونيل الاعتراف هى المحرك الأول للتاريخ».
- بينما يرى ماركس، أن: «الصراع بين الطبقات.. لحل التناقضات التى تنشأ فيها.. هو المحرك الأول للتاريخ».

فالأول (هيجل)، يرى أن الليبرالية هى غاية التاريخ. بينما الثانى (ماركس) يرى أن الاشتراكية هى مستقبه وعلته النهائية. وكلا الرؤيتين تمثل يوتوبيا بعيدة المنال.

وسواء اتفقنا، أو اختلفنا مع أى من الرؤيتين، أو حاولنا التوفيق بينهما، فإن الحياة فى صيرورتها، تظل سجالا بين الناس، وعجلة التاريخ فى دورانها ستظل تسجل أحداث حياتهم، إلى أن يحقق النضال الإنسانى غايته، ويصل المجتمع البشرى إلى «يوتوبيا» الاعتراف المتبادل والمساواة الكاملة بين أفرادها، ويصنع الإنسان العادى جنته على الأرض ويتوج خاتما للبشر .. آنذا .. يصل التاريخ إلى نهايته عندما لا يجد من الأحداث ما يستحق أن يسجله.

وهنا.. ينبهنا فرنسيس فوكوياما الكاتب الأمريكى المعاصر، فى كتابه «نهاية التاريخ» إلى أن الحاكم فى النظم الديمقراطية يختلف عن نظيره فى النظم الشمولية، فمع أن الأول سلطته على شعب أضعف، وأن الثانى سلطته على شعبه أقوى، إلا أن قيمة الحاكم فى النظم الديمقراطية أعلى من قيمة الحاكم فى النظم الشمولية:

● **فالأول**، ينال التقدير والاعتراف من أسياذ مثله.

● **أما الثانى**، فيغتصب التقدير والاعتراف من عبيد دونه.

وهذا الأخير (الطاغية)، فى رأى توماس هوبز، كما جاء فى كتابه «الوحش البحرى المخيف» من الطبيعى أن يحاول بقدر ما تواتيه الجراة، أن ينتزع أكبر قدر من التقدير ممن ناصبوه الاحتقار، عن طريق إيدائهم، ومن الآخرين أيضا بجعلهم عبدة لهم. ولذا، فمن الأسلم فى السياسة - كما يرى ماكيافيللى - أن يُنظر إلى الحاكم بعين الرهبة لا الحب.

ومن البديهى، أن الحاكم الذى ينال التقدير والاعتراف والحب من مواطنين أحرار، أرفع منزلة وأعلى مقاما - عند الله - من ذلك الذى ينالها بالرهبة من رعايا أرقاء:

● **فالأول**، يعيش أسدا بين أسود وسيدا بين أسياذ.

● **أما الثانى**، فيظل راعيا للخراف.

الأول .. تحرسه الملائكة، والثانى .. تطارده الأشباح.

فالديموقراطية، إذن، هى الحل!!

* * *

الطريق الثالث، إذن، هو طريق البشرية نحو الديمقراطية الاجتماعية، بهدف تحقيق الرفاهية الإنسانية، ووسيلته لذلك إتاحة المزيد من الممارسة الديمقراطية والمزيد من المساواة الاجتماعية.

وهو سياسة اجتماعية من إبداع المجتمعات الرأسمالية الغربية دعا إليه المفكرون التقدميون وتبناه السياسيون من أحزاب اليسار والوسط. وهو فى جوهره، ينشد توفير الرعاية الاجتماعية وتحقيق الأمان الاقتصادى للفقراء والمهمشين والمتعطلين عن العمل وإشراكهم فى الحياة السياسية وإدماجهم فى الحياة الاجتماعية.

فالتطريق الثالث، ضرورة من ضرورات تحقيق السلام الاجتماعى، كما أنه ضرورة من ضرورات تحقيق الكفاءة الاقتصادية. فتركز الثروة لدى الأقلية المريضة بالتخمة، وتوزع الفقر بين الأغلبية المريضة بالهزال المحرومة من ضرورات الحياة، لا يسبب اضطرابات سياسية واجتماعية فحسب ولكنه يوقف عجلة النشاط الاقتصادى أيضا، لان المنتجات، فى مثل هذه الحالة، تهلك ولا تباع عندما تحجز فى المخازن وتحجب عن جمهور المستهلكين المحرومين من القدرة على الشراء والدفع.

وحل هذه الإشكالية، من وجهة نظر الطريق الثالث، يكون عن طريق تدخل الدولة لإنشاء مشروعات تستوعب المتعطلين عن العمل وتوزيع تحويلات نقدية على الفقراء المهمشين اجتماعيا لزيادة القوة الشرائية وتنشيط الطلب وتسيير عجلة النشاط الاقتصادى.

وسياسات الطريق الثالث - على هذا النحو - ليست محل اتفاق بين المفكرين والساسة الغربيين؛ فالليبراليون يرفضونها، والتقدميون ينادون بها ويطبقونها.

أى أن المعضلة الأساسية التى يدور حولها الحوار ويتمحور حولها الفكر الاقتصادى، والممارسة السياسية فى الغرب المتقدم، تنحصر فى كيفية توزيع الدخل وتحقيق الأمان باعتباره إحدى الحلقات الرئيسة فى دائرة العلاقات الاجتماعية وضرورة من ضرورات الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى والسياسى.

لكن ألية النمو، فى النظام الرأسمالى المتطور، تتبع قاعدة تحقيق الكفاءة الاقتصادية وليس تحقيق العدالة الاجتماعية.

● ومعيار الكفاءة الاقتصادية.. يتطلب توجيه الموارد إلى أكثر الأنشطة ربحية وتوزيع الدخل على الموارد الأكثر إنتاجية.

● أما معيار العدالة الاجتماعية.. فيأخذ بحق المواطنة، أى حق كل مواطن فى الثروة باعتباره شاهدا عليها وحارسا لها.

وهو حق أقرته الشرائع السماوية، وقبله الاشتراكيون، ورفضه الليبراليون. فالليبرالية، ترى أن الدخل يجب أن يوزع على الموارد المشتركة فى توليده فقط، أما الموارد المعطلة فلا نصيب لها سواء كان عطلها إجباريا أو اختياريا بما فى ذلك الموارد البشرية.

وفى ضوء هذه الرؤية، جاءت سياسة الطريق الثالث لحل هذه الإشكالية عن طريق التوفيق بين متطلبات تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وضرورات تحقيق العدالة الاجتماعية، حتى يحل السلام وبعم الرخاء ويسود الإخاء بين الجميع باعتبارهم شركاء فى وطن واحد. وهو ما يمكن تحقيقه إذا ما تم تحويل جزء يسير من فائض دخل الأثرياء الذين لا قلب لهم، لإشباع حاجة الفقراء الذين لا عائل لهم. وبذلك يتم تنشيط الطلب الفعال ولا تكف عجلة الإنتاج عن الدوران والعمل.

وسياسة الطريق الثالث، على هذا النحو، تعتبر سياسة ملائمة تماماً لحل التناقضات الاجتماعية القائمة فى البلدان الرأسمالية الصناعية وذلك للاعتبارات التالية:

أولاً: لأن قاعدتها الإنتاجية، بأساسها المادى والبشرى قد حققت أعلى مستويات الكفاءة بفضل توظيف منتجات العلم والتكنولوجيا.

ثانياً: لأن العلاقات الاجتماعية الرأسمالية، المستندة إلى حق الملكية الفردية وحرية المشروع الخاص وديناميكية قوى السوق، اكتسبت المشروعية القانونية والرضى الاجتماعى.

ثالثاً: لأن النظام السياسى الديمقراطى بها اكتسب مصداقية كاملة فى الفكر والممارسة وأتاح المشاركة السياسية للجميع وحقق توازناً مستقراً بين السلطات والقوى الاجتماعية.

والخلاصة... أنه يمكن تشبيه القضية الأساسية لأسلوب الإنتاج الرأسمالى، بقضية من يملك ماكينة إنتاج عملاقة جديدة ولا معة وغزيرة الإنتاج ولا ينقصها فقط سوى تليين تروسها كى لا يتسبب جفافها فى احتكاك أجزائها بعضها بالآخر فتحترق أو تتآكل وتتعطل عن العمل.

وبموجب هذا التشبيه، يصبح الطريق الثالث هو السياسة التى تتبعها الرأسمالية لتزييت تروس ماكينة الإنتاج وترطيب العلاقات الاجتماعية بين الملاك وعامة الشعب فهى قارب نجاه الرأسمالية من طوفان الاشتراكية.

هذا هو الحال فى البلدان الرأسمالية المتقدمة.

أما فى البلدان العربية، فإن الأوضاع هنا مختلفة كلياً فالأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بليت وعفا عليها الزمن:

● **أولاً:** لأن القاعدة الإنتاجية، بشقيها المادى والبشرى، متخلفة إلى حد كبير وتتسم بالجمود الشديد. أى أن ماكينة الإنتاج، إما أنها غير موجودة أصلاً، أو أنها إن وجدت تكون بالية ومتهاكة وتنتمى إلى عصر ما قبل الصناعة. ومن ثم فإن سياسات الطريق الثالث، التى تتبعها الرأسمالية الرشيدة فى البلاد الصناعية المتقدمة، لا تفيد فى حل مشكلة التنمية فى البلاد العربية المتخلفة، لأن ماكينة الإنتاج بها ليست فى حاجة إلى تزيت وتليين التروس فقط ولكنها فى حاجة إلى إحلال وتجديد شامل.

● **ثانياً:** لأن العلاقات الاجتماعية، فى البلدان العربية، تتسم بالتشوه إلى حد كبير. فالنشاط الاقتصادى مصدره فى الأساس دخول ريعية. لأن معظم الدخول فى تلك البلدان تتوالد فى الغالب من موارد طبيعية: سواء كانت منجمية مثل بترول الجزائر وليبيا ودول الخليج، أو زراعية مثل مياه النيل ودجلة والفرات، أو سياحية مثل أطلال الآثار الفرعونية، أو جغرافية مثل الموقع المتميز لقناة السويس.

وهذه الدخول الريعية، التى مصدرها الأساسى موارد طبيعية، تحدث أثرها فى النشاط الاقتصادى بما تولده من موجات دخلية فى صورة عمالة أو سياحة أو تجارة فى السلع والخدمات أو أنشطة مالية وبنكية تلبي حاجات المستهلكين النهائية وما يترتب على كل ذلك من زرع علاقات اجتماعية وقيم استهلاكية رأسمالية فى بيئة متخلفة اقتصادياً واجتماعياً. ومن البديهي، فى مثل هذه الظروف، أن تتركز الثروة وتتراكم الأرباح لدى الأسر الحاكمة والطبقات الطفيلية والفئات الاجتماعية الملتفة حولها والمساندة لها التى تمتلك أو تشرف على الموارد الطبيعية وتسيطر على مفاتيح الاقتصاد.

ومن الطبيعى أيضاً، أن جزءاً يسيراً مما يفيض عن حاجة هؤلاء تتطاير قطراته ويتساقط رذاذه متدرجاً على هرم السكان، ويتناثر فى صورة فتات عند القاعدة حيث توجد الطبقة العاملة والقوى الشعبية العريضة والجماعات السكانية الضعيفة والمهمشة اجتماعياً.

وهو ما جرى التنظير له فيما يسمى بنظرية التساقط تلك النظرية التى تعنى بالنمو ولا تأبه بالتوزيع، والتى أولاهما الاقتصادى الأمريكى سيمون كورزىنيكس اهتماماً خاصاً.

ذلك هو حال العلاقات الاجتماعية فى الدول العربية. اختلال فاضح واستغلال مشين.

● ثالثاً: لأن تلك العلاقات الاجتماعية المختلة قد صارت قيда على نمو القاعدة الإنتاجية المتخلفة. وهاتان الظاهرتان، الاختلال والتخلف، ظلتا على حالهما تغذى كل منهما الأخرى فى حماية نظم حكم استبدادية عفا عليها الدهر وتجاوزها الزمن حتى صارت تعرض على طلاب المدارس والجامعات فى العالم كحفريات أثرية ونماذج متحفية وصور حسية لنظم الحكم العائلية والعشائرية التى كانت تسود أوروبا فى العصور الوسطى فهى نماذج حية للسلطة المطلقة.

وعن قضية التوفيق بين التوازنات الاقتصادية والتوازنات الاجتماعية، ينبه الدكتور محمود عبد الفضيل^(٩٠) إلى أن شيوع الاختلالات الاجتماعية وتفاقمها يزيد من تفاقم الاختلالات الاقتصادية، إذ أن تفاقم الاختلال بين الدخل والأثمان يؤدى بدوره إلى تراجع الكفاءة الاقتصادية، ويسبب انهيار أخلاقيات العمل، وهبوط روح الانضباط، وتدنى الإنتاجية وهو ما يولد الضغوط التضخمية ويغذيها ويضعف القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية. كما أن انتشار البطالة يؤدى بدوره إلى انتشار الجريمة الاقتصادية بمالها من آثار سلبية على مجمل الأداء الاقتصادى.

إذ أن انتشار الفساد وشيوع التسبب يؤديان إلى خلق المناخ المؤسسى الذى يفسد بشدة الكفاءة الاقتصادية على مستوى الوحدات الإنتاجية والخدمية وهو ما يستدعى رفع الكفاءة الاجتماعية، ورفع الكفاءة المؤسسية كمدخل لرفع الكفاءة الاقتصادية أيضا وهو ما نبه إليه أيضا الكاتب الأمريكى هلبرونر عندما أفاد بأن إهدار اعتبارات الكفاءة الاجتماعية يؤدى حتما إلى سوء أداء النظام الاقتصادى والاجتماعى فى مجمله. وهذه القضايا فى مجملها تجد حلها الأمثل فى اتباع سياسات الطريق الثالث.

* * *

ولأن الطبيعة الإنسانية خاصة مشتركة بين جميع الشعوب والأمم، لذا فإن المقارنة بين المجتمعين، الغربى المتقدم والعربى المتخلف، مفيدة للغاية وضرورية إلى حد كبير. فالخبرة الإنسانية إرث مشاع بين البشر:

- فالمجتمع الغربى: تختزل قضيته فى النهاية فى اختلال توزيع الدخل.
 - أما المجتمع العربى: فتختزل قضيته فى النهاية فى اختلال توزيع السلطة.
- واختلال توزيع السلطة، يفرز بدوره اختلال توزيع الدخل، ويقف عقبة كؤودا أمام تطور العلاقات الاجتماعية، ويعرقل نمو القوى الإنتاجية.
- ولذا.. فإن الناس فى المجتمع الغربى ينشدون المساواة.. أما الناس فى المجتمع العربى فينشدون الحرية.. فالحرية.. والإخاء.. والمساواة هى مبادئ الطريق الثالث.
- والطريق الثالث يتبع من السياسات ما يحقق الغايتين (الحرية والمساواة) فى أن واحد:
- فالحرية هى بداية التاريخ.
 - والمساواة هى غايته المنشودة وعلته النهائية.
- ومن ثم، فإن الطريق الثالث يطرح سياسات تختلف فى المجتمع الغربى المتقدم عن المجتمع العربى المتخلف:
- فالمجتمع الغربى.. يثق بالدولة ويعطيها حق التدخل لتحقيق المزيد من العدالة بين الفئات والقوى الاجتماعية. وذلك لأن النظام السياسى هناك متفق عليه من الكافة. فبين الحاكم والمحكوم عقد اجتماعى متفق عليه بالتراضى بين مواطنين أنداد لا فضل فيه ولا تميز لطرف على آخر.
- وما هو ذا كارل بوبر^(١)، وهو واحد من حكماء الغرب فى شهادته على العصر، يقول: «.. بالرغم من كل شىء، وبالرغم من إخفاقات كثيرة، فإننا، نحن مواطنى الديمقراطية الغربية، نحيا فى نظام اجتماعى أفضل وأكثر عدلا من أى نظام فى التاريخ المسجل».
- وهى الحالة التى يجسدها التعبير الإنجليزى الشائع: لا يوجد ما هو أفضل من هذا.

- أما المجتمع العربى.. فإن الدولة فيه قد فقدت صلاحيتها وأهدرت مصداقيتها منذ زمن طويل. فبين الحاكم والمحكوم عقد إذعان، تفكر الرعية فى نقضه والتمرد عليه فى كل وقت. ذلك، لأن النظام السياسى هنا مختلف عليه من الكافة، والأقلية تريده والأغلبية ترفضه، بل وتعاديه وتتحين الفرص للانقضاض عليه وتسعى إلى تدميره والإطاحة به

كلياً، وإحلال نظام آخر محله أكثر رشداً وديمقراطية. نظام يحلمون به ولكنهم لم يلمسوه مطلقاً، نظام يحقق لهم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص على الأرض قبل أن تصعد أرواحهم إلى السماء.

وها هو ذا الأمير الحسن بن طلال، ولي عهد الأردن السابق وأحد حكماء العرب في شهادته على العصر، يقول: «إن اقتصاد الفقر، وسياسات الكبت والإذلال والاستبداد، هي المدخل إلى اليأس والتطرف. إذ أنه من غير المتوقع أن ينشأ الفرد في مثل هذه البيئة مؤمناً بأن الإنسان أخو الإنسان، بل قد يراه عدواً له ومسبباً لعذابه. ويجد هؤلاء المعذبون صعوبة في أن يؤمنوا بالمحبة وهم يعاملون بالكراهية، أو يؤمنوا بالرحمة والتواصل وهم يعاملون بقسوة لا تليق بالبشر».

وهي الحالة التي يجسدها التعبير الإنجليزي الشائع: لا يوجد ما هو أسوأ من هذا.

* * *

وعليه..

فالطريق الثالث المطبق في بلاد الغرب، يختلف عن الطريق الثالث المنشود في بلاد العرب:

● ففي بلاد الغرب، جاء الطريق الثالث، كسياسة وسط بين الرأسمالية والاشتراكية. سياسة تجمع محاسن كل منهما في سياق واحد. تأخذ من الرأسمالية، سبل تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وهي الشرط الضروري لتحقيق النمو. وتأخذ من الاشتراكية، ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية، وهي الشرط الكافي لتحقيق الاستقرار.

وبكلمة واحدة، فإن الطريق الثالث، هو طريق (تجديد) الديمقراطية الاجتماعية، وإرساء دولة الرفاه التي نجح الغربيون في غرس بذورها وجنى ثمارها والتمتع بمحاسنها في الدنيا وهم أحياء.

● أما في بلاد العرب، حيث المحاسن مفقودة، والمساوئ شائعة، والشر متناصل، فالشعوب تشد أن يكون الطريق الثالث نظاماً جديداً تماماً، يتجاوز التخلف وينفي مساوئ الاستبداد الذي يعانيه الإنسان العربي وينن من وطنه أينما حل أو ارتحل.

فالاستبداد، هو علة النظام العربى ومربط الفرس فيه، لأنه يحبط قوى التغيير عن النمو الذاتى والتطور التلقائى ويشوه مقاصدها، ويفسد غاياتها، ويبدد جهودها، ويضعف رغبة الشعوب فى إصلاح أحوالها، ويشل قدرتها على مقاومة أعدائها.

فالإنسان - فى ظل الاستبداد- يفقد احترامه لنفسه ويضعف انتماؤه لوطنه عندما يفقد حريته فى التعبير وتشل إرادته فى التغيير.

* * *

من المعروف، أن العوامل الخارجية تلعب دورا مساعدا فى إنضاج العوامل الداخلية التى تحكم حركة الظواهر.

● فضرورات الإصلاح فى النظام الغربى المتقدم، وتبنيه سياسات الطريق الثالث، جاءت لتلبية احتياجات حياتية وضرورات اجتماعية، عبر عنها المفكرون وتبناها السياسيون، ودافع عنها القادة والثوار فى الاتحادات المهنية والنقابات العمالية، والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى قوية التأثير.

وإلى جانب العوامل الداخلية، فإن العوامل الخارجية قد عجلت بهذا الإصلاح أيضا وساعدت على إنضاجه، وفى مقدمتها كان توسع الاتحاد السوفيتى، وانتشار الفكر الماركسى وتنامى دور الأحزاب الاشتراكية والثورات الشيوعية فى العالم وسعيها لتدمير النظام الرأسمالى برمته، خاصة، بعد الحرب العالمية الثانية.

● وكذلك هو الحال فى النظام العربى المتخلف، فإن الحاجة إلى التغيير الثورى الشامل المنشود فى الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية أصبحت ضرورة حتمية لتلبية احتياجات القوى الشعبية التى زاد عددها وتنامى وعيها. وبوجه خاص، فإن هذا التغيير المنشود صار ضرورة لتعبئة إمكانات وموارد العرب فى معركة صراع الوجود مع إسرائيل، وإحراز النصر عليها فى مباراة التحدى الحضارى معها.

كذلك، فإن رياح العولة التى أصبحت تهب على المنطقة العربية من كل حذب وصوب، بما تحمله من معارف ومعلومات وقيم تمجد حرية الإنسان، وتعالى من شأن الديمقراطية وتعتمدها نهاية التاريخ، وتبشر بانتصار قيمها فى كل مكان... تمثل عاملا خارجيا وعنصرا مساعدا لقوى التغيير من أجل اتباع الديمقراطية سلوكا ومنهجيا واعتمادها طريقا للحياة فى بلاد العرب.

ومن أهم الدلائل على ذلك، أن الغرب بقيادة الولايات المتحدة، قد غير سياسته إزاء دعم نظم الحكم غير الديمقراطية في العالم العربي، خاصة، بعد تنامي روح العداء للثقافة الغربية، بقيادة الإسلام السياسى، ذلك العداء الذى تجلى فى قيام فذائيين من هؤلاء بعملية استشهادية - غير مسبقة فى التاريخ - دمروا فيها برج التجارة العالمى رمز القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، كما دمروا مبنى البنتاجون رمز قوتها العسكرية (فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١).

وفى مجال التفسير، توصل الغرب إلى النظم الاستبدادية الحاكمة فى العالم العربى التى هى صديقة للغرب، بل وتابعة له تكرر الجمود، وتولد العنف وتفرغ التطرف وتشعل نار الإرهاب والثورة بما يوفر البيئة الاجتماعية والثقافية الملئمة لنمو الفكر السلفى المعادى لتيار الحداثة الغربى، لذا وجب تغييرها إلى نظم ديمقراطية على نمط النموذج الغربى.

ومن الدلائل على ذلك، أن ديفيد هوروينز^(٩٢) - رئيس مركز أبحاث الثقافة الأمريكية العامة بواشنطن - تسائل عما تريده أمريكا من العالم العربى. وقد أجاب عن هذا السؤال جيمس وولس - المدير الأسبق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية - فى محاضرة له يوم ١٦ من نوفمبر ٢٠٠٢، بعنوان «الحرب العالمية الرابعة» مستعينا فى إجابته بأفكار البرت كوهين - أستاذ الدراسات الدولية المتقدمة فى جامعة جون هوبكنز - وتوصل فى إجابته إلى الآتى:

● أن أمريكا تخوض الآن الحرب العالمية الرابعة ضد الإرهاب بعد أن خاضت الحرب العالمية الثالثة ضد الشيوعية، والحرب العالمية الثانية ضد النازية والفاشية والعسكرية اليابانية، والحرب العالمية الأولى ضد دول المحور.

● إن أعداء أمريكا فى الحرب العالمية الرابعة يتدرجون فى ثلاث مجموعات:

- مجموعة الإسلام الشيعى وتدر حول إيران..

- ومجموعة البعث (سوريا والعراق)

- ومجموعة الإسلام السنى. ممثلة فى تنظيم القاعدة والمذهب الوهابى.

● أن الولايات المتحدة، مثلما نجحت فى إجبار الألمان واليابانيين والروس فى التحول إلى الديمقراطية، فإنها لابد أن تجبر البلاد الإسلامية والعربية على التحول أيضا إلى الديمقراطية.

وبهذا، كشفت الولايات المتحدة وجهها كدولة برجماتية مصالحها هي مبادئها.

والبرجماتية، هي الفلسفة التي أرسى قواعدها الفلاسفة الأمريكيون شارلز بيرس،
ووليم جيمس، وجون ديوى، وأثرت تأثيراً بالغاً فى السلوك السياسى الأمريكى وجعلته
-كما يقول السيد يس^(٩٣)- يقوم فى كثير من الأحيان على الانتهازية الصريحة وتقلب
المواقف، والتحول من دعم الحلفاء إلى مهاجمتهم باعتبارهم خصوماً للداء.

وتلك الثقافة العملية، الانتهازية، انتشرت فى المجتمع الأمريكى وأصبحت ثقافة
شعبية تأثر بها الفن كما تأثرت بها السياسة أيضاً. وهو ما ترجمته السينما الأمريكية
فى أحد أفلامها الذى عرض فى القاهرة بعنوان «سيف لا يقهر» وجاء فى مقدمته: «..
من قبل حارب ضد ألد أعدائه .. الآن يحارب معهم.. ليدمر نوعاً جديداً من الإرهاب».

فهى - إنن - ثقافة عملية، تؤمن بأنه لا يوجد فى الحياة صداقات دائمة ولا عداوات
دائمة وإنما توجد فقط مصالح دائمة.

فهؤلاء مصالحهم هي أهدافهم.

واتساقاً مع هذه الرؤية، قرر الرئيس الأمريكى بوش (الابن)^(٩٤)، فى تقديمه وثيقة
الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومى الصادرة فى السابع من سبتمبر (عام ٢٠٠٢):
«أن الحرية هي مطلب الكرامة الإنسانية، الذى لا يمكن التفاوض بشأنه، بل هي حق من
حقوق الميلاد بالنسبة لكل شخص، وذلك فى جميع الحضارات. وعبر التاريخ، أهدرت
الحرية بواسطة المخططات الشريرة للحكام الطغاة». ويضيف قائلاً: «المعارك الكبرى
التي دارت فى القرن العشرين بين الحرية والشمولية، انتهت بنصر حاسم لقوى
الحرية، وبرز نموذج واحد مستدام للنجاح القومى وعناصره هي الحرية والديمقراطية
والمشروع الحر». وأعلن: «أنه فى القرن الحادى والعشرين، لن يتاح -إلا- للامم التي
تشارك فى الالتزام بحماية حقوق الإنسان الأساسية، وضمان الحرية السياسية
والاقتصادية أن تطلق إمكانيات شعوبها وتضمن رخاها فى المستقبل».

ويحصر الوسائل التي ستطبقها الولايات المتحدة الأمريكية، لقيادة ما أسماه -
المطامح لتحقيق الكرامة الإنسانية، فى أربعة وسائل، هي:

- رفع الصوت الأمريكى لأدانة كل ما يؤثر فى الكرامة الإنسانية والتصويت فى
المؤسسات الدولية للدفاع عن الحرية.

● جعل الحرية وتنمية المؤسسات الديمقراطية موضوعات أساسية فى العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة والدول الأخرى، مع دفع الدول التى تنكر حقوق الإنسان لتصحيح مسارها.

● اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتدعيم حرية الضمير والدفاع عنها ضد الدول القمعية التى تخالفها.

● استخدام المساعدات للدول الأجنبية لتدعيم الحرية، وتدعيم أولئك الذين يسعون لتحقيقها باستخدام وسائل غير عنيفة.

وتطبيقا لذلك، أوصت لجنة الاعتمادات فى الكونجرس الأمريكى^(٩٥) بتنفيذ برنامج جديد لنشر الديمقراطية تلتزم به الدول فى منطقة الشرق الأوسط، يتضمن تكوين فرقة أمريكية لمراقبة الانتخابات. وإنشاء مكتب حكومى أمريكى دائم لمتابعة ضمان احترام حقوق الإنسان فى كل دولة من دول هذه المنطقة.

ومن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية، وحلفاءها من الدول الديمقراطية، يملكون إمكانات هائلة للتأثير على سياسات باقى دول العالم وتحقيق ما يرغبون فيه من أهداف.

وهذه الاتجاهات مثلت الخطوط العامة لإعلان كولن باول^(٩٦) - وزير الخارجية الأمريكى - الذى أسماه «المبادرة الأمريكية للديمقراطية فى العالم العربى» وضمنه خطابه الذى ألقاه فى مؤسسة التراث بواشنطن فى ديسمبر (٢٠٠٢).

وقال فيه: «قدمت دول الشرق الأوسط على مدى التاريخ مساهمات لا تقدر بثمن للعلوم والفنون. لكن اليوم توجد شعوب كثيرة هناك تفتقر إلى: ذات الحرية السياسية والاقتصادية، وفاعلية المرأة، والتعليم الحديث التى تحتاج إليها لكى تزدهر فى القرن ٢١ .. إن سكان المنطقة يواجهون خيارا أساسيا بين «كسل وجمود» (أو) «نهضة عربية» تبنى مستقبلا زاهرا لجميع العرب».

وكل ذلك ينبئ بأن المنطقة العربية مقبلة على تغييرات جذرية غير مسبوقة فى تاريخها الطويل.

وفى تعليقه على ذلك، قال إبراهيم يزدى^(٩٧) - وزير خارجية إيران الأسبق - «إذا لم نقم نحن بالتغيير الضرورى من داخل النظام، فإن الأعداء سيتدخلون لفرض الحلول على النظام من خارجه».

«ذلك ان الذى لا يستطيع ان يحكم نفسه - فى رأى فيكو (١٦٦٨-١٧٤٤) - يجب ان يحكمه آخر».

ولجسامة المخاطر المنتظرة، ولإصلاح الخلل الذى أصاب النظم السياسية فى المجتمعات العربية، وفتح عليها أبواب مظالم وشور لا آخر لها، ينبهنا الدكتور أحمد كمال أبو المجد، إلى ضرورة الاسترشاد بالخبرة الإنسانية. ويدلنا إلى أن الفكر السياسى الغربى حرص على تنظيم «سلطة الحكم» فى الجماعة تنظيما يحول دون اجتماعها وتركزها فى يد واحدة وحرص على توزيعها بين عدة مواقع يشكل منها قيادا على تصرف الآخر، فينشأ بذلك نظام تدور معه عجلة الحياة على أساس من التوازن والرقابة المتبادلة وهو النظام الذى كان منتسكيو (١٦٨٩-١٧٥٥) قد تبناه فى أواخر القرن الثامن عشر، ودافع عنه فى كتابه الأشهر «روح القوانين» الذى ضمنه حكمته التى شاع تداولها وأصبحت مثالا «السلطة تحدى السلطة».

وقد عنى منتسكيو^(٩٨) بحل مشكلة الرقابة على السلطة، ووضع المبدأ القائل بأن هناك ثلاثة أنواع من السلطة فى الدولة ذات النظام الجيد: التشريعية والتنفيذية والقضائية. «فإذا ما تجمعت السلطة التشريعية مع السلطة التنفيذية فى يد واحدة، أو فى يد هيئة من الموظفين، فلن تكون هناك حرية. كذلك لا يمكن أن تكون هناك أية حرية إذا لم تكن سلطة القضاء منفصلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية».

ومن بعد منتسكيو جاء جان جاك روسو^(٩٩) ليسجل فى العقد الاجتماعى: «أن الأمناء على السلطة التنفيذية ليسوا سادة الشعب ولكنهم خدامه». ويحذر من أن الحكومة قابلة لأن تغتصب السيادة: «وهى إن فعلت ذلك، فعندئذ لا يكون المواطن العادى ملزما من الناحية الأخلاقية بطاعتها». ويضيف قائلا: «إن مبدأ الحياة السياسية هو السلطة ذات السيادة، والسلطة التشريعية هى قلب الدولة، والسلطة التنفيذية دماغها، وإن فال مواطنون جميعا يجب أن يشاركوا فى النشاط التشريعى للدولة. وكلما حسن تكوين الدولة غلبت المسائل العامة على المسائل الخاصة فى أذهان المواطنين». ويحذر من مخاطر ضعف الانتماء للوطن عند أبنائه فى ظل نظام الطغيان: «فما أن يقول أى إنسان عن شئون دولته» ما مدى أهميتها بالنسبة لى؟ «فعلينا أن نعتبر هذه الدولة فى حكم المفقودة».

ومن قبل هؤلاء بأكثر من ألفى عام، كانت الأكله (أثينا) رمز الاعتدال فى مسرحية «أسخيلوس» الأوميندس (١٠٠٠) تحضنا على حماية الديمقراطية، قائلة «... على المواطنين الا يتهاونوا فى الدفاع عن قوانينهم، إذ لو اتسخت يناييعهم بالطين فلن يستطع أحد أن يرتوى بالماء القراح (.....) وإنى لأنصح مواطنى أن يتمسكوا بالاعتدال فلا ينساقوا وراء حكم الطغيان ولا حكم الفوضى».

وعليه..

فإن حل قضية التخلف العربى، لا يمكن اختزاله إلى عملية تزييت تروس ماكينة الإنتاج، وترطيب العلاقات الاجتماعية، كما هو الحال فى البلاد الغربية المتقدمة:

- فآلية التغيير فى الحالة الأولى تنمى التخلف.
- وآلية التغيير فى الحالة الثانية تحقق التقدم.

ولذا، فإن قضية التنمية والتحديث، فى البلدان العربية، أصبحت فى حاجة إلى ماكينة إنتاج جديدة فى مجتمع جديد ودولة جديدة من كل الوجوه.

ذلك أن الدولة مثلها مثل الجسد الإنسانى، تحتاج لكى تنمو أن تتخلص من الخلايا البالية والقشرة التالفة. لذا، فإن آلية النمو والتغيير والتطوير تتطلب حتما تخلص الجسد العربى من هذه النظم العتيقة التى تعوق نموه وتجهض نهضته.

فالجسم الحى يجدد خلاياه باستمرار، أما الأموات فإن خلاياهم تتحلل ولا تتجدد مطلقاً.

أى أن الطريق الثالث، إذن، هو طريق الثورة والتغيير الشامل. لكن كلمة الثورة، صارت عند الحكام نذير شؤم وغم فمثلها عندهم كمثل الغراب الأعور ونعيق البوم. إذ تحمل إليهم نذيراً بزوال ملكهم وتبديد مجدهم.

وحيال نذير الثورة، تتميز النظم الشمولية إلى صنفين، صنف رشيد عاقل، وهى حالة نادرة. وصنف عنيد باغ وهى الحالة الشائعة:

- والصنف الأول من الحكام، تتجاذبه غريزتان متضادتان، هما غريزة حب السلطة، وغريزة حب الوطن. وهو يوازن بينهما فى نفسه، عندما يوسع دائرة الديمقراطية

تدرجيا أمانا لذاته واستجابة لتطلعات شعبه وتلبية لطموحات أمته. فهو ممن هداه الله: «يؤتى الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتى خيرا كثيرا» البقرة: ٢٦٩.

● أما الصنف الثانى من الحكام، فإن غريزة حب السلطة تتغلب فى نفسه على ما عداها من غرائز، فيتحول إلى حاكم عنيد باغ، لا يسمع أهات الشعوب عندما تنن، ولا يسمع هديرها عندما تنثور، ويظل سائرا فى بغيه ممعنا فى طغيانه إلى أن يتوفاه الله، أو تأخذه جماهير الثورة أخذ عزيز مقتدر. فهم فى بغيههم «صم بكم عمى فهم لا يرجعون» البقرة: ١٨، «ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم ولو أسمعهم لتولوا وهم معرضون» الأنفال: ٢٣.

● فالصنف الأول، يستبِق إرهابات الثورة.

● أما الصنف الثانى، فيغرقه طوفانها. فهم من الذين لا يقرءون كتاب التاريخ ولا يستلهمون منه العبر، وهم إن قرؤوه لا يفهمون منه شيئا ولا يعقلون «ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم غشاوة ولهم عذاب عظيم» البقرة: ٧٠.

فمثل هؤلاء فى السلطة، كمثل فاوست^(١٠١) فى الأدب. ذلك البطل الروائى فى مسرحية الشاعر الألمانى العظيم جوته (١٨٣١) الذى مل الحياة الرتيبة لعامة الناس، ونشد التميز عليهم فتعاقد مع الشيطان مفيستو كى يملكه السلطان والصولجان ويمتعه بمباهج الحياة فى الدنيا، فيغترف منها بلا رقيب أو حسيب، نظير أن يمتلك الشيطان روحه فيقبضها فى نهاية العقد بالطريقة التى يراها. فوفى الشيطان بعهده معه، ثم أفناه فى نهاية العقد، فتلقفته زبانية العذاب فى الآخرة ليعيش فى نار جهنم ذليلا مهانا معذبا خالدا فيها أبدا.

وفى محاولة منه لاستكشاف تجليات ظاهرة الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها فى العالم العربى، تتبع الكاتب الصحفى عادل حموده^(١٠٢) عمل آلية تغيير الحكام العرب -خلال النصف قرن الأخير- فاكتشف أن معظم هؤلاء كانوا من الصنف العنيد الباغى الذى يثب على السلطة ويظل متشبثا بها على أن يتوفاه الله أو يغرقه طوفانها.

إذ تبين - له - أنه قد تم القضاء على ٢٢ حاكما منهم بالاغتيال، وتم تنحية ٣٥ حاكما آخرين بانقلاب، وتم عزل ٢٧ حاكما غيرهم بالقوة، وأقصى أحدهم عن الحكم بتهمة الجنون، وأن أيا منهم، على الإطلاق لم يفقد سلطته عبر صناديق الانتخاب.

ومن المفهوم أن هذا الإحصاء لم يتضمن ما حاق بنظام صدام حسين من عار ومذلة.

وعن هذه الظاهرة توه، الكاتب الصحفي سلامة أحمد سلامة، إلى دعوة عدد من المثقفين العرب الرأى العام العربى للضغط على الرئيس العراقى صدام حسين لكى يتنحى عن السلطة ويقدم استقالته، هو والمجموعة الحاكمة التى تحيط به، وذلك تفاديا للحرب التى حشدت لها الولايات المتحدة الأمريكية كل إمكانياتها المادية والتقنية والبشرية.

وجاء فى البيان: «إن حكم صدام يمثل كابوسا للشعب العراقى استمر ثلاثة عقود، وأن استقالته الفورية يمكن أن تفتح الباب أمام مرحلة انتقالية نحو نظام ديمقراطى يتم خلالها - تحت إشراف الأمم المتحدة - تحقيق انتقال سلمى للسلطة فى العراق».

ويعلق سلامة أحمد سلامة على ذلك قائلا: «بأن هذه الدعوة الخادعة نوعا من التمنى الذى يصعب تصديقه أو تحقيقه فى عالمنا العربى، فلم يسبق فى تاريخنا القريب أو البعيد أن تخلى حاكم عربى بمحض إرادته وبكامل وعيه عن أبهة الحكم وعصمة السلطة .. ومهما بدت المخاطر محدقة والمصائب مقبلة، فإن الحاكم يظل متشبثا بكرسيه حتى يلفظ أنفاسه، ولا يمكن لرجل بنى ملكه أو حكمه بكل ما أساله من دماء وأنزله بشعبه من أساليب العنف والطفيان أن يقامر بالتخلى عن السلطة».

وما تبنأ به سلامة أحمد سلامة قد حدث بالفعل، فقد ظل الرئيس العراقى متشبثا بالسلطة هو وأولاده وعائلته، إلى أن غزا الأمريكان العراق فاختمى عن الأنظار - كما يختمى ذنب غادر فى ظلام دامس - ثم قبض عليه، وبذا ذهب إلى غير رجعة غير مأسوف عليه من الشعب أو العرب أو العالم - بعد أن أنزل بشعبه الهزيمة وأذاقه صنوف الهوان - فباركته الشياطين ولعنته الملائكة والناس أجمعين.

وأمثال هؤلاء، هم الذين من أعمالهم سلط عليهم. إذ يصدق فيهم قوله تعالى: «أفمن يمشى مكبا على وجهه أهدى أمن يمشى سويا على صراط مستقيم» الملك: ٢٢. «أفمن يتقى بوجهه سوء العذاب يوم القيامة وقيل للظالمين ذوقوا ما كنتم تكسبون» (الزمر: ٢٤).

وعليه:

فإن مثل النظام السياسى فى المجتمع كمثل الرأس فى الجسد. إن هى صلحت صلح الجسد كله، وإن هى فسدت فسد الجسد كله.

وعلى سبيل الاستنكار، ما فائدة تغيير السياسات فى ظل استمرارية نظم الحكم الشمولية التى يقودها فرد أو عائلة أو عشيرة أو فرقة عسكرية أو جماعة سياسية على رأسها زعيم مقامر يبدد فى ساعات ما بناه الشعب كله فى أجيال!!

«فالعصب والجنون - فى رأى بورك - قادران على أن يهدما فى نصف ساعة أكثر مما تستطيع الحكمة والعزم والبصيرة أن تقيم فى مائة عام».

فالعبرة هنا بحسن النظام لا بحسن السياسة. فحسن النظام يمكن أن يعالج سوء السياسة. ولكن حسن السياسة لا يمكن أن يعالج سوء النظام.

● ولذا...! فإن الطريق الثالث فى العالم العربى ينشد إصلاح السياسة لا تغيير النظام !.

● أما الطريق الثالث فى العالم العربى فينشد تغيير النظام قبل تغيير السياسة !.

فمن المعروف لدى الجميع، أن الأحاديث الدارجة المتداولة بين عامة الناس وخاصتهم على حد سواء تطفح بالكراهية للنظم السياسية المستبدة. فهم ينتون من طغيان نظم الحكم المفروضة عليهم مهما اختلفت مشاربها، ويتمنون اليوم قبل الغد، التخلص منها وإزاحتها من السلطة. غير أن هذه الامانى وتلك الاحلام لا تقيم بناء ولا تخلق واقعا جديدا، إلا إذا تحولت من فكرة مجردة إلى حركة منظمة وعمل دؤوب. ولذا فإن الطريق الثالث هو غاية المقهورين ومبتغاهم.

وتفيد الخبرة التاريخية، بأن الوضع الثورى (أى الظروف الموضوعية) غير كاف وحده لتحقيق التغيير الجذرى فى الحياة الاجتماعية والسياسية، فمن أجل إنجاز التغيير الثورى لابد من حدوث تحولات ذاتية معينة، وأنه لابد من حدوث تبدلات فى وعى الجماهير، ولابد من إقدامهم على النضال الثورى ضد الطغيان.

ويرى لينين^(١٠٤) أن نضج الظروف الموضوعية، وقابليتها لإحداث التغيير الثورى يتسم بثلاث دلائل رئيسة:

أولاً: عجز الطبقات السائدة عن المحافظة على سيطرتها بشكلها السابق.

ثانياً: وجود أزمة سياسية جدية فى الوطن، وتفاقم عوز الجماهير وانتشار وتكرار مأسيتها إلى حد يفوق المعتاد.

ثالثاً: ازدياد نشاط الجماهير ازديادا كبيرا نتيجة الأسباب المشار إليها اعلاه.

ويضيف إلى الشروط الموضوعية الثلاث السابقة، العامل الذاتى المناسب وهو: «قدرة الطبقة الثورية على الأعمال الجماهيرية الثورية القومية لدرجة تكفى لنسف (أو لضرب) الحكومة القديمة التى لا «تسقط» أبدا حتى فى عصور الأزمات، إذا لم «تُسقط».

ويحذر لينين، إلى أنه من الخطأ الكبير التفكير بأن الطبقات (الثورية) المقهورة تملك دائما القوة الكافية لتحقيق الانقلاب، حتى عندما يكون هذا الانقلاب قد نضج بفعل ظروف التطور الاقتصادى - الاجتماعى: «يمكن أن ينضج الانقلاب غير أن قوى مبدعى هذا الانقلاب الثوريين يمكن أن تظهر غير كافية لتحقيقه، حينما يفسد المجتمع، ويمكن لهذا الفساد أن يمتد عشرات السنين».

ويدون هذه التبدلات الموضوعية - المستقلة عن إرادة الطبقات والأحزاب - تتعذر الثورة. فلا ثورة دون نضج الوضع الثورى.

* * *

وعليه..

فمن أجل إحراز التقدم، والولوج إلى عصر النهضة، لابد أن ينال النظام السياسى الرضا التام، والاتفاق العام والقبول الشامل من الشعب وقواه المنتجة. أما السياسات فمن الطبيعى أن تكون محل خلاف بين هذه القوى انعكاسا لاختلاف مصالحها وتعبيرا عن تعارض مقاصدها.

● لذا كان السؤال الذى يطرح نفسه دائما، حول سبل حل إشكالية النمو، فى بلاد الغرب، هو: ما السياسات الملائمة؟

● أما السؤال الذى يطرح نفسه دائما، حول سبل حل إشكالية التخلف، فى بلاد العرب، هو: ما النظام الملائم؟

فالعرب، عالم مناصر حلت فيه القضايا الكبرى. أما فى بلادنا، فما زال الحاكم يسجن شعبه سعيا للاستئثار بالسلطة وطمعا فى احتكار الثروة.

وعليه، فإن قضية النمو فى بلاد الغرب، يمكن حلها بالإصلاح والتراضى بين الناس. أما قضية التنمية فى بلاد العرب فلا حل لها إلا بالإصلاح الجذرى والتغيير الشامل.

وطرح قضية الطريق الثالث، على هذا النحو، يخرجها من رحاب الفكر، ويقذف بها إلى معترك السياسة.

لكن الفكر والسياسة تربطهما علاقات حميمة. فالسياسيون بدون الفكر يفتقدون المعرفة. والمفكرون، بدون السياسة يفتقدون التأثير.

● فالفكر، يجيب عن سؤال، ماذا نعمل؟!

● والسياسة، تجيب عن سؤال، كيف نعمل؟!

والفكر مهمته التفسير وتحديد المقاصد. والسياسة، مهمتها التغيير وتدير الوسائل. فالفكر والسياسى كل منهما نصير الآخر.

وجدلية العلاقة بين الحكمة والقوة، بين المفكر والسلطان، وحاجة كل منهما لعطاء الآخر، كانت محل اهتمام كل من الفيلسوف الإغريقى أفلاطون (٤٤٧-٣٤٦ ق. م)، والعبرى الأيرلندى آدموند بيرك (١٧٢٠-١٧٩٧).

● فالأول (أفلاطون^(١٠٥)) سجل فى الرسالة السابعة من محاوراته: «أن الجنس البشرى، لن يرى أياما أفضل إلى أن يحرز أولئك الذين يتبعون الفلسفة، بصدق وأصالة، السلطة السياسية. وأن تصبح الفئة التى لديها السيطرة السياسية، يقودها بعناية، فلاسفة حقيقيون».

● والثانى (بيرك^(١٠٦)) يرى: «إن مهمة الفيلسوف المتأمل هى تحديد الغايات السليمة للحكم. وأن مهمة السياسى، وهو الذى لا يعدو أن يكون فيلسوفا، هى أن يطبق أفكاره على الواقع».

ولكن فى ظل الاستبداد، وتحت حكم الطغاة، تستطيل المسافة بين التفكير والتغيير، بطول المسافة بين السماء والأرض: السائر فى دروبها مفقود والخارج من أقطارها

مولود. فيها من الشياطين والمردة وذكر الجان من يسفكون الدماء، وينقضون العهود ويهتكون الأعراض، ويأكلون لحوم البشر أحياء.

وقوم مثل هؤلاء، لا يقدر على هدايتهم غير نبي منهم، فى يمينه كتاب، وفى يساره سلاح. كلمات كتابه من عند الله، وحراب سلاحه من صنع البشر. رجل له قلب أسد، ولسان شاعر، ونبل فارس، وعقل حكيم، وعطاء شهيد. رجل مثل كل الناس، لكنه يختار بإرادته الحرة، أن يعذب ويصلب، كغارة عن ذنوب العرب وخطاياهم التى ارتكبوها فى حق أنفسهم، وفى حق بلادهم ودينهم، عبر تاريخهم الطويل.

فهؤلاء العرب، فى حاجة الآن إلى نبي يهدى فيتبع.. قبل حاجتهم إلى أمير يحكم فيطاع.

* * *

الخلاصة:

من استقراء دروس التاريخ، وتتبع مشاهد الحياة، واستلهم عبر الزمان يمكن استخلاص الآتى:

● أن شعوب العالم فى تطورها التاريخى - إذا ما امتلكت حرية الاختيار - فإنها تنشئ بناء السلام والوحدة فيما بينها. لأن سيادة قيم الحرية والتقدم والسلام بين البشر هى غاية التاريخ وعلته النهائية.

● أن المستبدين الطغاة.. فى كل عصر وفى كل وطن.. لا ينشدون غير السيطرة والتحكم فى شعوبهم. ولذا فإنهم يتخذون مواقف ويتبعون سياسات معاندة لمسار التاريخ، أى معاندة لتيار الحرية والتقدم والسلام. فالحاكم المستبد لا ينشغل إلا بمصالحه فقط أو بجماعته أو عشيرته أو فى أحسن الأحوال بطبقته الاجتماعية.

● أن الشعوب - تاريخيا - لم تحكم نفسها بنفسها ولنفسها إلا فى ظل الديمقراطية الليبرالية. ولذا، فإن أمانى كل شعب فى بلوغ طموحه، وتحقيق غاياته النهائية فى إرساء مبادئ الحرية والتقدم والسلام على أرضه لن تتحقق إلا إذا حكم حكما ديمقراطيا كاملا.

فإذا ما كانت هذه المقدمات فى مجملها صحيحة، وإذا ما طبقناها على حال الأمة العربية، فإننا نخرج بثلاث نتائج لا تعارض بينها:

أولاً: إن النظم السياسية العربية جميعاً، نظم استبدادية، والاختلاف فيما بينها هو اختلافًا فى الدرجة وليس اختلاف فى النوع.

ثانياً: أن هذه النظم وقفت - وما زالت تقف - حجر عثرة فى طريق نهضة الأمة العربية ووحدة شعوبها، وحالت دون تطورها السياسى والاجتماعى.. أى أنها ظلت - وما زالت - تعرقل مسيرة التاريخ العربى وتقف عقبة كؤوداً أمام بلوغه غاياته النهائية فى الحرية والتقدم والسلام.

ثالثاً: أن نهضة الأمة العربية لن تتأكد، والوحدة بين شعوبها لن تتأسس، وانتصارها على إسرائيل لن يتحقق.. إلا إذا حكمت نفسها بنفسها ولنفسها استناداً إلى مبادئ ديمقراطية حقيقية - غير مزيفة - تقوم على حرية تداول السلطة، وعدالة توزيع الثروة، وتوريثهما، على المشاع بين جميع المواطنين على قدم المساواة..

أى أن نهضة الأمة العربية لن تتأسس إلا على مبادئ الديمقراطية الليبرالية ذات التجليات الاجتماعية. (وهى مبادئ الطريق الثالث).

الديمقراطية، إذن، هى الحل !!

الهوامش

المقدمة

- (١) جون باول - الفكر السياسي الغربي - ترجمة: محمد رشاد خميس - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٥ - ص ٤٧٨ .
- (٢) السيد يس - الإسلام والغرب - الأهرام - ٢٠٠٢/١/٣ - ص ١٣ .
- (٣) رضا هلال - الحرجية والأخوان - الأهرام - ٢٠٠٢/٥/٢٣ - ص ٤ .
- (٤) ديف روبنسون وجودي جرفر - الفلسفة - ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام - المجلس الأعلى للثقافة - ٢٠٠١ .
- (٥) د. مراد وهبه - العلمانية تتناقض مع الأصولية الدينية - حوار مع نهلة عيسى - جرنال القاهرة - ٢٠٠٢ - ص ٣ .
- (٦) ياسر عبد الحافظ - محمد على أسطورة في طريقها للزوال - أخبار الأدب (٤٦٣) - مايو ٢٠٠٢ - ص ١٩ .
- (٧) محمد إبراهيم الشوش - الخاسر الأكبر - الأهرام - ٢٠٠٢/٧/١٦ - ص ٩ .
- (٨) روجيه جارودي - حفارو القيود - دار الشروق - ٢٠٠٠ - ص ١٢٩ .
- (٩) الجنرال فرانكس يكشف أهم أسرار الحرب في العراق - الأهرام - ٢٠٠٣/٥/٢٥ - ص ٤ .
- (١٠) فلسفة التمرد - ترجمة: سامي الرزاز - دار الثقافة الجديدة - ١٩٨١ - ص ٧٦ .

الباب الأول

الفصل الأول

- (١) انتوني جينتز - بعيدا عن اليسار واليمين - ترجمة: شوقي جلال - عالم المعرفة (٢٨٦) - أكتوبر ٢٠٠٢ - ص ٨١ .
- (٢) ج . ج . كروثر - قصة العلم - ترجمة: د. يمنى طريف الخولى - مكتبة الأسرة - ١٩٩٩ - ص ٢٤ .
- (٣) د. فوزي منصور - تطور الرأسمالية المصرية - قضايا فكرية - أغسطس أكتوبر - ١٩٨٦ - ص ٣٠ .
- (٤) جون كينيث جالبريث - تاريخ الفكر الاقتصادي - ترجمة: أحمد فؤاد بليغ - عالم المعرفة (٢٦١) - ٢٠٠١ - ص ٩ .

- ٥) كارل بوير - بحثا عن عالم أفضل - ترجمة: د. أحمد مستجير - مكتبة الأسرة - ٢٠٠١ - ص ١٣٧.
- ٦) د. محمد معروف الدواليبي - الدولة والسلطة في الإسلام - دار الشواف - ١٩٨٢ - ص ١٠.
- ٧) جالبريث - مرجع سابق - ص ٢٥.
- ٨) إقبال بركة - ديمقراطية أثينا كانت ظالمة - الأهرام - ٢٠٠٢/٦/١٩ - ص ١٠.
- ٩) د. عبد الصبور شاهين - مقولات ظالمة - قضايا إسلامية - ٢٠٠٢ - ص ٢٧.
- ١٠) روجيه جارودي - حقاير القبور - مرجع سابق - ص ١٣١.
- ١١) رجاء النقاش - غازي القصيبي وقصيدة من نار - الأهرام - ٢٠٠٢/٩/٩.
- ١٢) جون باول - الفكر السياسي الغربي - ترجمة: محمد رشاد خميس - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٥ - ص ٢٠٨.
- ١٣) البان . ج . ويدجري - التاريخ وكيف ينشرونه - ج٢ - ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد - الألف كتاب الثاني ٢٢٢ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٦ - ص ١٣٩.
- ١٤) جون باول - مرجع سابق - ص ١٤٠ - ١٤٨.
- ١٥) المرجع السابق - ص ٤٥١.
- ١٦) كرين برنتون - تشكيل العقل الحديث - ترجمة: شوقي جلال - مكتبة الأسرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ص ٢٠٦.
- ١٧) د. حسين عمر - تكون الفكر الاقتصادي - دار الفكر - ١٩٩٤ - ص ٨٦.
- ١٨) ول ديورانت - قصة الحضارة - ترجمة: د. عبد الحميد يونس - ٢٠٠١ - م ١٤ - ج ٢٨ - ص ٤.
- ١٩) كريلينكو، كورشونوفا - ما انشخصية ؟ - دار التقدم - موسكو - ١٩٩٠ - ص ١٠٧.
- ٢٠) د. أحمد سليم سعيدان - مقدمة لتاريخ التفكير العلمي في الإسلام - عالم المعرفة ١٣١ - ١٩٨٨ - ص ١٣٧.
- ٢١) جالبريث - مرجع سابق - ص ١٧٥.
- ٢٢) محمد سيد أحمد - جورنال القاهرة (٣٦) - ٢٠٠٢/١٢/١٩ - د. محمد لطفي نوفل - الرواية الأمريكية والحرب الأهلية في الولايات المتحدة - الأهرام - ٢٠٠٣/٢/٢٢ - ص ٣٠.
- ٢٣) باتريك كبرى وأوسكار زاروب - ماكيفيللي - ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام - المجلس الأعلى للثقافة - ٢٠٠٢ - ص ٧٠.
- ٢٤) بيرتون بورتر - الحياة الكريمة - ترجمة: أحمد حمدي محمود - الألف كتاب الثاني (١١٦) - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٣ ج ٢ - ص ٢٣٦.

- (٢٥) جان شارل سورينا - تاريخ الطب - ترجمة: د. إبراهيم البجلاتي - عالم المعرفة (٢٨١) - ٢٠٠٢.
- (٢٦) كير لينكو - مرجع سابق - ١٠٧.
- (٢٧) جالبريث - مرجع سابق - ص ٣١.
- (٢٨) د. إسماعيل صبرى عبد الله - الراسمالية فى مرحلة ما بعد الإمبريالية - اليسار الجديد - ربيع ٢٠٠٢ - ص ١٩.
- (٢٩) جالبريث - مرجع سابق - ص ٥١.
- (٣٠) د. صلاح قنصوة - فلسفة العلم - مكتبة الأسرة - ٢٠٠٢ - ص ١٣٢.
- (٣١) د. مراد وهبه - يدوى الفيلسوف الحائر - ٢٥/١٠/٢٠٠٢ - ص ٦١.
- (٣٢) تيم البرغوثى - مشاهدات من أمريكا التى لا تتغير - اخبار الأدب - ٣٠/٦/٢٠٠٢ - ص ٣٠.
- (٣٣) روجيه جارودى - كيف صنعنا القرن العشرين - مرجع سابق - ص ٦٦.
- (٣٤) كرين برنتون - مرجع سابق - ص ١٣٧.
- (٣٥) جون باول - مرجع سابق - ص ٢٤٤.
- (٣٦) د. حازم الببلاوى - تاريخ الفكر الاقتصادى - مرجع سابق - ص ٣٩-٤٠.
- (٣٧) جورج جلدز - الاغنياء والفقراء - سجل العرب - ص ١٩٨٢ - ص ١٨.
- (٣٨) ول ديورانت - مرجع سابق - م ٢٢ - ص ١٧٨.
- (٣٩) روجيه جارودى - مرجع سابق - ص ١٠٥.
- (٤٠) فرنسيس فوكوياما - نهاية التاريخ - ترجمة: حسين احمد أمين - مركز الاهرام للترجمة والنشر - ١٩٩٣ - ص .
- (٤١) فرنسيس فوكوياما - مرجع سابق - ص ٨١.
- (٤٢) جون باول - مرجع سابق - ص ٣٣٠.
- (٤٣) المرجع السابق - ص ٤٧٣.
- (٤٤) جالبريث - مرجع سابق - ص ١٠٣.
- (٤٥) عبد العظيم حماد - عقد من العولمة - الاهرام - ١٩/٢/٢٠٠٢ - ص ٧.
- (٤٦) د. حازم الببلاوى - العقوبات البدنية والنشاط الاقتصادى - الاهرام - ١٦/١٠/٢٠٠١ - ص ١٠.
- (٤٧) جالبريث - مرجع سابق - ص ٨٠، ٨١.
- (٤٨) المرجع السابق - ص ٩٨.

الفصل الثاني

٤٩) د. محمد عبد السلام عويضة - الأزمة الاقتصادية وأثرها على الفكر الاقتصادي - ندوة الأزمة الاقتصادية العالمية - قسم الاقتصاد - مركز البحوث - كلية الاقتصاد - جامعة قاريونس - ليبيا - نوفمبر ١٩٨٤ - ص ٣.

٥٠) د. الفونس عزيز - أزمة الاقتصاد الرأسمالي - الأهالي - ٢٨/٣/٢٠٠١م - ص ٧.

٥١) د. محمود وهبه - أزمة السيولة النقدية .. هل يعود الدولار إلى مصر الآن؟ - الأهرام - ٩ من يوليو ٢٠٠٠ - ص ١٠.

٥٢) هجوم على الفقر - الأهرام - ٢٣ / ٥ / ٢٠٠١ - ص ٢٦.

٥٣) د. أحمد زويل - العلم .. للفقراء أيضا - وجهات نظر (٤٥) - أكتوبر ٢٠٠٢ - ص ٣٧.

٥٤) د. طه عبد العليم - الأمن القومي في زمن العولمة - الأهرام - ١٧ من مايو ٢٠٠٢ - ص ٤.

الفصل الثالث

٥٥) د. إسماعيل صبرى عبد الله - الرأسمالية في مرحلة ما بعد الإمبريالية - اليسار الجديد - ربيع ٢٠٠٢ - ص ٢٠.

٥٦) المدرسة الكلاسيكية، ظهرت في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر على يد: آدم سميث، ديفيد ريكاردو، جورج ستيفنارت ميل.

والمدرسة النيوكلاسيكية ظهرت ما بين ١٨٧٠ م، والحرب العالمية الأولى، ومن أبرز روادها: ويليام جيفنسو بانجلترا كارل منجر بالنمسا وليوس بفرنسا وقد اهتم رواد تلك المدرسة بتحديد عناصر الإنتاج وتبرير نظام التوزيع القائم على أساس الإنتاجية الحدية. وساهموا في إعادة صياغة المقولات الاقتصادية الكلاسيكية في صورة رياضية، ثم تطورت المدرسة النيوكلاسيكية على يد عدد بارز من الاقتصاديين مثل جيمس ميد، روبرت سولد، دينسون حيث ساهموا في مجال بحث النمو على مستوى الاقتصاد القومي، كما أنهم تحولوا عن فكرة تحليل التوازن الجزئي للمستهلك والمنتج إلى مجال تحليل التوازن الكلي في الاقتصاد القومي - راجع: رمزي زكي - أزمة الاقتصاد الرأسمالي - مقالات متفرقة في أعداد مختلفة من الأهرام الاقتصادي.

٥٧) جورج جلدز - الأغنياء والفقراء - ترجمة: جمال الدين أحمد - سجل العرب ١٩٨٢ - ص ٥٦.

٥٨) جون كينيث جالبريث - تاريخ الفكر الاقتصادي - ترجمة: أحمد فؤاد بلبع - عالم المعرفة (٢٦١) - ٣٠٠٠ - ص ١٣٢.

٥٩) بتأمل معادلة فيشر، يتبين أنها عبارة عن متساوية طرفها الأول، يكون من كمية النقود (M) مضروباً في سرعة تداولها (V) أى فى عدد المرات التى تستخدم فيها الوحدة النقدية لإنجاز المعاملات خلال فترة زمنية معينة. أما الطرف الثانى، فمكون حجم المعاملات الاقتصادية (T) مضروباً فى المستوى العام للأسعار (P). ومن البديهي أن كلا الطرفين معادل تماماً للآخر، لأن قيمة السلع التى بيعت (PT)، لابد وأن يعادل مقدار النقود التى تم التخلي عنها فى المبادلة (MV)، ومعنى هذا أن كلا من (M) و (PT) هما مجرد طريقتين للتعبير عن حجم واحد أى أن $MV = PT$ ونظراً إلى أن كلا من Y, P, M يمكن قياسها إحصائياً من قبل السلطات، فإن معادلة فيشر يمكن أن تتيح لنا إمكانية قياس التغيرات التى يمكن أن تحدث فى سرعة التداول النقدي (V) أما معادلة كمبريدج، وتسمى أيضاً بمعادلة الأرصدة النقدية، فهي عبارة عن متساوية، طرفها الأول مكون من الكمية المعروضة من النقود (M)، وطرفها الثانى مكون من نسبة من المعاملات التى يمكن أن تتم خلال سنة معينة، أى أن نسبة التفضيل النقدي (K) مضروبة فى الحجم الكلى للمبادلات أو الدخل النقدي إلى تلك النسبة (PY)، أى إن $M = Kp (Y=T)$ ، حيث إن (T) ترمز إلى المعاملات بما فيها المعاملات الوسيطة، وفى حين أن الدخل القومى (Y) يشتمل على المعاملات النهائية فقط.

وبمضاهاة هاتين المعادلتين، يتبين أن (K) ليست إلا مقلوب (V)، أى أن (K) وهى تمثل نسبة من الحجم الكلى للمبادلات التى تتم خلال سنة، فإنها تعادل نسبة معينة من الرصيد الإجمالى لكمية النقود الموجودة فى المجتمع، حينما تدور مرة واحدة فى السنة (L/V)، ومن ثم فإن افتراض ثبات سرعة دوران النقود فى معادلة فيشر، يقود إلى افتراض ثبات نسبة الرصيد الذى يرغب الأفراد الاحتفاظ من دخلهم فى صورة نقدية، أى يقود إلى ثبات الطلب على النقود فى الأجل القصير فى معادلة كمبريدج، فإذا ما أضيف إلى افتراض ثبات (K) فرض آخر بثبات (Y) فإن تلك الفروض سوف تفضى، طبقاً لمنطوق النظرية، إلى تبعية المستوى العام للأسعار (P). إلى التغير فى كمية النقود المتداولة، أى إلى الكمية الكلية المعروضة من النقود (M) وتلك الفروض، أى ثبات Y, K, V تتماشى مع مجمل الفروض التى يقوم عليها الفكر التقليدى، وأبرزها، افتراض إمكانية تحقق التوازن التلقائى للمتغيرات الاقتصادية عند مستوى دخل العمالة الكاملة، ومن هنا يتبين أن كلتا المعادلتين (فيشر وكمبريدج) ليسا إلا صياغتين لعلاقة واحدة مفادها، أن التقلبات فى المستوى العام للأسعار ترجع إلى الاختلال بين الكمية المطلوبة من النقود والكمية المعروضة منها. (من الأدب الاقتصادى للدكتور: رمزي زكى، والدكتور ماهر بتراحنا)

٦٠) حول مفهوم اليد الخفية انظر Adm Smith , " The Wealth of Nations " , Random House, New York .1937 , P . 423

٦١) د. حسين عمر - تطور الفكر الاقتصادى - دار الفكر - ١٩٩٤ - ص ٢٥٢.

٦٢) روجيه جاردوى مرجع سابق - ص ٦٥.

٦٣) فى النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية للتجارة الخارجية والتبادل الدولى، راجع: د . صبحى تادرس قريضة، د . مدحت محمد العقاد، «النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية»، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص ٢٧٧ - ٣٢٠.

٦٤) جالبريث - مرجع سابق - ص ٢٤٣.

٦٥) د. محمد عبد السلام عويضة - المرجع السابق - ص (٣ - ٦).

الفصل الرابع

٦٦) يشير قانون تراكم رأس المال إلى ميل المنظم إلى توسيع حجم المشروع، وخفض نفقة الإنتاج، ورفع إنتاجية العمل، ومن ثم زيادة الأرباح ثم إعادة توظيفها، لكى يظل قادرا على المنافسة والاستمرار فى إنتاج، وبذلك تتكون رؤوس الأموال وتتراكم فى النظام الرأسمالى، أما قانون تركيز رأس المال فهو قانون تحول الغالبية إلى عمال، نك لان المنافسة تنتهى دائما إلى خراب الكثيرين من صغار الراسمالين الذين يتحولون بدورهم إلى جيش العمال الاحتياطى، وبذلك تنفرد بالسوق المشروعات كبيرة الحجم قليلة العدد، راجع: «أسلوب الإنتاج الرأسمالى» دراسات فى الاقتصاد، دار العلوم الحديثة - بيروت، ص ٩١ - ١٠٥.

٦٧) حول المساواة الجماعية للعمال، ونظامهم النقابى، ونشاطهم الإضرابى

G. H. Phelps - Brown , " New Wine in the Old Bottles Reflections on the changed Working of Collective Bargaining in Great Britain " , British Journal of Industrial Relations (Nov - 1973) .

- Neil W . Chamberlain and James W . Kuhn . " Collective Bargaining " , 2 nd ., No Graw - Hill Book company , New York , 1965 .

- Summer H ., Slichter et al ., " The Impact of Collective Bargaining on Management " . The Brookings Institution , Washington , D. S , 1960 .

٦٨) راجع: جون مينارد كينز «النظرية العامة فى الاقتصاد» ترجمة: نهاد رضا، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٢ م.

٦٩) د. حسين عمر - مرجع سابق - ص ٢٥٣.

٧٠) خلاص كينز إلى أن النظام الرأسمالى قابل لأن يظل مدة طويلة فى حالة أقل من المستوى العادى دون أن يقوم داخله اتجاه ملموس نحو الانتماش، وخلص إلى أن التشغيل الكامل، والوضع القريب منه، نادر التحقق وقصير الأجل، وأن التوازن ممكن أن يتحقق عند مستوى منخفض من التشغيل وأن يكون مستوى الحياة باتسا بحيث تنعدم المخزرات، راجع: د . رفعت المحجوب «الطلب الفعلى مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة فى النمو»، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧١ م. ص ٩٠.

٧١) اتجاه معدل الربح نحو الانخفاض، كصفة ملازمة للنمو الرأسمالي، يعتبر موضع اتفاق بين مختلف المدارس الاقتصادية، مع تباين تفسيرها لهذه الظاهرة، فنجد ريكاردو مثلاً يرد اتجاه الربح نحو الانخفاض إلى ارتفاع الأجور، بسبب صعوبة الحصول على الطعام اللازم للعمال (وهو ما يعود إلى ظاهرة الغلة المتناقصة، بينما يرده مالتس إلى التراكم الرأسمالي، ويرده ماركس إلى الارتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المال، ويفسره كينز باتجاه الكفاية الحرة لرأس المال نحو الانخفاض مع زيادة حجم الاستثمارات راجع، د. رفعت المحجوب «مرجع سابق» هامش صفحة ٣٧.

٧٢) مع أن انخفاض الميل الحدي للاستهلاك ليس شرطاً لصحة نظرية كينز إلا أنه يشكل الفرض العادي لا الضروري، للنظرية، فقد خلص كينز إلى أن الميل الحدي للاستهلاك ليس واحداً بصرف النظر عن مستوى التشغيل (الدخل)، إذ المحتمل كقاعدة عامة، أن يتجه الميل الحدي للاستهلاك للانخفاض مع ارتفاع التشغيل، أي أن الجماعة ترغب عند ارتفاع دخلها الحقيقي في استهلاك نسبة متناقصة منه تدريجياً وهذا يعني تزايد الميل الحدي للانخار، كلما تناقص الميل الحدي للاستهلاك. راجع د. رفعت المحجوب، المرجع السابق، ص ١٠٣.

٧٣) انظر the relatedness of commodity equilibrium to the rate of interest depends upon the interest elasticity of spending (the dominating factor) and the marginal propensity to spend and save, while the relatedness of monetary equilibrium depends upon the interest elasticity of the speculative demand for money (the dominating factor) and the size of transaction demand for money.

See : Eugene A. Diulio , A. Macroeconomic Theory " , Schaum outline series in economics McGraw Hill Company , P . 154 .

٧٤) Monetary Policy is most effective when spending is highly responsive to the rate of interest and / or a major portion of money supply change is spent and not held as an idle balance . See ; Eugene A. Diulio , OP . cite , P . 156 . Fiscal Policy is Most effective when spending is least responsive to the rate of interest and / or money balances are readily released from their current use with little change in the rate of interest . See ; Eugene A. Diulio , OP . Cite P. 154 .

٧٥) في تفاعل المضاعف مع المعجل :

See : Hicks (T. R .) " A Contribution to the Theory of Trade Cycle " Oxford , 1950 , PP 37 - 55 .

٧٦) ميششيل بو، جيل دوستالير - تاريخ الفكر الاقتصادي منذ كينز - ترجمة حليم طوسون - كتاب العالم الثالث - ١٩٩٧ - ص ٥٥.

٧٧) See : A. W. Phillips , " The Relationship between Unemployment and the State of Change of Money Wage Rates in the United Kingdom , 1861 - 1957 " , Economics , vol . 25 , Nov. 1958 , pp . 283 - 299 .

- (٧٨) ميشيل بو - المرجع السابق - ص ١١٢.
- (٧٩) ميشيل بو - المرجع السابق - ص ٥٦.
- (٨٠) ميشيل بو - المرجع السابق - ص ٧٠.
- (٨١) د. رمزي زكي، مآزق النظام الرأسمالي، مرجع سابق، العدد ٧٢١، ١٩٨٢ م، ص ٣٩.
- (٨٢) المرجع السابق، العدد ٧٢٥، ١٩٨١ م ص ٣٨.
- (٨٣) جالبريث - مرجع سابق - ص ٢٩٦.
- (٨٤) د. عادل عبد المهدي، «التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي» معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٧٨ م ص ٤٥ نقلها عن الموند الفرنسية في ٥ / ٩ / ١٩٧٧ م

الفصل الخامس

- (٨٥) مدرسة شيكاغو. اسم يطلق على مجموعة من أساتذة الاقتصاد يحاضرون في جامعة شيكاغو. ويدعون إلى الحرية الاقتصادية كفلسفة بديلة للفكر الكينزي، ومنهم هنري سمون، فور هايك، فرانك نابت، ميلتون فريد مان وجورج ستيجلر.
- وجميعهم يعتقدون أن المنافسة والأسواق الحرة، تعتبر وسائل ضرورية لتخصيص الموارد بكفاءة في الاقتصاد، على الرغم من أنهم لم يتفقوا تماما على طبيعة الإطار المؤسسي الذي يمكن الاعتماد عليه لتحقيق ذلك الهدف، وبالإضافة إلى ذلك فإن أتباع مدرسة شيكاغو، يعتقدون، بصفة عامة، بأن السلوك الاقتصادي يمكن تفسيره عن طريق التغيرات في عرض النقود أفضل من أي متغير آخر .
- (٨٦) د. رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - عالم المعرفة (٢٢٦) - ١٩٩٧ - ص ١٧ ميشيل بو - مرجع سابق ص ١٤٨.
- (٨٧) جالبريث - مرجع سابق ص ١٨.
- (٨٨) المرجع السابق ص ٣٠١ . ميشيل بو المرجع السابق - ص ٢٣٧.
- (٨٩) ميشيل بو - المرجع السابق - ص (١٥٠-١٥١).
- (٩٠) أنتوني جيدنز - بعيدا عن اليسار واليمين - مرجع سابق - ص ٧٠.
- (٩١) جالبريث - مرجع سابق - ص ٢٤٣.
- (٩٢) المرجع السابق - ص ٣١٧.
- (٩٣) ميشيل بو - المرجع السابق - ص ١٨٤.
- (٩٤) روجيه جارودي - مراجع سابق ص (٤٩ - ٥٩)

٩٥) تميل الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي والمالي إلى توسيع مفهوم عرض النقود بحيث لا يقتصر على وسائل الدفع M1 = صافي النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية الخاصة، بل يمتد أيضا ليشمل مكونات السيولة المحلية الخاصة M2 = الودائع الآجلة وودائع التوفير + M1، أو يتسع أكثر ليشتمل إجمالي السيولة المحلية M3 = الودائع الحكومية لدى البنوك + M2 .

SEE; A. D Bain , The Control of the Money Supply " , Harmondsworth , Penguin 1970, A. Walters , " Money in Boom and Slump " Hopart Paper NO . 44 London , Institute of Economic Affairs . 1970.

٩٦) حول دالة فريدمان للطلب على النقود ونظرية الكمية المعاصرة، راجع د . ماهر بتر حنا، تحليل عرض النقود والطلب عليها، مع دراسة تطبيقية على مصرفى الفترة ٥٢ - ١٩٧٣ م، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٦ م، ص ١٨٧ - ١٩٣ د . فاضل مصطفى النقيب، العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، المراحل والنتائج، العربى، العدد ٣٠٥، الكويت، إبريل ١٩٨٤ م ص ١٦ - ٢٣ د . عدنان عباس على، التحليل الاقتصادي الكلى بين الكينزيين والنقديين، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، العدد الأول، السنة الثانية، جامعة بغداد، ١٩٨١ م، ٢٧ - ٥٥ .

٩٧) آرثر بيجو: يؤدي ارتفاع الأسعار - طبقا لبيجو - إلى نقص القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد الذين يميلون بدورهم إلى زيادة ما لديهم من أرصدة نقدية، تعادل في قيمتها مع قيمة الأرصدة التي كانت متوافرة لديهم قبل ارتفاع الأسعار، ويحدث العكس في حالة انخفاض الأسعار/ ومعنى هذا، أن الطلب على النقود يصبح دائرة موجبة للتغيرات السعرية من خلال ما تزاوله تلك التغيرات على قيمة الأرصدة النقدية .

See : Patinkin , D., " Price Flexibility and Full Employment " in A. E. . 1948 p 556 .

٩٨) انظر M. Friedman & Anna J. Schwarz, " A Monetary History of the United States, 1867 - 1960 , Princeton , 1963 .

٩٩) فى تأثير فترة الإبطاء الزمنى، انظر:

M. Friedman , " The Lag in Effect of Monetary Policy " Journal of political Economy Oct . 1969 pp 29 - 30 .

١٠٠) د. حازم الببلاوى - تاريخ الفكر الاقتصادي - مكتبة الأسرة - ١٩٩٦ - ص ١٤٦ - ١٠١) قارن ذلك، بنظرية المدرسة النقدية، حول الأسعار النسبية، التى شارك فى صياغتها، بالإضافة إلى ميلتون فريد مان، كل من كارل برونز، والن مالستر، وجيمس كوبين . راجع د . عدنان عباس على، مرجع سابق، ص ٤٣ - ٤٤ .

١٠٢) فى دالة الاستهلاك طويلة المدى، انظر:

Friedman , M. , " A Theory of the Consumption Function " Princeton University Press , 1977 , pp . 115 - 129 .

١٠٣) يبرئ رواد مدرسة شيكاغو النقابات من كل علاقة في حدوث التضخم، استنادا إلى أن طلبات العمال لزيادة الأجور ليست إلا محاولة من جانبهم إلى المحافظة على مستوى معيشتهم الذي ينخفض كلما ارتفع المستوى العام للأسعار. انظر:

P. J. Curwen , " Inflation ", the Macmillan Press Ltd, The United Kingdom ,1976 ,ch 8.

(١٠٤) د. حازم الببلاوى - المرجع السابق .

(١٠٥) د. حازم الببلاوى - المرجع السابق - ص ١٥٦ .

(١٠٦) د. حازم الببلاوى - المرجع السابق - ص ١٦٠ .

(١٠٧) ميشيل بو - مرجع سابق - ١٤٨ .

(١٠٨) عن قاعدة عرض النقود، انظر: P. J. Curwen , Ch. 3 .

(١٠٩) د. ماهر بتراحنا - مرجع سابق - هامش صفحة ٣٦ . وأيضا د. حازم الببلاوى - تاريخ الفكر الاقتصادى - مرجع سابق - ص ١٤٧ .

(١١٠) حصيلة الاقتراض من الجمهور، تتحدد، كدالة موجبة لتغيرات التي تحدث في سعر الفائدة . أما ضريبة الدخل السلبية، فتفرض على الدخل العليا للأغنياء، وتحول حصيلتها لتحسين الدخل الدنيا للفقراء، مقابل إلغاء كافة البرامج الاجتماعية المخصصة لهم .

(١١١) ميشيل بو - مرجع سابق - ٣٠٦ .

(١١٢) طبقا للحسابات التي أجراها ١ . أويكن يتبين أن تخفيض التضخم بالولايات المتحدة بالنسبة ١/ فقط، سوف يتطلب خسارة في الناتج الإجمالى تقدر بنحو ٢٠٠ مليار دولار كنتيجة لما يتطلبه ذلك من تزايد في البطالة، وارتفاع في نسبة الطاقة المعطلة . راجع د . رمزى زكى، المرجع السابق، الحلقة العاشرة، ص ٣٤ .

(١١٣) وعن كيفية إضعاف قوة المساواة الجماعية للعمال، وأثر ذلك في علاج أزمة الاقتصاد الرأسمالى. انظر

See : D. Laidler , " Economic crisis " . National West - Minister Bank Review (Nov. 1974) .

D. Purdy, " Inflation & Labour Markets " . Manchester University Press , 1974 .

(١١٤) ميشيل بو - مرجع سابق - ١٤٦

الفصل السادس

(١١٥) روجيه جارودى - كيف صنعنا القرن العشرين؟ - مرجع سابق - ص ٨١ .

(١١٦) ديف روبنسون وجودى جروفز - الفلسفة - ترجمة: إمام عبد الله إمام - المشروع القومى للترجمة (٢٥٤) - المجلس الأعلى للثقافة - ٢٠٠١ - ص ٨٢ .

(١١٧) المرجع السابق - ص ٨٦ .

- (١١٨) البان ج . ويدجى - التاريخ وكيف يفسرونه (ج٢) - ترجمة: عبد العزيز توفيق جاويد - الألف كتاب الثانى (٢٢٢) - ١٩٩٦ - ص ١٠٤ .
- (١١٩) مجموعة من الكتاب - نظرية الثقافة - ترجمة: د. على سيد الصاوى - عالم المعرفة (٢٢٣) - ١٩٩٧ - ص ١٩٧ .
- (١٢٠) رايموند ويليامز - الثقافة والمجتمع - ترجمة: وجيه سمعان - مكتبة الأسرة - ص ٢٩٦ .
- (١٢١) البان ج . ويدجى مرجع سابق - ص ١٠٤ .
- (١٢٢) جالبريث - مرجع سابق - ص ١٩ .
- (١٢٣) د. رمزى زكى - الاقتصاد السياسى للبطالة - مرجع سابق - ص ٣٠٩ .
- (١٢٤) أنتونى جيدنز - بعيداً عن اليسار واليمين - مرجع سابق - ص ٧ .

الفصل السابع

- (١٢٥) د. رمزى زكى - المرجع السابق - ص ٢٤٨ .
- (١٢٦) ول ديورانت - قصة الحضارة - مجلد ٢٢ - ترجمة: د. عبد الحميد يونس - مكتبة الأسرة - ٢٠٠١ - ص ١٨٠ .
- (١٢٧) إيان كريب - النظرية الاجتماعية - ترجمة: محمد حسين علوم - عالم المعرفة (٢٤٤) - ١٩٨٩ - ص ٣٠٦ .
- (١٢٨) د. إسماعيل صبرى عبد الله - الكوكبة: الرأسمالية فى مرحلة ما بعد الإمبريالية - اليسار الجديد - ربيع ٢٠٠٢ - ص ٢١ .
- (١٢٩) جورج جلدر - مرجع سابق - ص ١٢ .
- (١٣٠) ميشيل بو - مرجع سابق - ص ٢٢ .
- (١٣١) جالبريث - مرجع سابق - ص ٢١١ .
- (١٣٢) ميشيل بو - مرجع سابق - ص ١٩٤ .

الباب الثانى

الفصل الثامن

- (١) د. حسن حنفى - الاشتباه فى فكر ابن رشد - عالم الفكر - أبريل ١٩٩٩ - ص ١٤٢ .
- (٢) جون كينيث جالبريث - تاريخ الفكر الاقتصادى - عالم المعرفة (٢٦١) - ٢٠٠١ - ص ٢٩٥ .

- (٣) ميشيل بو .. وجيل دوستالير - تاريخ الفكر الاقتصادى منذ كينز - ترجمة: حليم طوسون - كتاب العالم الثالث - ١٩٩٧ - ص ٥٥.
- (٤) د. عدنان عباس على - التحليل الاقتصادى الكلى بين الكينزيين والنقديين - مجلة كلية الإدارة والاقتصاد - العدد الأول - السنة الثانية - جامعة بغداد - ١٩٨١ - ص (٢٧-٥٥).
- (٥) د. ماهر بتراحنا - تحليل عرض النقود والطلب عليها مع دراسة تطبيقية على مصر فى الفترة ١٩٧٣-٢٥ - رسالة دكتوراه - جامعة الإسكندرية.
- (٦) جالبريث - مرجع سابق - ص ٣٠٢.
- (٧) د. محمد عبد السلام عويضة - الأزمة الاقتصادية وأثرها على الفكر الاقتصادى مرجع سابق - ص ٣٥.
- (٨) ميشيل بو - مرجع سابق - ص ٣١٦.
- (٩) د. محمد عبد السلام عويضة - مرجع سابق - ص ٣٦.
- (١٠) جالبريث - مرجع سابق - ص ٣٠٣.
- (١١) جاء تجمع الليكود إلى الحكم برئاسة «مناحم بيجن» فى أيار ١٩٧٧ م، وفى نفس العام أعلن وزير المالية الجديد سمىحا أرهلتش عن تعيين «ميلتون فريدمان» مستشار اللجنة الحكومية للشئون الاقتصادية، راجع د. فاضل مصطفى النقيب، مرجع سابق ص ١٦ - ٢٣.
- (١٢) جاء هذا التعليق فى كلمة ألقاها «دوجو فينيل» فى اجتماعات الهيئة الدولية «مونت بيرليان» فى باريس . راجع، الموقف العربى، العدد ١٩٢، ١٨ - ٢٤ من يونيو، ١٩٨٤ م، ص ٥٤ - ٥٥.
- (١٣) جاء هذا التعليق فى حوار بين كينيث جالبريث الاقتصادى الأمريكى مع الصحفى الأمريكى «جون كلمينته» المرجع السابق، ص ٥٢ - ٥٤.
- (١٤) جالبريث - مرجع سابق - ص (٣٠٤-٣٠٥)
- (١٥) الموقف العربى - العدد ١٩٢ - (١٨-٢٤ يونيو) - ١٩٨٤ - ص ٥٢ - ٥٤.
- (١٦) المرجع السابق.
- (١٧) تعود الافكار الأولية لهذه النظرية، إلى كتابات مالتس، وسيموندى، بينما ترتبط الصياغة العلمية الحديثة لها باسم الاقتصادى البريطانى ج . ا . هديسون عند بداية القرن العشرين.
- وقد طور هذه النظرية مؤخرا الاقتصاديون الماركسيون والاقتصاديون الذين ينتمون إلى المدرسة البينائية فى أمريكا اللاتينية، باستخدام نماذج إعادة الإنتاج الموسع لدى ماركس، ويؤكد بول سويسى أن الفكرة المنهجية الأولى لهذا النوع من التحليل، تعود إلى الاقتصادى الروسى M. Tugan Bara-nowsky فى كتابه بعنوان «دراسات فى نظرية التقلبات التجارية فى إنجلترا»، الصادر فى طبعته

الأولى عام ١٩٨٤ م . نقلا عن د . محمود عبد الفضيل، حول اتجاهات التوسع والانكماش في الاقتصاد المصرى فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى، مصر المعاصرة، العدد ٣٩٧، القاهرة، يوليه ١٩٨٤ م ص ٨٥

الفصل التاسع

- (١٨) جالبريث - مرجع سابق - ص ٥٤.
- (١٩) أكاديمية العلوم السوفيتية - دور الجماهير فى التاريخ - ترجمة: د . بدر الدين السباعى - دار الجماهير الشعبية - دمشق - ١٩٨٢ - ص ٥٤.
- (٢٠) المرجع السابق .
- (٢١) لينين - الدولة والثورة - دار التقدم - موسكو - ١٩٧٠ - ص ٣٠.
- (٢٢) كير لينكو، كوروشونوفا - ما الشخصية ؟ - مرجع سابق - ص ١٣٤.
- (٢٣) المرجع السابق.
- (٢٤) د. حازم الببلاوى - دور الدولة فى الاقتصاد - مكتبة الأسرة - ص ١٧٨.
- (٢٥) المرجع السابق ص (١٧٣-١٧٤).
- (٢٦) فرنسيس فوكوياما - نهاية التاريخ - ترجمة: حسين أحمد أمين - مركز الأهرام للترجمة والنشر - ١٩٩٣ - ص (١١).
- (٢٧) يمثل ستالين القائد الأسوأ ضمن قيادة الحزب الشيوعى الروسى، فقد استخدم أقصى درجات العنف لقهر المبادرات الحرة للفلاحين والطبقة العاملة.
- (٢٨) عبده مباشر - الأهرام - ٢٠٠٠/١٠/٤.

الفصل العاشر

- (٢٩) د . رمزى زكى - الأزمة المعاصرة فى علم الاقتصاد البرجوازى - فكر - مارس ١٩٨٥ - ص ٩٩.
- (٣٠) أنتونى جيدنز - بعيدا عن اليسار واليمين - ترجمة: شوقى جلال - عالم المعرفة (٢٨٦) - أكتوبر ٢٠٠٢ - ص ٤٤.
- (٣١) د. حازم الببلاوى - الديمقراطية الليبرالية - رسائل النداء الجديد - ص (١١-١٤).
- (٣٢) أنطونى دى كريسبى - أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة - ترجمة: د. نصار عبد الله - الألف كتاب الثانى (٦٠) - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٨ - ص ٨٦.

- (٣٢) جون باول - الفكر السياسي الغربي - ترجمة: محمد رشاد خميس - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٥ - ص ٤٥٢.
- (٣٤) بوش: لن تحدث زيادة في الضرائب إلا على جثتى - الأهرام - ١/٧/٢٠٠٢ - ص ٥ - راجع أيضاً: انتقوني جيندز - بعيداً عن اليسار واليمين - مرجع سابق - ص ٣٩.
- (٣٥) د. صلاح قنصوة - السيارة تكساس - الهلال - فبراير ٢٠٠٠ - ص ١٨.
- (٣٦) روجيه جارودى - نحن صنعنا القرن العشرين - دار الشروق - ٢٠٠٠-ص٥٨
- (٣٧) د. رمزى زكى - الأزمة المعاصرة فى علم الاقتصاد البرجوازى - فكر - ١٩٨٥/٣/٥ - ص ٩٦.
- (٣٨) د. يعنى طريف الخولى - منوية كارل بوبر - وجهات نظر (٤٣) - اغسطس ٢٠٠٢ - ص (٣٠-٣٤).
- (٣٩) انتقوني جيندز - بعيداً عن اليسار واليمين - مرجع سابق - ص ١٧٢.
- (٤٠) د. حازم الببلاوى - الفكر الاقتصادى - مكتبة الأسرة - ١٩٩٦ - ص(٤٣-٤٤).
- (٤١) د. حسين عمر - تطور الفكر الاقتصادى - دار الفكر - ١٩٩٤ - ص ٣٩٧.
- (٤٢) جالبريث - مرجع سابق - ص ١٢٠.
- (٤٣) د. حسين عمر - مرجع سابق - ص ٣٤٩. ف. كيللى و. م كوفالزون - المادية التاريخية - ترجمة: أحمد داوود - دار الجماهير - دمشق - ١٩٧٠ - ص ١١٧.
- (٤٤) د. رمزى زكى - الاقتصاد السياسى للبطالة - عالم المعرفة (٢٢٦) - ١٩٩٧ - ص (٥٣-٥٤).
- (٤٥) د. رمزى زكى - مرجع سابق - ص ١٧٤.
- (٤٦) أنطونى دى كريسيبى - مرجع سابق - ص ٧١.
- (٤٧) مجموعة من الكتاب - نظرية الثقافة - ترجمة: د. على سيد الصاوى -عالم المعرفة (٢٢٣)- ١٩٩٧-ص٥٦.
- (٤٨) جالبريث - مرجع سابق - ص ٨٣.
- (٤٩) جارودى - نحن صنعنا القرن العشرين - مرجع سابق - ص ٧٢.
- (٥٠) المرجع السابق - ص ٧٠.
- (٥١) جالبريث - مرجع سابق - ص (١٨٣-١٨٤).

- ٥٢) ول ديورانت - قصة الحضارة - ترجمة: عبد الحميد يونس - مجلد (١٤) - ج (٢٨) - ص ٢٨٨.
- ٥٣) ميشيل بو - مرجع سابق - ص ٢٧٧.
- ٥٤) د. حازم الببلاوى - تاريخ الفكر الاقتصادى - مرجع سابق - ص ١١٧.
- ٥٥) جالبريث - مرجع سابق - ص ٢١٢.
- ٥٦) المرجع السابق - ص ٢٤١.
- ٥٧) د. رمزى زكى - الاقتصاد السياسى للبطالة - مرجع سابق - ص (٣٨٨-٣٩٠).
- ٥٨) ميشيل بو - مرجع سابق - ص ١٥٠ - ١٥٦.
- ٥٩) د. عبد الباسط عبد المعطى - اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع - عالم المعرفة (٤٤) - ١٩٨١ - ص ٢٣٢.
- ٦٠) أنطونى دى كريسبى - مرجع سابق - ص ٦١.
- ٦١) جمال الشاعر - الرأسمالية لا قلب لها - الأهرام فى ١٢/٢/٢٠٠٢ - ص ١٣، ٢١/٣/٢٠٠٢ - ص ١٣.
- ٦٢) حازم الببلاوى - حادث تافه ولكن يغيظ - الأهرام - ٢/٥/٢٠٠٠ - ص ١٠.
- ٦٣) د. إسماعيل صبرى عبد الله - الكوكب والعالم الثالث - اليسار الجديد (٣٢٢) - صيف وخريف ٢٠٠٢ - ص ٢٨.
- ٦٤) روجيه جارودى - نحن صنعنا القرن العشرين - مرجع سابق - ص ٧٢.
- ٦٥) د. حازم الببلاوى - مرجع سابق - ص (٧٨ - ٨٨).
- ٦٦) جالبريث - مرجع سابق - ص ١١٢.
- ٦٧) راييموند ويليامز - الثقافة والمجتمع - ترجمة: وجيه سمعان - مكتبة الأسرة - ٢٠٠١ - ص ٤٣.
- ٦٨) جالبريث - مرجع سابق - ص ٢١٩.
- ٦٩) د. محمد ياسر الخواجه - علم الاجتماع الاقتصادى - كتاب الاهالى - ١٩٩٨ - ص ٥٧-٦٢.
- د. محمد السيد سعيد - السياسة ومجتمع المعرفة - الأهرام - ٥/٨/٢٠٠٢ - ص ١.
- ٧٠) د. رمزى زكى - الاقتصاد السياسى للبطالة - مرجع سابق - ص ٤٧٨.
- ٧١) جالبريث - مرجع سابق - ص ١٨٦.
- ٧٢) د. حسين عمر - مرجع سابق - ص ٤٠٩.

- (٧٢) جالبريث - مرجع سابق - ص ٢٢٦.
- (٧٤) علوم الاجتماع - دار التقدم - موسكو - ١٩٨٨.
- (٧٥) جالبريث - مرجع سابق - ص ٢٥٧.
- (٧٦) د. رمزي زكي - الاقتصاد السياسي للبطالة - مرجع سابق - ص ٤٨٠.
- (٧٧) عزيز العظمة - الحضارة والبربرية - ترجمة: د. عاطف أحمد - الثقافة العالمية (١١٣) - أغسطس ٢٠٠٠ - ص ٢٠.
- (٧٨) د. جلال أمين - كشف الأفتنة عن نظريات التنمية الاقتصادية - كتاب الهلال (٦١٤) - ٢٠٠٢ - ص ١٣٣.
- (٧٩) د. مصطفى النشار - تطور الفكر السياسي القديم - ص ١١٧.
- (٨٠) ميشيل بو - مرجع سابق - ص ٢٢.
- (٨١) انتوني جيندز - بعيدا عن اليسار واليمين - مرجع سابق - ص ١٠٣.
- (٨٢) المرجع السابق - ص ١٠٤.
- (٨٣) د. عبد العظيم حماد - حصاد عقد العولة - الأهرام - ٢٠٠٢/٢/١٩ - ص ٧.
- (٨٤) روجيه جارودي - حفارو القبور - ص ٥٩.
- (٨٥) ايناسيو رامونيه - حرب القرن الحادي والعشرين - عرض وتقديم: د. سعيد اللاوندي - الأهرام - ٢٠٠٢/٢/١٦ - ص ٣٩.
- (٨٦) روجيه جارودي - كيف صنعنا القرن العشرين - مرجع سابق - ص ٨٤.
- (٨٧) منحت الزاهد - رسالة بورتو ألجيري - الأهرام - ٢٠٠٣/٢/١٩ - ص ١١.
- (٨٨) السيد يس - العولة والطريق الثالث - ميريت - ١٩٩٩ - ص ١٢٨.
- (٨٩) محمود المراغي - أرقام - العربي (٥١٧) - ديسمبر ٢٠٠١ - ص ٩٧.
- (٩٠) انطوني دي كريسيبي - أعلام الفلسفة - مرجع سابق - ص ٢٧.
- (٩١) جالبريث - مرجع سابق - ص (٢٢١-٢٢١).
- (٩٢) ميشيل بو - مرجع سابق - ص ٧١.
- (٩٣) المرجع السابق - ص ٦٩.
- (٩٤) جالبريث - مرجع سابق - ص ٣١٦.
- (٩٥) د. حسين عمر - مرجع سابق - ص ٩٩٥.

- ٩٦) أنتوني جينز - الطريق الثالث - ترجمة: أحمد زايد - المشروع القومي للترجمة - ١٩٩٩.
- ٩٧) فرنسيس فوكوياما - نهاية التاريخ - ترجمة: حسين أحمد أمين - مركز الأهرام للترجمة والنشر - ١٩٩٣.
- ٩٨) د. محمد نور فرحات - المساواة الرفاعة والمساواة الخافضة - المصور (٤٠٣٧) - ٢٠٠٣/١/٢ - ص ٥٥.
- ٩٩) راسل جاكوبى - نهاية اليوتوبيا - ترجمة: فاروق عبد القادر - عالم المعرفة (٢٦٩) - مايو ٢٠٠١ - ص ٨٧.
- ١٠٠) جون باول - مرجع سابق - ص ٤٤٩.

الباب الثالث

الفصل الحادى عشر

- ١) ت: كويلر ينج - الشرق الأدنى (مجتمعه وثقافته) - ترجمة: د. عبد الرحمن محمد أيوب - مكتبة الأسرة - ٢٠٠٢ - ص ١٦.
- ٢) برنارد لويس - ما الخطأ - كتاب جديد - قراءة: رضا هلال - الأهرام - ٢٠٠٢/٤/١٢ - ص ٣٣.
- ٣) تميم البرغوثى - مشاهدات من أمريكا التى لا تتغير - أخبار الأدب - ٢٠٠٢/٦/٣٠ - ص ١٤.
- ٤) د. فؤاد زكريا (واخرين) - الإسلام والغرب - كتاب العربى (٤٩) - ١٥ يوليو ٢٠٠٢ - ص (٩-١٠).
- ٥) أدونيس - انتهاء حضارة الغرب - أخبار الأدب - ٢٠٠٢/٤/٢٣ - ص ١٠.
- ٦) زكى نجيب محمود - نقلا عن د. مأمون قندى - الفكر العربى - عرض كتاب من المستقبل - الأهرام - ٢٠٠٢/٦/٢١ - ص ١٠.
- ٧) منى نور - ثمانية قرون من الحكمة - أخبار الأدب - ٢٠٠٢/٨/١١ - ص ٦.
- ٨) ميشيل بو ودوستالير - تاريخ الفكر الاقتصادى منذ كينز - ترجمة: حليم طوسون - كتاب العالم الثالث - ١٩٩٧ - ص ٢٣٤.
- ٩) د. أحمد زويل - العلم .. للفقراء أيضا - وجهات نظر (٤٥) - أكتوبر ٢٠٠٢ - ص ٣٧.
- ١٠) د. رمزى زكى - الاقتصاد السياسى للبطلانة - عالم المعرفة (٢٢٦) - ١٩٩٧ - ص ١٦٩.
- ١١) ميشيل بو - مرجع سابق - ص ١٣٣.
- ١٢) د. رمزى زكى - مشكلة التضخم فى مصر - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٠.
- ١٣) د. رفعت المحجوب - الطلب الفعلى مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة فى النمو - دار النهضة العربية - القاهرة - ١٩٧١.

- ١٤) ميشيل بو - مرجع سابق - ص ٢٧٨.
- ١٥) محمود عبد الفضيل - قضايا ملتبسة حول اقتصاد السوق - المصور - ٢٠٠٢/١/١ - ص ٥٣.
- ١٦) بيتر تيلور - الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر - عالم المعرفة - (٢٨٢) - يونيو ٢٠٠٢ - ص ٢٧.

الفصل الثاني عشر

J. Duesnberry. Income, Saving and the Theory of Consumption Behaviour. Cambridge University Press, 1949.

- نقلا عن د. حازم الببلاوى - على أبواب عصر جديد - مكتبة الأسرة - ١٩٩٧ - ص ٨٧.
- ١٨) د. حازم الببلاوى - تاريخ الفكر الاقتصادى - مكتبة الأسرة - ١٩٩٦ - ص ١٤٣.
- ١٩) تورشتاين فيلن - نظرية الطبقة المترفة - ترجمة: محمود محمد موسى - الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- ٢٠) د. إسماعيل صبرى عبد الله - الكوكبة الرأسمالية فى مرحلة ما بعد الإمبريالية - اليسار الجديد - ربيع ٢٠٠٢ - ص (٢٤-٣٠).
- ٢١) د. رمزي زكى - مشكلة التضخم فى مصر - مرجع سابق.
- ٢٢) د. حبيب الجحاني - ظاهرة العولة .. الواقع والأفاق - عالم الفكر - أكتوبر - ١٩٩٩ - ص ٣٣.
- ٢٣) نبيل زكى - أوهام الإصلاح - الأهالى - ٢٠٠٢/١/٩ - ص ١.
- ٢٤) د. محمود عبد الفضيل - مستقبل التنمية فى مصر فى ظل العولة - المصور - ٢٠٠٢/١/٤ - ص ٥٣.
- ٢٥) عماد غنيم - التجربة الماليزية .. ودروس مواجهة الأزمة - الأهرام - ٢٠٠٢/٤/١٧ - ص ١٧.
- ٢٦) د. محمود عبد الفضيل - المرجع السابق - ص ٥٣.
- ٢٧) د. جلال أحمد أمين - نكد العولة - الهلال - أكتوبر ٢٠٠٢ - ص ٢٩.

الفصل الثالث عشر

- ٢٨) د. ترك الحمد (واخرون) - الإسلام والغوب - كتاب العربى (٤٩) - ١٥ يوليو ٢٠٠٢ - ص ٧٠.
- ٢٩) باتريك كيرى وأوسكار زاريت - ماكيافيللى - ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام - المشروع القومى للترجمة (٤٣٢) - ص ١٥٥.
- ٣٠) سعيد الجمل (مستشار) - المناعة الوطنية .. ما الذى حدث لها ؟؟ - الوفد - ٢١ من فبراير ٢٠٠٢ - ص ٦.

- (٢١) د. محمد الجوهري - علم الاجتماع الاقتصادي: لمحة تاريخية - نقلا عن كتاب دراسات في علم الاجتماع الاقتصادي والنخبة الاجتماعية - إشراف: د. محمد الجوهري - دار المعرفة الجامعية - الإسكندرية.
- (٢٢) ديف روبنسون وجودي جروفز - ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام - الفلسفة - المشروع القومي للترجمة (٢٥٤) - ٢٠٠١ - ص ١١٦.
- (٢٣) ول ديورانت - قصة الحضارة - ترجمة: عبد الحميد يونس - مجلد (١٤) - ج (٢٨) - ٢٠٠١ - ص ٢٨٢.
- (٢٤) محمود المراغي - الفقراء ينقذون الاقتصاد - الأهرام - ٢٠٠١/١١/٢٠ - ص ١٠.
- (٢٥) ول ديورانت - مرجع سابق - م (١٢) - ج (٢٦) - ص ١٩١ - ١٩٦.
- (٢٦) محمد إبراهيم الشوش - لا تحبون الناصحين - الأهرام - ٢٠٠٢/٥/٢٨ - ص ٩.
- (٢٧) نبيل عمر - الفساد للركب - صوت الأمة - ٢٠٠٠/١٢/٢٧.
- (٢٨) الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية ٢٠٠٠ - الأهرام - ٢٠٠١ - ص (١٩٥ - ١٩٦).
- (٢٩) مونتسكيو - روح القوانين - الكتاب الخامس - الفصل ١٥. نقلا عن د. نعمات أحمد فؤاد - إسماعيل المفتش - الأهرام - ٢٠٠٢/١١/٢٦ - ص ١٢.
- (٤٠) رشيد الزواوي - رواد الإصلاح - مكتبة الأسرة - ٢٠٠٢ - ص ٩٧.
- (٤١) عبد العاطي أحمد - القضاء والسلطة - الأهرام - ٢٠٠٣/٢/٢ - ص ٨.
- (٤٢) كواليس ماسبيرو - الأهرام - ٢٠٠٢/٨/١٦ - ص ١٤.
- (٤٣) الثقافة والسياسة الخارجية - الأهرام - ٢٠٠٢/١٢/٢٥ - ص ١٠.
- (٤٤) رضا هلال - هل مستقبلنا ورامنا؟! - الأهرام - ٣٠ من مايو ٢٠٠٢ - ص ٤.
- (٤٥) أندرو فنسنت - نظريات الدولة - ترجمة: مالك أبو شهيب - دار الجيل - بيروت - ١٩٩٧ - ص ١١٥.
- (٤٦) محمد عيسى الشرقاوي - رأس الرمح .. هكذا تكلم الفيلسوف - الأهرام - ٢٠٠٢/٦/٢٩ - ص ٤.
- (٤٧) أخبار الأدب - ٢٤ من مارس ٢٠٠٢ - ص ٨، ١٢.
- (٤٨) المرجع السابق.
- (٤٩) جريدة العربي - ٢٧/١/٢٠٠٢.
- (٥٠) عبد العليم محمد - الديمقراطية في إسرائيل - الأهرام ٢٢/٨/٢٠٠٢ - ص ٣٦.
- (٥١) أكرم الألفي - صعود شينوى .. ثورة علمانية على التيار الديني - الأهرام - ٣١ يناير ٢٠٠٣ - ص ٥.

- ٥٢) نورا سعادة - حضارة الغرب .. هل هي أيلة للسقوط ؟ - العربى (٥٢٢) - مايو ٢٠٠٢ - ص ٢٢.
- ٥٣) جمال الشاعر - فناجين الطالع السياسى - الأهرام - ٢٠٠٢/٥/٢١ - ص ١٣.
- ٥٤) مأمون فندى - الفكر العربى: لعرض كتاب من المستقبل - الأهرام - ٢٠٠٢/٦/٢١ - ص ١٠.
- ٥٥) العربى التائه - أخبار الأدب - ٢٠٠٢/٣/٢٤ - ص ٤.
- ٥٦) محمد سلماوى - ماذا وراء إرجاء خطة السلام الأمريكية !!! - الأهرام - ٢٠٠٢/٦/٢٤ - ص ١٣.
- ٥٧) رواد الإصلاح - مرجع سابق - ص ٩٢.
- ٥٨) رضا هلال - كل قمة وأنتم طيبون - الأهرام - ٢٠٠٢/٣/٢٨ - ص ٤.
- ٥٩) عادل حموده - حقيقة تعهدات السادات الأمنية بالتدخل فى فلسطين - صوت الأمة - ٢٠٠٢/٧/١٥ - ص ٥.
- ٦٠) شارون - أخبار الأدب ٢٧٥ - ٢٠٠٢/٨/١٨ - ص ٤.
- ٦١) د. فوزية مهران - أمير ماكيافيللى - الهلال - سبتمبر ٢٠٠١ - ص (١٩٢-١٩٦) . باتريك كيلى - ماكيافيللى - مرجع سابق ص ٦٨.
- ٦٢) عادل حموده - القفز فى الماء بالملايس الكاملة - الأهرام - ٢٠٠٢/٩/٢١ - ص ١٣.
- ٦٣) هارود لاسكى - الدولة - دار النديم - ١٩٥٨ - ص ٦٦.
- ٦٤) جون باول - الفكر السياسى الغربى - ترجمة: محمد رشاد خميس - الهيئة العامة المصرية للكتاب - ١٩٨٥ - ص ٣١٠.
- ٦٥) نورا سعادة - مرجع سابق - ص ٢٤.
- ٦٦) ول ديورانت - مرجع سابق - م ١٢ - ج ٢٤ - ص ٦.
- ٦٧) عبد الوهاب مطاوع - طلقة التحذير - الأهرام - ٢٠٠٢/٢/١٤ - ص ١٣.
- ٦٨) المرجع السابق.
- ٦٩) السيد محمد بدوى - مخطط تاريخى لتقدم العقل البشرى لكوندرسيه - مكتبة الأسرة - ١٩٩٥ - ص ٩.
- ٧٠) عاصم خليل - الديمقراطية هي أسرع الطرق للرخاء - جورنال القاهرة - ٢٠٠١/٢/٢٧.
- ٧١) محمود عبد الفضيل - مرجع سابق - ص ١٨٢.
- ٧٢) ول ديورانت - مرجع سابق - م ١١ - ج ٣١ - ص ١٧.
- ٧٣) د. عبد العزيز حموده - فوكوياما وإساءة قراءة التاريخ - الأهرام - ٢٠٠٢/٨/١٠ - ص ١٣.

- (٧٤) د. عبد الوهاب المسيرى - ثمار الانتفاضة - الأهرام - ٢٠ فبراير ٢٠٠٠ - ص ١١.
- (٧٥) د. عثمان أمين - رواد الوعي الإنسانى - مكتبة الأسرة - ٢٠٠١ - ص ٢٤.
- (٧٦) نبيل عمر - شطارة المصريين فى صناعة الفراعين - صوت الأمة - ٢٢/٩/٢٠٠٢ - ص ٩.
- (٧٧) مكسيم رودنسون - التاريخ الاقتصادى وتاريخ العلاقات الاجتماعية فى العالم العربى - ترجمة: شعيب بيضون - دار الفكر الجديد - ١٩٨١ - ص ١٠.
- (٧٨) إمام عبد الفتاح إمام - الطاغية - عالم المعرفة (١٨٢) - ١٩٩٤ - ص (٢١٦ - ٢١٧).
- (٧٩) د. سلطان إبراهيم العسكرى - أسطورة الطاغية - العربى ٥٢٥ - أغسطس ٢٠٠٢ - ص ٨.
- (٨٠) كرين برنتون - تشكيل العقل الحديث - ترجمة: شوقى جلال - مكتبة الأسرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ص (٥٧-٥٨).
- (٨١) د. حازم الببلاوى - تاريخ الفكر الاقتصادى - مرجع سابق - ص ٣.
- (٨٢) ديف روبنسون وجودى جفر - الفلسفة - ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام - المجلس الأعلى للثقافة - ٢٠٠١ - ص ٧٦.
- (٨٣) ول ديورانت - مرجع سابق - م ١٥ - ج ٢٠ - ص (٣٠٧-٣٠٨).
- (٨٤) رضا هلال - كتاب - الأهرام - ١٢/٤/٢٠٠٢ - ص ٢٣.
- (٨٥) ليبرمان يحذر من قيام حائط برلين جديد يفصل الدول الإسلامية عن العالم - الأهرام - ١٦/١/٢٠٠٢ - ص ٤.
- (٨٦) د. محمود عبد الفضيل - مرجع سابق - ص ١٥٨، ١٥٩. د. حسين كفاوى - المسيحية والإسلام فى مصر - مكتبة الأسرة ٢٠٠١ - ص ٢٥٧.
- (٨٧) جون باول - الفكر السياسى الغربى - ترجمة: محمد رشاد خميس - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٨٥ - ص ٢٦٣.
- (٨٨) جون باول - مرجع سابق - ص ٥٩.
- (٨٩) فرنسيس فوكوياما - نهاية التاريخ - ص (١٤٢، ١٤٣ - ١٤٦). جون باول - مرجع سابق - ص ٢٦٤.
- (٩٠) أكاديمية العلوم السوفيتية - دور الجماهير فى التاريخ - ترجمة: د. بدر الدين السباعى - دار الجماهير الشعبية - دمشق - ١٩٨٢ - ص ٢١، ٤٥.
- (٩١) كارل بوبر - بحثا عن عالم أفضل - ترجمة: د. احمد مستجير - مكتبة الأسرة - ٢٠٠١ - ص ٨.
- (٩٢) رضا هلال - الحرب العالمية الرابعة - الأهرام - ٢٨/١١/٢٠٠٢ - ص ٤.
- (٩٣) السيد يس - مقال فى المنهج - الأهرام - ١٧/١/٢٠٠٣ - ص ١٣.
- (٩٤) السيد يس - الإعلان الإمبراطورى الأمريكى - الأهرام - ٣/١٠/٢٠٠٢ - ص ١٣.

- ٩٥) محمود بكري - برنامج أمريكي جديد يرهن الاعتمادات بتطبيق الديمقراطية - الأسبوع (٢٨٦) - ٢٠٠١/١/٢٦ - ص ٨.
- ٩٦) د. هالة مصطفى - المبادرة الأمريكية للديمقراطية في العالم العربي - مجلة الديمقراطية - العدد ٩ - ٢٠٠٣ - ص ٥.
- ٩٧) الهلال - نوفمبر ٢٠٠٢ - ص ٣١.
- ٩٨) جون باول - مرجع سابق - ص ٤٣١.
- ٩٩) المرجع السابق - ص ٤٥٠.
- ١٠٠) د. أميرة حلمي مطر - فلسفة الجمال - مكتبة الأسرة - ٢٠٠٢ - ص ٢٩.
- ١٠١) محمد عيسى الشرقاوي - الشيطان يحوم حول الأسوار - الأهرام - ٢٠٠٢/١٢/١٤ - ص ٤.
- ١٠٢) عادل حموده - الطريق إلى تحرير فلسطين يبدأ بالشفافية السياسية - صوت الأمة - ١٩ أبريل ٢٠٠٢ - ص ٣.
- ١٠٣) سلامه احمد سلامه - المثقفون وصدام - الأهرام - ٢٠٠٣/٢/٩ - ص ١٠.
- ١٠٤) أكاديمية العلوم السوفيتية - مرجع سابق - ص ٦١، ٦٢.
- ١٠٥) د. حازم الببلاوي - تاريخ الفكر الاقتصادي - مرجع سابق - ص ١٩.
- ١٠٦) جون باول - مرجع سابق - ص ٤٦٠.

رقم الإيداع ٢٠٠٤ / ٣٩٦٩

الترقيم الدولي ١٠٦-٦ - ٣٢٠ - ٩٧٧ I.S.B.N.

مطابع  التجارية - قلوب - مصر

الطريق الثالث



الطريق الثالث ،

هو سياسة وسط بين الليبرالية
المتوحشة والاشتراكية المتشددة . فهو طريق
لتجديد الديمقراطية الاجتماعية يؤلف بين محاسن
الرأسمالية ومحاسن الاشتراكية . فيأخذ من الأولى ضرورة
تحقيق الكفاءة الاقتصادية ، ويأخذ من الثانية ضرورة تحقيق
العدالة الاجتماعية .

وفي إطار مناقشة قضية الطريق الثالث يبحث هذا الكتاب : مسيرة
الفكر الاقتصادي ، وأزمة الرأسمالية وتفسيرها ، آلية اليد الخفية ،
الكينزية وتمجيد السوق والدولة ، الماركسية وحتمية فناء الرأسمالية ،
تناقضات الاقتصاد السياسي الرأسمالي والماركسي ، الغرب والعرب
والطريق الثالث ، نهاية التاريخ وبدايته ، التخلف والتبعية .

والمؤلف الدكتور محمد عبد السلام عويضة أستاذ الاقتصاد
بجامعة المنصورة ، عمل في كليتي الاقتصاد بجامعة الموصل
في العراق وجامعة قار يونس في ليبيا ، وله مجموعة من
الدراسات الاقتصادية الرائدة .

الناشر



- مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام
- التوزيع في الداخل والخارج
وكالة الأهرام للتوزيع
شارع الجلاء ، القاهرة
- مطابع الأهرام التجارية - ملبوب - مصر